Casiri 3; Derenbourg 3

MUḤAMMAD B. ḤUSAIN AL-ASTARABĀDĪ
RADĪ AL-DĪN (m.686/1287)

Comentario a ŠARḤ AL-KĀFĪYA de ʿOTMĀN B.ʿOMAR B.A.BAKR B.AL-ḤĀǴIB (m. 646/1249). Copia de 869/1464

f. 10 b

بعدها ويقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها اسما ارتباط ولا يسمى بالخبر ارتباط
فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسما ارتباط وانما يطلبون الاسماء اللفظي بينها لارتباط بينها
مسوى تمام وذلك لان حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اذ هي حرف صدر كما ان مع
فكما ان وحدة بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير
المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الفتح لفظا وقد
اجاز سيبويه ان يكون الالف فيها كالالف في المكسورة اعني ان لا يكون لها عملا لفظا ولا تقديرا فيكون
كالمصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينها لفظا ولا صفة فلذلك وهذا المذهب
ليس ببعيد واعلم ان اعني المضمرات اختصاصا من المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويقل الاخص
في الاجتماع انا وانت او نحن وانتما فقوله اسما الاثنان ما وضع لشار البدوي
خصته في المذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تاني وته وذه وذي ولمثناه تان وتين
ولجمعها اولاء مدا او قصرا وتلحق بها حرف التنبيه وتتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة
في خمسة فكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وتاك شددت تين والاك
وذائك وهنا وهنا فللمكان خاصة اعلم ان اسما الاثنان يبنيت عند الاكثرين لتضمنها
معنى الحرف وهو الاثنان لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف
يدل عليها كالاستفهام في اضرب وند وهل وند ضارب والفرق في نحو ضرب عمرو والتميمي
والاثنان بالاسم والتثنية والتشبيه وغيرها الموضوع لها وليست لعل ومن والى وما والكاف
الموضوع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى الغير كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتاء
التسبيه وكتغيير اللام وحده في نحو عمر وعمد وعمر وكسر وكتغيير ما مع زيادة حرف كما في التصغير
وبعض جموع الكثير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسما الاثنان وتقول انما دخل الكلام بعد تضمنها
تخرج معاني المصادر المشتقة منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا تدخل الكلام بعد صوغها ثم يقول
لما كانت الاثنان معنى دخل الكلام الموجز في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف
يدل عليها صارت اسما الاثنان كما تضمنه معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها
وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي في نحو اولاء واولا على اولاء وقيل انما بنيت لان وضع بعضها
نحو ذا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولا على اولاء وقيل انما بنيت حينا
الى القريب الواقع لانها منها وهي اسما الاثنان الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كما حينا الحرف
الى غيب فانها وضعت للمعرفات وجميع المظهرات وخاصا في لام البعد واما في هذا الحد لان المشار به

في عدم الاستقلال

الى العود اليه والمظهرات كرجل وفرس ورد وعمرو والموصول نحو الذي فصح فوعود الضمير
مشعر الى ما يعيد او شخص حضر والجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اعم
اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والمذكور ليست كذلك فانها للمتحد والاشارة اعم منه
ولم يحتج في الحد الى ان يقول المشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة كالحسية دون الاذهنية تعلق
بها الاصل الا اشارة الا الى مشاهد محسوس قرب او بعد فان اشير الى المحسوس بغير اسم
فان اشير الى المحسوس غير مشاهد نحو تلك الحنة فللتنبيه كالمشاهد وكذلك ان اشير به الى ما يستحيل
احساسه نحو ذلكم الله وذلك لما علمتي وبي والى ما لا يصح احساسه انه ليس حد الاشارة
بقولنا ما وضع لمشار اليه ما يلزم منه الدور كما لزم في قول اهل العلم انما وجب تعلم اصول
الحدود ومعرفتها له في اصطلاح النحاة اسما الاشارة وقولنا مشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا
الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب لاستقرار في كل معرفة
المحدود اما الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة الحدود الذي هو العلم حتى يلزم
الدور فصحا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد لان اسما الاشارة في قولنا اسما الاشارة لغوية اذ
معناه الاسماء التي يكون الاشارة اللغوية كما ان قولنا مشار اليه للغوي واذا لم يرد السؤال الآن
الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف الحدود على الحد توقف كل جزء منه على المحدود اذ قد
يكون احد الجزءين معروفا دون الآخر كما لم تتوقف الحد وقولنا في المثل حال
الاخفش صوم مضاعفا ليدل على تطبيقه حرفه الاصلية وليس في كلام العرب تركيب نحو حيوص
فلا يرد ايضا بانو اصله ذي بالتنوين لشابه نحو الغين وليل قلبوا الفا وادغموا اللام اعتبارا بالاصل
كما في ذود وديم ثم قلبت العين الفا تخفيفا لان الحذف ايجازا كالادغام ولو لم يكن ولكنه تعلب العين الاترى
الى نحو موتوفان قيل واخاه ساكن العين مثل الحوف فسكنوه والمنقلبة من اللام المتحركة قلت قيل لك
لان الاول حذف اللام كان التغيير اسرع الى الاحساس بالحذف بخلاف الاجوف فان العين لم يعوض
قيل الاصل وقيل اصله ذول لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام فقلبت
كما هو قياس كل واو وياء تحركتا وانفتح ما قبلهما في نحو قال وباع او يقول سكنت وانفتح ما قبلها
لاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذوان بحذفها والذال جمل البصريين في صدر الثلاثية الامر
الثانية تجلب احكام الاسماء المتمكنة بجلب كونه للوصف به وتثنيته وتحقيره ولم يجئ منه الا آتا
وبه يرد على قول الكوفيين والجواب عن الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فوق
وغرض المحترز بنحو عص كما حذف الياء في الاذان فالتشبيه الاسم ان تعالى سوغ لي ذلك اذا
سميت به ثلثي حذف الياء اخره لم تظهر بها ممن يقول اذا سميتها به وهذا احكم الاسماء التي لا يكن

لها مثالة في الوضع اذا سميت به ولو كان اصله ثلثة لقلت ذاتي ردا له الى اصله ومثاله
ذا بحذف الالف لانه لا يكن كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة الشبه
فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد والاصل ذانن فان صيغه
للرفع وذين صيغة للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف اخره باختلاف
العوامل ودعوى ان كل واحد منهما صيغة مستقلة خلاف الظاهر قال الزجاج ليس شيء من
المثنى لازما قصدوا ان يجعلوا اصالة المبنى على الجمع واحدا فاذا كانت البعضية لا تختلف فيها ذكر ولا
مؤنث ولا فاعل ولا مفعول فوجب ان لا تختلف البعضات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه مختلف
بعضه بعضا والبحث في اللتان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان
في الاحوال الثلث وعلة حمل قوله تعالى ان هذان لساحران وذي تعلب ذا ذا حتى صار ذا
او قلب الالف ياء حتى صار ذي وذلك لان الالف والياء فيكونان للتانيث نحو ضاربة وضاربين
فتلتبس ذا التي من الذي وذي التي من ذا التي هي حروف يجمع بين الكاف والياء ولا يقول ان الالف والياء
لمجرد التانيث بل يقول خصص بدا الاشارة بالمؤنث دون المذكر لانها يكونان في بعض المواضع
علامتي التانيث كما في احدى وتيك وكذلك ذان تان ليست علامة التانيث وذلك بان
ذي ذا فاذا لواحق بعضهم لان الالف تكون عوضا في الوقف عن علامة التانيث التي هي الياء
فتبعه الياء في الوصل ثم في الاصل وذان في الاصل وتبه بقلب الالف ياء فقلبوا الياء الساكنة
واجتماع نون وذ وذي وتي شبهوا نون الضمير والاشباع اشبهوا في الوقف فيه وتسكون
الالف من يقول ذي وتي وبي ساكنة كما في الوصل وقد قال في المؤنث ذاة والمثنى تان
وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين وكسرها اولا تاما كان او غيره قال فهم الخليل بمنزلة
اللوى والعيشي وعدا ليك لا ايام وقيدوا بكسر احد النونين للتنبيه كما في صه ومه ان كان واو
فيكون فاء الكلمة حتى يصح الحمل على الكوفيين ويكون ياء الكلمة حتى يصح الحمل على
البصريين ويكون الالف مجهول الاصل فحمل على الياء ستة قال الكسائي معللين للعلة وهي الضمة واو والواو في
آخر كاو ولذا كتب اهل الكوفة الف نحو العلى والضحى بالياء ان اصلها واو والحق ابقى بعض الرسوم
الاول على هذا الجنس كله مالنا وان كان الاصل نحو واو ايضا وقد تبدل الالف الاولى ياء قال لا ادري
نضم الجزء الاخير نحو او لا نجرها نحو ياء تابع الضمة قبل اللام نحو او لا على وزن لطمار واما قوله تعالى
على وزن تفاعل لان الحذف لا تعلل نحو لا حذف ابي اسفا وغلطا قلت بل هو تعليل نحو لا حذف الف
ها وقلب همزة او لا واو اقول ولا حرف التنبيه يعني بها وهي كما يجيء في الكوف على الخلاف في نحو
ها ان ما عدد على خلاف فيه هل هي مفصولة من اسم الاشارة او لا كما يجيء ما المفرد اما الاشارة

كيما لا يقع بعد اسما الاشارة في اصل الوضع ما يعرف المخاطب اشارة المتكلم باليد او بجارحه
احزى الى المشار اليه فجيء اوليا بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر
الى اي شي يشير من الاشيا الحاضرة فلاجرم لم يوت بها الا فيما يكون مشاهدا وابعاض الحاضر
والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجي ها مع الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا لان
تعذا الكلام بتنبيه المخاطب لينظر والحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من يتنبه لابصار المتوسط الذي ربما
يحول بينه وبينه حايل ولم يدخل البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه الغافل لاحد البرق ما ليس في
مرآه فلا يقال ها ولا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب تذا استعد للبناء عند
ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويريد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعه
ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك وبك وقد ذكرنا هناك فايدتها فلنذكر هاهنا علة تخصيص
المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب فنقول ان وضع اسما الاشارة للحضور والقرب [illegible]
انه للمشار اليه حسا ولعقل ذا بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع
مما لمبا فلما انقلب الكاف به وكان تخصيصها بالوضع للحضور [illegible] احرجه من
حد الملاحظة لانه يخاطب اثنان في الكلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما
وانما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا
بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجه الكاف عن ان يكون
مخاطبا كما اخرجه نحو غلامك [illegible] كذا [illegible]
ما [illegible] في اليقين عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمنع حضوره اذ ربما يقول هذا مع حضور
غلام المخاطب فلما اورد الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان الموضوع للحضور من حيث
كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا
اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك لم يتول لفظ ذلك صح ان يشار به
الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غايب
ويجوز في هذه الصورة بقلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لعبد الله [illegible] هالني
صفا القرب اي هذا القريب المذكور عن قريب [illegible] المحكي عنه وان كان غايبا الا ان [illegible]
حاضر وكذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة والبعد كما
تقول بالله الطالب لعالم [illegible] ذلك قسم عظيم لافعلن [illegible] كذلك يضرب الله للناس امثالهم
مشيرا بذلك الى ضربها لمثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا
اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدركه الحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب

بعلامته صح

البعيد

3

البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا قسم عظيم ولذلك يجوز
الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نحو الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل
بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كما تقول ان السلطان لبعض الحاضرين فعل كذا وكقول بعضهم
ذلك ان السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب
من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله فعلته والوحي [illegible] قال انني انا ذلك من باب عظمة المشار
اليه ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه
الاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا [illegible]
الغايب فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبله
او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب لحرف بلى وابصر
والنظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبك وكذا رويد والنجاء وحيهل وارايتك بمعنى اخبرني كما يجي
قوله وتعالى لذا المتوسط الخ لما راى المصنف كثرة استعمال ذي القريب من اسما الاشارة في موضع ذي البعد
منه وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا السكاكي في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يأخذ
مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا
لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان الذي يظهر
من مذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجي فيقولون اسما الاشارة المجردة
عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بها او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد
واسطة فقالوا ذا ثم ذلك وبعضهم يقول لك وللمونث تي وتا وذي وته وذه ويكون الهاء ساكنا ويكسرها
ايضا اما مع الاختلاس او مع الاشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك ومن كثرة الاستعمال وما كان دونها واما
ذلك فقد ورد كالزمخشري والمالكي وابن الصايغ لا تقل ذلك فانه خطا بل تلك [illegible] تالك بفتح التاء
وتيلك وتالك ثلاثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصدوا
حذفها [illegible] اللام بالكسر [illegible] وكذا في تيلك لان الياء الى بعد الفتحة قريبة من الالف الخفيفة واما تلك فاصلها
اللام التي فيها على الياء ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل تحذف لسكونها [illegible]
واما ذانك بحذف اللام فلعله قليله وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنين
بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون المثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك
واولا لك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب الاول الى الثاني لان المراد
تغييره عن حاله الادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت هاهنا الثانية الى الاولى لئلا يتغير النون الدالة
على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا

اذا صح
خالجه صح
ثم ذاك صح
اذا صح
صح

في لغة الذي والتي ذا اللذان واللتان مشددتي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان
التشديد عوضا عن اللام لم ينقل هذا اي بالتشديد مع ما كان الاصل فيها ذلك وقال الاندلسي
لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد والتاء هو قوانينها وذلك بناء على مذهب
المبرد فالبعيد والمتوسط عنده عند المبرد وابناعه في التثنية بلفظ واحد وفي جمعها اولاء وفي
ثم اولئك واولالك ثم اولاك واولانك واولاك التنوين كما ذكرنا ان التنوين كالام في افادة البعد وعلى راي اخر
اولا ثم اولاك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام لغة تميم فيكونون قد اقتصروا للبعيد
والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلكم لمن خشي العنت منكم
وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى
الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه ويشار به الى المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغني عن الميم
في ذلكم باشباع ضمة الكاف وتفصيل الكاف عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف فيعول
على العلم بانها به لكثرة استعمالها بعد ذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وقاهو
ذا كما يجي في حروف التنبيه وبعدها قلت وذلك بالقسم كقوله فعلين ها لعمر الله ذا قسما وقولهم
لا ها الله ذا ما فعلت كما يجي في باب القسم او بغير قسم كقوله ها انا عذرة ان لم تكن نفعت فلست
وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا ليا فتفصل
بين ها وذا بحرف العطف قوله تلك وتانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك تقول
لسانا هو مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واتي لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا
الذي للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدها واما من الكلمات ففيه بعض الشي للقولة
التي بكلا وانقلابه نونا في ذانك وتانك وعدم الحاقه باولاء المد ودمع انه اشهر من اولي
المقصور وقولهم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان هنا القائم مختصة بالاشارة الى المكان
فقط والمذكور قبل صاحبه لوكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهذا لازم الظرفية اما منصوبا او
مجرورا بمن والى فقط هنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد ولما ثم وهنا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكلها للبعيد وقد تصحب هنا المشددة الكاف
ولا تصحبها وقولهم لكن هنا وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان نحو فهنالك
الولاية لله الحق فقال حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لا تضاف
الى الجملة كما يجي في باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى تم الجزء الاول من شرح
الكافية للشيخ الامام صدر الفاضلين نجم الملة والدين رضي الاسلام والمسلمين
محمد بن الحسين الاستراباذي قدس الله روحه العزيز وشرعنا في الثاني بتوفيق الله تعالى

والحمد

4

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله الطاهرين بسم
الله الرحمن الرحيم عونك يا لطيف قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد
اسما به جزءا اعلم انه جنس تم وذلك ان الافعال لما قصد لا حصر لها على ما يتبين في بابها معنى يتم جزءا
يصير جزءا اما ما وكذا يقول كان اسمه تكملتها عشرة اي صيرها عشرة كاملة قال المصنف
ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة مثل قولنا العالم من قام به العلم حتى من باب تعريف الشي بنفسه
وذلك ان المجهول في قولك العالم ما هيته العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل
فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به العلم ما هية القائل ليتم الحد وكذا ها هنا كل احد يعرف ان
الموصول الذي يلحق به صلته وانما الاشكال في ما هية الصلة اي شي هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف
الشي بالاشكل من ذلك الشي الا هو فقال المصنف انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد
بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم
فعلى هذا او قع فيما فر منه لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى
صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شي واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد
بقولي وصلته جملة خبرية لئلا يقع الاشكال فهذا مما يبين الحد انه لا يمنى ودور التفسير قال
ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال وهذا حق قوله يتم جزءا اي يصير جزءا للجملة ويعني بجزء الجملة
المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون احد جزئي الجملة وقد يكون فضلة لكنه اراد ان
الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعائد قوله وعائد يعني ضمير يعود
اليه قال وهو احتراز عما يجب اضافته الى الجملة كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا
في الاصطلاح وخرج الموصول الحرفي بما اول مع ما يليه من الجملة بالمصدر كما يجي في حروف المصدر ولا يحتاج الى العائد
ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك بان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية
اي امرتك بان قلت لك قم ويجي البحث فيه في نواصب المضارع وانما يبحث الموصولات لان منها
ما وضع موضع الحروف نحو ما ومن واللام على ما قيل جملت البواقي عليها طردا للباب او
لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية
والعائد ضمير له اما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو قولهم الله الذي بنى ويبني كل شي او الذي
هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما
عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد
الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه كما على في دائما

او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي هو غلامه او الذي هو مضروب هو
او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك
لانها ان وضعت على ان يخبر بها المتكلم عن المعلوم عند المخاطب وهين خاصيته المعارف
ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فلا توقف
النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في
قولك لقيت من ضربته فوق بين كون من موصوفة وموصولة وذلك لانا نقول كما سبق
ان تعريف الموصول موضح موصوفه مشارا به الى المعهود من المتكلم والمخاطب بمضمون صلته
فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود كونه مضروبا لك في
موضوعه على ان يكون موفية صلتها واما اذا جعلتها موصوفة فانك قصدت لقيت انسانا
مضروبا لك قارنه وان حصل للمخاطب انسانا تخصيص بمضروبيته المخاطب لكنه ليس بخصيص
وضعي لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فانهما وضعا
على ان تخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة
وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف صلق التخصيص الانري ان النكرة
تخصص النكرة بوصف لاتي بعدها ولا تسمى بذلك معرفة بل ذلك لنيس وضعيا
كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل رجل احد وكذا قولك اني اعبد الله
خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قبل ان الرجل المنكر اذا عرف بالموصولات وبخصص
قلت لانسلم تنكير الرجل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو
الموصول والصلة كما ان رجلا وطويلا كان في كل منهما العدم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل
بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع عام آخر فالمخصص في الحقيقة هو
اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لان الذي صار معرفة فان تعمد ولذلك
انما صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول ولا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير لا يعود منهم نكرة
ايضا وان تعمد وانما لولا الضمير لم تكن الصلة مختصة بالموصول لانها لم تكن لا به اذ قد تعلق به
نحو جاءني الذي ضرب عمرو فصحيح وبانه ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم
قبل ذكر الموصول على عدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم والمخاطب انه
يعلم حصوله للموصول فاذا قلت انا الذي فرج البلاد الامن يعتقد ان جهل ان شخصا ما فرج
وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فحينئذ قال
لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس شيء منها اولا فلان وضع الموصول لما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته

معلوما

معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ما فلان المخبر عنه
قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا واما لها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم
على شيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من المفردات مع فاعلها والمفعول مع فاعله ولما كان الموصول
الجملة ويغني عن الجملة ظرف او جار ومجرور مع فعل وفاعل هو العائد او متعلق الفعل العائد وراجعها ايجب ومجرور
ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون الصلة معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال
الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا تعرف بصورتها الا بعد ايراد صيغها واما
قولك ان عبدي الذي لدى نظر وقبل التي لعلي وان شئت نوالا او ورقا فقبل قوله جاءني بعد قوله علمت
رايت الا بقبح قطعا اي التي اقول لعلي ازورها وقد يقع التعجب صلة قال الله تعالى وان منكم لمن
ليبطئن اي لمن والله ليبطئن وسمعه بعضهم ولا اراي منه مانعا وقد اجاز من خرون وقوع التعجب صلة
من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنه ابن ما الشاد وسايبكي الناحزين وهو الوجه لكونها
انشائية كالتي وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما علمنا ان مضمون الصلة من الحكم متعلق
بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او منسوب او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر ما به الموصول حتى
يتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق بينهما وذلك الرابط هو الضمير العائد اليه فلو لم يذكر
الموصول في الصلة لبقي الكلام اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها فلا تربط الا الرابط الذي ذكرنا وقد يغني الظاهر عن
العائد على قلة نحو ما جاءني ولد الذي ضرب زيدا قوله وصله الا الف واللام اسم فاعل او مفعول
لما ذكرنا ان الصلة يجب ان تكون جملة استدرك عليه فكانه استثنى وقال الموصلة الالف واللام فانها
اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام اذا دخلت على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني
هي حرف كما في رب الا ترى انها تدخل على الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وهي لغة الذين
الجارية منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد
فتقول هو كالكلمة الواحدة فحذفت الموصول بان يحذف بعض حروفه
كالواو من الذي والذال ساكنة الواو التي اقتضت ان منه على الالف واللام وقال بحذف بعض الصلة اما الضمير
او نون المثنى والمجموع نحو الكافظ وعون الفتى كما مر والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذي
لان لام الذي تاتي بخلاف اللام الموصولة قالوا والدليل على ان هذه اللام موصولة لا مجموع الضمير الها في
البيعة نحو المرء ورب زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر في الضارب غلامه
في الرجل الضارب غلامه زيد قوله انما يلزمه محذور ان احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين على
كل احد الامرين المشار اليه الى الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحروف الاستفهام وعملها من غير

اعتماد على مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبي في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على
موصوف مقدر حالا بالاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قولك قالي قومنا فاعلم
لنفسه فان ظالم عمل في الكاذ والمجرور ولا اعتماد على الموصوف المقدر والضمير في نفسه وان اليه
قدت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كما نطاف لتقوه الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو
قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كانكرش حالي اتيس البيت واتيا الجار والمجرور بكينه
وانحو معنى الفعل ولما قول النحاة ياضابا غلامه وياحسنا وجهه بالاضافة رجوع الضمير الى مقدر
مثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام من يستند بقوله ولا تقل في السعد جاني الحسن وجهه على رجوع
الضمير الى الموصوف المقدر والفرق بين الامثلة عند كما لا يقال جاني حسن وجهه في الاختيار يقال جاء
في الشعر نحو قوله لسود فواصرها وحرائرها ومنذر آبائها وبمغرض حدودها ولو كان ذو اللام
اسم فاعل او مفعول بها ملا الاعتماد على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل الجرد
منها بل كان هو الاولى بترك العمل لانه دخل على مذهبه ما صور نحو الاسما اي لام التعريف
الحذف فيه لم يحذف النون قياسا في نحو الكما فطوعون كالعشر لا لحذف مع المجرد غير فتقول انا على
مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسم
الشابهة الحرف لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت
عليه معرفة كالحرف مع ما دخل كلمة خصر والفعل في صورة الاسم المبني لان على صورة اسم
الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب
او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ويكون بمعنى الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لعملت بمعنى الماضي كما لا تعمل الا بمعنى الماضي
على الموصول كما تذكر فلما كانت اللام الاصلية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى ضدها عارضا كما في الا
اذا صارت بمعنى غير على ما ذكر في باب الاستثناء فقلت جاني الضارب وراينا الضارب ومررت
بالضارب فان قيل يشكل على هذا التطويل وقلنا علتم ان صلة اللام لبست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن
من المفرد الذي هو المطلوب في الصلات شابه الفعل لان وجه الاعمال وهو اسم الفاعل والمفعول
فقصد لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسم الفاعل والمفعول مع اللام لاعتماده على الموصول كما يعملان
اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يجوز ان تقولوا انا عملا بلا اعتماد لكونها لتعريف في الحقيقة
فالجواب ان عملها بمعنى الذي مع اللام دليل على انها في الحقيقة ضلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول
اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وهو فيما لتي من حقه ان يطلب الموصول له الا يعملان
بمعنى الماضي وانما لم توصل اللام بالتشبيه مع بعضها الحكم لتضمن ما بعدها معنى الفعل كذا لم

الكاسه

اقول

توصل بالصفة لانها لا يتقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما ذكرنا في باب الاضافة وهو ان يتقدر الفعل
والفاعلة لا يكون الا جملة فعل وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا في الشواذ في
في قوله ما الشيخ الينقصع وصوت كار اليجدع وقد دخل على الاسم في غير الشعر على الفراء
كقولك ان رجلا افضل فقال له اخر كما هو فقال الا نعم انا هو وقد ذهب اهل الكوفة الى انه
يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله وافعد
في افنائه بالالف بدل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسما الموصولة
وعند البصريين اللام عرفت موصوفة بصلة والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وانما جاز مررت بالرجل القائم ابوه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي قعدا
ضمير المثنى في القاعدين وظهور في الذي قعدا وخفا الموصول في القاعدين وظهور في الذي قعدا
فكانك قلت مررت برجل قام ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه
هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاني
ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا اي التذان والتان عند من قال يعدانها
واما القلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبينه
له كما في الحال الواقعة صفة للنكرات وليس شيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والحال لا تقع
صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انها لا محل للقلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد
مقامها كالوصف وحتى لا تبتدا او الكان واقعة في اليه ولا يقدر لها اعراب لانها اذا صح وقوع المفرد
مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل او للاسم والفعل على
قول وكل واحد منهما معدد والصلة جملة لا يميز قوله وهي الذي والتي والذان والتان
بالالف والياء والالى واللذين واللتين واللائي واللاتي وما ومن واي وايتهما
الطائية وذا بعد ما الاستفهام والالف واللام هذا احصر جميع الاسما الموصولة والذي
عند البصريين على وزن عم وشج اراد والوصف بها من بين الاسما الموصولة لكونها على وزن القعدد
بخلاف ما ومن فادخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه كمعرفة موصوفا لنكرة
وانما قلنا بان اللام لما من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون ما ومن معرفتين بغير اللام وانما
الزموها اللام الزائدة لانها لو فارقت حان وادخلت هرى لا وهم كونها للتوصيف كما تقول الرجل
وقال الكوفيون اصل الذي الذال ان كنه ثم لما اراد وا ادخال اللام عليه زادوا ياء
لاما متحركة ليلا يجمعوا بين الذال الساكنة وبين لام التعريف ان كنه ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا
الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا فرعي عوى على الفتح وقول

الاسم صح

المذكور صح

خلاف صح

عند صح

ذا بالفتح صح

وان وصف بذو الطائية او وزن الصفات كما في قول من قال
انا رجل ذو تميم على لغة من يعربه باعراب المثنى
تقول به الى الاضافة ما

وتفعل في الواحد المونث تقلب الالف ياء كما فلناه في ذاوتا وقد تزاد ياء بعد الذي والتي فاذا
شددت اعدت الكلمة عند الجرولي بانواع الاعراب كالذي ولا وجه لاعراب المزيد
اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم بني المشدد عند الكل اذ هو الاصل لان ما
قال وليس المال فاعلم مالي وان اغناك الا الذي جاد بنا لعلا وتصلحه لاقرب اقربيه وللتعليل
وحكى الزمخشري انه بني على الضم كقبل وبعد قال وهذا لغة لبعض العرب
عن الزمخشري نسبه في المشوف الى بعض العرب
قبلها او كما قال ان عرفي الكرى واللذوت لكنت صخرا وجلمدا مثمنيا او قال
اخر في التسكين كالذي زينة فاصطبر او قال قتل الله عنك ان نفسي اراها تعشق
قال الاندلسي الوجه البناء فيها على تشديد الياء وحذف احد المثلين وكسر ما قبلها
يجوز ان يكون لضرورة الشعر لانها لغة لان المخفف تشدد للضرورة وكذا يكسر ما قبلها
ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان يطرأ في حال السعة لان الشعر فيها اذن وطاعة وتثنية
الذي والتي اللذان والتان بحذف احدى الياءين وتشديد النون بدلا من الياء المحذوفة وعوضا منها وان
او مبقيان على الخلاف الذي مر في ان وقد جاء اللذان واللتان والاحوال الثلاث في غير الاقوى
والاولى لعقل ما عدا ها عندا خلافا كما مر وما مثنى الضمير نحو ما وكا وتلا فلا يغير عن وضعه
ولم يزد فيه النون بعد الالف لهروب الالتباس وخرج عن لفظ المثنيات وقد تحذف
النون في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابن كيسان ان عمي اللذا فوادا المولى
وحكى الاخفش الا فعالا ما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي في ذوي العلم الذين في
الاحوال الثلاث على الاشهر الاكثر واللذون في الرفع بقوله تعالى جاء واسداد اجمع لغة من
شدد الياء في الواحد وهذا اقوى قول الجرولي ان الذي مشدد الياء وجب فكان اصله اللذين حذفت
احدى الياءين ثم عمل ما عمل في المثنى وحكى بعضهم اللذون رفعا واللذين نصبا وجرا ومن لغة من شدد الياء
جمعه بلا خلاف ومنهم من حذف النون من اللذون تخفيفا قال وقومي اللاء وبعكاظ طير واثر دارس
قوس قومه ضرب من القسي قيل من اللاء بن ايضا قال وان اللذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد وقد يجوز في هذا ان يكون مفردا وصفا مقدرا مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي
او ان يجيء الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا فحمل على اللفظ اي كجمع الذي وكذا قوله تعالى
والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثير اعني ورود الذي مفردا موصوفا به مقدرا
مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاءني الرجال الذي فاكوا كذا فهو تليل كقليل
الشذاذ الحتي وقد قال لذي ولذان ولتي ولتان ولاتي بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاول نوذ الغي

واللاتي

واللاتين رفعا ونصبا وجرا وبحذف النون فقال اللاتي لمن جمع بعضهم بالتاء كما في هو
قليل في المذكور قوله الاخفش واللاتي يولون من نسائهم وقال اللات بحذف الياء وقد جاء اللاتون
ورفعا واللاتين نصبا وجرا وجمع التي اللاءي على وزن فاعل من التي وبنى اسم جمع كالجامل والباقر
واللاءي بالهمز كان الكتا وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللواتي واللوائي كانها جمع الجمع
وقد تحذف الياء من الاربعة فيقال اللاف واللات واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللاءين
الهمزة والياء للكوفيين كما هو قراءة ورش اللائي بسكون الهمزة وقرأ اللاي بياء ساكنة بعد الالف من
غير همز لقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو ومن لغة قريش كانهم حذفوا الهمزة بعد الهمزة ثم ابدلوا
الهمزة ياء من غير قياس ثم ان كنتا التي احر اللوصل مكن الوقف وقد قالوا اللوا بحذف التاء والياء
معا وقد تقال اللات كاللاعات مكسورة التاء وعوضه اعراب الثلاثي والتي اضافت غير
لفظه فالذي والتي مشتركان في الاولى واللاتي لا ان الالف في جمع المذكر اشهر واللاتي معتلة وبعض الذي
وفروعه من المثنى والمجموع والمونث وما اوى مضافا الى معرفة ليكون معرفة والاضافة اما لازمة
نحو ضربت ابنة تميم في الدار او مقدرة نحو لعبت ما ضربت حالة انكاي يجب ان يكون عاملا في
مستقبلا او تتوقع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا حلفت يعني كذا وضع الواضع قال
السائل استحييت ان يكون شيء يعني ان هذا الوضع متنازع فيه وقد علل ابن يعيش بان قال في موضوع
على الابهام والابهام لا يتحقق الا اذا لم تتعقبه الذي لا يدرك مقطعه ولا مبدأه بخلاف الماضي والحال
فانها محصوران فلما كان الابهام في الذي لتعقبه اكثر ضمن معنى ما استعمل فيه اي الموضوع على الابهام
وليس شيء ان الابهام من مختلفان ولا عائق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقدم عامله
عليه وحالفهم البصريون في الموصوف لعدم الدليل على الدعوى واذا اريد به المونث جاز الحاق التاء به
موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت التي لقيت وابهمن لقيت قال الاندلسي البائية
فيشا وكاشفي كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض الوجه تثنيتها وجمعها ايضا في
الاستفهام وبعض تخواتها مع احوالك وابوهم احونك وما اشوه من البائية ومجرورها تقرنها بان
الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الكائنة بمعنى الذي نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو افعلوا
وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبعض ذو حمير وذو طوى يعني التي حفر بها
يعرب ايضا قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشي الفرائض والعمل ذي جاء وذو الطائية
اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مبنية بالياء والبائية حكى الجرولي ذو لغة ذو المذكر وحذاه
ومجموعة وذات مضمومة لمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا ومي كالتي الا انها
قال لجمع المونث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تعريف ذو بمعنى

في الاحوال الثلاث ص

نسخة اللاتي

نسخة باب شاد

بلغ

اللذون

ساكنا ما قبلها او مكسورا صح

صاحب ثم اعلم ان جميع ما ذكرناه حملا للموصول على الذي بمعنى صاحب وكذلك الحال في قوله
قوله وذا بعد ما لا يستغنى فيه اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وحده اسما للاشارة موصولا بعد ما
الاستفهامية كانت او لا بشرط ان لا يقع قبله نحو لا تقتلون ايهم هذا الذين وقوله عدس ما لعباد
عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه طليق وقوله تعالى ماذا عندك يعنيك اي الذي يعنيك
ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية حيث اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى
من ذا الذي يقرض الله قرضا اي من الذي وما ذا الذي صنع ابي ذا الذي وذا في الموضعين زائدا الذ
بعده موصول ويجوز ايضا في نحو من ذا لقيت وما ذا لقيت ان يكون ذا زائدا او موصولا كما مر واعتذروا
عن الشواهد التي استدل بها الكوفيون بان اسما الاشارة فيها باقية على اصلها وفعلا للاشارة الذي
هو خلاف الاصل وحالة الاخفش وابن الدراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلا ما اسمانا
يقدران في صلتها ضميرا جاريا عليها وكنايته عن المصدر في قوله تعالى بما رحبت اي الارض الذي رحبتها
وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير ازائي موضع والاصل عدم الاضمار ويحكى الحال عليها في الحروف
المصدرية قوله والعائد المفعول يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان
كان مفعولا لكونه موصولية والضمير احد الامرين موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف
احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في دار زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي
فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا
يكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ما ضرب الا اياه واما في غير فلا مانع كقولك ضيع الوديعة الذي
اعطيتها اي اعطيتكها اياه وكقولك الذي انا ضارب زيدا اي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف
ههنا مجرورا في محل النصب كما في اي الذي انا ضارب به والشرط الثاني ان يتصل بالفعل نحو الذي
ضربت زيدا لان الضمير اذا فصله بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي
انه منطلق ولما المجرور فيحذف بشرط ان يجر ما اضافة صفته ناصبة له بعد ذا نحو الذي انا ضارب
زيدا اي ضاربه كما تقدم او بنحو حرف جر متقين وان شرط التقين لا بد منه بعد حذف المجرور من حذف
الجار ايضا لان لا بقي حرف جار ولا مجرور فيتقين ان يتقين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقولهم السمن منوان
بمنوين اي تامرنا به اي باكراهه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي بتوصيله الى باطنها وقالت لها
كلا والذي انت حاجها اخوك عهدا اثنى عبر خوان اي حج حاجها ويتعين الى حرف الجر قياسا اذا حذ
الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به
لان الجارين متماثلان والمتعلقان اللذان تعلقا بهما مررت ومررت متماثلان وشكل الموصوف مررت
بزيد الذي مررت به ويجوز حذف المجرور بحرف ان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي مررت به وان

احمل

وان احتمل مررت به اولا او نحو ذلك ثم مذهب الكسائي في بقية الدرج في الحذف وهو ان
يحذف حرف الجر او الاخير منهما يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش
حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجرور لهما استطالة الصلة وبهذا
المجوز فلا باس بحذف نحو المجرورين واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا او غنيا عن
خبر ويكون الضمير خبر المبتدا قليلا فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف
واخواتها وقلة حذف الاقل دليل على ان المحذوف هو المبتدا الكثير وقوعه خبرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان
خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها وشبهه في المبتدا المحذوف ان لا يكون
خبر جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدهما لعلم بعد الحذف انه حذف شيء واذا الجملة
والظرف يصلحان مع العائد فيها لكونها صلة واذا احتمل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان
كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ثم لنشدن على الذين هم اشد عتيا وقوله فسلم على
ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال
الاخفش لان لها من الممكن ما ليس لاخواتها فلذا اضافت وتعرف فتصرف في صلتها ايضا بحذف
بعضها وان لم تكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة نحو قوله تعالى وهو الذي في السما
اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شرط
مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او دونها كما في قوله في الشواذ على الذي احسن
بالدفع دوري ما انا الذي قال لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم
جاز ان يكون العائد اليه عابا وهو الاكثر لان المظهرات كلها كذلك نحو انا الذي قلت كذا وجاز ان يكون
متكلا حملا على المعنى قال علي عليه الصلاة والسلام انا الذي سمتني امي حيدرة فاكلكم
المازني لو لم اسمعه لم اجزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي
قال كذا وهو الاكثر وقلت كذلك حملا على المعنى عند الحلة اذا لم يكن للتشبيه فاعرفه فليس الا الغيبة كقولك
انا خاتم الجود بالبناء للمفعول اي مثل حاتم وان كان ضميرا ان جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ
وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا او ضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وان كان
الموصول او موصوفه مجرورا عينا بالمتكلم او المخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز انا الذي مررت به
ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت انا الذي مررت فقد علم المخاطب ان المخاطب
المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا قولك انا الذي قلت انا فاعرفه هذا ان قول القائل انا ليس
بوجيه والوجه ان يقال للقائل انك انما قوله واذا اخبرت بالذي صورته وجعلت موضع الاخبار به الذ

غير ذلك في الكلام صح
وكذا اذا سمع ناصح

كرم الله وجهه

المخبر عنه ضمير الاول واخبرته خبر اذا اخبرت عن زيد انه من ضرب زيدا قلت
الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بها اسم الفاعل
والمفعول فان تعذر امر منه تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف
والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المتصل لغيبة والاسم المشتمل عليه
بعذا باب سميته الشاه باب الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب
تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذليله ايانا كما تقدم لنا معرفة ان الحال والتمييز
لا يجيء عنهما بلفظ تكبيرهما وبوفه ان المجرور وحتى وحاشا التنبيه لا يخبر عنها الا ان يضمن معنى قولهم
ان ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجملة تصدر الوضع الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذي
في ضمن الجملة الثانية بالموصول الى صيغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمه واخبر في الثانية
بما عن ذات تصفه بما اتصف به آتي الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول والاخبار الاول
عن وضعها الاقرب ما يفيد هذا الاخبار فلا بد ان يجعل في الثانية مبتدا مصدرا لان المقول
منك ان يخبر عن تلك الذات اعني بها والمخبر عنه في الاسمية مبتدا او المبتدا مرتبته الصدر ولا بد ان
يجعل مكان اضمر اجعل الى يتأتى لان المسؤول ان يصف بما لوصف الذي كان لا بد التعبير عن
الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون في الثانية خبر الا ان المسؤول ان يخبر عن بما ورتبة الخبر
عن الموصول بعد تمام الموصول صلته فعلى هذا لم يخبر عن بما الموصول بل اجيء عن بما الموصول
بما الا انك لما اخبرت عن بما والمبتدا في المعنى هو الخبر اي يطلق عليها يطلق عليه فاذا اخبرت عن
بما فقد اخبرت عما يطلق عليه فكانك اخبرت عن ما وذكرت المخبر عنه باسم آخر من بما سلمان
آتهوا المذكور في الجملة الاولى التي هي الصوغة المصدوغ منها العلوم اجذا ربي دون بما فاهو
المشهور وقيل صوغ الثانية وانا قولك في السؤال الموصول فلست معناه اجعل بما خبرا به
بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذا المعنى اخبر الاخبار المذكور وان تجعل بما الموصول
مبتدا وشأن ذلك ان يقول الناظم للمتعلم لعيد تبه او ليجيء اجبر عن زيد اني قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى
اجعل الذي مبتدا اخبر زيد واجعل ذلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير من مزاياه الا ان
تجعل مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذي وهو زيد اخبرا عن الذي يسؤل الذي ضربته زيد فالفرق بين
الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما يخاطب بهذا من لا يعرف ان ثمة مضروبا في الدنيا وربما
يخاطب من يعرف شخصا لمضروب ولكنك لا تعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فانما يخاطب به الا
على الوجه الثاني اي يخاطب من يعرف ان ثمة مضروبا الا ان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما

التفسير

في الاصل المذكور صح

كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضائعا فالجملة الثانية
خبر ابي مضمن في المحل الثاني للجملة الاولى فقولك صورت اي جعلت الذي في الصورة مبتدا قولك واخبرته بمع
خبر انصب على الحال او ضمن اخبرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متأخرا قولك وكذلك الالف واللام
في الجملة الفعلية لا تخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بها اسم الفاعل
والمفعول منه قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان تلفيك عن
الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل ما سد لغني فعل
وفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او ضرب او اسم مفعول مع موفوعه اذا الفعل مبنيا للمفعول اذ
معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل وفعل نحو زيد مضروب اي ضرب اي ضرب وليس اسم الفاعل والمفعول
مع موفوعيهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسلك بهما احدهما مع الموفوع بل ما مع موفوعيهما اسمان
في نحو اضارب الزيدان وما مضروب العبدان لكن ان زادا لهما حرفان يمكن بهما وقوعهما صلة اللام كما
سيجيء بعيد وجب ان يكون الفعل الذي يبنيان منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يعبر عن اللام في زيد وليس
زيد منطلقا وجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها
كالين من سوف وحرف النفي وحرف الاستفهام من قولنا فان يعذرا موفرا تعذرا اخبارا اي اسم من
الامور الملابسة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم
خبرا فان الشرط الاول وضع تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في جملة الا الشبيه والطالبة
لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية وشعلا فضلا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة صلته
بالذي لانهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر الالى الذين
اذا هم يجاب الملام حقه الباب فشعثوا فيه من النفر اللئام الاولى والاولى تجويز الرواية
الاولى لانا من باب التكرير والتقدير كانه قيل من النفر اللئام النفر الالى فان تغايرا نحو الذي من فيكان اصله
عند هم فالحسن الراجح دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وانما وضعه الخليل رياضة
للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي الذي ان عمرو زيد فصولك في ان صلة الذي الاخير وعائده مستتر
في الظرف عمرو خبر الذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعائد الاول الياء المجرور
في ان وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن ان عمرو زيد وتقول الذي الذي الذان ابواهما
قاعدان لو لا كون عنه حسن لدلي بالموصول الاخير فتوفيه حقه من التعريف والعائد
والخبر لاستغنيا به عن خبره قابله واحتياجه كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان على
الذان وعائد ضمير المجرور في ابواهما فالذي مبتدأ مع صلته الذكور وغيره خبره حسن والجملة اعني الذي

سنى العايد اليه

عند صح

وعايده

الذان ابواهما قاعدان حسن الذي من صلته وخبره صلة الذي

ذكرنا

مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المحرور في عنه والذي مع صلته المذكور مسند اخبره حسن ولكذا العوان زادت الموصولات ولا تقف على حد فاحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني فموضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا ضمير فيهن الاشياء ويخرج كل اسم لازم التذكير كالمحور وبكم واسم لا البتة وخبرها والكل والتمييز المنصوب وكذا تعيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في يا رجل والاستغراق في نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم لم يوضع نحو الآن ولا حين ولا كيف ويخرج ايضا كل اسم جار يعرفه لان يكرم الرجال كفاعل جعد اذ المعارف الشائع مسد الكمال كالعراك ووحل وجعد وبتا بوما وكرباء في باب الكمال لانها بلفظها يدل على لفظ الكمال والاضافة نحو كما لفاعل اذ لا يجوز نحو مورور بزيد حسن وبزيد اخر وقبيح لان لفظ المصدر والعامل اذا كان نحو مورور بزيد فعل منعول والاضافة بدل اللفظ وكل صفة عاملة تحاسم العامل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قام في زيد قام فانما يجوز اذا لم يعد في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند الماري يجوز الاخبار عن المصدر المحرور عامله نحو اتاني سيري وعجبني ان لا تضرب الا نفسك ويخرج ايضا كل حرف لان لفظ المصدر عليه واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا يحيى ضربته وعن ضربه عمرا ذو صورته صورة الفعول فلا يصح لكونه سببا وكذا المبدل له وتمثيله لفظ الصورة بالمجرور بالكاف وواو القسم وتاءه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعوسى اذ شرط لفظ الزمان والتعيين الاغلب المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المقدر مرادفا في تعيين الجنس والاضمار مثل ذلك وبعضهم جوز نحو الذي هذا امامه الدرهم وكالقادم البهمة المقدم الجيوش ونحوها وقد خلا عشرون جرما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ الضمير لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالمقيد بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لها شروط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل هو المبدل منه فلا يفيد من المبدل منه وايضا تخلو الصلة من العائد ان اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما لا الاول لانه يقول في مررت برجل زيد ولا الثاني يقول مخبرا عن البدل الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن المبدل الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عنهما ان كان لان المجرور لا يستقل له ويجوز ان يقول برجل هو واصف للموصوف مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال

فاجاز

ناجاز لان الاخفش اذا الضمير يفسر ما بعده ومنعه الزجاج اذ الضمير لا بد له على بدل البعض والاشتمال وقبل ان ذكر خبر الموصول وخبر كاد واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ بدل الالفاظ معتبر في افادة التاكيد وايضا سبق خبر الموصول لا كيد ابلا موكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من المعاني الا علام والكنى للوحوش والاجناس الارض وغيرها كابي العاس وام قرفة والعيس وابن آوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص وابو براقش اذ المضاف اليه في محله ضاربا لعامله كبعض حروف الكلمة وكذا التاء في قوس فوعل وكجزء من جزئي المركب كحديث بيت وخمسة عشر وبعلبك وكذا منذ فانها لا يضمر ان وكذا اذا ظاهر قام مقام المضمر في نحو اكافا ما الكافة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء فانها اظهار بقيد التعميم ومنع بعضهم الاخبار عن ضربان والاصل جواز لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا فانا جاز اضمار لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبيس واخواتها فان ضمائرها لا تجيء الا مبهمة مفسرة تاكيدا وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه بخبر الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذا المبتدا يستحق الضمير من هذه الاخبار فلا قلت الذي زيد ضربته صوفان في الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا بقي القلقة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في المبتدا بل هو خبر الموصول وان جعلته عائدا الى الذي فهو خبر المبتدا وهو جملة خالية كما ترى عائد الى المبتدا وهو قولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد وهو له والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي اخبر عنه ضمير مستحق لغير الموصول لفظا ومعنى في زيد ضرب غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدا قولك عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر وان رجع الى ذلك المبتدا او ذلك كما في زيد ضاربه اخوه جاز ذلك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الكاندي لا يجوز ذلك لانعدام رجوع عائد من الصلة الى الموصول لانعدام فائدة في الخبر اذ بعد المبتدا الاول في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد فان ضمير قد اخبر عن زيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضمير فائدة وليس كما قال لانا نقول ان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول تماما في زيد حتى يخلو الاخبار عن زيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عنها ضاربه كان الشخص المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدا ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك زيدا او عمرا فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهو ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وبكر وكذا ان اخبرت عنها اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخو زيد مضمون الصلة الذي يحتمل ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخو ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عود

الشخص صح

على المبتدا سابق على استحقاق الموصول لها وتوقف المبتدا على ارتباطها به كارتباط الضمير الواجب
وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم مما ذكره الا ان الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على خلاف قبل دليل صحة
الاخبار عن ما ضربت وبخ ولا توقف المبتدا على ارتباط الضمير به بل يكفي ارتباط احدهما فنقول
الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير غائب الى ما تقدم
ان تقول زيدا خول ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عنها ضربته وبالشوط الثالث وهو ناخير
المخبر عنه خرابخروج كل مالا يصح ناخيره كضمير الشان اذ لو اخر به لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو
الغرض في الاتيان به كما مر وكذا ضمير نعم وبئس للتفخيم كضمير نعم وبئس رجل وخروج كل اسم فيه
معنى الشرط والاستفهام كمن وما وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما بالنون وعشرون ومسا
معيات وكذا العامل واللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحو ما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن
جئته في ضحى بعني كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول اليوم الذي سرت فيه
يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد
قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربتك اداءة
لهذا او الضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير ما
مستتر كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد ومنفصل ايضا الى فوع المتصل الا ان كان في واجب
قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى ملتها على غير مرمى له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت
زيدا ما للام فانك تقول الضارب انا زيدا عنه الفي وقد تقدم في باب المبتدا ان المنفصل في
مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر
والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع
المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من ان خبره مرفوع منفصلا لانه خبر المبتدا
ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه
الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي
سمتني امي حيدرة لعدم الالباس فلا تقول في الاخبار عن انا ضربتك انا الذي ضربتك ولا في الاخبار عن
الكاف الذي ضربتك انت فليس اذن قوله القائل انت انا بصحيح نعم يتقدم الاثنان الى انه واذا اخبروا
الاخبار بالذي دون من وما واي وذا بالموصولات لانها ام الباب وهو الكثير استعمالا ولا يكون
الا موصولا واما الاخبار بالتي واللاتي فحتم ايضا لكثرة التغيير معها كاسم فاعل او مفعول العل صح
وابراز الضمير كما في نحو الضارباه انا زيدا في ضربت زيدا حتى يحصل الاداءة فيها الكن ولنذكر حكم الاخبار في باب

النازع

النازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاول في باب التنازع ان الاغراء التنبيه وهو اعم من ترتيب المنادى غير
على حالها ما امكن لما عرفت بيانا من حقيقة الاخبار من انك لا تعين الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه
فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيدا قلت مخبرا عن المتنازع
فيه الذي ضرب واكرم زيدا قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي
وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر
عنه لما ذكرنا في باب التنازع ان الاضمار في الضمير المتصل وقول الرائد والالم عند ان ابن وابن
السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطف الفعل الصريح وهو اكرم على غارب
كانه ايقاع فعل آخر في صورة الاسم وزيد كما يقول القائل والكرم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة
كان القائل موصوفه تقدير فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعند الباقين
الى المازني وليس في كلامه انه جعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين كان المبتدا والخبر تطير
الفعل والفاعل ويقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لان
اقل تغيرا ثم الباقي اولى من الباقيين لقلة ذكر وما وكثرة من قصد التماثل بالاتيان بالاسمية في الفروع كما
الفاعلية في الاصل كما لا يخفى ثم اذا عملت الاول في مسئلتنا علت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم
زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم لكون الاسمية
معطوفة على الاسمية بين حرفي العطف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا
وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا علت مخبرا عن الثاني الاول بالذي ضرب
واكرم زيدا انا وانما جعلت ما اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو انا في الجملة الاولى فقط
لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدا وهو
متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ضربتك انا لعدم القائد والتنازع
الظاهر بان على حالها يجوز ان يتاب زيد انضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس بشيء
كما يجيء في هذا الباب ويقول مخبرا اما للام الضارب واكرم زيد انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد انا
والتنازع مخرق لان زيدا لا يجوز ان يتصل بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع تغاير بعض الصلة وقياس
قول المازني الضارب انا والمكرم زيد انا وكذا اذا اخبرت عن التاء اكرمت بالان وما والف واللام الضاربه انا واكرمه
زيدا بورت ضمير المفعول في الضارب سواء كان مجرورا في الاصل ان ضمير الالف واللام لا يجر فكما ذكرنا
واذا اجريت الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول الذي ضرب

الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيدٌ وعند المازني الضاربا انا على انه مبتدا وخبر والمكرمه انا زيد
جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعملت الاول نحو ضربت واكرمني زيدا بواز الغاء
ع اكرمني على المختار كما مرّ في باب التنازع مخبراً عن التا الاول بالذي ضرب واكرم زيدا انا
قبالالف واللام الضارب واكرمه زيداً انا والتنازع باقٍ في الموضعين وعند الاخفش الضارب
زيداً والمكرمه انا قدمت زيداً الى حيز عامله اذ لا يعطف على الموصول ما بقي بعض صلته وعند المازني
الضارب زيداً انا والمكرمه انا وآراد اخبار عن ياء اكرمني كما اخبار عن ياء ضربني سواء عند كلهم
واما الاخبار عن زيدا لذي تقول فيه الذي ضربه اكرمه زيد تصل الضمير التام مقام زيد بعامله لعدم
ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمه زيد اذ التي في الضاربه هو الضمير القائم
زيد وانت انما تجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وتخلو
المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد ومبتدا خبر للضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت واكرمني
اعني المكرمه انا هو معطوف بين حرفي العطف عليها ويقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني
مخبراً عن الياء والتا الذي الذي ضربه وضربت زيداً انا والاقول ضربني والاضربت لانه لا بواز التنازع باقٍ
على حاله في التثنية على مذهب البصريين الذي مرّاه وضربا الزيدين انا وغيرك الذي ضرب
الزيدين ان تحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا بواز هو والاولى ان يقال
الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه مفسراً بما التنازع مع بقاء الكناية فيه
ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن تا الضاربه هو انا والضارب زيداً ان
والاولى ان يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا في الاخبار عن تا الضاربي هو مبتدا وخبر والضارب زيدا
انا والاولى الضاربي زيد لما مرّ وان اخبرت عن زيد انا الذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا بد من بقا التنازع
اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مرّ وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضارب
انا زيد بواز ان تجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه
انا زيد وان اعملت الاولى وهو المختار ضربني وضربته هندا فالضمير المفعول كما مرّ في باب التنازع ثابت
في الاخبار عن الياء والتا بالذي ضربه وضربها هند انا والتنازع باقٍ وبالالف واللام الضاربه وضربها
هندٌ انا وهند فاعل ضاربه وعند الاخفش الضاربه هند والضاربها انا قدمت هندا الى حيز عامله
لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها بالاجنبي وعند المازني الضاربه هندا انا والضاربها انا واني
الاخبار عن هند بالتي ضربني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربي وضربته هندٌ وعند الاخفش
الضاربي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربي والضاربها انا هند وتقول في الاخبار عن الالف واو

الياء في ضربت وضربتني هندٌ بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربني هندٌ ولا يجوز وضربني لما
تقدم وتا الالف واللام الضارب وضربه هندا وعند الاخفش الضارب والضاربه هندا وتقول
المازني مخبراً عن تا الضارب والضاربتي هندا انا والضارب مبتدا وانا خبر وحذف مفعول
الضارب مراعاة للاصل وعن تا الضارب انا والضاربه هند انا وان اخبرت عن هند قلت
التي ضربت وضربتني هندٌ والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عائد اللام
الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابيت انا لجري الصفة على غير
صاحبها وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هندٌ وعند المازني الضارب انا عامل انا مبتدا
وخبر والضاربتي هند وان اعملت الاول قلت مخبراً بالذي عن تا او الياء الذي ضرب وضربته هندا
انا وبالالف واللام الضارب وضربته هندا انا والتنازع باقٍ [illegible] والتنازع
باقٍ فيها وعند الاخفش الضارب هندا والضاربته هي انا بتقديم هندا الى حيز عامله لما مرّ وتقول
المازني مخبراً عن تا الضارب هندا والضاربتي هي انا واما ضارب الضارب وعن ياء الضارب هندا
انا والضاربته هي انا وتقول مخبراً عن هندا بالتي التي ضربتها وضربتني هندٌ [illegible]
وبالتي الضاربة انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضارب
انا والضاربتي هند والضاربها انا هند وتقول مخبراً عن الالف واو الياء الذي اعطى زيداً درهماً
بالذي اعطى واعطاه زيد درهماً انا واما المازني فانه يرد الى مثله محل ما حذف منه فيرد مفعولي الاول
نحو المعطى زيداً درهماً والمعطيه هو اياه انا ولك بوجه لمخالفة الاصل في المفعول الاول بوقوعه مفعولاً به وفي
الثاني بما فات الضمير من مقام معموله الظاهرين بالضمير ولوسلك في هذا اليا سبيله في المتعدي الى
واحد اعني جعل الكلام حملين لقال المعطى زيداً درهماً انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد
قلت الذي اعطيت واعطاني درهماً زيدٌ والمعطيه انا واعطاني درهماً زيد ما بواز عائد اللام وبعض المتقدمين
يجوز حذف كما مرّ في باب الاصل كما مرّ وبابى ان تجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا
والمعطيها بالاضافة او المعطي اياي كما بين في المضمرات درهماً زيد وبجوز المعطي انا مراعاة للاصل
والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير
لاجل اللام فانه لا يحذف عائده كما مرّ وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني ذكر الاول
حتى رد درهماً مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهماً والمعطى اياه
زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو مررت بي انا وضربك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطى درهماً
زيد على ان يكون اياه عائداً الى درهماً ضمرت المفعول قبل الذكر في باب التنازع ولهذا لجوز في
باب التنازع كما مرّ وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطاني زيد درهم وقال الضمير

اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطاني زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا او المعطى
انا بحذف الضمير والمعطيه او المعطى اياه زيد درهم كقولك ضربني واياك والمازني زيد المجرور نحو
المعطيه انا زيدا او المعطيه او المعطى اياه درهم وتقول في ظننت وظنني زيد اخاك شجرا عن
الثاني او الذي بالذي لظن وظنه زيد اخاك انا وباللام الثاني وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي
الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الثاني والثالثة زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين
ورد المجرور قال الثاني زيد اخاك انا والثالثة هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل
ضمير اخاك ومضمير زيد ابوزيد تجري الصفة على غير ما هي وان اخبرت عن زيد قلت الذي
ظننت وظنني اخاك زيد والثالثة انا اخاك وظنني اياه او ظنني زيد نحو ضربني وضربت زيدا
على معنى في المضمر اذا ظهرت ضمير المفعول في الثالثة لانه ضمير اللام فلا يحذف وتعضهم يحذفه
مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الثالثة لان افعال القلوب يجب في الاغلب ذكر احد
مفعوليها ذكر الاخر وابدرت انا تجري الصفة على غير ما هي وعند الاخفش الثالثة انا
اخاك والثالثة او الثاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظنني زيد
او ظنني اياه اخوك والثالث انا زيدا اياه وظنني اياه اخوك واجاز بعضهم الثالثة
انا زيد اول كما مر في ضربك وضربني زيد وعند الاخفش الثالثة هو اياه اخوك والثالثة هو
اخوك كما مر في ضربك وضربني زيد وابدا ان الضمير في الثالثة هو والثالثة هو اياه لان الصفة
للاسم واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ هو من حيث الضمير في الثالثة نحو
المعنى يكون المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا خبرا
عن الثاني او الثالثة بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا
انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعلمت
واعلمني عمرا منطلقا وباللام المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على
المفعول الاول وعند من يوجب المعلمه انا عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه
انا والمعلمي عمرا منطلقا زيدا اذا اقتصر على الاول لما عرفت وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا
والمعلمني اياه زيد جايز الاول لما عرفت والثاني لمنطلقا او يجوز المعلمه اياه زيد نحو ضربك وضربني
اياك وان اخبرت عن عمرو فالذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه
منطلقا واعلمنيه اياه عمرو ابدرت انا تجري الصفة على غير ما هي واياه ضمير اللام لم تحذفه
لان حذف اللام لا يحذف الا في الضرورة وجعلته منفصلا اذ لو قدمته وصلته بالمتقدم فقلت المعلمه زيدا الا فيش

قلت

جايز الاول

ما الفرق

13

بالمفعول الاول كما مر في مفعولي باب ظن فاعلم واما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب
ذكر الثالث فيقال وجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان
يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان
ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب
ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول ويقول على مذهب الاخفش المعلم انا
زيدا اياه منطلقا والمعلمي هو اياه عمرو فاياه الذي بعده هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو والمخبر
عنه الثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلق بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق
والمعلم انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه منطلق ابوزيد ان اجري الصفة على غير ما هي وفصلت
الضمير العائد الى اللام اعني اياه بعد عمرا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا
لذكر الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا فعند من اقتضى النظر المذكور ويجوز اعلمه اياه وعند
الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمي هو اياه منطلق او المعلمه اياه هو وانما ابوزيد تجري
الصفة على غير ما هي وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصوله وايما شرطية
وتاء تعني في وصفة لغاني في البنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول ليسهل امر باب
بداسه بل من ضمن للموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اباء الاوائل كباب
قطام وباب حذام وباب فساق وباب فجار فاقام الواقصة لباب نزال ولو لا قصد الاختصار ورعاية المناسبة لفظيه
لكان للناشئ ان يجعل ابوابا بوادر لها فوقها وما الاسمية وتركت اقسام الحرف الى قسيمه الحرف
قوله موصوله كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعت وما صنعت وبدخلها معنى التحقير نحو ما انت وايك
وايك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد ولكامة ما الكاقه ومعنى الانكار نحو فيم انت
من ذكرى اي لا تذكر كما على احد الثنا وبلاء وقد تحذف الفها الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة
بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهامية ولم يكن ما حق الكلام ان تقع فيها فقدم عليها
وركبت معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبته المقدرة وجعل
حذف الالف دليلا التركيب ولم يحذف آخر حتى الاستفهامية مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا اخواتي
لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جا الالف ثابتا نحو على ما قام فتشتني لبيم كخير يتمرغ في دخان واذا
جاء بعد الاستفهامية لم يحذف الزمها نحو بما وانت تعلى وذلك لان ذا الما لم تثبت زادته ولا كونه موصولا الا
تراها صارت مع الكلمة واحد غاية الالتئام كتاء في وسط الجملة والحذف قليل في الوسط لتضمنه من الحوادث
ولذا لم تحذف الالف من الشرطية المجزوم وان شاركت الاستفهامية في التقدم والشرطية نحو ما تصنع اصنع
والكل الموصوفة اما بعد نحو مررت بما معجب لك وانا بجملة كقولك عجبت مما كتبه القوس من الاهوا فوجه كل العقال

وما الشرطية لا يوقف عليها ابدا وعليها قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله

وما الاستفهامية قد يوقف عليها ايضا

وقد يكون ما كافة نحو انما زيد منطلق

وقد يكون ما زائدة نحو اما انت منطلقا انطلقت

ويجوز ان يكون مالفا كما في قوله تعالى وثمانون الذين قال الصقب الاذن الخاء اخارو
كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامور وذلك
قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة والتاويل ان يقول من متعلقة بمحذوف من متعلقة بكل ومن للتبعيض
كما في احدى الدراهم اي من الدراهم شيأ فكذا اصلها معناه بكل من الامور شيأ قوله له فوجه صفة
الامر لان اللام عن مقصودة قصده ويجوز ايضا ان يضمن بكل معنى تتمم ومنقبض ويعني لما بكل
غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما مي اي نعم شيأ مي عند الزمخشري وابن علي ونعم ما
ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة والموصولة عند سيبويه بمعنى التي قال في فنعما مي اي نعم التي مي وكذلك
دقيقة ذا فنعما اي نعم الشيء ونعم الذق وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والزاني
والمبرد كما مر وذا الذي المصدرية فلا خلاف في اسمية اللام فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام و
في البيح تولغ انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الركاء اي نزلا كالذي نزلت والذي نزلت في الركاء قوله
وصفة اخلفت في البيت على الندر فلا ان الاراهم وتاكيد النكرة فقال بعضهم اسم لمعنى قوله فتلا اي فشلا
اي شل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسماء لكسبها ادغاما بالجزئية
ولهذا استعظم الخليل وسيبويه ان يقال ان زيدا لقائم بل انما انت زيادة نحو ما زيد
وصفة هم مثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الاثبات اولى وفاعل ما هذا اما التعجب نحو هل اعطيت الا
عطية ما او التعظيم نحو ما جرح قتيل الحق ولا سوء فاعل يسوء ومن للتبيين او للتبعيض نحو اضرب من
نوعاتش انواعه اي كان وجمع هذا المعنى كلا في الاراهم وتاكيد النكرة اي عطية تعرف من غيرها وامرا لا
يعرف من عطيته وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التمام والصفة اما من الموصولة فنحو
من جاك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد
كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا فوا بحمة لقوله ربت افتية غيطا صخون قد تمنى لي موتا لم يطع
ولا بجمعا مسا اي غلاما مجاجيا الى الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وبحي عند
الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا ان الذين ستامت المجد قد علمت ذال العشرون والاثرون من عدد وهي عندهم
موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا ياشاة من قنص لمن حلت لمن حرمت علي وليتها لم تحرم والمعنى
ياشاة ما قنص وعلى تناوب من الشرطين والاستفهامين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما الاجتماعهما
الى الصفة [illegible] الآتية ايضا
ومن في وجوهها الذي العلم والعدد لما لم يعلم خلافا لقطرب يقع على لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين
وتقول اشتر من الدار غلاما ان جاريا او فرسا وهو قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وقد
لا يعقل تعالى ومنهم راجع الى دابة فقلب الكناية في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال يمشي على بطنه ومنهم

من يمشي

من يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جا في العالم قليلا سبحن ما سخر لنا وسبحن ما يسبح
الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العقلاء نحو زيد ناهو
وما هذا الرجل فهو سوال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غير
في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته ومي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة المزجها
والاصل الماهية او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل العلمين كلمة كقولهم كيتي تقول ما هذا
افرس ام بغل ام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وسكنت انه زيد او عمرو قلت من هو وقولي فوعن
وما في العالمين نحو ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى عليه السلام رب السموات ويجوز ان
يكون سوالا عن الحقيقة كانه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه اليوصف
الا بالصفات وما هيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحن ما سخر لنا وما سبح الرعد يحمله يجوز ان يكون لكونه
تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمونث فان عنى بهما الشيء
او الحي او الناس فمراعاة اللفظ فيما يعتبر عنهما من التثنية والجمع ونحوهما اكثر ولذلك وان كانتا تاولي
من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليها بين المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا الى
غير من وما سوى ذلك الشخص لقيته وان كان مونثا وكقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد
آدم عليه السلام وتقول ان نفسا من الرجال وثلاثة انفس من النساء فمذكر الاولى من العكس يجيء
في باب العدد وان تقدم على المحمول على معنى وما يشبهها من المحمولات على لفظ ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى
في ذلك المحمول كقولك من منهن من احبت فهو اولى من قولك احب لتقدم لفظة من فلا ان لم تخلف العداد
في تذكير من تثنيته ومن ثم خلاف قوله وتعال لانه جا بعد قوله منكر وهو عاضد للمعنى فاذا ان تؤخرها
اجرها وان حصل مراعاة اللفظ لفظ وجب مراعاة المعنى فلا يقال لفتيات من احبت وانت تريد من النسوة
الا ان تكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقة المحمول على المعنى هو من محسنة انكر
ولا يجوز محسن لانه عجز بالمعنى المحمول على معنى من الذي هو في البيت والخبر المتقدم يجب مطابقة المبتدا
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز الاخفش مررت بمن محسن نظرا الى ان من مرادف من الذي يجوز اعتبار
لفظه ومعناه فان حذف من التي هي صفة الصلة كما في قولهم انا ابا الذي قالها شيئا وقيل ان محسن انكر تامل
التذكير لان المقدر لما تعين كونه بلفظ المذكر اذ الاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فيقدر مذكرا
ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع الوجهان تعين مراعاة اللفظ
الكثير من العكس قال تعالى من يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نوتها اجرها مرتين وحملا على
اللفظ ثم قال نعما لم يحمل على المعنى لعدا ايضا الى ولكون الحمل على اللفظ اولى وهي حسنا بعد قوله خالدين
اي الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الشرط وفي وفاء تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ

من اول الامر خفل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة
فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضارب جاءني موصولا بها الا ان اثبت لها باب من الموصوف
والمبتدإ نحو جاءني الذي ضارب غلامها ومنع المبرد حذفهم لم يجز فيما يتميز به غيرها من الضمير
واسم الاشارة مراعاة لقطرها وان كانت صالحة لمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
بلفظ واحد وذلك يخفى موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو مررت بالحسن غلامها فكان الضمير
راجع الى صاحبها لا اليها وان لم تجر بها جاز مراعاة لقطرها كقولها وتضحي في الظاعنين الموتى
اي في الظاعنين الموتى ويجوز ان يكون اجراه لكونه صفة متقدر مفردة اللفظ اي في الجمع الظاعن قوله
واتى واتته كمن ومتى معرفة وجدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكم ابي في التذكير والتأنيث
والافراد والتثنية والجمع فاتى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والات بها هيه نحو ايهم اخوك وايهم
لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة
موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما تجيء موزنة باي معربة فقيل جاءني اذكى
نكرة موصوفة نحو بالذي حسن اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان قيها خلافا كما مر فلا ادري
لم لم يذكر المصنف لها هنا حكم التي تقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية
لانها بمعنى بوصل اي رجل ورجل عظيم بي اعني خالد لانه لا يوقف على احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن
الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي تجيء من بين اخواتها الموصولات على
اختلاف في اللغات واللتان واللتان وفي ذوا الطائيتين ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما
ذلك لابهامها لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف يجب بل يجوز لازم الاضافة نحو
عشرون غير منون واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعدها كم الخبرية وانما لزمن الاضافة لانها ضمنت
اليه بحلا اضافة وانما المنوعها الاضافة لانها وضعت لبعض ما تحتها من كل متزايد فالوصف فاذا
حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم ينوب كما في النداء وان كان مقدرا انوب على الجواب كما في قوله تعالى
اما ما قد عوا لا فلها الحسنى فان مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كما بني على ما يحكى في الكنايات
قوله الا اذا حذف صدر صلتها اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء
فلا تبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا
يحذف المبتدا نحو اضرب ايهم غلامه قائم والتزموا فيه علامة ما ايما يحذف لكونه ضميرا والضمائر كثيرة
الحذف في الصلة وليقاضها هو معتمد الفائدة اي الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتتمكن اي فيه
نقصا فاذا حذف المبتدا صار متنقصا كاخواتها من بين اخواتها الموصولات وذلك ان شيا اذا افاد فوائد
بعارض فهو في الترويح اليها قبل ذي بسبب يرجع اليها وبني على الضم شبها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض

ما يوضحه ويتممه اعني الصلة لانها المتممة للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبنيين
للمضاف هذا مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه
والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ اتيم اشد تنصبا ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة
بكمالها بل حذف جزأ منها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من عند الكوفة
حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم تضف مع حذف المبتدا
نحو اكرم ايا افضل فالاعراب واجب وجاز بعضهم البناء قياسا لاسماء فقول اكرم ايّ افضل
منصوبا بالاتفاق والخليل ويونس يقولان اضرب ايّ افضل مبنيا على الحكاية او التعليق كما
مر في مذهبهما قال سيبويه لانهم لم يجدوا اضرب ايا افضل ولا بنوه على الضم قياسا على اضرب
ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا الفلانا اي
لو رفعوا اوضموا قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف
اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يوجب جانب الحرفية كما في قبل وبعد ووفق الكوفيون
والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها ومعنى استفهامية
لا موصولة قالوا ومعنى الآية لننزعن الذي هو اشد من كل شيعة مقول فيه ايهم اشد عتيا من كل شيعة
قال تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة
على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقولهم جاءوا ايهم افضل راايت ايهم افضل قال
الخليل نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لهلبه انهم افضل كما قال الاحطل ولقد
ابيت من الفتاة ممنع جابيت لا خرج ولا محروم اي ابيت مقولا في لا اخرج ولا محروم اي هو لا خرج قال
سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي الذي يقال له الفاسق
الخبيث بالمثل في ذلك يحكى ضرورة الشعر لان سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل
اي علق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجيء
باب افعال القلوب وليس يعني لان المعلق يجب ان يكون في صدر جمله والمنصوب بنحو اضرب واقتل
لا يكون جملة والحق انما استفهام او نفي او لام الابتداء اي بعد نحو اقتل واضرب لا يكون استفهاما
اذ لا معنى له الا على وضع الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بمعنى الذي قال الاخفش في الآية من
زيادة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة متناقضة
لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق تشيع ايهم هو اشد
واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو ايّة اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايّة لقيتها
قال لتعوضها بالتاء والياء قلت وهذا على مذهبه في تعريف الموصولات في التعويض المانع من الصرف في غير ضرورة

وعنونا اسما بنفسه
للاعلمية ٤

وهو التباس قولك وفيما ذا اضمرت وجهان احدهما الذي وجوابه رفع والآخر اي
شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا الا يجيء موصولة والا بعد ما ومن الاستفهامين
والاولى فيما ذا ما وقولك من ذا خير منك الزيدان ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي ما الذي
هو هو على حذف المبتدا نحو ما انا بالذي هو قائل لك ما قولك من ذا قائما فذا في اسم الاشارة
لا غير ويحتمل في من ذا الذي تقرض القرض حسنا وماذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة
كما في قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وقعا التنبيه على اسم الاشارة وقد جاء زائدة بعد ما
الموصولة مالي ادعي ما ذا عملت سالفة ولكن ما لعيت بتثنيتي ولعامل ان يمنع يجيء ذا
موصولة مطلقا ويحكم في نحو ما ذا اضعت بوناد ترا وما رفع الجواب في نحو قوله تعالى ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسالان المرء ماذا احاول الخب فتعقبي ام ضلال
وبالجملة فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المرتبط خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر
والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور وقد
جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى
عدم التطابق بين البدل والمبدل منه بموجب ان يكون ما ذا الحاول في جملة اسمية خبرا للمبتدا او في
فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليلا ودون حذفه من الجملة الخبرية
كما في ما ذا الحاول كثير غالب فقدنا ان علة ذلك الاجتزاء بالحذف الضمير من القليل كثير وهو اكثر
من حذفه من الكثير وحذفه الكثير من حذفه من الخبر كثيرا في المبتدا واحيانا قليلا في الضمير
المنصوب في الجملة التي بعد اسم من الموصولات التي ومرها لما الاستفهامية او من ان ذا الا تكون
موصولة الا قبل ما او من فكان الثقل الحاصل بانفصال القلة الموصول اكثر فكان التخفيف
بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا اذا صلة اتم في التشبيه ودون صلة غيرها
وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ما
ذا اذن جملة ابتدا آيه ذا مبتدا وما خبر مقدم للكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تمكين وذا خبره
على مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فوضع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف
وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصول فعوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقولهم للكفار
وماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزل ربنا اساطير
الاولين والعائد على هذا كان وانكفا عنه مقرونا بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي لست ما تذكرون
انزاله من لابل هو اساطير الاولين واذا كان ذا امرد فما منصوب المحل مفعولا للفعل المتاخر
فالسؤال اذن جملة فعلية فعلها الجواب فعلية اذ الاستفهامية فضلت الاسم على اضمار مثل الفعل الذي

انقلب

انتصب به ما في السؤال فحذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم اساطير
اي انزل خيرا اذا الذم ههنا انصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير
الانزال والرفع كان محتملا لان تقدر الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تعالى
العفو وان يكون المبتدا محذوفا والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله ان اساطير الاولين وان
اشتغل الفعل بعد ما ذا بضمير منصوب نحو ما ذا افعله او متعلقه نحو ما ذا ينضح حتى فكون ما
مبتدا اولى وان كان دامرد ايضا لان الرفع في ويذلقنه اولى من النصب كما مر في النصوب
على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة وكونها زائدة واما
نحو ما ذا قيل وما ذا عرض وما ذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا
مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومنه قوله تعالى وما
ذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر وما ذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق
قيل ذا فيه زائدة لان موصولة اذا لم تكن الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا باطل منهم في خبر
المبتدا ايضا فان قيل جاز المبتدا قد جاء كقوله تعالى بل انتم لا موحبا بكم ورد ايضا بقبول
الصلة ايضا جاءت لعل في جزء كقوله وانى لوايا نظرة قبل التي لعلي ان مطت ثوابا او ذما
وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدر ايضا في خبر المبتدا اولا
يجوز ان يكون ما ذا مفعولا ان يتحملوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به لهذا ولا باس ان
يتكلم بعض ما اهمله المصنف من احكام الموصول واحكام ما ومن واي في الاستفهام وما يتبعهن
فنقول الموصول والقلة كجزء اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للقلة
التاخر فلا يتقدم القلة ولا حق منها على الموصول ولا قبل القلة ما يتعلق بها فيجب قبل الموصول
لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزء الشيء لا يتقدم على الموصول ولا يتقدم القلة ما قبل الموصول
بان يكون مصدرا قبل او لكن ادعاء صحة جواب القسم وبحر ذلك مما يتعلق بها قبل الموصول لانها جزء
الموصول وليست جزء الغير ولا فصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض القلة وبعض تتمتها
كالوصف والبدل والعطف والتاكيد والاخبار عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تكون
الا بعد تمام الجملة وقد جاء في الشعر موصوف معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدها اما صلة لما
او صلة للاخر وصلة الاول محذوف مدلول عليها بالصلة الاخرى كما يجيء من جواز حذف العائد
قيام الدلالة ودليلك قوله من اللواتي والتي واللاتي ممن ابى كبر ذا اني وقد نفصل بين
الموصول حرفا قليلا اعجبني اندا ضربت ان الحروف الموصول حروف مصدرية هي والجملة
التي بعدها تاويل المصدر فطلب قربها من مضمن المصدر وكذا ال الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل الا

بعدها

الا على فعل في صورة اسم او مفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كالعلم الحرفية مع ما دخل عليه
لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجزء الذي صلة كما تقول في باب
التنازع معمولا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه زيدا اذ ليس الفصل بأجنبي من الصلة وكذا تقدم
بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي مطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل ليس
كما ان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الآخر كجزئين فكما يقبح ان يتقدم
بعض كما لا تقدم الصلة على الموصول قلت بلى ما ايضا كالجزئين الآتيين كجزئين لا يجب ترتيبهما احدهما
على الآخر بل يجوز تعقب كل منهما للآخر خلافا للصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة
واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبرها دام لا يتقدم على اسمها يجوز
قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت كما في ان اترك اللواتي من اناس اضاعوني
لا اضيع الابيات وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها اللتي اذا قصدها الذم وامن لبس حذفها
ان اريد الصغر والتبين وصلتها الى احد من العظم لا يمكن شرحه ولا تدخل في حيز البيان فلذلك
تركنا على آبائها بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصفر منها الانامل
واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية حذفا لا بصريين بما انوا قوله تعالى وما
منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام معلوم وقول المتنبي ليت الغمام بمصر صب مزنه ودنانه اي الذي
يكون من فوقه العمري لانه البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاجابل فولاه وجه لمنع البصريين
من ذلك من حيث القياس اذ قد تحذف بعض حروف الصلة وان كانت فاء او عينا نحو شقية وسيد وليس
للموصول بالذي منها ولا بحذف من الموصولات الحرفية الا الان في المواضع المخصوصة كما يجيء ان شاء الله
المنصوبة ودليلنا لعموم الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالتاء عنها واما احكام ما ومن واي
في الاستفهام فتقول اذا استفهمت بمن عن مذكور عاقل وقفت على من جاءك من حكاية اعراب
ذلك المذكور وحكاية حالاته الثلاث تثنيته وجمعه وتأنيثه في لفظ من تقول منذا اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا
قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت
برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي المصبة والجر منين ومنة اذا قيل جاءتني
هاربة او طالق وكذا في النصب والجر ولا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتني هاربتان او طالقان وفي النصب
والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف ايضا
اشارة الى الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور
قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات فحكي وعرض في الحكاية ان يتقدم لها المحكي لسان المسؤول
عنه لهو ما ذكر بعينه لا غير حتى يكون تقدمه انما اشترط في حكاية العلامات المذكورة من كونها سؤالا عن

نكر

نكرة فان المعارف اذا استفهم عنها وكانت بعدها في الاغلب اما مجلبه او غير مجلبة كما يجيء لان
الاستفهام عن المعارف اذا استفهم عنها وكانت بعدها في الاغلب اما مجلبة او غير مجلبة كما يجيء
لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف
المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو تركت ايضا النكرات على حكاية بعدمن لان النكرة اذا
كررت فلا تدخل الثاني من لام العهد لتعرف ان المذكور ثانيه هي المذكور اولا تقول من
الرجلين لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور
بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك
وكذا ان قصدتها وهو الكثير حذف النكرة واثبت العلامات في لفظ من وسيجيء حذفها قصدا
للتخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما اكثر لحاجتنا في
السؤال عن المنكور لان السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب والحكاية تقتضي كون المستفهم عنه ذلك
المذكور في لفظ المخاطب وان علمتني الرجل او من قومنا او مني هذا اللفظ ان السؤال عنه هو
آخر غير ذلك المذكور في الكلام واذا لم الاتيان بما يوادي هو نقض في المراد فكثير الاستعمال
مناسبة الحوال اما استراح الفعل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعلما واما استراحة الكثير من
موقوفا عليها ولم شرط ذلك في اي بل يفعل فيها اي مافية واياما في كما يجيء فلان من يكونا مبنيين
قصدوا تبعيد كا من الاعراب فاتبعوا العلامات في حالة لا تكون فيها علامة الحكاية وهي الاعراب
وللتنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الحكاية تجرد فيها عن الدفع والحرد والتنوين واما اي
فانها كانت معربة فلم يستدل عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زاد واو الجمع
المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات اذ لو حكوا حركات المذكر كما هي لكانت الحكاية
في حالة الوقف محركة ولا يجوز ان تبنوا لان الحركات حروفها تسقط في الوقف
تشبيها هذا مذهب المبرد وقال الزاي لما ابقوا فيها الحركات لحكاية الاعراب
كان اي لما كان في الحال الوقف وآخره الموقوف عليه ساكنا استعملوا الحركات في هذه
هذين القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في من اذ كان ساكنا في
الوقف الا ان كنه فاكتفوا بحكاية الباقية وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس
لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مواخاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل
اولى واحرى واما ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد فحرصا على
واكثار السؤال في متان ومتين تقيدا على ان التاء ليست لتانيث العلم الا تحقيق من حكاية
تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وترجيحا لذلك كان

المسؤول عنه بما به الاستفهام

وله اذا حذفها بعد من اتى انها وتمتع احدهما جاز ايضا فيمن اوكد لاحد التخصص من امور الامر على الاستفهام عنه لهو الذكر المذكور لانكار اذا لم يعد الفعل من قرعا تتوهم الاشتباه الا المستفهم عنه يوزن تقدم اه

وبالياء من

نسخة

نسخة

نسخة

نسخة

نسخة

ما قبل الالف فيثبت واختها ومنتلما يتحيض الالف للياء فيثبت بالكاف بدلا من اللام وتاسكنت
النون في المقود نحو مبنت والاكثر تحركها فيه لانهم زادوا الالف دلالة وفصلا على ان السوال عن
مونثين وكون الالف مفتوحا ما قبلها ومقلبة عنها في الوقف دليل على كونها للياء والما محوقوله
بل جوزتها كظهر الحجفت وتخوبت واختف فقليل ان وردا جار كقوشان محرك النون للنبي قبل
التاء هذا اولك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان يوتى
على حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط
ولا حكي علامات المثنى والمجموع والمونث وان كنت تسال عنها اجراء لها على اصلها من صلاحيتها
للحمل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسوة
منو وعلى هذا قياس النصب والجر وما بينهما افرادا على كل حال حاكيا للاعراب ولا
لعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن النكرة واما اي فاذا استفهت عن
المذكور والمنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمونث في لفظها
الا انك لا تاتي حروف المد واللين المذكورة بالحركات التي هي الاصل نحو اي مافتى ويا مافتى واي
مافتي وفي الوقف تسكن يا فتى في الرفع والجر وتقلب النون الفا في حال النصب كما في الوقف
على سا بو الملهات لان اباموب فقط في جواز الحكاية وقلة اي شرط كان اذا الحكاية من
وهما العقل والوقف اما العقل فلان اي في اصل وضعه تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من
واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا او مكونا في من وذلك
في اي وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على الاعراب اي مفردا فتقول يا واي وايي في
المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث وفي الحركات الاحقة اي حال الحكاية وجهان
احدهما ان اعرابها فيكون مبتداه محذوفا الخبر ومفعوله محذوفه العقل ومجرورا من
جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليلا ما وايضا تثنيه اي وجمعه لغير الحكاية ضعيف كما مر
والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات لملفوظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع
على الابتداء والتقدير من هو واي الهوالي رجل هو واجاز سيبويه الحكاية بمن وصلا قياسا فقال من
يافتى ويا يافتى ومن يافتى وعليه حمل قول الناعرة انا ابن من عرفتموني انتم فقالوا الحسن
ملت عمو الحلا ما مثله لنس شتى لانه لم يعلم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضربني منا استفهاما
عن الضارب والمضروب فقال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يعمل كل ولعله
وذلك لسقوط الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فعلى حكاية كما انه سمع رجلا يقول مررت برجل
رجلا والاقتصار معربا مع قيام علة البناء والحق انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابا

وايضا

لا على وجه

لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بمحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله
والعلامات المذكورة لا تاتي من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا
وامراة قلت من ومنه واذا قيل رايت امراة ورجلا قلت من ومنا وفي حالتي رجل وامراتان
من ومنتان وعليه قوس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السوال عن العاقل
وعن غير العاقل بايّ نحو من وايتين فيمن قال لقيت رجلا وحمارا وعليه قوس واما المعارف
بعد من فتقول في اذا اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها ان لا حكاية
فيها ولا تاتي بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام
اذا قال القايل رايت اخاريد فقلت من اخاريد واجاز ذلك سيبويه على وجه الاحتياط كما فعل
في النكرات وذلك لكون المعرف المذكور عندال مجهولا كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه
انه تخالج صدرهم فيما يعنيهم ويقال لعدوانه فيقال منا وانا الاعلام المذكورة بعدها
ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم واهل الحجاز يكتفون العلم بعد سوط وانما
خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه اول على التمي
والمراد من الحكاية تنصيص المذكور وقدمر ان رفع الابهام يكثر الاستعمال السبب وايضا
الاعلام غير متصرفة في ذاتها حصوصة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف
فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا والمراد بغير الحكاية والمذكورة ان لا يكون المسئول
عنه منعوتا ولا موكدا ولا بدلا منه ولا معطوفا عليه علف بيان فان اعادة هذه المتبوعات
مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور بارشاد اعادة
التوابع المذكورة بعينها اليه فيقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا الفقيه او زيدا ابا
محمد من زيد الظريف ومن زيد الفقيه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير لعدم الوصف بيان واسقط
شيخ الوقوعه بين علمين لم تمنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا
كاسماء الاوصاف الا ان نزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد ليدل جزء السوال
من الموصوف وضبط الموصوف في المنادى حوز الحكاية فيه فيقول لمن قال رايت زيد بن
عمرو من زيد من عمرو هما بالضم وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد بن اخي عمرو بالرفع لا
غير واما عطف النسق فكل من نعوت ابو التوابع عند يونس في امتناع الحكاية سوا
كان المعطوف عليه او غير عالم نحو من زيد او عمرو ومن زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا او عمرا او لقيت

وايضا

امد
تمم
الحكاية
سوا

زيدا و أخاه عمرو والفرق بينه وبين سابق التوابع ان الثاني في غير الاول فالسوال واقع بالاسم
المفرد ثم عطف عليه بهذا الحكاية واما سابق التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن
المعطوف عليه على كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية في السوال اتفاقا بل يجب الرفع
لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيد ومن عمر او من
زيدا ومن اخوه او من زيد فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الباقي عن الاول
صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما قالوا في تفرد ومن النزول
ان لا دخل حرف العطف على من نحو ومن زيد او فمن زيد على لا يجوز الحكاية اتفاقا لان الاستراد
العطف على كلام المخالف موذن بان السوال انما هو عمن قبل دون غيره ويجوز حكاية اللفظ
اتفاقا وفي الكتبة خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا كما يجي في بابه وكذا اختلف في مثل العلم
ومجموعه كالمسلمين نظرا الى واحده والمانع نظر الى زوال الكلمة بالتثنية والجمع كما يجي في باب
العلم ثم نقول اذا حكي ما بعد من من موضوع الموضع فالابتداء ان كان ما بعده موقوفا فهو على الحكاية
لاعلى انه جزء من الوقف الذي يكفي لاجل الجزء مقدرا فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو موضوع
الموضع على الجزء فالحال معرب موضوع الموضع تعذر اعرابه لاستقبال محله بحركة مجلوبة للحكاية
كما ذكرنا في المضاف الى يا المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي
وهو ضعيف للزوم الجر بحار مقدر وكما مضى لعناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية
فيه قيل خلف دار عبد الله فقال ان مع وارمني ولما بنو تميم فانهم سئلوا بالعلم في الاستفهام
عمه بمن سئلك عن من الاسماء فاتوا به موقوفا على كل حال بالابتداء جريا على القياس ولما اذا اضيفت
باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في انها بعد حال الحكي واذا قيل رايت زيدا او مررت بزيد قلت اي
زيدا لدفع الاعتراض لان الاعراب يظهر في اي فكر هوا ان خالفه التابع بخلاف من زيد او من زيد فهذا
ورد تما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره وسوال ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان فما
حكاية قول من قال ما عندك تمرتان قال بيبيوه سمعت اعرابيا سئل عن رجل فقال ليس قديما
فقال ليس بقديم فعلل بقوله لانه يجوز الحكاية اذا سئلت عمن اوى من غير العلم ايضا كما حكى عن يونس
كما مر واذا سئلت عمن عاقل ينسب اليه علم سوا كان العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط
كون المنسوب اليه عاقلا كما اذا قيل ليت زيدا او كبتا اجيء جاريك ان يقول الا تميمي او البلدي
او القرشي مثلا ما في عن مكان المنسوب العاقل وقد علمت ان الالف واللام لانه لذلك في المسئول عنه
اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنسوب الى شيء لابد فيها من الالف واللام وما يجيء في النسب آخر من

كما كان

كما كان في آخر المسئول عنه والا كثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام
فيقول الالبكري بالمد لانك لذلك تقول في المسئول عنه الزيد شيء والهاشمي وايضا فان من
ضعف تضمنها معنى الحرف فدخول الام التوكيد عليها وفي النسبة يجيء فانه يجر الاستفهام
وبعضهم لا ياتي بها فيقول المني مقصورا الكتفا بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ
المني اعراب العلم المسئول عن نسبته سوا كان السائل واحدا او اثنين او اكثر مذكرا او مؤنثا
اي سوا فيقول لمن قال جاءني زيد المني بالمني وكذا المني في المني وكذا المنيان والمنيين
والمنيين والمنيتان والمنيتين والمنيات وباقي المسئول بجواب على وفق
اعراب المني فتقول رايت زيدا فتقول المني فتقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور
او لاقي كذلك ويجوز الدفع في الحال على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف
بتوسط الاستفهام قال سيبويه اذا قال من ذا قلت زيد اذا قال اي رجل رايت زيدا او اردت
ان تسال عن صفته قال اقول الذي كأني قلت الظريف والعاقل ونحوه اذا قال اي رجل
السيرافي هذا تقديم منه وتاخير ليس بممنوع قلت كانه جعل الباء في الظريف ونحوه للتاكيد
كما قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبا اما لا فالاعقل كالمكي والبصري
فقد يجوز المني اتفاقا قال المبرد القياس المني او الاوى قال السيرافي
هذا تقديم منه وتاخير ليس بممنوع واجاز الاخفش الاستفهام باي على وفق المني في قال
فيقال الاي فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع والاستغناء
الى ان الله اعلم بالصواب قوله اسما الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل زيد اذا
اي امهله ودهيهات ذلك اي بعد واعلم انه انما بنى اسما الافعال لتضمنها معنى الاصل وهو
فعل الامر والامر والفعل لان صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وكذا الاصوات لانها بمعنى
بل يها بمعنى اسكت واكفف وكذا الاصوات لانها بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك
لاعرب الاسم بالحركات الثلاث ما بل يها بمعنى تضجرت وتوجعت للاثنتين ويجوز ان يقال ان اسما الافعال
بنيت لكونها اسما لما اصله البناء وهو مطلق الفعل ليشمل ما بني على وفق الفعل كالماضي والامر او
خرج عنه كالمضارع وعلى هذا الاحتياج الى القيد المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان في هذه الكلمات
واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امور لفظية وهو ان صيغها مخالفة لصيغ
الافعال وازيالا تتصرف تصرفها ودخول اللام على بعضها والتنوين في بعض الظاهر كون بعضها
ظرفا وبعضها جارا ومجرورا والفاظ مبنية اصواتا وازيالا عن اي شيء نقلت فمقول ان النقل عن
المصادر والظروف في بعضها ظاهر كزيد وبله وويح ودونك اذ نصب المفعول به وقد ذكر ان الاقوام

اسماء الافعال

اسم فعل بمعنى تنح

اسماء الافعال

لو من أحوله ؛ امر اسبقها ما تشغلها فيكون لكل واحد منها

حكايه ؛

العلم

اول الكتاب

بالكسر وانما كان وبدًا وعليك عمرًا اذا استعمل هذه الكلمات على اصلها كثير كوبد وبد وبد
وبدًا بالاضافة وهو الاكثر بالرفع والنصب وانما كان زيد يرفع وبد وبعضهم يشبه ان يكون مصدرًا
في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرًا كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فانها كلمتان
في المصادر وطيبات فانه كقولهم وبدًا لغة كفار وتبدًا كضرب فعلى ان كانت في الاصل
مصادر لانه عام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصله واشبه ما يكون اصلها
المصادر للمناسبة بينها وتناولها لما خرج من بحور وبد وبله وقدا والظاهر في بعضها
ان كانت اصولا انها نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم تنقل الاصوات المنقولة الى
باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم تصرف اسم فعل نحو اوها بل الكف ووبها والاغراء
ووا اما في التعجب والاستطابة ولفا ودعا ما في الاستغاثة وويلك وويحك وويسك
وويها وويح الى استغاثة وتعجب اي ارفق وهيها وهلا وحيهل وحيهلا وهيت وشتان
معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه
وايه وهي مفتوحة لاسكونه وفي الضرب الثاني ما في كل المصادر بناء ورفعا لاصله الكن
اسماء الصوت كما مر في المفعول المطلق وراه اخ وبخ وواخ وواخ وبخ اذا لم يستعمل استعمال
المصادر وهو ان ينصب نحو اخا او تنون بالجر في نحو اخ اخ فالاولى انها باقية على كونها اسماء اصوات
ولم تصر مصادر والاسماء افعال لعدم الدليل عليه فان الاولى في قولك يعني تقدم اوا حذر مرة اوا تكرر
او بعدك اي ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا احذر عمرا احذر او الوحا اذا لم يقم دليل على استعمالها الى اسماء الافعال والفرق المتقدم اي تقدم تقدما او حذر زيدا اي تقدمك
وبعدك اي ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا الك احذر عمرا احذر او الوحا اذا او الزمك اي ايا الزمك
والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر
الاصلية او عن المصادر الجارية في الاصل اصواتا او عن الظروف وما عن الجار والمجرور فالاسبق باعتبار الاصل الاول حتى الاسم والثاني حتى الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا ينفي ما ثبت بالدليل
كونه عارضا او درت اصل يرفوض وعارض لازم واما امين فعيل بمعنى مفعول ليس بناء بين وليس الامن او وان
العجمة كما قيل وقيل بمعنى اسم فعل ليس بذاك بنى على الفتح وبنيت بحذف الالف
فيقال امين على وزن كريم والاصح ان يقال اصله المقصور ثم قيل عوض عنه مصدر اي الاصل كالرد والنكير
ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان يقال اسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو الك وعليك
اسم فعل لانا نقول لما صح ورود انه اسم بالنظر الى اصله والجار مع المجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا

هذا

هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل فلا عبرة بما طرد كما لا عبرة في رحمك الله وانما يعرب
فصيح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل ماض ثم اعلم ان بعضهم ذهب الى ان
اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأ والاخبار كما في قائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم
معنى الاسم وان شابه الفعل اي ذو قيام فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه
لا معنى للاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مبتدأ وان كان
لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كذلك وكما لبعض عذر فقال انه حرف
كان لعل واحدى معنى من الاعراب للكونها اسمين فلما اسقلا الى معنى الحرفية لم يبق لها
ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما اسقل الى
معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في
المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء
اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال فيها مقدرة فلم يكن قام مقام الفعل علم بل منفية ولا تقول
في اماك معنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح فا جر في وكذا لا تقول في
عليك والبك اسمي فعل انها متعلقان بمقدر بل الضاف والمضاف اليه صار بالكلية
وكذا الجار والمجرور في الثاني صار اسم المصدر والصفت اذا كانا اسمي فعل مثل الفعل في
علمين اذا سميت وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو اماك وعليك اسم فعل كعبد الله
وتابط شرا علمين فهي منقولة عن امور اما ان معنى الفعل نقل الى الاعلام وليس بما لا يعلم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذا
العربي الخالي عما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا وكيف يقال
انه اسم لاصمت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما هو دال على هذا المعنى لصح فعلنا ان
المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول من كذب العتيق وما عتق بارد
ان كنت سائلي غبوقا فاذهبي اذا وفي نصب العتيق وكذا في قول من نظر بعض بعض فقال
لصاحبه كذب عليك العسل المر والنون نصب البن فقال محمد الترك ان مضر نصب به والبين
بالرفع فمعنى لتذب عليك البن اي الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم بمعنى الالتجاء
ومعنى تعال صاحبه وباخله المكذوب فصار معنى كذب فلان الاعرابي الى الضب خذ فانه
كاذب واذا قرن عليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت افتر عليك فخذه ثم استعمل في
الاغراء بحق شيء وان لم يكن صادرا منه الكذب نحو قولهم كذب عليك العدل اي عليك بالعدلان
عال وذبابته اوجب عينها بان كذب الزالجف والقروف اي عليكم بها وكذب الحج عليك به فهما جازان

هذا

ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فتنصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فتنصب
به كما تنصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك الين وان عامل كذب مضمر اي كذب في السمن
اي لم يوجد والين منصوب بعليك اي الزم والثاني له هذا في قول عنترة وكذب العتيق ماء الدنان
نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسما الافعال حكمها في العمل حكم الافعال التي هي بمعناها
الا ان اسما ذا في معمول لكيش نحو عليك به لضعفها في العمل فيجب عارته ايصال اللازم الى المفعول
والاتقدم عند البصريين منصوبا عليها فظرف الى الاصل لان الاعلب فيها ان تكون مصادر ومعلوم امتناع
تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نقله منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل ولما ظرف
وجار ومجرور ومما ضعيفان قبل التنقل بها اريد لكن عملها تضمنها معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك
استدلالا بقوله يا ايها الماتح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين هنا ليس
باسم فعل بل هو ظرف حذف لدلوي عدا لانك تحذر ذكا واكثر اسما الافعال بمعنى الامر وكيش اما يكثر فيه
ما لاشتراك عن النطق بلفظه فكيف لا يكثر في لفظ قائم مقامه ولا كذلك الحث ومعاني اسما الافعال امر كانت
اوغيره ابلغ والدال من معاني الافعال الثلاثة بعنا ها اما ما كان مصدرا وهو الاصل والاصوات
الصادرة مصادر ثم اسما افعال فلما بينهما من المفعول المطلق فيها وجبت حذف فعلني قياسا واحا
الظرف والجار والمجرور فلان نحو اما مكن زيدا ودونك زيدا النصب ثابت في الاصل اما مكن زيدا ودونك
زيد فحذف امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول المقداع منها لتوعها عليها
الما مور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان صل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد والكف عن
اي ضم وجلك وثقلك اليك واذهب بمعنى مر وراءك اي تاخر ورا ءك فحذري في كلها الاحتراز لغرض التاكيد
كل هو بمعنى الحين ففيه معنى التعجب فمعنى هيها اي ابعد وشتان اي ابعد واشد الافتراق وسرعان
وسكان اي اسرع وعجبان اي ابطاه والمتعجب هو المكلف المذكور وحكاها بلا علامة المضر المرتفع
بها وبدوزن شئ منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على كجي وليس كحاء الخطاب ولا
النون في حضرميه هذه الاسماء بل سماعا فيضعف على المسموع فعول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء
نظرا فاما ان يكون متعلقا بالمضاف او حرف تجرد الاصل نحو بك وايك ولا فنون الاول اسم مجرور نظرا
الى اصله والثاني ينظر فان كان هذا الاسم الذي اتصل به الكاف حيا مصدرا قتضاه نحو اسم فعل عاينه
دونك زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله
وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو دونك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا
اليه نحو حرف خطاب كما في هاك اذا لم يات هاء زيد بالاضافة كما جاز دونك زيدا ودونك عمرا
اسم فعل على ما ذكرنا وقال الزجاج الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشئ لانا نعرف

ان الكاف

لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان متصلا بهذه الالفاظ الى معنى
الفعل وقد كان مجرورا اليه بحق دعوى ذلك في توجيهه لك وهو ان الكاف بنيت مع هذين
الاسمين قبل كونها اسمي فعل مع ان وضع الضمير موضع بعض خلاف الاصل وينبغي ان تقول ان
في نحو زيدا دونكه مجرورين عما الكاف ضميرا مشتركا في اغرب ولا تقول بحذف الكاف لان
الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب
قد يجيء بعد كما مر نحو دونك زيدا وعليك زيدا وقال بن بابشاذ الكاف في
الجميع حرف خطاب كالتي في ذلك وبطل قوله بما اورد على الغراء واما النون اللاحقة
لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون
بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسم بل لتنكير راجع الى
المصدر اولا فتقل عنه الى اسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيدا فتكون
النون من المنون مما تحته التنوين لتعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود وتعين
المصدر يستدعي متعلقا اي اسكت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز
على هذا ان لا يكون المنهي عنه عين الحديث المشار اليه وكذا معنى ايه اي كف عن هذا الشئ
وايه اي على الحديث المعهود فالتنوين في المصدر راجع الى التعريف متعلقه وانما التنكير في
صه ايه كف سكوتا اي اي فعل مطلق سكوت واقع على سكوت معين عن اي حديث كان وليس
تنوين التمكين في جميع الاسماء دليل التعريف بل نزله فيما تحته تنوين التنكير دليل
التنوين قال بن السكيت والجوهري دخولها كيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا
بما بعده وحذف دليل الوقف عليه بقوله صه وصه بتنوين الاول وسكون ها الباقي
فاما وقول ابي الدرداء وقفنا وقلنا ايه عن مسلم وما لك بتعليم الديار الملاقه فانما جاء بغير
تنوين وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكين الدال على كون
ما تحته موصولا بما بعده غير موقوف عليه جوز عن معنى التنكير في هذه الاسماء وحمل الاول الذي
على المعنى المذكور فقط هذا الكلام على بعض الاسماء اجمالا واما الكلام عليها بتفصيل فنقول
هيت معدولة اوزانه من المتعدية هاء وواسم لجد وفيه ثماني لغات الاولى هاء بالف مفتوحة ساكنة
للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثاني هاء بالف الف المفرد كاف الخطاب
المعرفة كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم هاكي هاكما هاكن الثالثة الف الالف الثالثة همزة
مكان الكاف وتصرفها بتصرف الكاف نحو هاء وها وهاؤم هاؤما هاؤن والرابعة ها بدون الف
الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف كما مر ها بهمزة ساكنة بعد الالف للمفرد

السادسة ان تصرف منه الخامسة تقريبا مع السابعة ان تصرفه تصريف حذر وحذر وكذا
حي الكلب يحمي فعلى ان قبلها فعال الامر اصالة ولها بفتح ميمه المتعلم وكذا الباقية
ان يلحق الالف مرة وتقرنها تصريف نادى الملك الاجوف افعال غير منصرفة لانها ماضية والمضارع
ليست باسماء افعال قال الجوهري جاء بكذا الهمزة بعينها وفتحها بمعنى خذ واذا قيل
لكنها بالفتح فلانا اي اعطه اخذ اخر وهاء على ما قدم فاعله اي اعطي وهذا الذي
قال يبنى على ان يقولوا خاف وهاخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المامور
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هاتي هاتوا هاتي هاتين وتصرف تصريف فعل
تقول هات هاتيا هاتيت وهات ان كانت بكسر معناه وبالهاء بدل الهمزة كما اعاطيك قال الجوهري
لا يقال منه هاتيت ولا اسم منه فهو على ما قال ليس تمام التصرف قالوا وكذا ايده خله في باب الفعل
المضعف ومن قال ايه فهو اسم فعل مال الكوفيون الى انه مشتق من لفظ الاقران بعد لغة مشابهة
من اتى يوتي اتيا فحذفت الالف تخفيفا ومنها بله اي دع ويشتمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فقال
بله زيدا بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا على ان بله اسم فعل كدع زيدا وعلى ان بله مصدر بمعنى
انه يجئ بمعنى ترك فيرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق
بنصب الاكف ورفعه وجر واذا كان بمعنى ترك جاز ان يدخله من على ابو زيد ان فلانا لا يطيق
ان تحمل الغمر فمن بله ان يحمل الصخر اي كيف ومن اين ويروى من يحمل على الغلب وذكر بعضهم
في باب الاستثناء في قوله اعظمهم الجهد مني بله ما اوسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى
سوى قيل ومنه قوله عليه السلام ما اطلعهم عليه ومنها بيد بمعنى اي امهله وحكى الفراء ويوس
سدك زيدا قال ابو علي لم يحكها حد ممن يوثق بكلامه قال وعلى قياس من قال جعله اسم فعل
جواز ان يحكم به فعلي ما قال كانه جعل كاف الكاف في هذه بمنزلة جميع اسماء الافعال قياسا وغير فظ كما مر
قال ابو علي يتوهم التوهم قلب الواو تاء وابدال الهمزة ياء كما حكي سيبويه بيس الرجل بالهمز
ومنها رويد زيدا وهو في الاصل مصغر اردا مصدر اراد يريد اي ارفق مصغر الترخيم اي ارفق رفقا
وان كان صيغة اقليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق بحذف الى المفعول به مصدرا او اسم
فعل لتضمنه الامهال وحمله بعضهم على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد
زيدا بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب وزيدا زيدا الثاني ان جعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اما مضافا للمصدر نحو سيرا رويد اي مترودا او حالا نحو سيرا رويدا اي مترودين
يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا اي تمهلا مصدر وضع المصدر والحال

والثالث

والثالث ان تنقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان لا تقدر الفعل قبله بل يقام المصدر
مقامه نحو رويد زيدا بنصب زيد اذا فتح تشبيها على الحركة الحقيقية في حال الاعراب وقولهم
رويد زيد يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر
وقد زاد عاملا على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لما جاءه لا عليك رويدا الشعراي دع
الشعور من الارض صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي زدني الحديث او في العمل ونحوه
يستعمل منونين ومبنيين والكاف مع التنوين لا تكون وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل
ايه الا مونثا فحط الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال بن السيرافي انما
اراد السكون اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايا اي اترك
عن الحديث واقطعه ويستعمل على الوجوه ويجوز ان يكون صوتا فارقا بمنزلة المصدر مع ما منصوبا
كسقيا ورعيا اي كفاه تعالى ايانا عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا
كل تنوين بعد المنوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وجيها ووجيها ويجوز في السيرجي
ايها الفتح من غير تنوين على قوله واوجب غير السكون وقد شذ من منع ايه وايها فقال ايه
وقفها ومنها هذا بالكسر مع التنوين تعالى هذا ذكر الاقوام كلهم وما انهم منها تعالى ومن ولدك
ليصدك ومنها لفيت منوحا الها مثل التاء كما حيث وفيه لغة رابعة ومن كسر الها وفتح التاء
وصلا وتعالى وقال الزمخشري اسرع واذهب بالامر تخصيصك فهو عندك بمعنى مقام
المصدر كما في لكما الا ان في يجوز اعرابه اعراب القاصر نحو اقائما لكن وهيت واجب البناء
الى الاصل في كونه مصدرا واذا استعن باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فكيف اسم
فعل مع انا تجد بدلنا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات النائبة مقام المصادر التي تدعى صيرورتها
اسما افعال يجوز فيها ان يقال انها باقية على مصدريتها وما ظهر الى الاصابة في الصوت هذا الاوفى
يضيء الا مرة بعد اخرى فدعوى خروجها عن ذلك الباب على ثلثة اقوال الاولى اولى ان
ما هو في صورة المنصوب نحو افا وتف مبني على الفتح والسكون كما في صه لان الاصل بقاء البنى على
ما كان عليه ومنها واي ووي وعدنا ولعا اي اتعس وعدا عاندر دع للتاكيد وقد اشتق منه
المصدر وهو الردعة بمعنى قولهم دع دع للعاثر ومنها هلا وله نعمان انكر واسرع قال
الاجيبا الى قولها هلا فقد ركبت ليسرا اخر محبا الى اسكني ومنها هيا وقد تبدل الكاف نحو
هياك وقد يخلق الالف فيبنى على الحاق هيك وهاك وهاك وهاك بمعنى خذ وهاك بمعنى
اسرع ومنها ذاك وذاك وذاك وكاف الاصل ذاك وذاك بالاقوال الثلثة وقد يحذف هذا الاخر قليلا فيوقف الاصل
حضور مضاف الى الفاعل قائم مقام الفعل فيبنى فحذف المرخم فيه تخفيف كما فتحان وضع اسماء الافعال

على التخفيف وكذا هلمك اي الفاك تعال بجلتي اي كافي الآن المضاف اليه قد يحذف
من غير خلاف قد وقط فعني قدني كفني قال قدني من نصر الخبيبين قدي
ليس الامام بالشحيح الملحف وقال ومتى اصلك فلا اجفله حتى الان من الغيش بل هلم نصر
حسب وان كان قريبا منه في المعنى اسم فعل بني لموصوف متصرف بمعنى مبتدا وخبرا كما مر في
باب المصدرات وقد جئ اي اقبل يتعدى بعلى نحو جئ على الصلوة وعن الى الخطاب ان بعض
العرب يقول حثيت الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى اتى قال انشأ ت اسأل رفقتي حي
الحمول فان الركب قد ذهبوا وقد تركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعمل فيكون المركب
بمعنى اسرع ايضا فيتعدى تارة بالى نحو حيهلا الى الثريد واخرى بالباء نحو حيهلا بعمر اي اسرع
مذكور والباء للتعدية كذهبت به او بمعنى اقبل ويتعدى تارة على نحو حيهلا على زيد او بمعنى ايت فيتعدى
بنفسه نحو حيهلا الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الياء من هلا للتركيب حتى يكون
كخمسة عشر وقد تسكن الهاء كما في البيت نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها الشين
مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونها
الفا واثبات الالف فيها في الوصل لغة رديه وقول السيد تبارك الذي قلت له ولقد
لشجى قولي حيهل كن اللام للتاقيت ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشوي لابن علي
حيهل بسكون اللام وتنوينه وعند ابي علي حالها في التركيب وفي الضمير كما في نحو طوقاض
يعني ان في كل منها ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضميرا بالقوة فاعل
المجموع لكن المجموع بمعنى اسرع اذا قيل اذا رأيت وعند غيره ان فيها ضميرا واحدا لان
في كل واحد منها ضميرا لانه انما حكي عن كل منها بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله قديما حي
كلب فطل اللوم لوم كنتنا ديه وحيهلك فضمة اللام كذا اعراب وهو من ذبه ضميره وذلك
ان كل لفظ مبني غير حمله نسب اي لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض فاكسر لا
حرف كل مطية امام المطايا سيرا المقاذف محكي نحو جاز ان يحرك بوجوه الاعراب
كقوله ان لنا اوان لنا عنا وقوله تاديه وهيهلك كما يجئ في باب العلم وقد تقال حيهلك
وهاجا متعديا ولازما بمعنى هلم اقبل متعديا الى كقوله تعالى هلم الينا وبمعنى احضر
نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل مما ركب مع لا من امور قولك لا اله
معناه اي جمع اي اجمع نفسك اليها في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير عند التركيب
معناه لانه صار بمعنى اقبل واحضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر الافعال المنقولة عن
اصولها فلم تصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس عندهم

في اردد

في ازدد وامدد ولم يقولوا اهلم وهلم كما يجوز ذلك في كل فعل لنقل التركيب قال
تعالى هلم شهداءكم ولم تقل هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال
كما مر فغيروا الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الى اللام وحذف كما هو القياس في نحو قد
افلح الا انه التزم هذا التخفيف ههنا لنقل التركيب وقال ابو علي في كتاب الشعر
ردا عليهم ان قال يعني اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب هلم وقال الزمخشري
في المفصل لكن اللام بعني اسرع وكان اصل هلم الى عند الكوفيين اقصد الى وهلم هل هلموا
هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلن يا نساء هلم حالها وزيادة نون قبل ضمير
الفاعل ردعم في ضمير الفاعل لتبع السكون الواجب قبل نون الضمير مثل ذلك النون المؤيد
وبين ضمير هلم مثل تشديدها وفتحها كما زيد النون في مني وعني لمحافظة على سكون النون من وعن
قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يزعم في
رد ذي كما ادغم قبل خول الناء فزيدا الفا قبل الياء ليسكن ما قبل الياء كما هو الواجب
ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل ضمير الفاعل يا وقد تقال هلم لكن
مبنيا باللام اجراه وان لم تكن في الاصل مصدرا مجرى ما خوان من اسماء الافعال التي ليس
بحرف الجر تنظر الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات لما توعدون اي بعدا وكذا الآن
لانه تعالى هلم الى كذا فتقول الناحب الآن اهلا مفتوحة الالف آخرا بناء وكذا تعالى هلم فتقول
المنادب لا اتحامل معدى بنفسه كانك قلت الآن والآن المفتوحة زايدة اولا تؤم على المذهب
الا خر فلم يجئ في الجواب الآن واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا ذكرنا بحسب ان الامر من
اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفيها الحركات الثلاث وقد تبدل تاؤها الاولى همزة
ثم تسكت الفا ايضا وقد ينون في هذه اللغات الست وقد تكسر الياء في الوصل ايضا اجراه في
الوصل مجراه في الوقف وقد تحذف التاء نحو هيها والها وقد يلحق هذه المخاطبة عشر كاف الخطاب
نحو اياك وقد تشون ايضا نحو اياش وقد يقال ايه بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني
نون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة الياء مفردة واصلها هيهيه كنزال له نحو قولهم
قلبت الياء الا خيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالها والها
مكسورة التاء جمع مفتوحة التاء كملات والوقف عليها بالتاء وكان القياس صيهات كما تقول
قوفات في جمع قوفاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الفكه هذا وما الذي
في المثنى والمضمومة التاء تحمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا انما تؤم
وتحمين بالامع من ان تقال الياء والالف فيها زايدتان فهي مثل كوكب لامع ايضا من كونها في جميع الاحوال

البيان النحوي

الهمزة او الف الوصل

ضمير الم عند الوصل

البدء

الذي

هيهيات

معرفة مع زيادة الالف واصلها هيهنا وتقول فتح الالف على الاصل نظرا الى اصله حين كان مفعولا
مطلقا وكسرت لئلا تكتبن لان اصل البناء السكون والبناء الضم فشبهته بقوم الحركة على قوم معنى
البعد فيه اذ معناه ما بعده كما ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الا جر اعني ان اصله شتيهما
في الاحوال الا موقف عليها الا انها لا كثرة توقف عليها في الاكثر بالتنبيه على الكثرة وهو بفتح
الافعال من حيث العين فكان ناقوسا مثلا فلمت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا
من جعل الالف والياء ابدتين لانا بات قلنا الكتن من باب بين وبيطين ومنها شتان بمعنى افترق
مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلن كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد البعد ما
نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو فاعرف ذلك
الوحي شتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم وانكر الاصمعي وقال الشعر
لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شتى وهو الفرق وهو خبر لما بعد وتوهمه
شيئا واحدا لغة قوم ان ومي كرر النون والثاني ان المرفوع بعد لا يكون الا مثنى او ما هو
بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز ووقع الجمع فاعلاته واللغة الفصحى اعني
فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز ما خره عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولسمع
متاخرا ولا يمنع ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور وايضا ولهوان شتان بمعنى
افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما
او لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخلاف وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين محققة بالحد
والاخرى بالاخر حسب الاحتمال في الغائبين منهما شتان او شتان او اشتان الا اذا كانا
مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك شتان قرابتان اي تشتركان فيها فلو قلت
قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان
كل واحد من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود بل يجوز رسمان ما بينهما على ان شتان بمعنى
بعد لانه لا يستعمل من فاعلن فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون
ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون من وشتان بمعنى بعد ويكون من فاعل شتان كما هو مذهب
الاخفش في قوله تفصل بينكم فاعل بينكم مسندا اليه لكنه لم يدفع استكراها لاخراجه عن النصب الملتزم
له في الاغلب استمرارا له ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم لي عوض لحاجتي ودون الدراهم
وعاك الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر للنظير له وورود ليان كذنه وحوشان بمعنى سرع وقرب تقول تعجبا اي اقرب وما اسرع ومنها بطان بفتح الباء
وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح ليس ومنها اف وفيها احدى عشرة

مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين واف
كبسرى حالا واف كخذ واف منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة نظيفة فيقال افه وتفه وقد
يرفع افة كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بتثليث الواو والهاء واف
بكسر الواو وشد وسكون الهاء واوه بكسر الواو وشد وتخفيف وسكون الهاء مع المد وآوه
اوه بفتح الهمزة وفتح الواو والشد وكسر الهاء وقد تمد الهمزة في هذه فيقال اوه كما مر في آمين
وليست بفاعله اذ لو كانت وزنها لانقلبت الالف ياء كما في عاوية من قوت فيقال اوة اوته
وفي اوه اوتاه بزيادة الالف والياء كما في الدبة فيكون الهاء كناية في الوقف او مضمومة او
مكسورة في الوصل كما مر وحاء بمعنى حسبي اف بكسر الهمزة وفتحها الاولى اعلى
وهذا احق لانها اقل تصرفا وقد يجوز ان يكون تصغير اف بمعنى التضجر كما جاء في
ومنها الظرف وشبهها بحسبها كثيرا وضمير غائب شيئا ما قليلا نحو قوله عليه السلام
وقوله عليه السلام من اشتهى منكم الباءة فليصم فان له وجاء فعندك ولديك ودونك
بمعنى خذ والاصل عندك زيدا فحذف وكذا لديك زيدا ودونك زيدا بوضع ما بعدها على الابتداء فتقرر
من الجمل الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فحكمن استقلالا حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظرف
مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر
اسماء افعال ولا محل لها كالمصادر لقيامها مقام ما لا محل له ودونك اي تاخر واما مكانك اي تقدم
او احذر من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا منصبان مفعولا كعندك ولديك
فيكون التقدير استقر وراءك واما مكانك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا الى خلف
كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم علقت اليك حوشيء عني فاقتصر كما دكونا وسمع
ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اي انتحي فهو حينئذ فعال لتاس الباب اذ قياس
الظروف وشبهها ان يكون اوامر فلا تاتي على هذه الا على معنى اولني فهو خلاف
القياس من وجه آخر اذ هو امر لكل الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال على يزيد اي خذيه فاكتفى
ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيد اي خذ به اياه وهو اشذ من على الجر المطرد
والكاف يجوز الاخبار بها كجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا ومن يقصر على السماع وهو الوجه
ويجوز تاكيد الضمير المجرور والبارز في هذه الحروف وشبهها بالخبر نحو عليك نفسك واعتبار
الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي يعرض لها باعتبار
صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياسا
كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا موضوعا كفجار وصفة مثل فساق مبني لشابهة لمعدل ووزنه

وعلما للاعيان موتنا كقطام وحذار مبني في الحجاز ومعرب في تميم الا ما اخرج
حضار وفعال المبني على اربعة اضرب اسم فعل كنزال يعني انزل لـ سيبويه وهو مطرد في الامر
نظرا الى الكثرة قيد قال المصنف لو قيل على انها فعل امر ان فعال هذه الصيغة من الثلاثي
لا اسم فعل لم يبعد لانه جرت من الفعل على صيغة واحدة بخلاف صيغة افعل قلت ولكنه لم
يقله احد منهم لما رأوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا مانع من اشتراك الاسماء
والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعال ـ ولما رأوا من دخول الكوفيين في اسباب الوضع
من ادخال الكوف على الالف حتى زادوا نون الوقاية حذارامنه وهلم قربنه وفتح فعال في الامر لغة
اسديه واقبل او كان فعال فعالا لاصالته الضم بدليل ما في الافعال وقال المبرد فعال الموا
من الثلاثي سماع فلا تقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب
وليس لنا في اية المبالغة ان نقيس والا لقلت حذار كثير وغافر كثير وغفر فلته ولهذا القول منه
مبني على ان فعال معدول عن فعل للمبالغة وكذا القول في الكثرة كما يجي وقال الاندلسي
ضعف المبرد قوي خلافا لولي الدين ويدل لسيبويه بانه اراد بها الاطراد لا الكثرة فحاتم قياس لكنه نادر
في الدنيا يجي لكن من حيث انه لم يات منه الا حرفان قرى وراى صوت حاك للصياح قار
والنابغي عوعا وراي للاعجمي عوعوا بالعرة ومن لغته لهم قال يدعوها ولبدهم عوعا قال المبرد سمع
في الدنيا في عدل صلا وانما قرقار حكاية صوت الثور وعوعا حكاية اصوات الصبيان كما قيل في غاق
قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فرق الثاني شاذ غاق عاق
ولو اراد ذو الحكاية لقالوا قرقار وعوعار وعند الاخفش فعال امر من الثلاثي مجاس واعلم ان
مذهب النحاة ان فعال بمعنى معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهل الصيغة للمبالغة في فاعل وكذا قالوا
في نحو شتام وشكام وشوعان ان معدولة والفتحة فيها كالفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال
عبد القاهر اصل نزال انزل انزل الثلاثة او اكثر وما فوقها جمع وانجمع مونث فعل بوزن اكثروا
الفعل الذي هي صيغة المونث لنا على الكثرة اذ خلوا الالف في الجمع في جحشم دليلا على الكثرة
المشبع اتقاء التقاء الساكنين والمراد بالكثرة المبالغة ثم عدلوا بنزال عن انزل في فزال اذن مونث كانوا يعني
انهم جعلوا الالف التي هي لا تلتقي الساكن دليل يلتقيه الفعل الكثير والتي هي دليل يابى التقاءه
علامة تانيث الفعل اي كونه فرد انثاه او اكثر قال ـ وقيل يا شيخ فعال الامر قوله ولا انت
استنجح من اشامه اذ دعت نزال ولج في الذعر فقد اكثر منه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن افعال الفعل التي لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عنه ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك النوع
منه فهذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل والمعدول عنه الى الاسمية والمبالغة في كلامهم

جميع

وهذا عذر قريب

الجماعة

على

جميع وتعال فعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وما ذكر الفعل في دعه
نزال الاندل على ان اصل تزال فعل امر من كل ويل تزال بالحلة او اللفظ او الدعوى كما يجي
في باب العلم وكذا الايخ كما الصفة والمصدر من معنى المبالغة فحاد وليكاع ابلغ من الحمد ولكنه الذي
من اقسام فعال المصدر فقالوا مصدر معروف ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه
ومذهبهم انه من اعلام المعاني كدوبر وسجان على ما يجي في باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والصدر
بتانيث الصفة وعلم الشخص مردودا فانها مونثان كما يجي وهذا استدلال عجيب وقيل مجاز موقه في قوله
اني اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت بر واحملت فجار لتقوف قوليه ومني بر وهذا الدليل كالاول في
الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمول لتعرفه ومونثا يدعي على
لو ثبت وصف نحو فجار بالمونث الموقف نحو فجار الفتيحة مثلا كان صالحا للاستدلال به على الامرين التعريف
والتانيث على ان السيرافي جوز كون بر بمعنى البان فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كما قيل احملت الحصلة
البر واحملت الخصلة الفاجرة فيها صفتان غالبتان صاحبتا ما للطلبة علم كما يجي في القسم الثالث ولو
سلما فليس الدليل على تعريف اخواته على ان قولهم في الذهب اذا ورد ويكا فلا عاب اي فلا عاب
واذا لم يرد فلا اياب اي لا اتاب اي لا اتوانى الى آخره وقول المتلمس حاد لها حاد والا فطول الليل
ما ذكرت حمادا الى قولي لها حمود والا فقولها حمادا وشكرا وقول العرجي امساس اي لامس لحامه في التنزيل
ومن ثم يذهب ان جميع اوزان فعال امرا او وصفا او علما مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب علم
انصرافه كقطام ويجوز عند النحاة جعله منصرفا كصباح وهذا منهم دليل على تردده في كونها مونثة
الالتاء الصفة المونثة ولم يجي في المذكر وجميعها مستعمل من دون موصوف ومن بعد ذلك على ضربين اما لازمة
للنداء سماعا نحو يا لكاع ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا لكاعات ويا فساقات
وكذا يا خضاف وثقاف كلاما بمعنى يا خواضة من الكرف وهو الذوق ولا يجي هذان الا مرتين
للنداء على التعجب اي لا يكون لسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير علما له كالفسق ونحوه كما يجي في
الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما مة وهو
الاكل وذلك نحو كلاق وجباذ للبيدكانت في الاصل علما للحالق بخلق وكعدا اي تباعد ثم اختصت
بالغلبة بجنس المنايا وكذلك حاذ وبراح صفة للشمس من الكعذ وهو المشي والبراح والبراح وهو الزوال
وكلاح وازام وجذاح للسنة وسباط للحية لانها تطرح في البدن من البسط ومن ليل ومثله كيس كيكار
للحرون لتوقعها المراة فوجها سميت كرا لانها تكل الزوج اي ترده بزعمهم يقال كوار كوره اذا رجع
فرديه واي اقبل فريه وفشاش وحيال وسمام للاحمق وعاتس اي خرج ذو الكبر وحشيم في

وتحمد

وحيد اى تميل سميت بها تفاولا وتيصم اى تشتد يقال فشاش نشيه من استه الى فيه اى اخرج ريح
الكرم من استه مع فيه ويقال حيدى حياد اى ارجعى بارا جعه ويقال صمى صمام اى استدى باشدديه اى
زيدى فى الشدة او ابقى على شدتك كالتا ولين فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون
عند طلوع من يكرهون طلعه حداد حديه اى حاذهيه الحاده اى المانعه وفياح للغارة يقولون فحي
فياح الى تسعى ما مسعه على تاويل صمى صمام ويقال كويته وقاع وهى علم كيه على الجاعرتين وانتصابها
على المصدر من كويته اى كيه واقعه اى لازمة ويقال طاول للمكان المرتفع كانها طاعمة اى واثبه
ويقال للضبع قثام وجعار وفشاح من العتم وهو الجمع ومن الجعير وهو الفتح وهو تفريج ما بين
الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وضعها بالمعرفه كحداد المطالعة ولم يكن معارف بحذف
حرف النداء منها فى نحو فشاش نشيه وحداد حديه وحيدى حياد كما مر فى باب النداء والضرب
الثانى من غير اللازمة للنداء ما بقى على وصفيته نحو قطاط اى قاطه كافيه قال اطلت فراطهم حتى
اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسببه شبهة يكون لزام اى لازمه ولا تقل فلان لزاعندى بلالـ
اى بالله اى لاتصيبه عندى فرى ولا تصله من صله فلان والخامل تعدادا فى الصفيد بداد اى متبدده
متفرقه فهو حال والرابع الاعلام الشخصيه وجميع الفاظها مونثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله
قد كنت احسبكم اسود خفيه فاذا الصاف بنصف فيه الحمر تدكير ضمير لصاف فلما ولما الموضع
ويروى فيها ولصاف منزل من منازل بنى تميم وخصاف فحل ووالى الحل اجرا من خاص خصاف وذلك
انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحله فمنعه وخصاه وكذا حضار كوب وطفاء مدينه وقد
يسمى بهذه المونثه رجل كما يسمى بحوسعاد وسعد وقطام وحذام وقطان وغراب وشجاج
نسوه معينه وكساب لرمكه وكساب وخطاف لكلمتين وصناع لثلاثه للمضيتين وبازوشواف
لاربعين وعرار لبقره وقثم المصادر والصفات جميعها مبنية افاقا وقد اختلف فى علة
بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلميه قال سيبويه سلب الاسم
بعض التمكن فيستحق باللازمه زياده السلب وليس بعد منع الصرف الا البنا وفى قوله نظر
وذلك لانه لم يقم دليل على علتها كما مر ولا على علميه المصادر فيما مضى ولا على علميه جميع الاوصاف بل
على بعضها كما ذكرنا والتانيث لو ثبت فى المصادر لم يوثر بدون العلميه ولو سلمنا اجتماع اللازمه
فهو منقوض بنحو اوبر بجار ونحو عمر اذا سميه مونث فانه اذن معرب الخ وايضا قام اجتماع
التانيث والعدل والعلميه وقيل بنيت لتضمنها التانيث وبعد تسليم تقدير تا التانيث
فى المصادر هو منقوض بنحو هبيدونا رودا مما لا يحصى قال المصنف لشابهته نزال زنه فورد

عليه

عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فالدليل
عليه وثبوت النحو وفاسقه لايدل على كون محار وفساق معدولين عنهما اذ من الجايز ان يكونا مترا دفين
لعنى لا بان احدهما معدول عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مبنيين اذ لك
كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فالدليل على كون نزال الذى هو الاصل معدولا وقد علما
ما عليه قيل وان قدر العدل فى الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بنى قسم
المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامر وزنا وتبالغه خلافا لنحو نباب وطلام ومصا
فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الخمسه كصمام وحداد فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية
اذا سمى بها غير لفظها وجب اعرابها كما يسمى بان شخص على ما مجى فى الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام
الجنسية اعلام لفظيه كما مجى فى باب العلم فيعنى الوصف باق فى جميعها اذ هى اوصاف غالبه
واما الاعلام الشخصية كعظام وحذام فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفه
اما الاعراب فلعزيتها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث
وبنا اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البنا الذى كان لها فى حالة الوصف
لكنهم راوا ان لا تضاد بين الوصف والعلميه من حيث المعنى كما مر فى باب ما لا ينصرف فبنوها
بنا الاوصاف وان كانت مرتجله غير منقوله عن الاوصاف اجراها مجرى العلم المنقول
عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصيه مجرى الاعلام الجنسيه فى البنا
لجامع العلمية وقال المصنف هى معربه غير منصرفه عند بنى تميم لاجتماع العدل والعلميه
فيها ويمتنقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف فى نحو فساق وعند النحاه والعدل والعلمية فى
فساق ونحوها من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان فى ادعا العدل فى الاقسام
الاربعة نظر كما مر هذا مذهب الاقلين من بنى تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحايهم فانهم
يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان فى آخره را نحو حضار فانهم يبنونه وذلك لان تقدير
الاعراب والبنا فى جميع الشخصيه مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض فى
الراقصد الامالة اذ هى امر مستحسن والصحيح للامالة ههنا كسرة الراوى لا تحصل الا بتقدير
البنا لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر دايما فاذا كان كذا كان تقدير علة البنا
للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لوضع الصرف واما القليل
من بنى تميم قد جروا على قياس منع الصرف فى الجميع دون قياس البنا قال المصنف فى القسم الاخير اعنى
العلم الجنسى ان فيه عندا هل العدل بتقدير ما يحصل تلك مشابهة هذا القسم لباب نزال من وجهين
الوزن والعدل فيحصل موجب البنا اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بنا باب سلام وظلام قال وانما كان العدل

محارم

تقديريا اذ ليس لنا قاطع وحاذه عدل احدهما فظام وحذام كما لم تثبت لنا عامر العدول عنه عمر
وعند صحابني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام الباعث والعلمية لانا غير
مضطرين لصرف الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه
ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير
العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه وهو وذا الرافعذا وقد مر الكلام على تقدير العدل

اسماء الاصوات

قوله الاصوات كل لفظ حكى به صوت او صوّت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كهج

اعلم ان الالفاظ التي تسميها النحويون اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن
الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات بشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة
من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح
بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف
في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعذر عليهم او يتعذر مثل تلك
الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في
الببغا فاخرجوها على ادنى ما يكون من الشبه بين الصوتين احفى الحكاية والمحكي فصار الحكاية اي
كونها كالمحكي سواء وانها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا مدلولة طبعا
على معان في انفسهم كاف ونف فان المتكرّه لشيء يخرج من صدره صوتا تشبهها بلفظ اف ومن برق
على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بنف وكذلك آه للموجوع او المتوجع فهذه وشبهها اصوات
صادرة منهم طبعا كالسعال لكن لما وضعوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها سوق كلامهم
وحركوها بحركة وجعلوها لغات مختلفة كامر من لغات اف واوه وثالثها اصوات يصوت
بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما الجمع كالفاظ الدعاء نحو حوت وحوس واما الذهاب كهلا وبخ
وهجا ونحوها واما آخر كسقيا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات
العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تكون مخاطبة لعدم فهمها الكلام
كما قال تعالى في حق الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد
بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير
للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك او بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته مع خصه
مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضرب تاديبه واما باتيانه اليه واطعامه فكان الحيوان
يمثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت
لذلك الضرب او البر الى ان يكفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان
من

من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمثل عقيب الصوت عادة وورده فصار ذلك الصوت
المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا مثل هذا العرض صوتا مركبا من
الحروف ولم يقتصروا بسائط الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها
بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة
اراد وا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الوجه مبين
من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغيرذلك هذا وانا لا اري مانعا من ان تكون
كون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسما لافعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم
وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب منها كالعقلاء نقول انما سميت الاقسام
الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا من جنس الاصوات لان هذه في الاصل
اصوات سادجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان كما بينا في كل واحد من الاقسام الثلاثة
اذ الحكايات اصلها اعني المحكي لم يكن مركبا من الحروف الصحيحة فلا يكون كلاما وما يصوت
به للبهائم كانت مركبة من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما مر وشل اف
ونف واخ كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذه
الاصل لاحتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها
باشرف الكلمات اي بالاسما ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف
الاسما فادخلوا التنوين الذي هو اخص علامات الاسما في بعضها كغاق واف والالف
واللام في بعضها وذلك اذا قصد بلفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما زعت
بالجوت فهو كقولك امرته بالضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر نحو اف
اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي طلبا فهذه الاصوات من الكلمات
كالنساس من الناس صورتها صورتها وما هيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل
لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات
وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير كتنوين شيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه
ولا مانع ان يقول صه وايه مثل هذا المتقدم من اسما الافعال ان خصه كان في الاصل صوتا
ويسترح اذ من التكلف الذي تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما
بنى اسما الاصوات لما ذكرنا من انها في الاصل اصوات سادجة غير مستحقة للتركيب الذي
هو مقتضى الاعراب او لكون وضع بعضها وضع الحروف اعني على حرفين كما قيل واذا وقعت
مركبة جاز ان تعرب قال بعضهم ان العباس بن مرداس يجهل وعاج وانما من العاج والجهل جنونا

في تنوين نحو

وقال براعى باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصر وسلام وقال كما رعت ما لجوت الطوا الصواد
على الحكاية مع الالف واللام ويكون زجرته بعد ومهد وهد كما تقول في الحروف ان لوا واو ان ليتا
عنا وفي الاسم المبني لاحد الله تعالى بان ولا حد بان ويجئ في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر مع البنا
نحو من العجاج والجهل بالجر وباسم الشيب لتبعيده الاسم عن شبه الحرف وهذا كما يحكى عن بعض
اهل البغداديين كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي
الدقيش هلك في ثريد كان ودكها عيون الضيا وف فقال اشد الهل معربا والالف واللام
لا يوجب الاعراب بدليل الآن والذي والخمسة عشر واما اذا ادخلت التنوين في هذه الاسما
فان قصدت بها الغائبها كقوله مجهل وعاج فاعربها واجب لانها اذا تنوين التمكن وان ادخلت
من غير هذا القصد كما في غير غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين
التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل بقول من الاصوات التي هي حكاية عن
اصوات الانسان او النجاوات طبيعي وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان
اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت
مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء تميم هاله وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة
وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع
الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها
للبهايم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد
سمي به بغل فقوله عدس ما لعباد عليك اماره يحتمل الامرين الا ان الوقف على السين يقوي كونه زجرا
وهيد زجر للابل بكسر الها وفتحها وذلك الدال بلا تنوين فيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه
وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طايعة كما يقال له هيد
ولا هاد اي لا يمنع من شئ ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اي لم يسألوه عن حاله وسع
وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا وجرب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذلك
حاي وعاي بيا مكسوره بعد الالف منونه وغير منونه وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونه
وغير منونه وقد يقصر ان يقال اذا بنيت الفعل منهما حاجيت وعاعيت بابدال الالف يا واصلهما
حاجي وعاعي كما تقول لا ليت لمن اكثر من قول لا لا وحي وحوت بفتح الثنا دعا لها الى الشرب وحل
زجر للناقة وهذا هيج بفتح الها وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وهدع
تسكن لصعار الابل اذا نفرت وهوه بكسر الها وقد يسكن دعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد
الخا المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنه صوت عند اناخة البعير وذا هيج وايخ بكسر

اولها

ب بسكون الياء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه لها منونا وغير منون ح

اولها ويجوز في الخا بين الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا
هس وقيل بضم الها وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الها وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين
الاسد والذب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذا هجا وفع وفاع لزجر الغنم ايضا
وبس دعا لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وفي كبرا لها وقيل بفتحها
وسكون الهمزة دعا للتيس عند السفاد وجع وعه وعيز بكسر العين والراء وروي فتح العين زجرا
للضان وجح صياح بالدجاج وشا وشو للحمار المورد وقوس زجر الكلب بسكون السين
وقرد عاله وعوه دعا للحمش وهي دعا للفرس وده بفتح الدال وسكون الها او تشديدها
ساكنه زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البنا
في قولهم لا ده فلا ده اي ان لا يكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة
على احوال في نفس المتكلم وي وهي للتذمم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل
عند الفرا اصله وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل ويلك اي عجبا لك ثم كثر استعماله
حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويل وويح وليس
وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويل امه ويروي
بضم اللام وكسرها فالضم على توهم ان يقال الاصل ويل امه مبتدا لخبر وقوله الخبر اي
هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله قال الشيخ اذا بلغ غايته
يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رضي الله عني بتيقنا لقدى وفي الغرر انيابها ما القوادح
وقولهم قاتله الله من شاع في حذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار وبلم كلمة واصل معنى
معنى عجبا واما ان يقال اصله وي لامه اي عجبا لها اي ولد ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة
على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على اصله وي لامه
فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي الى التعجب
ركبت مع كان مثقله كما في الاية او مخففة كما في وكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش
عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر وقوله تعالى ويكان
الله يبسط الرزق وويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب وقال الفراء وي
كلمة تعجب الخلق بها كاف الخطاب لقوله قيل الفوارس ويك عنترا اقدم اي ويلك عجبا لك وضم
اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كاف المخاطب كان مدعى انهم يفلحون فقال له
عجبا لك فصل لم يتعجب منه فقال انه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف جر مع ان وان كما هو القياس
واستدل على كونه بمعنى الم تر ان اعرابيا سألت زوجها ابن ابيك فقال ويكأنه وراء البيت

ثم للمصادر معنى وكان لم تزل بغير كاف الخطاب للمونث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة
وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناها في اسماء الافعال
ومنه حص بفتح الحا وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة يمضه ويوجعه كالحمرة
والحزن ومنه نخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشي وتكرر للمبالغة فيقال نخ نخ فان وصلته
خففته وتونته مكسر الخا وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما وافده
اكرم الرافدات نخ لكنخ لبحر خضم واذا بينا باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن
السكيت به به بمعنى نخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخا مشددة مكسورة وكذا اخ بكا مكسورة
وقد جعله الشاعر في قوله وصار وصل الغانيات تاخا ويروى لخا فالمصدر فاعربه وهو مصدر
بمعنى المفعول اي مكروها ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم
الصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احداهما عن الاخرى عند رد المحتاج
وليس الرد بمثله ردا ياسا بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لطماعا
ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق ما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كله
وهي مض وسمي الصوت بما فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بنا سائر الحكايات عن الاصوات

قوله المركب كل اسم ركب من كلمتين ليس كلا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما
يطلب فيه بيان ماهية الشي ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة
لانه في قسم الاسما لكنه ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان
الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الفعل والاسم والحرف المذكورة في اول
النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تا لتفهيمها وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب
من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف والاسمان والفعلان
والحرفان والاسم مع الفعل او الحرف مع الحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما
نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزءيهما نسبة قبل العلمية
وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر
عدم بنايهما بالتركيب واما الجملة فلا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبنا لانها من عوارض
الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكر المصنف في باب
الحكايات انها مبنية الاصل وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدودلان المركب المقدر فيه حرف
عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو ست من حريه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره
ولا يدخل في هذا الحد الا ما لم يكن مركبا قبل العلمية بل ركب لاجلها نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم

المركب

المركب على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين
وذلك لانه اما ان يكون في احد الاخيرقبل التركيب سبب البنا او لا فان كان فالاول والاشهر
ابنا الجزء الاخير على تاليه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة ابنا
صدر المركب الى الاخير تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه بشبيها لفظيا كما جاز في معدي كرب
كما مضى في المضاف اليه الصرف وتركه كما مجي ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة
اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا الذي يقتضيه القياس وان
لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة اما الجزء الاول فواجب البنا ان لم تصف الى الثاني لكونه محتاجا
الى الثاني فشابه الحرف فبني على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكايته
المبني ابقاؤه على حركته اي حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم
والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاوبه او حرف نحو اويه واما فعل حال عن الضمير والاول
اسم نحو ان اضربت او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو
ان من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البنا
كمعدي كرب ونحو بعلبك فالاولى بنا الجزء الاول لما ذكرنا ومواحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف
وقد بني الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين عقيب الاخرى
وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر
الصدر بالعوامل ما لم يعقل تمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز ما له مفردا
من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب
الصوري كما اعتد به في اسكان يا معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافه
اما ضعفه فلان التركيب لا ضا في غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافه فلانها ليست حقيقية بل شبه
لاجل التشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احداهما عقيب
الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب بما نحو معدي كرب في النصب والثاني الذي كان اي
مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا الاعراب
فغير لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب بقاوه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على
حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعليه اذا كان الفعل معربا
او من الاعراب العام ان كان ذلك قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم
العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما لخصوص الاعراب
وعمومه وان لم يكن دوران الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول

من نحو

لما

احد اهما

والثاني

على البنا ان كان في الاصل مبنيًا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيًا وكما في سيضرب وسوف يضرب
ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيد وهل زيد و لزيد اذ الاسما بعد هذه الاحرف مبتداه
في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف منزلة المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف
اما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع وكذا كل اسم مفعول للحرف نحو ان زيدًا او ما زيد ومن
زيد الا ان حروف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلوا ان يكون احاديا او لا فان كان نحو سيبويه والخليل
فيه الحكاية لاعتبار اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله
كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخري وتعربه اعراب المضاف
كما مر وما عليه اطلاق من سمّيت به وهو مفرد كما يجي في باب العلم هذا قوله والاولى ان يزيد حرفا
كان الحرفين انما زيدتا عليه في حال الافراد ليلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف
ومع الاضافة فلا سكون حتى يبقى ساكنا وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب
سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان بينهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه
كما تقول في المسمى بزيد في رد مشددة الياء كما مر بيده في الافراد على ما يجي في باب العلم والاولى ترك
الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي
ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية
كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية
في صورة المضاف اليه والمضاف اليه لا يكون محكيًا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا
وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرًا فشبهها الجزء بالمضاف
والمضاف اليه كما مر والاول ان يجوز ايضا اضافة الضمير لجزوه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل
او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين
لكنه كان مع ذلك مبنيًا على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزء على ما كان
عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجري ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية
مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو اما ان يكون مما له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب او لا فان وهو
في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من
تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعي الاصل في الصرف
وتركه ايضا فيصرف عاقله طريقه سواسمي به رجل او امراه لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بالهوه
المجموع وليس المجموع اسما مونثا فان سميت بعاقله وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ
مفرد يجوز صرفها على الحكاية اجراها مجري الصفة والموصوف فكانك سميت بامراه عاقلة

واذا

واذا سميت بطلحه وزيد لم يصرف الاول لانه غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت
بطلحه واحدا طلحا لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكي المعطوف
عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل كما مر الا انه لم يكن في
المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف
ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجري
نحو معدي كرب في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان
حذف حرف العطف قبل العلمية قبلها وهما اولي بعدها لقيام موجبه في كليهما اما في الاول
فلاحتياج الى الثاني فصار الحرف وبجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني وتركه وكذا كل ما
تضمن فيه الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انما هي بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني
قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذما
وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني حرفا
بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر والاعراب الثاني اعلم ان اصل
خمسة عشر خمسه وعشره حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف
بالمعطوف عليه دون مثل قولك لاب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشره
وكمايه وعشرين بخلاف نحو لاب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود
نحو عشرين واخواته وماية والف لقرب هذا المركب من مرتبه الاحاد التي الفاظها
مفرده وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف
وبنيا على الحركة للدلاله على عروض البنا وان لهما عراقة في الاعراب وعلى الفتح لخفته بعض النقل
العارض من جعل كلمتين كلمه واحده واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشر تشبيها
بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب واسند طف من عاد وشمروه بنت كاني
عشر من حجته وسمي حادي عشر الى تاسع عشر بنا خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر
خامس وعشر كما تقول الخامس والعشرون والثالث والخمسون جرت عادتهم بابقا الجزء
الثاني مما فوق العشر مركبا كان او معطوفا اذا قصد المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول
الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه
في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى لداه وعشرون رجلا لداة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو
لداة عشر رجلا اي لداة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من اللداه وعشره
وكذلك ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من اللداه والعشرون بل المعنى الواحد من اللداة

والعشرون فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئى المركب فى نحو ثلاثة
عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه فى نحو ثلاثة وعشرون اذ لم يبن
من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرود من المتعدد لكانا اسم فاعل يدلان على
مفردين وموضع المقصود منهما ان عشرين فى قولك ثالث وعشرين ليس بمعنى المفرد
من المتعدد كما فى قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان فى ثلاثة وعشرون ولو
كان بمعنى المفرد لقلت ثلاثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين
اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هنا فى صورة واحدة فيقول اردت بانا اسم فاعل واحد
من مجموع لفظى ثلاثة وعشرين او ثلاثة عشر كما بنى من لفظ الاحاد التى تحت العشرة ولم يمكن بنا
اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم لما بنى منه على بعد الفا وحروف
الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعضها حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا فى ثلاثة
عشر او ثاشر كان ملبسا فاضطروا الى ان توقعوا صورة اسم الفاعل التى حقها سبكها من مجموعهما
على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين
فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثانى ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد
لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق
فلكل شاهد منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما
كما بينا لكن المعطوف عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف
بحرف ظاهر كما فى الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما فى ثالث عشر فاصل قولك جاءنى ثالث عشر
واحد من ثلاثة عشره فعشر معطوف على ثلاثة لا على واحد ثم حصل لفظ ثالث مقام قولك
واحد من ثلاثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان
ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلاثة عشر فيقال ثالث عشر ثلاثة عشر وهل
هذا الا بمعنى واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر قلت هذا كما اضيف الى ثلاثة عشر لاحتمال ان يريد ثالث
عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشرين او خمسين او ماة او نحو ذلك لان اسم الفاعل من العدد
اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما يقال الحسين عليه السلام
ثالث الاثنين كما يجئ فى باب العدد واذا عرف نحو ثلاثة عشر ثالث عشر من المركبات باللام
فلا خلاف فى بنائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلاثة عشرك
مثلا ففى اعرابه خلاف كما يجئ فى باب العدد فان قيل لم يجز الاعراب مع اللام الموجبة لجانب
الاسمية كما ذكرت فى باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذى باشرته اللام من المركب اى

صدره

صدره يتغير اعرابه لتوهم دوران الاعراب فى وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام
فكيف يعرب بخلاف محل الاين فان اللام باشرت فيه المبنى وبخلاف الاصاوه فانها تباشر
الثانى فى نحو ثلاثة عشر وهو فلهذا جاز الاخفش اعرابه كما يجئ فى باب العدد الا اثنى عشر جمهور
النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما فى الزيدان والمسلمان وتحملوا
لاعرابه علة كما يجئ وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى
الجزء الثانى مثلها وقال اثنا عشر واثنى عشر مثل واحد منهما صيغه مستانفة كما مر وهذان
وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر فى اثنى عشر لانه عرض بعد
ثبوت علة البنا فى هذا الصدر وهى تركبه مع الثانى وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل
فى وسط الكلمة مما اوجب زوالها واسقاها وذلك انهم لما اردوا من الاسمين حذفوا الواو و
النون بالاتصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا فى صدر
الكتاب ولم يحذف النون لاجل البنا بدليل بنايا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين مع ثبوت النون
فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو فى مسلمان
لا يجعلها كالكائن فى وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا
يخلف الاعراب قبل النون فى المثنى والمجموع كما يخلف قبل التنوين فصار اثنى عشر كاثنان
والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول عشرك
وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنائك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف
النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها فى موضع الا للاضافة فصار
كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البنا وليس قول من قال انه اعرب لانه لم يجز ان
يحذف لاجل التركيب علامة التثنيه اى الالف جعلت اعرابا فلم يسقط الاعراب لكونه علامة
المثنى بعينها بشئ بدليل بنا يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة قوله والاعرب الثانى
كبعلبك وبنى الاول فى الاصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه
مع صوف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادى بدى وفيه لغات احداها هذه وهى سكون
ياءى الاول والثانى بعد واعطه بادى بدى والاصل بادئ بدئ فالاول فاعل من بدات الشئ اى
فعلته ابتداوالثانى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال
اى اعطه فاعلا ابتداء كما يجب ان تفعل ابتدا والمراد بالبدى مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطا
بنى لنا فعلى هذا هو الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغى ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر
استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من جملة واحدة اذ معنى بادى بدى مبتدئا

قوله واحد من ثلاثة

قوله ثلاثة

اصله اذا قصد بنا المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع

فخفف الحلبانى لصيرورتها كلمة بتسكين الهمزة من الاولى وقلبه يا وحذف الهمزة الثانية
وكلا التخفيفين على خلاف القياس ثم بينا كما مر بادى بدا اولى كلمى هذه كاولى كلمى اللغة
الاولى والثانية على وزن دعا اصله بدا كنبات لان بدا على وزن طلب لم يجئ من هذا التركيب
فحذفت الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فمعناه معنى بدى بهما كلمه الاولى من
المعينين وان كانت مضافة لصيرورتها كلمة على ما مر وبنيت الثانية منهما لشبهها
ثالثه خمسة عشر ولم يكن بنا وهو ضعيفا كما كان فى معدى كرب على ما ذكرنا لعدم
التخفيف ههنا الا برى الى تخفيف همزة على غير القياس فجاز بناؤه على غير القياس ايضا
لان الكلمة كلما خف لفظا منهما بالاعراب لدخول التنوين فى المعرب والاعراب وان كان
مقدرا وجعل جار الله بادى بدى وبادى بدى وابدى سيبا من باب معدى كرب لا من باب
خمسة عشر وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه
لاضمار الثانى حرفا مثله ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب صرف بدى وبادا دخال التنوين
فيهما لان فى بادى بدى وبادى بدا تركيبا فقط على ما قررنا من دون العلمية ولم يسمعا منونين وكذا
وجب تنوين سبا لانه ههنا اسم رجل لان معنى ابدى سبا اولا ربسبا بن يشجب وليس اسم قبيله
كما اول وقوله تعالى لقد كان لسبا وقوله وجئتك من سبا لان المضطر الى هذا التاويل ترك
التنوين واما قالى فلا يعدها سيبويه من اخوات ابدى سبا وجار الله من اخوات معدى كرب
ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلده فيجوز ان يكون غير منصرف
للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا والثالثة والرابعة والخامسة بادى بدا او بدى او
بداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الثانى والثانية اما على وزن سمع
او كرم او حسان والبدء والبداء مصدران بمعنى المفعول وليس الجزآن فى هذه اللغات
مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم يا بادى السكون بعد القلب للتخفيف
والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداه دى بدء وبداه ذى بداة وبداه ذى بداة
على فعله دى فعل وفعله وفعا له المضاف اليه فى الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو
ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدرا بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال
فيكون المعنى كما فى بادى بدى او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتداء
بما يتبدى به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ابدى فى قولهم تفرقوا ايدى سبا وابادى
سبا اى مثل تفرق اولاد سبا ابن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدى كانه عن
الايتاء والايسر لانهم فى اليعربى والبطيشى بهم بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون فى الاصل انتصابه

على

على الحال حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والتقدير مثل تفرق ايدى سبا
وامر فى بنا الاول والثانى كما مر فى بادى بدا فلذا الزم يا ايدى السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت
الفا وقد يستعمل ايدى سبا بالتنوين فيكون ايدى وايادى مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائهما
وقلب همزة سبا وقد استعمل حوا زخمسة عشر مبنيه الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مسا
وحين حين واحوال نحو لقيته كفه كفه وهو جاري بيت بيت واخبرته اولقيته صحن
صحن ويجوز اضافة المصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بنا الجزئين فيهما
كما تعين فى نحو خمسة عشر لظهور نقض الحرف وبعضه فى نحو خمسة عشر دون هذه المركبات او عمل
ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مسا
وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمسآ وحينا فحينا اى كل يوم وكل صباح وكل مسا وكل حين والفا
تودى معنى هذا العموم كما فى استطرته ساعة فساعه اى فى كل ساعة اذ فايدة الفا التعقيب فيكون
المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اى السببيه كما فى قوله تعالى
فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا اصباح مسا وحين حين وقلنا ان لقيته كفه كفه ومعناه
متواجهين ذوى كفه منى وكفه منه كان كلا منهما كان يكف صاحبه من الولى والاعراض واصل جارى
بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتى وبيته اى مجتمعان ملتزقان كما يقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا فى
باب الحال فى قولهم بعت الشاة شاة ودرهما واصل لقيت صحوه بحوه ومعناه ظاهرين ذوى صحوه
اى انكشاف وبحر اى اتساع اى فى غير مضيق واحمره صحم بحم ومعناه كاشفا للحمرة اى ذا
صحم ويجوز ان يكون مصدرا لاحالا اى لقا واخبارا ذا صحم وان لم يقدر حرف العطف قلنا
ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مسا وحينا بعد حين كقوله ولا تسالنهم وان لم صلوا بالحرب
حينا بعد حين ولقيته ذا كفه مع كفه اى بعد كفه كما يروى عن رويه كفه عن كفه اى بعد كفه كقولهم
كابرا عن كابر وهو جارى بيت بيت اى ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته صحم مع بحم واذا
صموا بحم اليهما اعربوا البتة نحو صحم بحم على الاتباع كما فى حيث منيت ان يتعدد
تركيب بلاك كلمات والبحر ايضا بمعنى الاظهار لان بحر الابل يبضعنه ومنه توكل بحرا وقولهم
للعالم بحر لان القتل والبحر يتضمنان اظهارا ما فى داخل الحيوان فاذا خيف هذه الظروف والاحوال
فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير حرف العطف واما ان
يكون لشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا فى معدى كرب وكذا فى نحو خمسة عشر
اذا جعل على ما جازت الاضافة تشبيها فاذا خرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفيه
والحاليه وجبت الاضافة ولم يجز الترتيب قال فلو لا يوم يوم ما اردنا جزاء كل والقروض

والقرض طاهرا جزاو تقول اتيه في كل يوم نوم واسك في صباح مساو ذلك لان علة بنا الاسمين لم تكن فيهما ظاهرة كما مر لكنه حسن بعد رد ذلك وقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال التشبيه به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر فيها واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية كفوا سعر بقر وشذر مذر بفتح فا الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفاءين واخول اخول كلها بمعنى فلتشتتن وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضاعين وسقط بين اي بين الحي والميت وبين الباديه زايده لان بين بعضي شيئين ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكور قبل مع انه يمكن الايقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من استغرت عليه ضبعته اي تلشوت ولم تضبط وبغر من بغر النجم اي هلج بالمطر ونشن وشذر من الشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاشراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من تمذرت البيضه اي فسدت وجذع من الجذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد يبوتان وقد يقال حيث بيث بتشتيت الفاءين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثه والاستباثه وهما بمعنى يقال استحثيت الشي اذا ضاع في التراب قطلبته وقدجا حاث باث بفتح الثاءين وحاث ماث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو هاش وحاق ماق وجاز قلب الواو ياوالفا للاستثقال الحاصل بالتركيب ومن توهما فلكون الثاني اثبت اعتلالا كما في حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقه لحدع مدع وشذر مذر لم يستعمل الامع التركيب وندر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان بتقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحاليه والظرفيه وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمه بفتح الفاءين وكسرهما مع الصادين والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنه فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد يبون الجزان مع كسر الصادين تشبيها بالاصوات وحاحا صاص كحاث باث بفتحهما واما الحاز باز فانه مركب من اسم فاعل حز بمعنى اي قهر وغلب ومن فاعل بزي اذا سما وارتفع كانه قيل هو الحازي والبازي مركبا وجعل اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه جاز بحذف الناس وبنا الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وجاز تشبيهها بخمسة عشر وكان اصله الحازي والبازي على عطف احد المتضادين على الاخر وجاز ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الراي وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلميه والتركيب وانما منع علم الجنس كاسامه

فاذا

فاذا ادخلة اللام انكسر الثاني جراكما في سايرغير المنصرف وجاز بناؤه اعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخاربار كقرطاس وليس الاخيران اسمين ركب احدهما مع الاخر بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان مبنيا عن بنايه كما في الخمسة عشر قال وخيس الحازبازه الجنونا ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنود واما حاق باق للنكاح وفاش ماش للفساش فكل واحد منهما سمي بصوته فبقيا على بنايهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقوله عن المضاف والمضاف اليه وشبههما بخمسة عشر كما فعل ذلك بادى بدا وان امحى عن حروفها ايضا معنيا ما الافراديان كما امحى ذلك عن جرى بدى سبا لان الاعلام المنقوله يراعى اصلها في حالاتهم لان العلم سقل من معنى الى اخر من غير لحاظ للاصل الا لمحا خفيفا وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى بعمرانا ما لم يعتبر من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المعدول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصل المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى بادى سبا مثلهم في الفرق فالاصل موذن بالفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغير كثير جوز ابتغيير اللفظ عما كان لان المعنى كالمدان بالاصل المنقول منه الى قوله الكنايات كم وكذا العدد وليت

الكنايه لغة واصطلاحا ان تعبر عن شي معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا او قال فلان كيت وكيت ايهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او للفعل القبيح وكوطيت وفعلت اي جامعت وكالغايط للحدث او للاختصار كالضمايرالراجعة الى متقدم او لنوع من الصفاحه كقولك كثير الرماد للكثير القري او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعله لم تملا موا كبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اي خوله وكقولك مررت برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو اكفف اكفف في تمه وكذا الالوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاه كقولهم افعل صفه لا ينصرف هو عبارة عن كلمه او لها همزة زايده بعدها فا ساكنه بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما مجي في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كنايه لانها للسوال عن عدد معين وكذا من وما وليف وغيرها من اسما الاستفهام لان كلها سوال عن معين غير مصرح باسمه فمن سوال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيدام عمرو اوذلك الفاضل ام ذلك الجاهل وكذا اين سوال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسما الشرط كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى

اى الموضوع شرطا كان او استفهاما كنى بهذه الاسماء شرطا واستفهاما عن المعنيات
غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان ان زيدا في الدار ام في السوق
ام في الخان الى غير ذلك من المعنيات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه
الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعنيات الكثيرة كما بينا وقول المصنف ليس
نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم
وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى
بوساطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره وقيل كنيت بكذا عن كذا اذا كنوت قال
واني لاكنوا عن قذر وغيرها واعرف احيانا بها فاصرح فالكناية هذا تتضح لغة
واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست مبينة فان فلانا وفلانة منها بالالف والنون
معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط
فلم تعد ههنا لان لها باب اخر هي اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين
معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم
مفسرا اما لابهامه على المخاطب او نسيانه فلم يكون من هذا القبيل على ما اقربه استفهامه
كانت او خبريه ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس كناية لما وقع في كلام متكلم مفسرا
ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بلى مثل قولك قال فلان كذا
وقال كيت وكيت داخل في حد وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجل عندي واما بناء كم
الخبريه فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهاميه قال في
المصنف والاندلسي او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف
التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد
المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا
والا فكذبا والانشاي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام
والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقته الخارج نحو كم رجل لقيته
ورب من انضج غيظا صدرك فنصح ان يقال ما لقيت رجلا ولم تنضج صدر احد وجواز التصديق
والتكذيب دليل على كونها خبريتين فالجواب ان معنى الانشائي كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال
ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة او قلة
لا استكثارا او لا استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت قائلا ما استكثرت القلا وما
استقللت الانصاح كما لو قال اكثرتم صح ان يقال ليسوا بكثير ولا يصح ان يقال ما تعجبت من

كثرتهم

ولا يلزم من كون الكلام خبريا ان يكون مطابقا او غير مطابق لجواز ان يكون انشاء
كما في الامر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والقسم والنداء وغيرها

ح
ما صارح

كثرتهم وليس لك ان تحوما قام زيد فانه لا يفيد انك تقدمه معنا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لفيته انك
تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفايه في الخارج وما تمام القول فيه في افعال المدح
والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه
وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانما حمل على
معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك واحدى سبا فصارا الكلمتان كالكلمة واحدة وكذا
تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف لاسميه لانها عند سيبويه لا
تكون اسمية الا للضرورة كما يجي في حروف الجر مبقى ذا على اصل بنايه نحو كذا اللعدد وقد يكون
لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية
الابهام وقد ما انقطع عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرورين بمن بهيين عند السامع الا ان
في ذا اشارة في الاصل الى ما هو في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في
الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في ملكت رجلا لانك سميت في ذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم
من اي جنس هو ولم سين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا واي فاي في الاصل كاف معربا لكنه انحى
عن الجرين معناها الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبريه فصار كانه اسم مبني
على السكون اخر نون ساكنه كما في من لا ستوين ممكن فكذا ايكت بعد الياء نون مع ان النون لا صورة
لها في الخط ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاين بالالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة
بعدها نون ساكنة قال يونس وهو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا
من كلتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالف فاعلة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفت
احدى الياءين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت
بحركتها لوقوعها موقفها وسكن الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت
الياء الاخيرة بعد كسرة فاذ هبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء
المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت
لالتقاء الساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الساكنة على
الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طاى ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اما للتغيير وحذفت
للتنوين دليل ان من لغاته كَيِّئٌ كحَيْعٍ وقد يقال كيا بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت
الفا التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي كحوكع بحذف حركة الهمزة مع الياء
الاولى وجاكاءٍ نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف

كَيِّئٌ

العين ونقل كسر اللام وحذفها للتنوين كما في جيم وسج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل
واحد منهما كلمة واقعه موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركب
فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنيه ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانها
من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل
ولا بناء لم يجز ان يخلوا ايضا عنهما بقي على الاصل الذي سغي ان يكون الكلام عليه وهو البناء
اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب كيفه عربيه عن سبب الاعراب فغريه عن سبب
الاعراب سبب البناء كما قيل لعدم العلة عدم المعلول فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية
عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد منطلق سلا وعمرو في موضع النصب
قلت ان الاعراب الممكن في الجملة عارض فلم يعتد به وبنيا وهما على الفتح اكثر لعدل الياء كما في اين
وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجمل المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا
تشبيها بحسب وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان
من الامر ذيت وذيت وهما محففان من كيه وذيه بحذف لام الكلمة وابدال الياء منها كما في بنت
والوقف عليها بالتاء كما في بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مشددتين
لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولا يهما بالواو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو جوان
بدل من الياء الا عند المازني وعند هو واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا كلام كيه وذيه
واوا ولم يقل ان اصلها كيه وذيه لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا والقلب
كوت وذوت والياء فيهما عارض عن القصيص وحكى ابو عبيد كيه بالهاء مكان تاء كيت معتوه
ومكسوره قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد وتمييز الخبريه مجرور ومعدود
ويدخل من فيهما ولما صدر كم الاستفهاميه والخبريه بدلان على عدد ومعدود فالاستفهاميه لعدد
مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبريه لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه
المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبريه فلذا احتيج الى التمييز
المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اي كم دينارا
او كم عندي اي كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز
الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجي العلة في باب العدد وانما
حملت على وسطى المراتب لان السايل لا يعرف في الاغلب الكثره والقلة فحملها على الدرجة الوسطه
بين القلة والكثره اولى وكم منونه تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهاميه جايز في الاختيار
نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلثون

للهجر

لكونهما

صح اصل الكلام اقول

بدليل ٩

كلمة واحده الا ترى ان كم مميزه مفرد نحو كم رجلا ولو وجدوا للفظا دالا على العدد ومع العدد

للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد والمعدود كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار
مع مميزه لا يفصل منهما نحو رطل زيتا لانه مبدل اطلاقا احدهما على الاخر بخلاف كم مع مميزه ولا
يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل
مررت فيجوز في مثله الجر مع النصب والمجوز قصد تطابق لم وميمن جرا والجر عند الزجاج
بسبب اضافة كم الى ميمن كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدره ويجوز اضمارها
قصدا للتطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب
مقارنته بميم الاستفهام كما في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبه
الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي في العدد اعشرون غلمانا لك اذا اردت طواف
من الغلمان سغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاز نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال
لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا
يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبريه باضافتها
اليه خلافا للفراء فانه يقول الجر بمن مقدره وهذا كما قال الخليل في لا ابا لك انه مجرور بلام
مقدره وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع شاذا والكوفه دخول
من على مميز الخبريه نحو كم من ملك وكم من قريه والشي اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه
فان فصل بين الخبريه ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجوز حذف من المقدرة لا لاضافة وغيره
يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا حكم للاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز
الفصل بينهما في السعه بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو له كم يوم صرف نال العلى
وكريم حله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم
يكن مستقرا ولم ينقل عين عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في لا التبريه نحو لا ابا
اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سند ضخم الدسعه
ماحد تفاع وسيبويه لا يجيز الا الفصل ان كان بالظرف الا للضروره نحو قوله كم في بني
سعد بن بكر الخ واما الجر مع الفصل بالجمله فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم
وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل وان كان الفصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها
مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او
جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا على التمييز منها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا

ومميزها

ان يكون كم عرية بالنصب مميزه وانما تجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير
وصار مميزه كمميز الخبر العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد
الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جميع المميز واما
كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فيجوز واجمع مميزه تصريحا بالكثرة تقوله
ويدخل من فيهما اي في مميزهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقتها جرا
للمميز المضاف اليه كم اما مميز كم الاستفهامية فقلما اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا
دل على جوازه باب من كتب النحو. ولا ادري ما صحته واذا تجر المميز بمن فلابد من تقديرها
متونه قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما
تضمنته من المعنى الانشائي في الكثير كما ان لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب
لها صدر الكلام ولي في تضمنهما معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما يجيء في باب التعجب وانما وجب
تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام تخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة
من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحوه ذلك لحقها صدر تلك الجملة حرفا ان عمل
السامع تلك الجملة على بعناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطر لانه يحول
اذن رجوع بعناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز ان تبقى الجملة على حالها فتترقب جملة
اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلا ما وقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل
غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور
والا فمرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسما الاستفهام والشرط
قوله كلاهما اي كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
لانهما اسمان وكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر
فيرتفعان وينصبان ويجران فقوله وكل فكل ما بعده فعل اخذ بفصل مواقعها في الاعراب
يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن العمل في كم بالعمل في الضمير الراجع اليه كما اشتغل
في نحو كم رجلا ضربته تحضض كم نصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او ينصب
متعلق ذلك الضمير كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك
الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول
به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان تقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا
وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب

المميز

المميز معولك يوما لعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربه
لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة
مقدر على ضعف قوله ما بعده فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب
وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالكا ومفعولا
ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالكا قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه مسقط نحو لك كم جاك
قال ما فعل غير مشتغل عنه بضمير لانه لا يعمل في كم لو لو يعمل في ضمير مع ان كم مرفوع مبتدا او قوله
وكل ما قبله جرا ومضاف مجرورا انما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام
لان تاخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كازا و
حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر حتى لا تسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الفها
الاستفهامية اذا انجر ف على ما تقدم في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون
اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل
بضمير ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل
على مذهب البصريين فيكون مبتدا او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان عاملا في
ضمير او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاء غلامه او على المفعولية نحو
كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او بمتعلقه انه مفسر لناصب كم
والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما بين
فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان تقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر
على كم ولا مانع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر للمعطى هو المقصود قوله ان لم
يكن يعني كم ظرفا باعتبار ميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل او لا داخل في قوله ما بعده
فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام
عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى كونه فيه خبرا
لا مبتدا لكونه نكره وما بعده معرفه كما مر في باب المبتدا وله ولذلك اسما الاستفهام والشرط اي
يقع مرفوعه ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين
واذا ان لم يجر بحرف جر نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وقد تخرج اذا عن الظرفية
كما يجيء في باب الظروف ويرفع اسم الاستفهام محلا مع انتفاء به على الظرفية ابدا وما ليس بظرف
نحو هل وما تقع مواقع كم مرفوعا بالابتدا مبتدا نحو من قام فمت وخبرا نحو من انت وما دينك
ولا يقع عمله الشرط خبرا ومجرورا نحو غلام من انت وبما مررت وعلام من تضرب اضرب وبمن تمرر

ان فعلم

كان م

وكونه ظرفا

اذا كان ظرفا متعلقا او خبرا
فلا يكون الا منصوبا على
الظرفية او احدهما

يجوز ا

رب م

حرف م

و منصوبا مفعولا به نحو من لقيت ومانعلت ومن ضربت اضربه وما تفعل افعله ولا تنتج غير ذلك من الصور
استقرئ والنظر في كلمات الشرط نحو من وما وأي الشرط لأي الجزاء فان كان الشرط مستدأ الي ضميرها او متعلقه
متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها
او لمتعلقه ضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها
لمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير ناصب لضميرها ولا لمتعلق ضميرها فهي منصوبة نحو من ضربت
ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولم يوز نا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى حيثما
بجيئك على ما يجيء في الظروف والمبني لما جاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة
المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء كما في الف ان الجزاء
لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على تشبيهه
بالمفعول به والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها الصدر كان القياس ان لا يعمل
فيها لفظا عملا وان في اللفظ ايضا ما حاز لا يعمل فيها الا معنى لابتدائه الا ان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه
عاملا فتقيد لها مرتبة التاخير من حيث المعمولية مع قطع النظر عما لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه
عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما بانيا على الجزائية كما هو مذهب
الكوفيين او ساقطا عنها كما هو الاصح على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها
سواء كانت الاداة ظرفا كمتى وابن او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاشتراك
بجزا بعد جاءك فاضرب بنصب ايهما وان قلنا ان حروف الشرط مع ما قبل كلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه
فكلمة ان دون معموله لفعل متقدم ويفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل
الا على فعل لفظا او مقدرا كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام
لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم فنزله وفي تمييزكم عمة لك يا جرير وخالة ثلثه او جر وقد
تحذف في مثل كم مالك وكم ملكت البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعلم

الموجة الربيع من البحر والرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك
او هذا خلقة لها نسبها الى شوه الخلقة واما عقد حلبت بعلى ليضمنه حلبت عشاري معنى ثقلت او تسلطت
اي كنت كاراها لحد منها مستقيا منها لحد مني على كره مني ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم
من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول
لنشر الحلب ثابة الا انه ذهب بعني عدد الكاليات والجر على ان كم الخبرية والرفع على حذف المبتدا اما مقدرا
بتقدير كم حلبة نعما وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما طرفا بتقدير كم مرة
نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فيرتفع عنه بالابتداء او لكم مضافها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة

الرسع

ع

الحال اما مفعول مطلق لخبر المبتدا او ظرف له كما تقول اضربتي زيد ضربا او امرتين زيد ضرب واعلم ان كم مختصة
بالنكرات استفهامية كانت او خبرية اما الاستفهامية فلوجوب تكرير التمييز واما الخبرية فلانها كناية عن عدد
مبهم عند المخاطب فالفهم المعدود ات ايضا ليكون دالا على ابهام عدد فهم ان ربما ان يعرف العدد يعرف
المعدود وكم في خالها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان السؤال
عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلة وجاءك وجاءوك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ
مجموع المعنى ككل فينبغي ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يتفهم بكم عن عدد الجماعة
الذين جاءوا والمخاطب منفصلين رجلين رجلين لوجب ان تقول كم رجلين جاءاك لانك ان قصدت تفصيل جماعة
على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على
ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لاستفهاما ولا خبرا ونحو كم امرأتين جاءتك وجاءاك محمولا على
المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة. ولا تقول كم
رجلة ونساجاوك بعطف المجموع على ميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها
درهما فتصيلها فيلكون المعطوف نكرة ايضا على ما يتبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم
رجلة ونسالانه لم يحوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا
ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلة وتجيء انما
عطفا على كم ولا يجوز ادخالها بالعطف على التمييز لان المائة الملتبسة ذات واحدة فلا يدخل فيها التكثير ولا
التقليل واما كاين فنقل ابو سعيد عن سيبويه انه بمعنى رب لانه قال لانه سيقيم كم لك ولا سيقيم كاين
لك كما لا سيقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك ان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف تمييزها
واما رب فشرط جره لا تحذف مجرورة ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر ما بعدها
ولعل ذلك لانه لو لم يوت بمن وجب نصب تمييزها لمجيئه بعد النون وكان تمييزها كتمييز الاستفهامية
مع انها بمعنى كم الخبرية وقد حاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر ابن حبيش
كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف تمييزها وهما قليلان وبابها
النصب دون كذا لتضمن معنى الاستفهام نحو كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من ان اذكره
ومن تكريره بلا واو وبكنايه عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث قال فلان كذا ولا
دلالة فيه على التكثير البتة وكنايه بكذا المميز بجمع نحو كذا درهم عن ثلاثة وبابها وبالمكرر دون عطف
عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رحمه الله لفظا لبوابه
العدد حتى اجاز واو كذا درهم بالجر حملا على ما بعد درهم وهذا خروج عن لغة العرب اذ لم يرد مميز
كذا في كلا مهم مجرورا والثاني لا ينظر في تمييز الالفاظ المبهمة الى ما يليها من الالفاظ العدد

كم امرأة م

ط

العدد للفصلة لان الفصلة تدل على كمية العدد نصا والميمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالبهم ما هو بين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما واحدا وهو الخفض واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول يا الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الحرفين بالتركيب صارا ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف باعتبار الاصل والله اعلم قوله المظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب بضم ان السمع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن علو وعلو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يجاء في المضاف المذكور بعد المحذوف المضاف اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو الاعلاه اوبداءة ساح وان لم يذكر بعد المحذوف المعوض عنه المضاف اليه اسم تابع لا يقال قبل وبعد واخواتهما الذكرة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف واعلم ان هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لشبهها بعض الحروف باختيارها الى ذلك المحذوف فان قلت فهل الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لم يبن معه كالاسماء الموصولة يبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها مرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسمية واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجود بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كالمنوي ثابت بقيود بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف اوعادمته على ما مر في الفصول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي وجوزوا بناء في هذه الظروف لكونها على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب وقال رجل من قيس الازد ازمان نسوة فاشربوا بعدا على الله خمرا وقال رجل لما اراد ان يكف اكاد اغص بالماء الفرات ومنه قراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد وينال اشد به اولا فعلى هذا لا فرق في المبنيين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وقال الخليل وقال بعضهم بل انما هي اذن معربة لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قدما وابتداء اولا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا الا ان من زايده قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جيئك قبل وقبلا كما قيل في البيت الذي تقدم يا مطرونا يا مطرا فيجوز ان يكون قوله فاشربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية بالنسبة اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه اشعر بذلك فجيء بها غاية لمخالفة ذلك او صفها فسميت بذلك لاستغرابه ولم يسمع كل وبعض مقطوعي الاضافة غايات لتنوين العوض

لتنوين العوض عن المضاف اليه وتقول جيئة من علي محربا ايضا كم ومن عال كفاعل ومن علا كقعدا ومن علو مفتوح الفا مثلثة اللام فاذا بنيت على على الضم وجب حذف اللام فجئ اليانيا منيا اذ لو قلت على لاشتقلت الضمة على الياء ولوحذفتها وقلت من علي لبقين كونها مبنية على الضم كاخواتها واما محربا فاجري فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا تصدرت بنا علو ساكنة العين وجب فتح فايها وكان من الاعراب بجر رضمه وكسره تقول علوك الدار كما تقول سفلها اما جوازا بنا علو اعلى الفتح من علو من دون سايرالغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم لتين غير بالفتح على ما مر في الاستثناء على هذا لا يكون هذا الكسر لازما جار قبله او مع الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر اشتقالا للضمة واما الفتح نحو من علوه وعلى قياس سايرالغايات ويروى بيت اعشى باهلة ان التي لسان لا استريح بها من علو لا عجي بها ولا سحر بضم واوها وفتحها وكسرها وبناء الغايات على الحركة لبعد ان لها عرفا في الاعراب وعلى الضم خيرا بافي الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحاج اليه اعني المضاف اليه وليكمل لها جميع الحركات لانها في حالة الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او في الحركة بها حركة اعرابها قوله واجري مجراه لا غير ولشبهه وحكمه شبه غير بالظروف الغايات لشبه الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة وله بهام غيرة تتعرف بالاضافة وهي اما ابهاما من مثل فيكذا لم يبن مثل على الضم لمشابهتها بالغايات بالابهام واما حسب فبازاحذف ما اضيف اليه كثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا تتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث والاضافة الى الجمل اعم الظروف المضاف الى الجمل على مر بيانا واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة فقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان واما اذا فيه الحاقه الذي يجيء هل الجملة التي يليها عاملا فيه اولا فان كان عاملة فيه فليس بمضاف اليها وان لم يكن فهو مضاف اليها وحيث واذا مضافان الى الفعلية والاسمية واذ في جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على تربطة التفسير واما جايز الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى الجملة مستفادا منها احدالازمنة الثلاثة اشترط ذلك لمناسبة المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان ولان كان الزمان مختلفين ولما صح اليه هذا المناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنه لا نفس الجملة فعلى هذا لا يضاف على الجواز مكان الى الجملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة بخلاف الازمنة فاذا تقرر هذا الاصل قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة ومضافا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزيها فعلا كقوله يوم يوم هم على النار مفتونون او يكون متعلقها مشهور الوقوع

بالتعريف

على المهم اذا اخذت ما لتوفي الجمل والمصدر ما اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان
الجامد اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في
تاويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتها على الزمان وكون
الزمان ظرفا للمصدر الجملة المضاف اليها اغنيا عن الحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في مثل يعجبني
واعجبني فيهما الحرف المصدري مع انه تنزل الكوفيون عن العرف انما يضيف الظروف ايضا الى المصدر وتحته
نحو اعجبني يوم انك تحسن ويوم ان يقوم زيد فاتح العلم جار في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغير
ان تلت على ما بنى واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنه والنزاع في
الحقيقة مبني على ان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بالاتفاق ومن حيث المعنى الى مصدرها لا بمعنى يوم قام
زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى هذا الخبر المعين وايضا الاضافة
في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة للفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص والابعد ردخولها
على الجملة فالصاحب المعنى يعترف الظروف المضاف الى الجمل يصح ان يقال اجيئك يوم قدم زيد الى اواوان
على ان يكون ليوم قول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يعترف المضاف اذا كان الفاعل
في الفعلية او المبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قدم اذ المعنى يوم قدوم امير كريم اعلم
انه يضاف الزمان اوحيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تر هذا يوم لا ينطقون
هذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو منصوب به ليعلم مقدرا وقال ابو البقاء
حيث يكون من تتمة الكلام وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه وقال
لان حيث ليست ظرفا لا اسما والمعنى حيث تجعله وحيث يكونه اي تجعل فيه ويكون فيه قال والذي ارتضوه
انه مضاف ولا مانع من اضافة وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ
حينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى الجملة محذوفة مدلولا
منها التنوين وفي ذلك نعسف من حيث المعنى اذ قولك حينئذ وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت
ونحو ذلك غريب الاستعمال تحت المعنى بخلاف نحو قوله تر بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك
الوقت وساعة الوقت واما قوله تر يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد
كان معنا قوله تم ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله والموعود قال ولا يجوز ان يراد
بالوقت الاول الذي هو اليوم اما وضع الشهر وما برهه من الزمان ولوقت الى برهه الزمان او يوم
الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة
الى اذ لبت بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة لان اذ انما حذفوا تلك الجملة لدلالة السياق الكلام عليها
لم يحسن ان يبدل منها تنوين لحقه لهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها

الاصل يضاف المضاف اي الحرف

يومئذ

صفة م

بيان

منصوبا

اذ لبت يكون

متى يبدل

مستهجن

سياق

في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزأها اسمين اما في الماضي كقولك اتيتك حين الحجاج اميرا وفي المستقبل
نحو لاخذنك حين لا شيء لك قال تر يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجامد الا
الى اسم لا يشتق كقولهم امامية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجملة وقوله تر يوم هم على النار
يفتنون وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك يحتمل ان يكون به هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة
هو في المعنى لفظ مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل اما قبله او بعده فلا يكون
له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان وان وما
قبل الجملة قال تر من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ومن بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ومن بعد ان اماته ونحو ذلك
واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطء مقاما فالزمان
المضاف اليه في زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى البطء ان اخرج
فهو نحو ابتك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا اية بمعنى علامة يجوز
اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث ويعني بها الافعال
لكن لما كان ريث واية دخيلتين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدره نحو قعد مني
قاذ اية يقعد مني الخيل شعثا كان على سبيل الدوام وقال الابرش الكلبي عن نيما اية ما يكون
الطعام وقول الفرزدق ريثما اخرج فاذا اضيف نفس الزمان على ما قاله الكوفيون كما يجيء الى الفعلية
في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم تقديره اذا
وذي صفة للاسم اذهب بمسمى الاسم ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في لا تكون الاضافة
بتاتا لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذا والطائية اعرب وهو بعيد لما مر
في الموصولات انها بالواو وهي في الاحوال على الاشهر وربما استعمل ذو في الاضافة الى الفعل
استعمالها في الاضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذو رافعلا وذو وفعلوا وذات فعلت وذوات فعلن
وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكي بالدهان كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب
اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي بلوحيث واذا فعلا فتقدير ذلك
الفعل اولا لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل اولى وحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفيما قال
مر ذلك في اذا انظر لكنه نحو قوله تر اذا السما انشقت واذا السما انفطرت واذا الكواكب انتثرت
واما الكلام في بناء حيث فيأتي بعد وقد ينبه عبر ومثل بالظروف المضافة الى الجمل ربما المعنى
حيث واذ وذلك انهما مبهمان كذلك الظروف لكن لما كان عبر ومثل مبهمين تبينا بعد
لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى الجملة مصدر بحرف مصدري كقوله تر مثل ما انكم تنطقون
وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله عبر اي قد استعين

استعين

مع

لازمة الاضافة معنى فيدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحالية
من سياق الكلام فيكل المراد كقوله تع وكلا اتيا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله تعيشك على ملا يكارم
عمر ونعاقبه وانت اذا صححت ان لا زم الاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وقت كذا وقصدت
حذف المضاف اليه وابدال التنوين حينئذ اجاز ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين
فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يومئذ وحينئذ وساعتئذ بغيرها من تنوين التمكن والتنكير
توصلوا الى الدلالة على الجملة المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من ذلك الظرف بدل الكل
ظرفا لا زما للاضافة الى الجملة خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم
والليلة وغير ذلك متعودا لحذف الجمل المضاف اليها مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت
اذ صحيح تجيء به بعد هذه الظروف بدلا منها مع التنوين العوض ليكون التنوين كانه نابت في الظروف
المبدل منها لان بدل الكل مع في تمامه مقام المبدل منه في المعنى ويدلك على ما الحقت عليه فكانه هو
والزم اذ الكسرة لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور ومضاف اليه الظرف الاول حتى لا يكون حذف
المضاف اليه منه بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد في احد هذين للمضاف اليه من احدهما الا ان
يجعل عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الاعلاله او بداهة سبابح نهد الجزارة ولما توصل
باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقله وما منه حرداذ
عن معنى المضاف وصار بالحاق الغيد الظرفية يجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تع فويل يومئذ
ونحوه والحق ان اذا الى احد المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جارية
ايضا ومنه قوله تع فعلمها اذا وانا من الضالين اذ فعلتها اذ وبيني اذ لا معنى للجزاء هنا كما
قيل في اذن انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو حينئذ للتقاء الساكنين للحركة فالاخص
فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبنا الضمير جره وايضا تعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس مجرورا
وهو مثله في ح لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في مرور المضاف اليه الظرف الاول يجوز
في عينه الفتح ايضا كقوله تع واني اذا لمن الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما
كان ظرفا للمعنى الذي تضمنه الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه ولا
يقال اتيك يوم قدوم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل بإضافة
الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك
غير معقول وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف من تبطا بان كان مؤنا نحو يوما قدم زيد فيه
قال تع يوم تسود وجوه وقد يقال يوم تسود وجوه وكذلك وهو شاذ ولنذكر
شرح قوله في آخر الباب والظروف المضاف الى الجمل . واذ تحو زنا بناءها على الفتح وكذلك مثل وغير

الماضي

نحو م

ما

وغير مع ما وان فانه ههنا يجاء بها لبيان بناء ما يضاف فتقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما
يبنى منه المفرد والجمع اذا ني وامس التي لما ذكرنا في حرفي اذ وان والظروف المضافة الى الجمل
على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا اتيتها خلا وعلما
بحيث هل هي مضاف الى شرطها او لا واما جايزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجب الاضافة اليها
واجبة الى الا تيها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنه الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه ولهذا بنيت
حيث على الضم كالغايات على الاصح واما جايز الاضافة فعلى ضربين لانها اما ان يضاف الجملة
ماضية المصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى قلت المانع والشيب وازع فيجوز بالاضافة
بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة الا تيها اذا عارضها
ولما البناء فلتوي العلة العارضة بوقوع البني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي
يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف
الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي مصدرها مضارع نحو قوله تع هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم او الى الاسمية سواء كان مصدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم امير
لا بد له من الاعراب محلا فعند البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف العاري
علة اما وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولاجله لم يمنعوا
ثقتي في البيع من فتح قوله تع هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع
ولا في قوله تع لا يوم لا يملك نفس لنفس شيا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم
الدين واما غير المضاف الى مصدره ان اوان ومثل المضاف الى مصدره فيجوز بالاتفاق فيهم
اعرابهما وبناؤهما قال تع انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة بحق او خبرا
بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحقيقا مثل حقية نطقكم وقال
ابو النجم منها غير ان صيت البيت فتح مع كونه فاعلا لغير ويجوز ان يكون بناؤه ليضمنه
معنى الهمزة كما مر في باب الاستثناء وعلة بنايهما شبههما الادوات اذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث
المعنى الى صدر ما وليهما ولان فيهما الا بهام من حيث انها لعدد الحصر كما مر والمبني وهو ما وان
وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى المصدر
الى المتعدي او الى الجملة لجاز اعرابهما وبناؤهما نحو مثل وغير وكذا يجوز التقائهما بالظروف
المتقدمة على اذ في نحو واعرابها وقوله تع مرخي يومئذ بفتح يوم وجر اما الاعراب
فلعروض علة البنا اعني الاضافة الى الجمل واما البنا فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما

تعالى يوم لا يملك

نطقكم

نطقت

الاستثنا

كما بيّنّا فصار نحو قوله علي حين عاتبت المذنب فتبت بما بيّنا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة واذ
يجوز بنا وها ليس ينبغي ان يكون على الملاقه وقوله وغيرهم وما وان اي مثل مع وما وغيرهم ان تشدده
ذه وتخففه وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال البصريون حيث لانه موضع لمكان فعلى
كاين في الجملة فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذ انه لو
وضعه وضع الحرف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في لاشهر شبهها بالغايات لانها اضافة على
ما ذكرنا وقد يبنى انا ويكسر وقد يخلف يا وها واو مثلثة انا ايضا واعربها لغة قعسية و
ندرت اضافتها الى مفرد قال ونطعمهم حيث الكلى بعد ضربهم بدم النواحي حيث اي العايم وقال
اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود
وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل مع الاضافة الى المفرد ويجره بعضهم لزوال علة
البنا اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنايه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة
حيث مطلقا لا الى الجملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبة لا لازمة فاما حيث العدد فلها
امر تتبع المنية والواهيه هر وكذا في قولهم اما تريحيث سهيل وهو منعول تري وكذ بقولهم الله يعلم
حيث يجعل رسالاته وحكي هي احسن الناس حيث نظرا اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قدير
ربه الحين كما في قوله للمي عقل يعيش به حيث يهدي ساقه قدمه ولا يمنع هذا جعله على المكان قوله
ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك احتيج جوابها الى الفعل وقد تكون للمفاجاة
فيلزم المبتدا بعدها وقد تقدم لهما عاملة بنابهما وذكرنا في المنصوب على تريطة التفسير الكلام
في وقوع الجزا بعدها فيقول قد يكون إذا الماضي كما ذكرنا في قوله ثم حتى اذا بلغ بيني وحتى
اذا تساوي وحتى اذا جعله نارا كما أن إذ قد تكون للمستقبل كما في قوله ثم واذ دعاكم دعوة
لوت على انه يكثر ان يول بالتقليلية وكما في قوله فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويكثر
اذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو قوله ثم واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن
اعادتهم المستمرة ومثله كثر نحو قوله واذا لقوا الذين امنوا وأما انوك لتجاهم قلت لا اجد ولا
مل في الاستعداد اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه متوقع
بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث متوقع
والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله اذا كورت
ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعه وكلمة الشرط
ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول
مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم

اضافة كلا

لدى

الشمس

ان

لاسقا الاول

السلام لوان

بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه لا على ان
موضوعه له كما يجي فلهذا كان لو لاسقا الثاني كما يجي في حروف الشرط لان مضمون جزايه المعدوم لازم
لمضمون شرطه وجانبها اللازم يتبع الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط
في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة للشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه لعدم جزايه وان
موضوعه لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم بوقوعه ولا بعدم وقوعه
وذلك لعدم القطع في الجزا الا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حتى او لم يشك كما في
الواقعة في كلام تو وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يكون المتكلم
وقوع الجزا ولا وقوعه فيه كقوله لو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك
المعنى الموضوع له لو وكقوله ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده كقوله ان كان غنيا
لانه بخل وانت وان اعطيت حاتما اليم واما هي في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب
الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في
اذا كقوله عليه السلام لابن ادم وابيين من ذهب لا يتغي اليهما ثالثا فيقول لما كان اذا موضوعا للامر
المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لنا في الغرض والقطع في الظاهر
فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بيناه هو المفروض وجوده لكنه لما كان يمكن لنا الحال
كثيرا في الامور التي نتوقعها فالغير يوقعها على خلاف ما يتوقعها جوز التعبير اذا معنى ان
كما في بني وسايرالاسما الجوازم فيقول القايل ان اجيئني فانت مكرم شاكا في مجي المخاطب غير موجه
وجوده على علمه بمعنى بني جيئني سواكثر اضمارا ان قبل بني وسايرالاسما الجوازم على ما هو مذهب
سيبويه في اسما الشرط صار بعد المفروض عريها نابيا اذ لم يوضع في الاصل لزمان ينقطع المتكلم
بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الغرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع
فيها واما اذا لم يكن حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرشح فيه معنى ان الدال على الغرض
بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا المترجم الاول للمفرع اراد معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي
خندق والله يرفع لي نارا اذا خدن بيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا
الى العدا بنا قضارب ومن جهة مفروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها
كما مر في المنصوب على تريطة التفسير ولما كثر دخول الشرط في اذا وخروجه عن اصله مرالوقت المعين جاز
استعماله وان لم يكن فيها معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان
وذلك المجي جملتين بعده على طرز الشرط والجزا وان لم يكونا كذلك كقوله ثم اذا اجا نصر الله والفتح اي قوله
سبح كما انه لما كثر وقوع الموصوله متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفا في خبره جاز دخول الفا في الخبر

وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما اقاء الله على رسوله الى قوله قال اجتزأ بالفتح والاقاء فيتحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو العرض ومنه ايضا قوله تع وتنابكم من بعده فزاده والله في مثل هذا الموضع في الحقيقة زايدة وانما ترتب اذا والوصول في الايات المذكورة والجزاء بعد هما ترتب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على ان الزمن المضارع الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فتحمل هذا الغرض على اذا اجراؤه مع كونه بوجه لا يعمل ما بعده فيما قبله كالتاي تنبح وان في قولك اداحسني قاي مكرم ولام الابتداء في نحو ايدا ما متلسوف احرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي تنبهما تحزاما يوم الجمعة فان زيدا قايم واما زيد افاي مضارب للعرض الداعي الى هذا الترتيب كاتب حروف الشرط واذا انقدر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بضربهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا على الجزاء في اقامة الشرط مقام الشرط لقلنا الشرط اولى لان نسبتها الى المعمول والاضرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل البصرة كما في زارني وزرته زيد فكان الاولى اذن ايقاعه من جلتي فيه او متى جيئته ولم يقع وامتنع الاستدلال على كون الشرط في مثله هو الثاني بحي الجواب في بعض المواضع بعد اي واللام او الفا نحو متى جيتني فانت مكرم وفانت مكرم فما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض هو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل بعد الترتيب كما مر ايضا واما العامل في اذا فانا لا نكتفي على ما نه جزاؤه هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جيتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاولى والاولى مختص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقرا لا يجوز ان يكون اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام تخصيصه له اذ لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف التي صفة بمضمون الجملة التي بعدها لا على سبيل الوصفية نحو قوله تع يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولوسلم ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل الفاء واليه في المضاف وذلك ان كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يتعاقبان

يسمى

وما بعضهم

وصفاه

يتعاقبان معا غير كلام يجوز ان يقعا وليهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يوجد كلمة واحدة بعض اجزايها متقدم من وجه متوخر من اخر فكذلك ما هو بمنزلتهما في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما جملة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست الشرط كلمة واحدة اذ لا يتعاقبان اذا موقع الفعل كالفاعل والمفعول والمبتدا ونحوها فيجوز عمل كل واحد منها في الاخر نحو متى تذهب اذهب واياما تدعوا فله الاسما الحسنى بلى ان ابعد الشرط في كلمة نحو من قام فقد جان وقوعها وقوع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم وا ذا اشرد هذا قلنا ان الفا في نحو قوله فجج زايد زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فايدتها التعقيب كما ذكر ان السببية لا تخلوا من معنى التعقيب واذا جاز ان للشيء الجي بلا في وقت البي وقال المصنف في شرح المفصل ان يعبر الوقت في اذا يحمل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحمل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه مضافا له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد بمجرد كلمة يكفي لتخصيصها التخصص متى في متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا مضمر واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تع ايذا ما متلسوف احرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف احرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون للاخراج والموت في وقت ان المحطوف مجموعا والمعطوف عليه محذوف وفي الاية لتساوي القرينة والمعنى ايذا ما مت وصرت ترابا البعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تع ايذا متنا وكنا عظاما ورفاتا اينا لمبعوثون خلقا جديدا وكثير في القران مثله واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جيتني اليوم اكرمك غدا والجواب ان هذه اذا بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جيتني اليوم كان جيتك اكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جيتني اليوم فقد جيتك امس ان المعنى ان جيتني اليوم يكن جيتي اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية غير فا كما في قوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا مانع من ان يكون المخبر هم تاكيدا في الابتين للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجي لا السببية الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الضبابي مايل الراس انكب قيل ليس في اذا في نحو قوله تع والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام وليس ههنا ما يدل على الشرط قيل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلم يكن القسم مجزابا متعلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالقرينة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان بفعل غير متوقف على دخول الليل فان قيل

فالجواب م

فالضرورة تقدر

حين كما بين من عمل في الزمان والمكان واما اذا فكذي ما والالف واصف الى الجمل فلا يكون الا
للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الحديث وبين في المتن مضافا الى زمان
مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد
فحذفت الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة
وغيرها فيتادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا
لان بين انما يضاف الى الاعيان او ما هو في حكمها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو ان
اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا اذا اضيف الى الاحداث
نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الزيد والرجا اسقرت
لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة بين المضاف تقديرا الى زمان محذوف
وظاهر الى جملة تقدمه بالحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافة الى الجمل
وكما قلنا فيما يطرد في كل من بين ما الكافة لكنه عن ملازمة مضاف اليه مفرد ومن تقدير
زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضافان
الى زمانا كان او مكانا او غيرهما وليس في كلما من معنى التصوير والاستغراق الذي يكون
في كلمات الشرط نحو من وما ومتى ساتيه اكثر من متابعة بنا فزيد خبر الا على العلية
نحلا قبلنا وبنا ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس لذلك بحتم
في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حتى احتمل الما
ضي والاستقبال لعموم الذي في كلمات الشرط فيه وفي كلمات رابحة الشرط واما حيث في كلما شرط
تجزم ويقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الجزم الا الذي
في محل الشرط كما اذا لم يتقدما في الاعلى يعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت
الشمس اتيك وجلست حيث جلس زيد وقد يعملان في غير المقطوع به نحو كلما جيتني اعطيتك وحيث
لقيت زيدا اكرمه كما يعمل الاسما المتضمنة لمعنى ان في التحقق وجوه نحو متى ما تلقني الشمس
اتيتك وكذلك على خلاف الاصل وبيد خل بينا وبينا وكلما لما مضى لا المستقبل وليما وكتب بنا بينا
وبينا وكلما على الفتح لكون اضافتها كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي
كانت تستحقه حالة الاعراب لكلا في حيث فانها كانت لها حالة الاعراب حتى مبنية فيها حتى يراعى
حركتها الاعرابية واضافت بينا وبينا وكلما مع جملتها ترتيب كلما ان الشرط مع الشرط
والجزا لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية الاولى لزوم الجزا للشرط ولهذا اذا
دخل اذا او اذا للفاجاة في جواب بينا وبينا لسد على اقتران مضمون الاولى بالثاني

جثة ب

نج ح

كلما ح

كلام

وح

ان تذكب ح

لم

بالثاني مفاجاة بالي تراخ فيكون اذ في معنى الزمن وقيل في كلما معنى الشرط وما مصدرية
والزمان المضاف اليه مقدر ويجوز ان يجعل مثله فيما قبل اذ دخل اذ واذا للفاجاة في جواب
بينا وبينما قلنا كما هو مذهب المبرد وان اذا للفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان يقول
في اذا للفاجاة قاذ واذا مضروبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما قلنا
كما هو مذهب المبرد ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ رأى عمرا او اذ رأي عمرا بين
اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب
الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما محرجان عن الظرفية مبتدأن خبرهما بينا
وبينما والمعنى وقت رؤية زيد عمرا كائن بين اوقات قيامه والاولى ان يقال كحرفية كلتي
الفاجاة كما هو مذهب ابي يزيد فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلتي الفاجاة او يقول انهما
زايدتان ولبينا الفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابي قتيبة وابو عبيدة
بزيادة اذ في نحو قوله تعالى واذا وعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا السلوكم في ينابيع
اليب والكلام على ما مر على قوله تعالى واذا اصاب به من يشا من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام
على بينا زيد قائم اذ اذا رأى عمرا استولى ويجوز ان يكون اذ في جواب بينا واذا او لما مر قوله
تعالى فلما نجاكم الى البر اذا اعرضتم وان تصبهم سيئة الاية اي اذا اصابهم يقنطون اي في تلك الحالة
يقنطون وان قلنا انهما ظرف مكان فقد ذكرنا جملة مضافا اليهما لان المكان لا يضاف
الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما بينا وان قلنا
حرفيتها في جواب بينا الا ما بعد ما لا يستكمل الاية اذ بين حرف كالفاء او قد حتى اذا
للفاجاة في غير جواب بينا وبينما كما في قولك واقفا اذ جاني عمرو ويجوز اضافة بينا وقت
بينا الى المصدر فان بينا مع ما بعده كالمصدر وروعي بوما اتبع له جرى سلمى بن ربيعة او قال
بعانقه والاعراب الرفع على انه مبتدا محذوف الخبر اي بعانقه حاصل قوله واذا لما مضى
وقع بعدها الجملتان وذلك لا يطرد اعليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع فاسات الشرط متضمنة
لمعنى ان وان لشرط في المستقبل واذ موضوع للماضي فتنافيا واذا دخل على المستقبل
فلوقوعه الى الماضي نحو قوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف
اليها زمان كقوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم

بين م

لانه م

ب قلبه م

وكذا في الباقيين باجعل المضا
اليها اذا محذوفة مدلولة بجملة الشرط
اذا اضافها هم سيئة و

لم

بعد

ولم يعد مجرد الا بعد او بمع مفعولا بها كقولك ايذكر زيد من ما تينا نكرمه وقوله
اذكر اذا غاد اذ اذ نرقومه بالاجماع على ان اذ بدل من قوله اذا غاد وقيل ظرف
قوله ثم زاد وعدنا موي انها زايده كما مضى وقيل مفعوله بما ذكر وبلزمها الاضافة
الى الجمله وان عملت حذف ما عوض منها التنوين كما في قوله وات اذ صحيح فبكسر ذا لها
او بضم كما مر وبلزمها الكسر وجوبا بعد لما سر وحتى اذ للتعليل نحو ينبغيك اذا نت كريم
اي لانك والا ولي جر فيها اذن اذ لا تعمل لنا وبلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم
انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ما من نحو اذ زيد قام بل القبيح اذ قام زيد لان الاسم
موضوع للباقي فابلاه الباقي اولي للمناسبة ولا يرد عليه نحو قوله لهم اذا
زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخله على تقوم المقدر المفسر بعد الظاهر
واما على مذهب من اجاز دخولها على اسميه خبرها فعل بعد او رد عليه ولا يحلم له
الا الاستقباح استعمال هذا اعني قولك اذا زيد يقوم فقل له كذا والحق ايضا انه قبيح
قليل الاستعمال وقال المبرد عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال
بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا امر مقيد به الان
الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا
جاز ما يجعل ذا فهي باقيه على ما كانت عليه لا تصير بها جازمه متعينة للشرط بخلاف
اذ فانها تصير جازمة بما يجي في جواز مع الافعال ومنهم من قال اذا ما جازي بها فيجزم
الشرط والجزاء شذ الفرزدق وكان اذا ما يسل السيف يضرب والرواية متى تسله
ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وامان للزمان استفهاما
وكيف للحال اي ان الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤها على
الحركة الساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى لما انه معان
استفهامية كانت او شرطية احدهما اين الا ان اني مع من في الاستعمال اما ظاهرة
كقوله من اين عشروب لنا من اي مقدر نحو اني لك هذا اي من اين ولا يقال اني زيد
يعني اين زيد وانما جاز اشارة من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او قل
تصرفها كقولهم من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصار مثل
في جواز ان يضمر في الظروف اضمار في ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن
شبة حتى شاب سود الذوايب اي من لدن شبة ومتى اني معنى كيف نحو اني يكون زيد
ويجوز ان يكون بمعنى من اين فيكون ومتى بمعنى متى وقد اول انى في شيء على الاوجه

باب ٩

لقيام القرينة ٩

ب معتذرا

استفهاما صح

او ٩

متى كمتى في متى

جه الثلاثة ولا يجي بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما اني الشرطية فكقوله فاصبحت
انا نافلا تلبث بها كيف تركيها تحت رجلك شاجر اي من اين تاتيها قوله ومتى للزمان فيهما
اي في الاستفهام والشرط وربما جرت بهذا بل بمتى على انها بمعنى كقوله شربن بماء البحر ثم
ترفعت متى تخ خضر لهن نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما في حكى ابو زيد
وضعته متى كم اي في اي وسط مكي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما
قولهم متى انت وبلا دكذا فليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذي بعده غير الذي سادسه
كما مر في نحو اما مكذا زيد وانت وبلا دكذا مثل كل رجل وضيعة اي متى انت وبلا دكذا نان
وابان للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ابان مختصة بالا
مور العظام نحو ابان مرساها وابان يوم الدين ولا يقال ابان نمت وكسر همزة لغة سليم
وقال الاندلسي كسرتوبها لغة والاولى الفتح لجاورة الالف وكثر المصدر ساكنة عن كونها
للشرط وابان بعض المتاخرين ذلك وهو غريب وتختص ابان في الاستفهام بالمستقبل فتى
فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان تكون ابان من لفظ اي لا من اين لان اين
للمكان ولفظة فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي
ينبغي ان يكون اصلها اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة وبقي ابوان وا دغم بعد
القلب وقيل اصله اي ان اي حين فحذفت همزة حذف الهمزة فانفتل الالف والنون بالعكس نظر
لان ان غير متعل بغير لامر الغريب واي لا يطلق الا لمعرفة قوله وكيف للحال استفهاما
انما عد كيف في الظروف لانه يجي على اي حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف
ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح
ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جيئ اليوم ام يوم الجمعة ام يوم السبت
وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على
حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر يقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش يقولنا
على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قوله تشهي به نحو كيف يقوم زيد فكيف
منصوب الحل على الحال بجوابها والبدل منها منصوبان تقول في الجواب منكبا على احزاء ومعتدا
في البدل كيف تقوم امعتدا ام لا فكانك قلت باي صفة موصوفا تقوم زيدا امعتدا ام لا
فمعتدا بدل من موصوف مع الجار المقلت به ويجوز ان يكون كيف في هذا الوضع وهو نصبه
قوله منتصبا به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف تقوم زيد
قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام

من مرتبة المصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اي المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه كونها
سريعا والبدل منه اما سريعا ام بطيئا وان جاب بدل كيف ما الاستفهامية نحو كيف زيد فصوب
على الرفع على انه خبر المبتدا المقدر في جوابه صحيح او سقيم وفي البدل امحيح ام سقيم وان دخل
نواسخ المبتدا على غير المشغل الذي بعد كيف نحو كيف امست وكيف تظن زيدا فهو منصوب الموضع
خبرا ومفعولا به والاستفهام بكيف محض للنكرة فلا يكون جوابه الا نكرة ولا يجوز في الصحيح في جواب كيف
زيد وشد دخول على على كما روي على كيف يبيع الاحمر واما قولهم انظر اليكيف يصنع فكيف
فيه مخرج عن الاستفهام لتستوفيه حق الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف
وكيفما تيسر ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال الفارسي
مخرجها مخرج المجازاة يعني في نحو لهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات
الشرط الا انه لم يبلغ الجزم بها في السعة وجاء كيف كي قال اورا عيان لبعران سترد لنا
كي يجمان من بعراننا اثرا قال الاندلسي هي لغة فيها او فيها حذف فاكيف ضروره فوله
مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليها المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليها المقصود بالعدد وقليلا
المقصود او الفعل او ان تقدر غدا الحاه ان اصل منذ فنن حذف النون استند لا لاستصغير منذ وجمعه لو
سمي به على مذ واذا وتتواعيل هذا ان الاسمية على فعل للحذف وذكران الحذف تصرف وهو
بعيد من الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو زب ورب عط وهذا كما قالوا بعضهم
في اذا انعم مقصور من اذا ومنح منه صاحب الغني وقال تولهم منذ وامنا ذ غير منقول عن العرب واما
تحريك ذال منذ في نحو منذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من تحريكها بالكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ
لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال منذ سواكان بعده ساكن ام لا لغة عربية فعلى هذا يجوز ان يكون
اصله الضم فخفف فلما احتيج الى تحريك للساكنين رد الى اصل كما في نحو هم اليوم وكسر منذ ومذ لغة
سليمة قال الاخفش مذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم وغيرهم وفاركهم فيه اهل الحجاز
وحكى ايضا ان الجارين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا
منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكى اولا يجرون بهما معاني الحاضر اتفاقا واما الدالة على معنى
في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذ وهما
السليمة عربية والمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اي من الذي هو يوم
الجمعة اي من الوقت الذي على حذف الموصوف وذو اطابية وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو
ما رايته منذ يومان من ابتدا الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف
ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الدال للساكنين فالمرفوع بعده

بعد فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة مذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضي يوم الجمعة
وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان اي من اذا بتدا يومان اي على ابتدا
اليومان اللذان بعد هذا الوقت يدخولها في الوجود اي من وقت ابتدا يومين واثر التكلف على الذ
هين ظاهر لا يخفى وينبغي ان يكون مذ للمدة على المذهبين مركبة اذ لا يتعذر ان يقال
المذكوران في الجاره بل يكون حرفا موافق اللفظ لهذا الاسم المركب وقال بعض البصريين هما
اسمان على كل حال فان خفضهما فعلى الاضافة وعلة ابقائهما على السكون ما في الحاد رفعهما بعدها
وما يجي من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حالة جرة فلشبهها بمعنى الحرف لان معنى
مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن ما يختص فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان مفهما
معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر من اول شهر قبل وتنا على ما يجي
انه لا بد لمذ ومذ من معنيي الزمان في جميع متصرفاتها فاذا اعتبر بهذا قلنا اذا اخبر ما بهما
بمعنى من فمذ هما ان الجمهور على انهما حرفا جر ويعضد البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان
واذا اريخبر ما بعدهما فاختلف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول
لجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما يجي تقريره والثاني للاخفش
الزجاجي انهما خبر امبتدا ين مقدمان فان فسر الزجاجي مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة
بيومين كما يجي لتفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن
الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة المخبرة بمعرفة المتقدمة والزمان المقدر لا يصح
لتصحيح تنكير المبتدا الوخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة فقال وان فسرهما
بظرف كما تقول مكة في مارايته مذ يوم الجمعة اي من انتهايهما اي انتهاء الرويه يوم
الجمعة وفي ما رايته يومان اي بعدها اي بعد الرويه يوما اي قله وجيد مع
تشعب عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم وقد
باسران يركب مذهبا خاصا من هذه المذاهب وما قال المالكي فيهما فتقول انهما ارادا
ابتداء غاية للزمان خاصة فاحذف اللفظ الذي هو المشهور في ابتداء الغايه واركبه
مع اذ الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتدا
والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجي وهما معنى من واذ فعلت على النظر بركبة منهما
مع مناسبة لفظ لفظهما واصول النحو اكثرها تاتي فتقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي
مذ تنوين ودال تالين واذ خفة الاضافة الى الجمل والاضافة اليها كالاضافة
كما مر فحصل الدال لما اضطروا الى تحريكها للساكنين شبهها له بالغايات المتمكنة في الاصل

استثقلوا

للساكنين

ماضيهم

نعوم مقام قام

حذف

في الاول الى الان فلذلك

حتى سقطع في الماني والثالث

بل المقصود انها انقطعت

بلغ معاذا والاوه الاباس

وانما استغنى عن التقييد بان

زمان العلم الذي هو موضوع

التوقيت الزمان الاول واخر

وقد انقلع ٤

ومنوقوم الجمعة ومنذ

سيرسي ومنوقو للعلم منذ

كم يسير كم سواء على

الزمان وسر اول وقد

يوسز كي مرة وقت استانها

ومنوقوم الجمعة ومنذ

يسير ومنوقو ٤ من الايام ٤

الها اذا كان الباقي بجميع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ ثلاثة ايام اذا كنت في رجب ومنذ شهر نحن فيه ومنذ شهر ا او كان الباقي اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اوثاره منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد فهذا ان الحد ان يجوز ثبوت الزاء فيهما ويجوز انتفاؤهما في جميع اجزائهما لان الحد يجوز دخوله في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت الزاء فيه بلى ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصص كما تقول ما رايته منذ سنة الجماعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوم الثلاثاء ومنذ عشر ذي الحجة واما ان تعدد العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تقصد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا الثالث الى آخر العشر فهو محال لانه اذا انقطعت قبل العشر ان قلنا ان الحد داخل في المحدود في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وان قلنا بالمعنى الثاني انقطعت في اليوم من ايام العشر غير معين لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا ان يكون الحد خارجا عن الجملة اذا كان الباقي بمقدار الاعلى احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم الجمعة زيد اذا كان وقت الكلام يوما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه ولما وجب تحد احد الجزئين ههنا وان لم يرد سده شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتدا يومان على حد ف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين اللذين اخرهما يوم التكلم او يومان مبتدأ ان على حد ف خبر المبتدا وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يوم من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كان اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل كون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما تقول اذا كان يوم الجمعة سائرا واما المذ الذي على احد هما فتقول في المعنى الاول مذ يومه اذا كان وقت الكلام يوما اي مذ ابتدا اليومه او يومه مبتدأ او في المعنى الثاني مذ خروجه اي مذ كان خروجه او خروجه كائنا ويجوز ان يكون مذ اذ فاعل في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم تقول انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمعاد بحو منذ يومين اي وقت ابتدائكم منها واما جاز ذلك لخروج اذا بالتركيب عن كونها واجب الاضافة الى الجمل وتجب مع هذا اعراب اصل منذ من الضمة اذا اضافها الى المفرد نحو ما رايته منذ يوم الجمعة كما ابقى منها حيث عوملت معاملة الى المفرد ولا فرق بين جر هذا المفرد بها

ورفعها اجود ولا يمتنع الا ما زعم في بعض الكتب ان بين الجر والرفع فرقا نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة وهو مستقيم جواز الترديد في يوم الجمعة مع الجر وعدمه مع الرفع فان ذلك
وهم هذا الذي مر اصل مذ ومنذ ابهما قد يتعاقبان بعده نكرة غير محدودة وهم للدلالة
على طول الزمان نحو ما رايته مذ حينين ومنذ سنين ودلالتهما على ذلك بوضعهما اذ ليتعين الزمان وهذا
كما ومع حيث ليتعين النهاية يوم قيل حيث جيء وحيث مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان الا في بعض
مواضعه الذي يقتضيه ان ذلك مستقر مع مذ قد تجعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد
وعلى دورة واحدة ويرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين
قال الجمهور ومنذ يعني اول المدة يليهما المفرد المعرفة مذهبهما انه اذا وقع الاسم بعدهما فهما
اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي يليهما متى كان امتناء
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما
من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الخبر غير مفرد نحو ما رايته مذ اليوم
الذي اكرمتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي يليهما متى كان
كان الفعل منفيا كما مر نحو ما رايته مذ يومين اي مذ صحبته يومان يليهما الزمان الذي فيه
معنى العدد سواء كان مفردا او غيره معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم
ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب اليه بجمع زمان الفعل من اوله الى اخر المعمل زمانا
الكلام ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا في العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه غيرنا
ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد
قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والا معنى ما مر والا كان الواجب ان يقول
المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد
يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز
لقائل ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت الكلام اخر
اليوم فلا شك فيه لانه يكون بكماله منتفا الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه بجعل
بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يجب بعض اليوم الاخر وان اعتبرت
بهما معا جاز ذلك اذا جعلت اليوم وهو يوم انقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يجب
بعض اليوم الاخر وان اعتبرت بهما ما جاز ذلك اذا جعلت اليوم وهو يوم انقطاع الرؤية
يوما مجازا وكذلك ان كان في وسط بجعل بعض اليوم الانقطاع او بعض اليوم الاخبار

يوم الاخبار يوما ولا يجب بعض اليوم الاخر ان اعتبرت بهما ما جاز لك ان تقول
مذ ثلثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته
يوم الجمعة ولا يجعل بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ
يومان وانت ترى مذ عشرة فان لم يكن قد اخبرت عن بعضها بمعنى اقول وعلى ما بيناه وهو ان مذ
لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا تقول
مذ الشهر ولا مذ السنة وتقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقول
مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا تقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال
مستندا الى السماع فيها ونعت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه جوز مذ قبل
من ساعة فزاد بقد بيع المصدر او الفعل او ان تقدر زمانا مضافا الى هذا الاسم
لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه
سافر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو ما ان زيدا مسافر اي مذ زمان زيد مسافر على
مذهبهم ومذ ومنذ الاسميتان عندهم مبتدأ ان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته
مذ يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان وكان كان في الاصل
في الوضعين مذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت ليتقدم ما يدل عليها ومنذ
ومنذ بنيا لقيل وبعد ولان كل قبلي منذ بالضم وقبل بني مذ لكونه على وضع الحروف نحو منذ
عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عند وقيل للزومهما صدر الجملة اذ
لا يتقدم الخبر عليها فصار اكرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان
فارايته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاول وان جاز ذلك
مع تفسير الثانية كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة
بالاولى ممتزجة معها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم
فهما كالمفرد وقال السيرافي هي منصوبة المحل على الحال اي ما رايته منتهيا الى يومين
بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة اي ما رايته منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة
لا معنى لقولك ما رايته مذ يومين الا ان يسروه من اول يومين بتقدير المضاف وهو اول
وان كان الفعل حالا نحو ما اراه منذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا الترديد
والاقتضاء ابدا انما يؤخذ لا يقتضيه في قد تمام الكلام في تقدير المذاهب والبيان
في الاخبار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ والمرفوع جاز لك ان تراعي بالمعطوف ما

اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة

وبنيت

اذا اريد حينية ينبغي

مذ بمذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على بعض مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب
ارتفع ما بعده او جر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لزمانه او لمجموع المدة
فالعطف عليه اولي وان لم يوافقه فالعطف على مذ لتنزل المغايرة في المجموع منزلة
ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الجمعة او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا
لم يكن القصد مقصورا على بيان المبدا بل المقصود بيان المعيار كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته
مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لا يدل المدة والا
خرج عنها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة الثانية فلا يجوز
الرفع والنصب في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الدفع والجر فعلى الزمان المقدر
النصب على مضي مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر اي ومذ
رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ لان زمان مقدر قبل الجملة فلا يقدر ما
دخلها كما في الجر على مذ ببرون العرب انه قيل له مذ كم قعد ثلاث فقال كذا اجزون
في حق يد قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الالف وسكن الميم
ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان
او مكان نحو لدن صاح ومن لدن حكم وقلما يقارنها من وقد جاء الصفة الجملة تخصيص الزمان بالمقدار
ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الحيث وذلك لقوله مريع غوان راقهن ورقنه لدن
شبت حتى شاب سود الذوائب وجوز بعضهم بيان المكان بجر في معهد لدن الا يخصص لدن في الا
للزمان قال عمرو بن الحباب ما سمعت اعرابيا قرميا ولم اسمع لدن اي علم وفيها لغات
لغة لدن بضم الدال ولدن بكسرها ولدن بتخفيف بضم الضمة كما في عضد ولغة ساكنة
واما ان تحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا او كسرا لالتقاء الساكنين واما ان تحرك النون
للساكنين كسرا لان الفتحة الساكنين قد تزول بتحريك الاول كما في لم يكن الذين وتحريك
الثاني كما في بلدة فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد فكان لدن
خففت بتخليصة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد فليلة كما يجيء في التقريب فالتقاء
كما ان واما ان تحذف النون واما ان تكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي
ام الجميع واشهر اللغات ولدي بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى
الابتداء فقد ايلازمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فتجيء بمعنى عند واما الذي يظهر
بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم بصر فمن لدي لدن غدوة سيأتي في الجار والمجرور

التقريب وفيما هو في حرف وان بعيدا بخلاف لدي فانه لا يستعمل في البعيد واعراب منذ ومذ
على وزن عضد لغة قيسية قال المصنف الوجه في بنائهما لدن واخواتها ان من لغاتها ما وضعه ومع الحروف
تحمل البعيضة عليها تشبيها لها ولو لم يكن ذلك لبنائها وجه لان ما مثل عند وهو معرب بالاتفاق
اي لجواز وضع ينفرد الاسماء وضع الحروف اعني على اقل من ثلاثة احرف بنائها على ما يعلم من
كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لشبهها المبني على ما ذكرناه في صدر الكتاب في شرح
قوله الاعراب ما اختلف اخره لا يجوز ان يكون بناؤها على وضعها وضع الحروف
فالوجه في بنائها ان زيادة على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه
مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما الذي وهو بمعنى
عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند الغرب حسا او معنى عندي اذ غيري وراحتي عينه
او مت ويلزمها النصب الا ان اجرت بمن ومن حتى فتكون لدن لم يجز حذفها مع الاضافة
الى مضمر فلا تقول من لدنه بل من لدنه ولدنك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا
وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما
النصب فعلى الظرفية وكون مذ اسما لوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف وكثرة
وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم
تحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين
من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كقولك قوله خلا فتشبهها بالتمييز
في قولك خلا او بالمفعول الذي هو الاصل في نحو ضارب زيدا وعبد الله لدن لا يكون الا
مؤنثة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانها لوحظ
فيها التنوين لم يكن الا منصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حد قولك احذ حرفي الجملة لدن كان غدوة
كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدي يعامل معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب الفا مع المضمر
غاليا وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك وألاك وعلاك قال ظاروا علاهن فطرة
علاها واشد دمجي حفوا حفواها واما قلبت الفعله الكلام الثلاثي مع المضمر تشبيها بالف
رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانا شبه الضمير المرفوع دون المنصوب بحرمان الحاء
الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
ولم يشبه بالناصب المجرور لان الواو تقبل والبا اقرب الى الاتصال من الواو وانما لم تنقلب نحو عصاك
ورحاك لان هذه الالقاب اصلها فكرها فلما تشبهها بحبلى اخر بخلاف الف على والى ولدى وقلبت الف
على لاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الجرية ولا يتصل من المنصوب الذي لا فعل

اعلم انه لا خلاف بين البصريين في ان اما مبنية على الفتح واما هو الصحيح وذهب الكوفيون الى انها معربة وانها منونة

ليستقبل المستقبل

منه قوله وقط للماضي المنفي وعوض معنى قط الوقت الماضي عوضا في المستقبل عوضا وتخصيصا وقد يستعمل عوض في الاصل اسما للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا الا ان عوض مختص بالمنفي وقط يستعمل للمثبت والمنفي فيقال فعلت كذا قط وما فعلته قط وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا الا ان عوض مختص بالمنفي وقط يستعمل للمثبت والمنفي فيقال فعلت كذا قط وما فعلته قط وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا الا ان عوض مختص بالمنفي وقط يستعمل للمثبت والمنفي فيقال فعلت كذا قط وما فعلته قط

شعر

ولولا ان ابا عمرو اخ لي
لحدثتاي ان ضاق الكلام
ولكن ان ابا عمرو اخ لي
كرجنا ليس يبرح يرجرجنا

بن ذي

قطّ

و بنيا لاستعمال قط بدون النفي لفظا ومعنى كقولك اراه قط اي ابدا وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى كقول رؤبة رأيت الوليد قط اي ابدا وقد يستعمل عوض المبني للمنفي ومع الاثبات ايضا قال ولولا رد فاعي عرفا في دشهدي هوت ثقافي عوض عنقا مغربدا وهو مبني معنى لكونه في جواب لولا و بنا عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضافة كقوله

عوض الما يفنين اي دهر الدا هرين وحتى الجاثليق الذي بنى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي من الدهر الدهر وبني قط نقيض

بني لتضمنه لام الاستغراق لفظا لا بتضمنه جميع الماضي ولما ابدا فليس كذا النفي كقولهم

الكلام المتقدم وقد تضم القاف تباعا لضمة الطاء المستند لفظا والمخففة

كمذ وحاشا قط ساكنة الطاء منقوط الذي هو اسم فعل وحاشا في عوض فتح الصاد وكسرها ايضا وكثر

ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيت قسما الخ فتحي تدحامر يحالفا بربه سحر داج عوض لا يتقرب

ومن الظروف المبنية امس عند الجارين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك لان كل يوم

متقدم على يوم فهو امس فهو في الاصل كان نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف

المعهود بها هو عند كل اسم قصد به اي واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب عدم التمكن

ثم حذفت اللام وقدرت لتباد رفهم كل واحد من سبع امس مطلقا من الاضافة الى اسم يوم

التكلم فصار معرفة نحو اعجبني امس الاحدث ولم يبن صباحا ومساء واخواتها للتثنية مع كونها ايضا

معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام ليس بظاهر فيها من دون قرينة ظهور في

امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساءليلتك لم يتبين تعريفهما كما

يتبين في قولك لقيته امس واما سحر فامره مشكل سواقلنا ببنائه او بنزع صرفه لانه مخالف لاخواته

من صباحا ومساء وحي معينة اذهي معرفة ممنوعة من الصرف لتعريفها وتانيثها مبنيا كان او غير

منصرف واما الدبران اذا سمع فمبني عند يوم التكلم كما في امس تضمنا لال داخل في الوجود

في الوجود في باب التعريف والتعيين على المذكور وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود وجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع تعرفه كقوله

كالمجاريين

ولما انتهينا فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حالي الرفع وبنا وعلى الكسر في حالتي النصب والجر كالجاريين قال سيبويه وبعض بني تميم يخونون امس بعد مذ قال السيرافي وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما تركوا صرفه من يرفع منهم خونوا مس تركه ايضا بعدها من حيث كان منتفيا فاذا رأيت عجبا مذ امسا عجبا من امثل السيافي حتفا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل معرفة مبني يسمى به شخصا فانه واجب فيه الاعراب مع الصرف كما تجي في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير متصرف في الرفع ووجه الصرف في امس اعتبار علميته الفرعية كما قلنا في باب غير المنصرف واختار وا منع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما الحاقا روبا نا خصار وتركه صرف نحو حذام وفطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منعوا كابنا فابنذ وابا عتبار الاعراب اذا هو اشرف من البناء واولى بالاسمي واختيار سيبويه الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف وفي الحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مشبوها حركة في غير المنصرف فاراد ان يبقي هذه الحركة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا متوجبين في الضم لم تبين اعرابهما رفعا اذا كانت تصير ساكنة في الاحوال ولو سووا بينهما في النحو لم يبن بناؤهما اذا كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا تكون هذه الكسرة الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اعني في جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رايتني مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم ينحون امس بعد مذ وفي هذا القول يتزله بعضهم وينزله بعد مذ فليف يطلق بان كلهم يخون في موضع الجر بعد اي جار كان فان تكرر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس تصير اوله امسوا راضيا نحو مضى منها ما مضى ادخله اللام عوذهب الامر بما فيه اعرب النحاة قال زاد علة الاعراب البناء وهي تذبير اللام وبناء المفارق للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا تصغر امس كما لا يصغر عمل وانه تجي اوجع فالاوجع

لان اللام انما تدرت لتبادر الذهن الي واحد من الجنس لتتميز من بين اشباهه فاذا بني
او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المبني او المجموع من هذا الجنس بشهرة
الواحد وليس بنا مص علي النحو لانه كما قال الزجاجي مفسر بقوله لانك رايت عجبا منذ امس ومنها
الان قال الزجاج بني لتضمنه معني الاشارة ادعي هذا الوقت وهذا مذهب في بنا امس
وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا تتضمنه معني الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي لشبه الحرف
الذي لزومها في اصل الوضع موضوعا واحدا او بنايها في الاستعمال عليه وهو الغرض وسائر الوجوه
الاسباب تكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم ينكر فلا يبقي علي حال فلما لم يتصرف فيه شبه الحرف
شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام
الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام للمعرفة ان تدخل علي النكرات فتعرفها والان لم يسمع
مجردا عنها وقال الزجاج اصله مرة اتي يا بن ادخل عليه اللام بمعني الذي اي بمعني الوقت الذي
جاء ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلي الله عليه وسلم نهي عن قيل وقال فاسقطهما فكان
اسقطهما الاسماء شركا علي ابا الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال يحكيان والمعني
نهي عن قيل كذا وقال فلان يعني كثرة المقالات والان ليس بحكي وكذا مذهب الفراء في امس الا
ان شرط في الماضي كلوا الا ان لولا لاستفا الثاني ولما الثبوت الثاني لثبوت الاول وقال
لو كان ظرفا لجاز السلام دخل الجنة والجواب انه علي التاكيد والسنة وكانه دخلها في ذلك الوقت
ومن قال ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتها للمغزي الاذكر باذا وبليه فعل ماض لفظا
ومعني او تقديرا كقوله وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا الفاجاه قائم امر فلما كتب
عليهم القتال اذا فريق اوضح انها وربما كان ما هنا مفروزا بالفا وقد يكون مضارعا وقرئ
من الظروف المبهمة فواهر لقي ايرك اي لقيه ايرك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الذي
عندهم حذف لام الجر كثرة الاستعمال وفي لام التعريف فبقي لاه ابوك كما قالوا ايش
عمل لا افضلت في حبس عيني ولا انت دباي فحذوني فبقيت لنقص الحرف فلما دخلت اللام الي موضع
الجر وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف التي لصلها من الياء دون الكسرة
والضمة وقد حذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسرة تستثقل علي الياء لا لتباسه بالجر الذي
هو اصله فاريد التنبيه علي تضمن الحرف معني الياء علي حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا ولاة قلبت
لالتبست بالاعرابية في نحو الله لا تفعلن بالنصب واما مع فهو ظرف بالاتفاق وتعاديم التصرف

الزجاجي

البعل

قول

51

لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني فاذا سالته يعني الخليل عن اي شيء بنيت لم بنت
علي السكون هذا لفظه فان قال انما بنية قال لكون وضعها وضع الحروف والتبس بها الحروف
بتلك التصرف فيها الا تكون الا منصوبة والاول الحكم باعرابه لدخول تنوينه كما معا والجر في نحو خرج
من معه اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا والجيد سوغا وضع الحروف لان الحق
انه محذوف اللام كما يجيء انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحرف مسوق بالنظر من الواضع
الذي سنا يعتبره في الاشكال الحرف لا يكون سببا الاسم وسكن عينها لغة ربيعة يقولون
مع زيد فاذا لاقي ساكنا بعده كسروا عينه تحركت مع النوم قال بعضهم وهو الحق في هذه اللغة يعني
حرف جر اذا لا موجب للبنا علي تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا
كذا وكان وضعه كذلك موجبا للبنا لبني مرد دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المعطوف بان لم
يبق ما يضاف اليه فينصب منونا علي الظرفية نحو جيئا معا اي في زمان وكانا معا اي في مكان وقيل
انتصابه علي الحالية اي مجتمعين والعرف بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال
الفعل وجميعا بمعني كلنا سواء اجتمعوا او لا والاول هو الذي معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له
في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف في بدل من التي اللام استكمالا لاتم
الاعراب الوضع علي حرفين فمع عندهما عكس اخوك بنوه لانها في غير الاضافة وبعد في الا
ضافة لقيام المضاف اليه مقامها ومنها قوله الظروف المضاف الي الجمل واذ يجوز بناؤها علي الفتح وكذا اذا
مثل وغنيت مثل اوان وهي قد مضي شرحه فيما تقدم قوله المغرقة والذكرة تمام ضح ليشبه
بعينه وهي الضمائر واسماء الاعلام والمبهمات ومعرف باللام والذي اقول بقيده احترازا من الذكرة
ولا يرد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم تدخل في حد الا لا
غلام اذ الضمائر والمبهمات وذو الطائية والمضاف الي احدها يصلح لكل واحد من قصده المستعمل
فالمعني ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا
كما هو في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء كان اخصر واما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل
والفرس وان كان مركبا فلان في احد الاسم ان المركبان ايضا موضوعة بالنيابة والذي ذكرنا
هناك وجعل اللام من تحيث عدم استعماله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع
الا زيد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لتنتهما لا نهما وضعا
لشيء ويدخل الضمير نحو زيد وقمر رجلا ليس عندا والعلم انه منكر ولا يعترض علي هذا
بالضمير الراجع الي نكرة بتخصيص قيل بكم من الاحكام نحو جاني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا
الرجل الماشي دون غيره من الرجال وكذا ذ واللام في نحو جاني رجل فضربت الرجل واما الضمير

التنوين

للبنا فيه محذوفا مع المعرفة لوجدانا باسمية
لتعين المعرفة مع الاضافة مع ان في قوله
احد الشطرين لم تكن مع

بعينه

والمضاف الي احدهما حتي

في نحو رُبَّ شاةٍ وسخلتها فيه رُبَّ رجلًا لانه لم يختص النكرة المحكوم اليها ولا والا خرج
في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى الخارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع المضمر
وان عادت الى النكرات والمعرفة بلام العهد الذهنية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعود
اليها او المعهود مخصومة قبل الحكم لانه اذا اشير بهما الى الخارج تخصوص وان كان نكرة واما
ان لم يختص المعود اليها بعني قبل الحكم نحو ارجل ثامر ابوه وانت بني كان امك ام رجلا كما يجيء التحقيق فيه
في باب كان ونحو ربه رجلا وليس رجلا ونعم رجلا وبالها قصة وربّ رجل وأخيه فانها نكرات كلها
لكنه اذا لم يسبق احدهما المرجوع اليه بالحكم ولو بتلك ربّ رجل كريم واخيه لم تجز وكذا كل شاة
شوداء ومخاطبها بذلك لان التصدير تصيير معرفة يرجوعه الى نكرة مخصوصة بصفة ويدخل فيه
الاعلام حال اشراكها نحو محمد وعلي اذ ليس احدهما بالحكم واحد منهما الى مخصوص بحسب الوضع ويخرج
منه النكرات العينية المبهمة نحو لك خاتم رجل نفيس او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع لا
شائع الى مخصوص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا اخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك
المعنى اذ ليس فيه اشارة لا وضعا ولا استعمالا وقولنا ما اشير به تيسر ك فيه جميع المعارف
وتخصص اشارة الاشارة فيما حسية بالوضع كما تمر في بابه واما قلنا الى الخارج
لان كل اسم فهو موضوع ليشار به الى ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا على معنى ومن ثم
لا يحسن ان يخاطب بلسان من لا لسنة له ولا معرفة بذلك اللسان فعلى كل لفظ
فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو اريد بقول الحاج
لدخل فيه جميع الاسماء فهما ونكرانها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف نحو قولك اشرب
الماء واشر اللحم وقوله نحو ان يأكل الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية
اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه النادرة يقوم بها غير الاسم المجرد عن اللام فالحيوان
تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في حواسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فتقول
اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التنكير مبهما ومعينا تنكير الشيء
في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل
اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وقد ابطل
اللام كما مر في اول الكتاب فيتطرق ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة الحال ولا مقالية
دالة على انه بعض مجهول من كل شائع فيه الشيوع اشارة الى الشيوع بعينه وهو
دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى واجعل على النار هدى فهي اللام التي يجيء بها للعرف
اللفظي او الاسم الجنسي بنا لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الرفع كالضمة او مع علامة

(رضي) على هذا الحال كلمة اشارة

الشيء

التثنية او الجمع كالضمتين والعلامات او مجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وجعلته
على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ على ماهية خارجية فلما ان يكون لجميع افرادها او
لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي بل يمكن تصورهما في الذهن خالية عن البعضية
والكلية لكن كلامنا في الشخصيات الخارجة الان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا
لم يكن للبعضية والكلية لفظ يدل عليها وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله على
الظاهر اي كل الماء والتمر مرجحة اي كل النوعين اذ ثبت في الكلام قرينة البعضية لانه مطلقة
وامعينة فلهذا اختاروا ان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر
والدرهم البيض على تأويل الاخشر فالمفرد في هذا يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا
يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما
وقوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل
يرفع هذا الجر الا الزيدين معا ولا الا انكم تكم معا يجوز ذلك على ان يكون الاستثناء
منقطعا ولا يثنى من المثنى الا اثنى يعني ان الرجلين يرفعان هذا الجر الا كونك معا يجوز
على الانقطاع واما الجمع الحلي باللام في مثله يتعلل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره
يعني لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والجمع
في غير الموجب فالعلم لا يحرم الا ممالجنة اي كل واحد من هذا الجنس وكذا الا ممالجنان اي كل
اثنين من هذا الجنس فلا يثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع محو لقيت
العلماء فهو خلا فهما بل هو عنزله المنكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعمالهما اي ما
لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثنا المفرد والمثنى والجمع منه نحو ما لقيت
العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله فيجب تركه الابصار اي شيء من الابصار لا جميع الابصار
كما توهمه بعضهم بخلاف الجمع في الموجب وغيره خلافا في حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرنا ياخذ
من استغراقهما لهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجلا فلا يثنى واحدها وما
ها ومجموعها الا انها لما نفوا كل ما لقيت رجلا الا الزيدين اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول
لا يرفع هذا الجر رجل الا الزيدين معا ويقول ما لقيت احدا من المصاديق الا بعض
اي الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيد او تقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا
احدهما ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هنا كذلك قرينة دالة
على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان عهد فللام عهد به على ما مر في بابه وان لم يكن ثمة
كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما لقيت كل الا الزيد او الزيدين فلا فرق بين المعرف والمنكرة

(رضي) هو الموجب المعلوم من

الا ثنين فلا

هذا كما

(رضي) واقول جوز الاستثنى منه خرجت الا زيدا وان كان الجمع في حكم الا ثنين

كقوله ما علمك الا الله أو مترين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت الثوب وثلثي الرطل البر
اللام المجردة لاجل التعريف فيه للتكثير بيد ان ذلك الاسم بعض من جملة تعني رأيت رجلا
ورجالا اشتريت من البر وجماعة من الرجال نحلة في المعرف باللام فالاسم المناسبة مجرد عن البعضية
كل البعضية مستفاد من القرينة كالسوق والنكاح فكأنك قلت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس
فهو كطعام مخصوص بالقرينة فالمجرد واللام اذن بالنظر الى البعضية سيان وبالنظر
الى انسها نحلة نابان فرق جار وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر فان ولذا مر على
الليم ليثني وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب فعلي هذا كلام
تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للعهود الخارجي قوله وهي المقترنة قد تقدم ذكرها
ويعني بالمعهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد يقدم ذكرهما وانما سميت بهما
وان كانت معارف لان اسم الاشارة يحتاج الى اشارة حسية الى المشار اليه بهما عند الخالب
لان يحضر المتكلم انما يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات
بهمة عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب بهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون بهما
عند المخاطب عند النطق به وكذا في اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا
مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف في اللام وحدها والهمزة للوصل لجئت مع ان اصل
همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة
فقط تخطي العامل المضعف اياها نحو يا الرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورة
بنيتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها وقوع استقلال لم يخطها العامل المضعف
واما نحو ان لا تفعل فانها تخطي ان ما هو على حرفين لعوضه لانه يجزم الشرط والجزاء معا
على المذهب الصحيح وأما نحو بعدا وبيا رحمة فان العامل بين العامل والعمول لم يغير
معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فاشتبه بكلمة فعل وللامتزاج التام بين اللام وما
دخلته كان نحو الرجل معاقبا لرجل حتى جاز نوالهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا
انما يكون اذا كانت بحدها معرفة وضعت ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل
التنكير الذي هو سند التعريف على حرف وهو التنوين فالاولى ان يكون دليل التعريف
مثله وقال الخليل الف بعدها لام التعريف نحو هل وقد استدل لا بفتح الهمزة
وقد الجواز عنه بانه يوقف عليها في الذكر نحو قولك اذا تذكرت ما فيه اللام
كالكتاب وغيره ويفصله عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد
في نحو قوله انوف الزحل عبرات كسابنا لما ترك رحالنا وكان قد وذلك قوله يا

خليلي

يا خليلي ثابتا واستحثر الى سؤال الادارس من اهل الحلال واما حذف عند همزة
القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة
المتوجة وحدها واما اللام فانها لا يشبه التعريف بالاستعمار وفي لغة حمير
وغيرهم من طيي ايدال الميم من لام التعريف كما روي ليس من امبر امصيام في امسفر وبلام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلولها بقبل
ذكر اي لفظ واد ركه بقبل عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما يجري ذكره مقدما
كما في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او يعلم الخاطب
قبل الذكر بالي جرى ذكره كقولك خرج الامير او الناس اذا لم يكن في البلد الا امير واحد
مشهور او امير واحد وقد جاء اللام في العلم كقوله اما ودماء فابرات تحالها على
قوله العربي و بالغر عند مناط في الحال الى الغير وفي التمييز نحو الاحد العشر الدرهم
على فتح كما مر في باب العدد وقد تزاد قبل مركبا في الذب ومتصرفاته ويكون
اللام عند الكوفيين عوضا من الغير نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند
البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الغير كالصلة والصفة التي
هي جملة والخبر والوصف المشبه ويجوز غير ذلك كما في قوله الحسن والبرد برده وقال
الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون
واللام في نحو صف اسما الا يناة وزيد في نحو قد الرجل يا ايها الرجل للتعريف
لما صار بالاضافة الى ضمير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويعرض
اللام العهدية التحليلية كالصفة واليه على ما تقدم ذكره في الاعلام نحو يا رجل
ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه نزع الضمائر لان تعريفه لوقوعه موقع كاف
الخطاب كما مر في باب النداء ولو والمضاف الى احدها هي احتراز عن الاضافة اللفظية
واما يتعرف بالاضافة المعنوية ما يحض من الاسماء المنونة نحو غلام وتمثل على ما مر في باب
الاضافة قوله ويعلم ما وضع لشيء بعينه غير ما وضع هي احتراز عن قوله غير متناول غيرها
يخرج سائر المعارف لان المضمرات والمبهمات وذا اللام وضعها الوضع ليطلق على اي معين
يراد بخلاف العلم فانه وضعه لمدلوله الا المسمى معين ولا ينظر له الى تناوله معينا اخر
كما كان في سائر المعارف قوله بوضع واحد متعلق بتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين
بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما تناوله بوضع اخر بنسبة اخر
ه بالنسبة الاولى كما اذا سمي شخص بزيد يعني به شخصا اخر فانه وان كان متناولا بالوضع

كقوله ح

ردي

لمعنى لكن تناوله لمعنى الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول يخالف سائر المعارف كما تبين فيما
ذكر قوله بوضع واحد يخرج الاعلام المشتركة عن محل العلم ولا يخرج عن الجنس بحواسامة
عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس موضوعة اعلاما للحقايق الذهنية
المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشر اللص الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع
لحقيقة في الذهن تتحد فيها وان تغايرت غيرها واذا اطلق على فرد من افراد الخارجية
نحو هذا اسامة منتبلا فليس ذلك باوضع بل المطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد حاصل
مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فاسد موضوع حقيقته
لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية
حقيقة فالدلالة على الخارجي ليست بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا
في الفرد الخارجي على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة
الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتهما له كالشوالين قال ولا تقول في اسد يغين الخا
رج اسامة كما تقول الاسد لان المطابقة للحقيقة الذهنية في الخارج ليست امرا هذا
الجنس مطلقا لا واحد بحصور الاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عندي ان لا تقع اسامة على الجنس
المتعرف خارجا فلا يقال ان اسامة كهذا الاسد الثاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها
معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل المصنف على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم
الجنس انهما روا اسامة وثعالة وابي الحصين وام عامر واويس لما حاصل الاعلام انما
من منع صرف اسامه وذكر ادخال اللام على اويس واسامة ابو وام وابن وبنت الى غيرها
كما في الكتبي في اعلام الاناسي وتجيء بعض الاحوال ويوصف بالمعارف ومنع هذا كله تمسك
على المنكر بخلاف امدود وديب ومع فان ذلك ليس عاما يجري الا على علام في الاحكام المذكورة
واقول اذا كان لناتية التي كعرفة وبنتري ومحمارة منسوبة لتغلبة المكري فلا يبعد ان يكون
لما تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ونحوهما تقول
هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحش واناسي الارض والمعاني
ثم صاروا يضعونها اسما وكنية نحو اسامه وابو الحرث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كنمر
للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش لبعضها لا اسم جنس له نحو بين مفترض
وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لحوا معنا يناسب المسمى بها كالحماجر لعظم بطنها وابن
آوى لنوعه على دابة البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية بنعوب وام شتعير
وللبرة بر وللكلية زوبرة الخ ذكر بيان وقالوا في الاوقات غدوة وبكر

قالوا

ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وانما
قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجوادي والجلمد
وتدخل اللام كقوله سبحانك اللهم وانما البحان قالوا دليل علميته وليس بحان بعلمة
الخاتم لانه مضاف يقال سبحان الله وهو مراد للعلم به والتي المضاف على حاله مراعاة
لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين خالط من سلمى خيا شبم وقوله واما اولي في اولي لكم فعل للوعيد
فاولي مبتدأ ولكم خبره والدليل على انه ليس بفعل تصيل وكاقعل فعلا وانه علم ما حكى ابو
زيد من قولهم اولاه الان وهات الان اذا اوعد وافرض كونها للتانيث دال على انه ليس
افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاه ايضا فكذا المرتصرف
وهو من وليه الشيء قربه وليس اولي اسم فعل ايضا بدليل اولاه في قائلة بالرفع
والان اسم خبر اولاه اي الشر التشريب الان واما هات الان فالزمان متعلق باسم الفعل
كما قال ابو علي فتجرد اولي من التنوين للعلمية والوزن وقيد له للتا لا يضر لورود لات
ذا لكن في علم اخر فهو كما لو سمي بارمل وارمله فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع
وممتنع استعمالا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير
صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي
فكان مثل ذلك من المعرف باللام تحامل على الاستغراق الامم الغريبة المخصصة فكذا
مثل هذا العلم يقال اسامه خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث
الجنسية المحضة قال ولا يتم اجراء مجرى اسامه اذ دعيت فقال ولج في الذعر فيهج الاشا
من مثله كما صح في قوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا تقول اسامة تفوق
الانسان الا الدارجين منها والغريبة المخصصة فخولفت اسامة في هذه الاعلام
كلها كما خالف رب اللام المعيد للتعريف اللفظي اذا كان اللام مجردا عن علامة
الوحدة والتثنية نحو الضرب واللص والسوط وقد عرفت حكمه وقد اجري الخاء في اصطلا
حهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موز
ونا يجري على ما اريد ان يدخل عليها مما تختص بالنكرات ككل ورب على ما يجيء قالوا فعلا
الذي موزنه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا يتصرف
افعل منه ومنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب اخر كما النانيث نحو فاعله
او وزن الفعل الغير كاعمل او الالف والنون المزيدتين كغضبان او الالف الزايدة
المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول رب او كل او من الاستغراقية او غيرها

من علامات التانيث التصريف نحو قولك فعلان كذا وان كان على وزن انثى الجمع او مع
الف التانيث لم يتصرف معرفة ونكرة فان سميت الان للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلا
لفعلة انثى في التانيث يا معشر كوفيين على ما يجوز فيه الاعتباران جعلت الف للتانيث
لم تصرفه وان جعلت لغير صرفته لتذكيره ويدخول كل فعلة الاوزان يقصد بها استغراق
الجنس لان معنى قولك فعلان الذي موتنه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس
حتى تستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة وجرادة خير من امراة وانما عدا الاول
من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمر وجراد لانهما مرة واحدة منقولا كالاعلام
من مدلول الى مدلول اخر فان افعل مثلا ومع لغة للزايد في الفعل على اخر فهو من الفعل
كاكبر من الكبر عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاسكنه
بعبارة عن مفتوحة بعدها لام وبعضه من يحكي الاعلام كقولك فعلة التي هي مصدر
الرباعي حكمها كذا فان فعلة لا معنى لها لغة وتوجيه هذا الوجه الجون لا يحكيها
بالاعلام المصروفة اذا عبرت بها عن موزونها فانها يتبع على فرد يشاع منها كما
تتبع النكرات فيعدن من النكرات لفظا ومعنى فان قلت فما حيلتهم اذا كانا من قسم
الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزونها مع اعتبار معنى الموزونات
كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة الناجية على
المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معين لها معنى معين والمراد من الفاظ
الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي هو مرجع فيه صارت كوزن
انها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقولا من جنس الى جنس اخر ومن
محل الجنس فلم يطح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير
اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما سالته سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان
صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل هاهنا اسم يوصف
وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكان افعل في هذا
الكلام ليس يوصف ليتبعه ايضا الدخول لفظ كل عليه في افعل هاهنا لفظ وزن
الفعل فقط الى وصف ولا علميه وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول
وزن امبع افعل فانما لكثرته لا يجري مجرى الاعلام فينصرف افعل هاهنا فعلى هذا
كان القياس ان تقول وزن طلحة فعله بالتنوين في الوزن اذ ليس العلمية
فيه الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرد من التنوين والتحقق

لمنع الصرف

وذلك لان نحو ارطى وسلمى
واعلان في معنى ح

حمراء

كما يجالح

الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فيقول وزن امبع افعل بحرف
التنوين قال المصنف وانا ذهب اليه اجراه مجرى اسامة اذا الحقتها علما واجريت اسامة
وانك تجريه مجرى العلم كما كان في الجنس علما حتى قولك اسامة خير من نعامة فكذا يجري
الوزن هاهنا مجرى الاسم الجنسي الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا
القياس الذي ذكرنا فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه
الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزن امبع افعل وزن
امبع الحالين معي وانما ليس تعريف اسامة لكونه علما لما هيه معينة كما ادعى وليس
اسامة المراد به واحد من الجنس بحيث اعتبارها محمولا عليها في العلمية كبابل تعرفه في
الحالين لتعلي سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسا قياسا عليه والاول ان يقال
انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر هو الوزن اذ يصح له كما كان الا
ول منقولا من معنى الى معنى اخر هو الموزون او مرتجلا ومع اجرايه لهذا مجرى الاعلام
بتنوين كمنع فعله في نحو قولك ضارب يضارب ضاربا عليه وزن فاعل يفاعل
مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنه لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه
مع اعتبار معناه حكمه على سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ابو الفتح كان
فعلان ايضا موكلها وبابا بكر ولم يخالج ولم تتبعه الصرف لان موزونه حوله
وتقول صرت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل
معنى الوصف حتى ان ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف
نحو فعلة وفاعل لاشتمالهما على منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احمق
وفعلى اي حبلى ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جار
في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخال لام التعريف على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما
مجيء واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا
وتجردا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا
وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لاحظ
له لا في الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة نحو قولك افعل الذي
همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اذا اريد بها الموزونات اولا والاول
ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الانحاء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن
الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه فليس بعلم وفي جره بحرى موزونه في الصرف

هذا الوزن ليس في ح

كاسامة في حاليه اي كونه جنسا وكونه فردا مشاعا فانه في الحالين ح

سبب ع

وعدمه خلافا لسيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد بجريه
لفظ الموزون فيقال لكل اعلام لا ينصرف ان فيها لعلمية سببا اخر وان تنزيله
فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فجرى
وفاقا لحمار الله وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد
اذا قصد بها مطلق العدد لا العدد المعين اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب
اخر نحو ضعف ثلاثة غير منصرفين وما به ضعف خمسين قال المصنف الظاهر ان جار الله كان
اثبته ثم استسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ثم مبتدا محذوفا وهو انه علم لكتب مبتدا بالنكرة
من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلو لا انه علم لكتب معدولا مفردا منكرا في الايجاب
للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه ان يقال في ان يكون اسما لاجناس كلها اعلاما
اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها لكل واحد كل رجل خير من امرأة لما فيه من معنى العموم
اي كل رجل وكل امرأة فجاز ان يؤتى بكل نكرة فاتت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها
فيجوز الابتداء بالنكرة لكن قليلا اقول لعلك لم تمعن نفسك ما حضرت واعلم انه اذا قصد مجموع ذلك
دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وكذلك لا تقل
هذا امر موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره ومفهوم لا انه لا تقل من يدل لو هو للنبي
الى بدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما بالغلبة
بوضع واضع معين بل لاجل العلمية وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه واعلم ان اشتراك
ايا يدلك على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهو اللام والاضافة فالعلم الغالب
كالمضاف او ذو اللام فالمضاف نحو بنو عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين
اخوته وكذلك من عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف
العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم
المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني فكان مقتضى
العلم قبل العلمية الذي هو المتصور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه البتة بهذا اللام
من امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كائنة بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا
المضاف نحو بنو العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل باللام للعهد الذي
هو اي ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكر سواء قال لغلامه غلام زيد الا اليف
علما به بهذا الاسم لكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة لاشتهارهم بهذا السبب حتى
كان غيرهم ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذو اللام الغالبين في العلمية

يجب كونها

وقوله ونفس وما سواها ح

هاهنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ بها ايضا في الايجاب كقوله ح

يجب كونها اشهر فيها غلبا فيه منهما في سائر الافراد الذي شاع فيها قبل العلمية
فاذا ما راعين اتفاقا لزوم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما الذي واللا
فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز عنها كما قيل في ابنا بغة نابغة ودد قليل قال
سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد
وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الفوالب بيتا
سيها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التكثير نحو رب
زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك
بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله رب ابن الوليد بن البرمك
مباركا شديدا باحنا الخلافة كاهله او الاضافة كقوله علي زيد نا يوم النقار اسر زيد
كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانما ذا الشاء ومعمر الجمال لم يكن اشتراك
في العلم واذا ثني العلم او جمع فلا بد من رد ال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان
بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا لاسما معدودة
نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل
وجب على تقدير الصيرورة خبرد لك التعريف الغالب باحد اداتي التعريف وهي اللام فلا يكون
مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو لك حرج القاضي اذا لم
يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وبن بعلبك لا يوجب خيرد
التعريف الغالب في المثنى والمجموع بل يغير بتنكيرهما ووضعهما بالكلية والاستقرا
يقوي مذهب المبرد وهو القياس واجرى مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية
اسامة وجمعه الاساميان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت بتنكير العلم من لزوم
تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجه قلتهما ايضا وليس كذلك
فقل العلم واقع في كلامهم كثيرا ولو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل
حباني رجل ورجل ورجل ولما علم الفهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي
هو قليل مخالف للقياس فقصدوا الى تثنية وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع
به ذلك فجاء والتعريف الزايل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية
الامرين جميعا الخلاص من التكثير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان
التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير محمول باللام

نحو ح

ح

علما ح

ط

ك

وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء الاربعة فصاحبهما كالبابين لجهتين لهذا يقال متقارنان
اسم كل واحد منهما عاية وكذلك حاديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان
احد البابين مثلا لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكون كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى
شخصا بكلاف تخص من مسمى كل واحد منهما بريد فان الاعلب فيهما لما كان هو
الانفكاك لم يكونا كشخص من مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيد ان وعرفات كالناس وعامين فان
كل موضع منها عرفة فتسمية عرفات للجمع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا لان البلد
لبعض منه اذرعة بل هو كساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكني بفلان وفلانة عن
اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى الكني عنه اي يكونان كالعلم فلان يدخلهما اللام
ويمنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى الكنية عنه في الامتناع من الصرف على ما مر
ويجوز تنكير فلان كما يجوز الاعلام فيقال جاءني فلان وفلان آخر اذ هو موضوع
للكناية على العلم واذا كني عن الكني قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة
عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو
الفلان وام الفلان لقصد التعرف وكان كناية اعلام البهائم اولى بلام التعريف كناية اعلام
الانسان لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع
تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يأت الا محكيا كقوله يا ايتها النفس اخرجي لا خذ
قلانا خليلها وهو منقوض بما روي الاصمعي عن مزاد الغنوي سكرانا شيئا والاخر واليحث نزك
منا لهم بوائد بيان واذا فلان مان عن اكثومة رفعوا معا وارفقه بفلان وبفلان
معن بن اوس المزني اخذت بغبن المال حتى نكهته وبالدين حتى ما اكاد اداني وحتى
سالت الارض عند ذي الغنى ورد فلان خاجتي وفلان ويكني بهن وهنه
منوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلهذا التعرف هنه ويدخل
جمعها اللام واذا اسكنت النون فتا التانيث مبدلة من اللام كما في اخت وبنت وسكنت
العين ليفرق بين تا التانيث لمجرد التانيث لان تا التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد
يكني بهن عن العلم كما في قول ابي هريرة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك بطنا من عنبه
علي هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله وحسنا وابراهيم ابني حسن وكانوا وعدوه
شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كني عن الجنس اي على بعير ونعم ولئم خيبوا عن ذلك وسمه
بالهاء للسادي غير للمرح باسمه تقول فلانة كبر باهن وباهنان وباهون في البنات
باهنة وباهنان وباهنات وقد يلي او اخر هن تابي او اخر المذوب وان لم يكن مذوبا

به تقول باهناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر في المذوب كما ذكرنا وهذه الهاء تزاد في
السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل انما كانت للوقف كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب
بارياه ابا كل اشل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما رأى اكثر
البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة طوا الها لام الكلمة التي هي واو
في هنوان كما ابدلت ها في هيهات وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو ابدا
لها في كساء ان لم يستعمل هنا كما ابدلوا الهاء في الواو في هراق ورقى الكسر في هاء هنا يقوي هذا
هب الكوفيين وانما اختصاص زيادة الالف والهاء بالندا وانما الحقا الالف والهاء في جمع
في جمع تبارينه وصلا ووقفا على ما حكي الاخفش حوباها وياهناها وباهنا فشبها كما
ذكرنا في المبذوب وباهنوناه وباهنتاه وباهنتاها وهيهنا وبكي بهن عن جامع
ونحوه من الافعال المستعجب والبائس مهيوس لان لامه واو بدليل هنوان واعلم ان العلم اما
منقول واما مرتجل والمنقول اغلب واما غير اسم اما عين كفور واسد او معنى كفضل
والافضل اما صفة كما مر او غيرها كما مر وقد يكون الاسم جوهرا كابنة واما عن فعل
اما ماض كغفر وكعسى واما مضارع كتغلب وانما امر كاصبح والمسمى بالصوت لبرة مبنية
وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كما مة تقول لبيه بوحش أمم والوحش المكان الخالي
وكذلك أمت والسريع في الامر الصملان الاعلام كبر اما بغير لفظها عند النقل بعينها
كما قيل في شمر بن ماكد شمر بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس
من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كاده فعله
قائما على رجل من غير ان يتعد لها بانياف والمرتجل كخرجنق وقعسر وقال بعضهم
هما منقولان من الخنفقيق الجراد والقعسرى الداهية وما كان منقولا من تركيب مستعمل
للكلمة غير العلمية بذا ده حرف كعطفان من عطف العسير اي سعة او تقضاه
كقرطبة وبعلبك ولا فهو اما مرتجل اذ ليس منقولا من شيء آخر وان كان منقولا
واما ان غير ما هو ثابت في الجنس ما بنك الادغام كمحبب اسم رجل والقياس محبب
والبين من تركيب محمر كعرد ت ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بنحو المكسور
كوتد لارض وموتب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على
وزن من مكتب وهب لانهما مستعملان في كلامهم واما بكسر المفتوح كعدي
كرب عند من قال اصله معدي كعرني وصرمي لا معدي واما بتحاج ما يقدر
كمكوزة لرجل زمبر وليا بعولة وفعيل من مكر وعثر لعلم اسمها لهما واما مذكر

يجوز ان يكون من مدن بمعنى اقام و اما باعلال ما يصح كحوتة الرجل والقياس حيية
لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والجياوي والحيا اليسر من تركيبها بل من حوي اذا جمع لجعله
لها في سقطه وعند غيره اصلها حوية لقولهم الحاوي والحوي قلبت الى موضع اللام
ع ويجيء عندهم فالكلام لهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجله لانها لم تستعمل في الاجناس مع
هذه التغييرات ولو قبل بنقلها والتغير امامع النقل واما بعده في حال العلمية كما في شمس الحارة
والاعلام على ان افتقارها اسم وهو الذي لا يتمدح به مدح ولا ذم كزيد وعمرو
او لغت وهو ما يتمدح به احدهما كبطة وقعة وعايد الكلب في الذم وكالمعطي والمر
نعني ومظفر الدين في المدح ولقب اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح
والتغير في الكلم خامسة وامامكنة وهي الاب او الام او الابن او البنت فما فوقهم نحو
عمر وام كلثوم وبن لي وبنت ورد ان والكنية من كنيت اذا ستر وعرضت كالتنا
سواء لانه يقرن بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها
وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه
قد يقصد بها تعظيم المكنى بها او توهم التهريش بالاسم فان بعض التهريش ناقص من ان يخاطب با
سمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المومنين صلى الله عليه وسلم وقد
يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك واما اريد الجمع بين اللقب
والاسم بوني بالاسم او الاسم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء
من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف
بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما
ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا
دون الاخر وان كانا مفردين او مضافين جاز اضافة الاسم الى اللقب كما قدم في باب الاضافة
وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الا
تباع ايضا وهو الاولى لما روي الفرافيصة وقفة وبجي حبيبان بالاتباع لرجل ضخم العينين
ومن قبل الرفاء يا تيمي بن قيس بالجر اتباعا للرفاء اما على ان الرفاء من لقب القبيلين
والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لانها حيث ليست لازمة
كل منهما رفيق وقيل هو جد له وقيل بتبع بذلك كذلك قال قال ابن قيس اخي الرقيات
ما احسن العرف في المصطفين وقال الشاعر الاجر ومن طلب الاوتار ما جر نفعه
تصبر رام الموت بالسيف يبتسم بغامة لما مر يوم العوم رقطه تبين في ثوابه كيف تبلد

بابس وقد ينقل العلم الى المركب كما سبق في باب المركب شرحه بقول اذا اردت التسمية
بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مبنيا او معربا على ما حكم كضاربان وضاربون
او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية في الاكثر ويجوز
ان تجعل النون في كليهما مع بقاء الاعراب بشرط ان لا يجاوز حروف الكلمة سبعة لان
حروف نحو قرعبلانة عليه حروف الكلمة فلا يحذف النون في مستعبان ومستعبون
مع بقاء الاعراب فاذا اعربت النون اثبتت الالف دون الياء لانها اقتضتها لانه
ليس في المفرد ان ما آخره ياء ونون زائدتان يقبل الياء فتحة قال الاخفش الحي
بالتحريك والجمع الياءون الواو وكونها احق منها وقد جاء التحريك في المبني
على خلاف القياس ينال هذا الحريث بفتح النون ودخل الحريش قال الازهري ومنهم
من يقول الجران على القياس لكن البعران الذي هو القياس اكثر في كلام العرب
من الجران وان كان استعمال الجران محمولا بوجه على مذهب الاعراب اكثر من استعمال البعران
كذلك الكلام وقد جاء الجمع قبل الواو مع الياء بالوجهين تنصرون وتنصرون ونصيبون ونصيبون
ويترون وبترون لان مثل ربيون موجود في كلامهم وقال الزجاج لئلا عن البرد
هذا قول ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله ولها بالماطرون
اذا اكل النمل الذي جمعا يكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالبر والنظم
المتوحة وفي الصحاح الماطرون بالنون والطا المكسورة وقد روي في الشعر
المذكور بالنون المتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف الذي
يأتي من نمائم الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون
موضع الاعراب لانفتاحه وكان القياس الماطرين بالياء فحمل الواو ومكان الياء شاذا
وطولوت وتجبرون اجيبان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين اعرابه
كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يجوز
الاعراب مالا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروي من ادرعان بالفتح ومذهب البصريين
اشهر لقوله لم ير من عربات وقد مضى هذا مستوفى في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة
المثنية وجعلتها علما للغير ذلك اللفظ الواجب الاعراب واجعلها اسم ذلك اللفظ سواء
كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك لمن لا سمها من عالها كانا
وصرد فعل ماض والتاء حرف وتدعي معربا فتولت بنصب وترفع قال الشاعري

رأيت مؤلت إن لوا وان ثبتا عنا وان اوكله با لكلمة او اللفظ فان كان ثلاثيا ساكنا
الاوسط كليت فهو عندي في الصرف وزنه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو
غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة مؤنثة وجعلتها علما للفظ فانك لا تضعف الثاني بل تقول
جاني هم ورايت منما مخففين فتجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد ودما
تصغره على كيدة ودمية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من
ثلاثة احرف وانما جعلت الحذوف حرف علة لانه اكثر حذف فامن غيره وانما جعلتها من
باب يداي مما حذف لامه نسيا لان باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان
وضعها من باب يداي فجعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولا ويقول في الاول اكثرت
من الكم ومن الفعل مشددين وذلك لانه لم يتفك بالكلمة وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا
باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما النقول بالكلمة
اي المحمول على الغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ
والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواجعلته
علما للفظ او لغيره نحو لو ولي ولا وهو وهي نقول هذه لوّ وفيّ ولا تردت على الف
لا الفا اخر وجعلته همزة تشبيها بردّ اونسيا وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت
بالالف في حرف اخر سقطت حرف العلة للتنوين فبقي المعرب على حرف واحد ولا يعود وكذا
لو اوّلته بالكلمة او سميته به المراة وجب التضعيف واما في التذكير فبحي التنوين
اذن وحكى عن بعض العرب انه يجعل الحرف الزائد المجانب بعد حرف العلة الثانية
همزة بكل حال نحو لاءٍ وفيءٍ ولاءٍ الاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل
الخوف من بنا المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسما حروف المعجم الكتابة على حرفين بانا
تا ثا ولو لم يكن المعرب منها على الا زدت عليها الفا وقبلها همزة للساكنين فتقول
هذه با او تا او دليل تذكيرها وصفها بالكف ان نحو هذه با حسنة ودخول اللام عليها
كالباء والتاء واما راي نحو علي ثلاثة احرف اخرهما الفا كالواو اعربته او لم تعرب
وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا كنتها واعربتها قلت رأيت زيا كويا ولا يجوز في اسما
حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا يقول كتبت زيا حسنة كما جاز في نحو وما ولقيت
اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز الحكاية
تلك في التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعلم الصيغ
ومن يجري مجريهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها

عن حالها الموضوعة لها فلا يجاب واما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سميت بها غير الله
ولم تحكها كما جاز اذا سميت بها اللفظ لانك اذا سميت بها اللفظ لا تدع اصل معناها الذي كانت
بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها
من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع ذلك
اذن نظرا الى اصل معناها والدليل على ان المذ في قولك هذه بامرئ وإمرئ في اصل الوضع
انك تقول في حال الافراد بامرأة بالهاء وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في
حال الافراد ايضا كذلك وسيبويه يجعل اجاد وهوازا وحيطا بابا مستذ هي منصرف
وجعل سحقش وكلمرت وقرشيات نحو يات لا تنصرف للعجمة والعلمية واما جعل الاول عربية
لان باجاد مثل اي بكر وجاذ من الجواد وهو العطش وهو ارمن هوز الرجل اي مات
وحطي بن حطبط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجمية قال السيرافي لا شك
ان اصلها عجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشيات تدخلها النون
كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا جامع المقابل نحو اي
هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بقوا قال الخليل تقول هم لان العرب قد غيرت
هذا لما اريد وقفا لو قم فاريد لوا البيرمكان الواو ولولا ذلك لقلنا قوه يريد الجد
وقال هو مذهب سيبويه في دو اذا سمي به فانه يقول هذا دوٌ الفتى ورايت دوَ
ومررت بدوٍ ابدا على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا دي يجعل بقلب الواو
ياء لسكون الغير على ما مر من مذهبهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في نواذا سمي به
ان يبقا على ضوء ردّا الى الاصل ولا يجوز نسمّ بدّ حرف العلة كما سنذكره لان رد الاصل
اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت مؤنثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب
غير المنصرف وان سميتها بهي فهو كما لو سميتها بما بعد جار الصرف وتركه وان سمي بحرف
واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كوا والعطف
ولام الجر والاضافة على نو لك فان كان متحركا كل ثلاثة احرف بتضعيف تجانس حركته
فانها اولى من غيره لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع تقول
في المسمى بالجر جيء ولو ردت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين وصار المعرب
على حرف واحد فتقول في المسمى بلام الابتداء لإٍ وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف
عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما مر وعند غيرهما يحرك بالكسر لتضعف
عما يسكن الكسر اي الياء فتقال في ولذلك لانه لابد اذا ارد تا ردا حرف من علة متحرك

هذا الساكن المبتدإ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما انه فتح لثقل الكسرة عليه و
لانه يفتح عند الاضطرار في كوعلاتاي ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء وان كان الحرف الواحد
جزء الكلمة فاما ان يكون محركا او ساكنا فالمحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته
كما ذكرنا في اليس بعينا والاول ان يكمل بشيء من تلك الكلمة فالمبرد يكمله بجميع ما حذف
فتقول رجل في السما بأحد حرفيه وقال غيره بل بحرف العروض فان كان ذلك
المحرك يكمل بالعين كوزج في المسمى بزيد رجل وان كان يكمل بالفا فيقال رج ايضا في
المسمى بحمر رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفا او
العين وان كان ذلك الحرف المحرك المسمى به لاما فالباقي يكمله بالعين لكونه اقرب
نحو رجل في المسمى بلام رجل فيكون ما حذف عوضا كما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفا فيقول
يكون ما حذف عوضا من حركته وهذا اولى لان المحذوف ألفا لا بد له من بدل كما في عدة
وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كان به المحرك اعني يرد
الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول في اسم "راس" واذا وصلته بما قبله
أسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا بشر وقام ابن وقال ابو بعض الحي
على حرف اذا اتصل بكلام نحو ابي تخفيف الهمزة وزد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير
لازم فكان الكلمة على حرفين بحالها في همزة الوصل فانه لازم فيبقى الاسم
على حرف وزد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمحرك والزجاج يزيد الهمزة
كما زاد سيبويه ويقطعها همزة لازمة سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء المعرفة قليل
وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت
بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك بوخيش اضربت واما ان سميت باسم فيه همزة
الوصل كابن واسم القيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب
غيره هو الذي ذكرت لك التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالاخير
يكمل بالفا واما اللام فتكمل اما بالعين عند الباقين واما بالقاعدة الاخفش واذا
كان ذلك الساكن فاء فتلبسه همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كقولك اضرب جئت
بالهمزة متطوعة كما ذكرنا وان كان في الاسم كغير انطلاقا كل بالحرف الذي بعدها
فتقول ائط "وان سميت بفعل متروك الادغام خيرا او وقعا حوارد وتيرد
ادغمت فقلت ازد وتير غير منصرفين لان المتروك قليل في الاسماء نحو قردد
ومهدد كثير في الافعال ولان ترك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم

وهو الجزم أو الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الذي اذا سميت بالبيض من قولك بيات
البيض ولهذا يرد اللام او العين اذا سميت بفعل مجرد في اللام او العين حرفا او وقفا
كغزو وترم وتخشى واغزو وارم واخشى ويخفى وبقل وبيع وخف وقل وبع فتقول جاءني
يغزو وترم وتخشى واغزو وارم واخشى ويخاف وبيع ويبول وقول وبيع وخاف كما مر
في غير المنصرف ويكون يغزو وترم واغزو وارم كما مر اسم امراة على الخلاف الذي مر في غير
المنصرف واما ما ثالث اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لا تحذف لموجب الجزم ولا الوقف
وترد اللام مع العين في بي لان اللام حذفت لتنتهي بحرف العلة فلم يغز ويحذف
فالسكت من حيث ما هي فيه اذا سمي به حوره وقيه وتيره لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة
للوقف في رد الهمزة التي هي عين اذ لو لم يسترد لها اجتمع اعلال الى اخره كما في
مسر في الاضافي اولي فتقول جاءني راء الاخفش برد همزة الوصل ايضا مقطوعة تقول
جاءني ارأي غير منصرف لان الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كما
نت لها وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في نحو جاءني وفي اذا لا ترد لوجب تضعيف
الياء كما في ي والفاء فتحت الواو لخفة الفتحة ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بحوضربت
ابدلت التاء الفا في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسمة الاسماء ولو سميت بحوضربوا
وضربوا جاز ان الالف والواو حرفان زيدا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلون
البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يلحقه لو سمي به فتقول ضربان و
ضربون ثم يعاد ذلك نحو ضربان يعربان باعراب المثنى والمجموع وان تجعل النون معتقب
الاعراب وكذا اذا سميت بضربان وتضربون ثم تعيد ذلك على لغة يتعاقبون عليهم اللا
يكه. اما لو جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون من باب النسبة بالجملة وقد مر ذلك
في التركيبات ولو سميت بالمرء وامرئ فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة
ولو سميت بمخرجين على لغة من قصرت السليط افاريه جعلت النون معتقب الاعراب
ولم تصرفه للتعريف والنون ولو سميت مذكرا بابنت واخت صرفت لانهما كهند اذا
سمي به مذكر واما الف فبدل من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لم يمنع ما قبلها وقال
بعضهم لا ينصرف لان التاء والالف [illegible] فهي مثل بنة علم مذكر واما من
كن النون فاذا سمي به رد الى هنة لان له مرادفا جاريا على القياس بخلاف بنت واخت
فتخلص من الخلاف الذي كان فيهما ونزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به
كالاب والاخ والاصل والدي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت

السور بأسرها آخرون المعرب الذي في أوائل أخبار الحكاية كالمحكي الكلمة البنية إذا جعلت
اسم اللفظ مفردة كانت أو مركبة نحو قرأت قاف ونون وياسين والمبني يجوز أن لا يحكيها
فيتبعها إذا الحرف إن كانت مفردة أو مركبة من اسمين كيس وحمر من ثلاثة أثنان منها
يوزن المعرب كطين لان طاسين يوزن قابيل فكأنه مركب من اسمين وان لم يكن
كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لاغير لعدم إمكان الاعراب إذ لا تركب في كلامهم
الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك انا نبنا ان المبني إذا سمي به عبر ذلك الله
فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه الاسماء المفردة معربة لكنها لم تتمكن
لعدم المقتضي للاعراب كيف تحكي ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب إذا سميت بها
السورة وحكي عن يونس انه كان يجر في لهيعص فيجعلها وإعرابها دليل على ان الكلمة
كانت مركبة مع ما بعدها والباقي حتى لا يتوهم به وإذا سميت غير تلك السور اما انسانا
او غيره فالاعراب واجب مع منع الصرف ان انضم اليه العلمية سبب آخر كالتانيث في الف
إذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو حمر قوله واعرفها المعرف باللام اي اعرف المعارف
وكان المتكلم اعرف لان ما دخل عليه الالف واللام يحتاج المخاطب بخلاف المنكر فقوله
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هي ما لم يشركه الا اثنان
انسان وضعية والاحتراز ان يشركه اثنان فصاعدا وقيد بالوضعية لان النكرة قد تقع في
النفي استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا
من حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاني رجل بل رجلان او
بل رجال وما جاني رجلان هما اخواك وهل جاك رجالهم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل
لا يكون للاستغراق بل اختيار احدهما كان لان لا رجل ظاهر في الاستغراق
محتملا لسواه واما اذا دخل تاك النكرة من في النفي للاستغراق نصا نحو ما جاني من رجل
وهذا كان له رجل للعضو لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما
حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتداء فانها لما ابتدأت
الجنس ابتدأت منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وتركت الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه
غير محدود فكانه قيل ما جاني هذا الجنس من واحد منهم الا المتناهي ثم من ثم يقول
اذا قصدت الاستغراق ما جاني احد ومن واحد وان وقعت النكرة في غير النفي
والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون الاستغراق مجازا اذا كثر
ان كانت مبتدأة نحو تمر خير من جرادة ورجل خير من امرأة وقليلا في غيره

نحو قوله

تو له توهمت نسبة ما قدمت والدليل على انها في الوجب مجاز كاب التمر بخلاف
المعرف باللام تعريفا لنقيضا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق مجازا فسبق
الى الفهم مع تلك اللام لا قرينة الخصوص وعدم الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة
بلا قرينة والسبق الى الفهم بلي قرينة من افراد لا يال الحقيقة قوله اما العدد
ما وضع لكمية احاد الاشياء مفصولة تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية
التي عدد المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كاان
ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة
الشيء وكيفية الشيء وصفة المعين الذي يسأل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما
وضع للعدد المعين احتراز عن اسم الجمع قال ره وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائة
والالوف وقوله احاد جمع أحد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد
لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد
فليس هنا احاد اصلا وكذا إذا قلت اثنان في جواب كم رجلا عندك ولو دخل واحد
واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا مع ذا
لكل وضعا لماهية الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء لم يدخل
نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل غير من المفرد
والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية بحسب الاختلاف عند النحاة ان
لفظ واحد واثنين من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان
العدد عندهم هو الزايد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد فانا
لو الآن المجرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول
والجواب انه راجع الى المادة فعلى تقدير تسليمه يكون زايدا على الواحد لا يدخل
الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زايد عليه وعلى تقدير النحاة وهو الموضوع
للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله اصول اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف يعني ان الالفاظ الذي ترجع الجامع اسماء العدد وان كانت
غير متناهية اثنا عشر كلمة وما عداها متفرع عنها اما بتثنية كما بان واما
بجمع كعشرين واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة
الالف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف بنحو ثلاثة مائة و
الالف وبحو ذلك ثم شرع في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث فقال

يعني ان واحدا واثنين للمذكر وواحدة واثنتين وثنتين للمؤنث
جرى واحد واثنان في التذكير والتأنيث على القياس دون الثلاثة للمؤنث والعشرة
عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد
بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في العدد وفي غيره كسائر الفاظ العدد فيقال
رجل واحد وقوم واحد وقد يكسر ويجمع واحدان ككتاب وشبان والمؤنثة
بدلا من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها وحيد وتبدل الواو
في هذا التركيب همزة اما في احدان فهو قياس لان الواو المضمومة يجوز ابدالها
همزة في الاول كان كاجوه ~~واجوه ووقتت واقتت~~ او في الوسط كادؤر واما في
احد فهو نادر عند الجمع واما في احدى فهو نادر عند المازني اي ابدال المكسورة
همزة في الاول كاشاح ووشاح [illegible] نادر عند غيره وان استعمل
الا على المبالغة اخذا [illegible] والفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد
تقع في التنيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا لا كثيرا يقال واحد عشر وواحدة عشرة
وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى
في غير التنيف مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى
تقع الا في التنيف او الاضافة واما احد فيستعمل مطردا في العموم القلة بعد نفي او نهي او
استفهام او شرط نحو هل جاءك احد ويلزمه الافراد والتذكير فالمؤنث لستن كاحد
من النساء وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغني عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان يتضمن
ضميره نحو قولك احد لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في ايجاب
يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل ايضا لعموم
العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال
ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما
في الموجب نحو قوله تعالى قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو
ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان نقول همزة في
كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد
يستعمل قليلا احد في الموجب في غير التنيف ومع غير الاضافة استعمال واحد كما في قوله
تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح وفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى
الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر يعني هو احدى الاحد

داهية

مع التنيف او الاضافة ١٢

داهية هي احدى الاحد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال
لغة احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار وداري ودوري
وطوري وطاوي وارم وارمي وكتيع وكراب ودعوي وشفر وقد تضم شينه وقد
لا تجي نفيا ودبيج وذبيح وابن واين بالراء وتأمور وتؤمور وتؤمري وتأمري
واما اثنان فهي لفظ موضوع لواحد من من الشيء واثنان محذوف اللام والتاء في اثنتان
ثنتان مثل بنت والتاء في ثنتين للتأنيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو
كثير كاخت وبنت وتراث وتكلة قوله ثلاثة الى عشرة ثلاثة الى عشرة يعني ان ثلاثة الى عشرة
للمذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلاث الى عشر للمؤنث نحو ثلاث نسوة وتسع
نسوة خولف باب التذكير والتأنيث من ثلاثة الى عشرة فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل
ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على
التأنيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف
ثلاثة واربعة وانما وضع على التأنيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم
بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العدد
فتأنيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما ذكر
في غير هذا الفن ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود وقوعها
رجال عليها اذن معنى الوصف ~~الذي هو معنى الاسماء المشتقة~~ اذ صار معنى ثلاثة رجال معدودة
بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب
نحو ثلاثة رجال اغلب استعمالا من نحو رجال ثلاثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال
أصل وذلك لاجل مراعاة هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى المعدود
وذلك انها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة ~~اصل جميع الفاظ العدد~~
~~ان يضاف الى معدوده لانها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة~~
اصل جميع الفاظ العدد ان يضاف الى معدوده وانها ان لم تضف نحو احد
عشر الى مائة فلعلة كما يجي واما اضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة
واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين ~~اضيفت الصفة الى موصوفها~~
موصوفها وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية
او موصوف المضاف عام محذوف والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية
فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان يقال بتجويز الكوفية نحو الثلاثة

الإعداد

العدد

التأنيث والجوامد

ما يجعلون تأنيثه علامة التأنيث على غير موضوعه

الجمع

خ

الثالث

الإعداد

الموصوف

الذي

ج ٣

الإعداد

الموصوف

فاسدا

ج ٣

الإنواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في نيتها الطرح فلا ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعريف الباقي هو تعريف كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بطرد لانه ابيح الرد التطبيقة لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ العدد وابت كثيرا نحو رجال ومائة رجل واما نحو ثلاثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في التذكير والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب ومضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وحمار وحمارة وعين الذهب من الفادر يوصف به ايضا نحو ثوب دناع وبرد قشيب لكن لما كان الاعداد في الكثرة فتقول تقييد الاعداد اذا كانت صفة لجمع الذكر على تاءها المرسومة في عليه وذلك من الثلاثة الى العشرة لكونها صفة لجمع المؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانها لا يتعاقبان صفة الجمع فتقول رجال ثلاثة كرجال ضاربة واذا جئت بها كانت موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلاثة رجال هذا في الاعداد التابعة للمضاف اليه في الثانية وذلك ما لوقوع العشرة لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بحيث لا يجوز للعرب المذكور ان يأتي المميز مجردا وذلك ما فرق العشرة فلم يؤنث العدد لانه ليس عين الموصوف المؤنث كما يجيء تأمل عشرون درهما درهم عشرون وكذا امرأة ومائة درهم وثلاثة رجال الف ولم توافق الاعداد موصوفها المجموعة في التأنيث اذا اجريت عليها كما ذكرنا لان عشرين واحوانه لزم اواخرها الواو والنون ولزم اخر مائة الالف فتعهما الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولين لفظا عن العادة فلما لم توافق هذه الاعداد اذا اجريت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل وان امرأة ومائة رجل ومائة امرأة واما بقي الثلاثة الى التسعة مع التنيف ايضا على حالها قبل التنيف ولم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجرور الذي بالمميز الاخير عنه لان عادة الناظ العدد اذا اتى بعده ان يجروا مميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلاثة وثلاثين رجلا كان الاصل مائة رجل وثلاثة رجال وثلاثون رجلا وكذا ثلاثة عشر رجلا اصله ثلاثة رجال وعشرة رجال ومميز العشر اذا لم يكن مع التنيف مخالفا مميزه بلا تنيف مجموع مجرور ومع التنيف مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها الثلاثة

الثالث

واحد عشر ثلاثة عشر رجلا

نحو ثلاثون رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا وكذا اثنا عشر ثلاثة عشر مائة رجل فلما كان مميزها الجمع مقدرا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قدروا اجراءها مجرى العقود المشتقة بانبان الباقي فيها مع تأنيث موصوفها وحذف منها مع تذكره والموصوف له مذكر الا لاصفة الجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلوا تبعوا التأنيث فيها مع الجمعين لتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء في النكاثة لتأنيث معلق العدد في الاصل غير محوله لتأنيث الموصوف لان الجوامد دوات التاء المركبين للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصفة والغرفة والعضوة والجمان ثم لم تلزموا الاشقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء يقال عبا وشقاوة وذلك لان معنى التأنيث للوحدة في الجوامد على اللزوم فحلوها على لقاحة وخرابة ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذلك تقول عزة وشقاة فلو اتيت التاء فيها في الجمعين لشابهت نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه حقي فكانه مذكر بالنسبة الى تأنيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لوجب في السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما ازال التاء الثابتة العارض التذكير الاصلي في رجال وابا مرأزال التأنيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال يخفى في نسوة لان الشيء لا يفعل عن مثله الفعال له عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تأنيثه فقيل في ثلاثة وسوة ثلاثة فصارت التاء التي كانت في الاصل لتأنيث مجرد لفظ العدد على ما قرر في تأنيث العدد وقد اكملنا في الجمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان الا نادرا فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلاث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والعدد لصفات فكثرة في هذه الغاية اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المذكر وصفا ثلاثة قرما واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فميزه مكسر في الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلاثة الزيدين وثلاثة الزيدات وان لم يكن علما فان جاز فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلاثة كسرات بل تقول ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد

قوله سبع سنابل مع وجود مسابل وان لم يذكر معيز بالمر كقوله وثلاثة
عوران ثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع الكسر فحي امرنا بتفهما
وتذكيرها عليه دون جمع السلامة فاذا قدرهذا فلنا ينظر في ثابت الثلاثة ولو
نها الى واحد العدد وان كان المعدود جمعا لا الى لفظ العدد فان كان الواحد وثنا
حقيقة كثلث نسوه ومجازا كثلث طوالق او مجازا كثلث عرف وعيون حذف والتاء منها
كاربع وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث
كاربعة حمامات وثلاث بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن
اوى او لم تكن فيه علامة التانيث كثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه
كثلاث ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه كخمسة السنة وكخمسوق حذفه
سوق وان كان المعدود مع ثابت عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال السنة
فالوا قله عشرا منا لها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي
عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وشعير
فرق بينهما في باب الجمع نظرا فان كان مختصا بجمع المذكر كرهط والنفر والقوم فانها
بمعنى الرجال قالنا في العدد واجب فالوا ثلاثة رهط وقالوا ثلاثة رجالة وهو اسم
جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث كجذع فالتاء واجب ثلاث من الخاص
لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور
والاناث فان قصد بها احد الجنسين فالاعتبار بذلك النوع فان كان ذكورا اثبت
التاء وان كان اناثا حذفها كيف وقع البيض والعقود نحو عندي ذكور ثلاثة
من الخيل او عندي من الخيل ثلاثة ذكورا وعندي من الخيل ثلاثة ذكور كالا
صافة او عندي ثلاثة ذكور من الخيل الا ان يقع المفسر بعد المميز والمميز بعد
العدد نحو عندي ثلاثة من الخيل ذكور فح يسقط في لفظ المميز لا المفسر فان كان
فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير
ويجمع شرذمة له مثال تثبتها الحاقا للموث من هذا الجنس بجمع الموث وللمذكر منه
بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى
تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر الى
اللفظ فموث نحو خمسة من الضرب وتذكير نحو خمس من الشاة ويجوز الامران
في نحو ثلاثة من النخل وثلاث من النحل لانه يذكر ويوث قال تعالى نخل منقعر وخل طاو

وانما قلت ثلاثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كطرفاء لانه وان عم
جمع شيء وكانه جمع الاسم جمع فاد انيرد امر التقدير والتانيث في هذه الالفاظ
العشر اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الا تنى عشر قلنا حكم هذه
الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني تغيير الواحد والاثنين على القياس وجري انما
بنية الباقية على غير القياس في الطائفتين وتعب تحت العشر او فوقها فلهذا نقول
ثلاثة عشر رجلا وثلاثة عشر ثلاثون رجلا وثلاثة وماية رجل الا لفظ العشر فانه
يرجع القياس عند التركيب اي بنية التاء فيه في المونث ويسقط في المذكر نحو ثلاثة
عشر رجلا وثلاثة عشر امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يوث
العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشر من بين سائر العقود مميزه في الذكر و
التانيث في التيف لانه اضيف موافقه لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشرة
على ما تقدم من التقرير وقد يتبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنى عشر
احد من عشر اثنى عشر ثلاثة عشر اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشر
اثنا عشر للموث ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلاث عشرة الى تسعة عشر للموث
قوله وتبنى كيش بمعنى شيئين من عشرة المركب في المذكر هو الى اربع فتحات فيما هو
كالكلمة الواحدة مع اعرابها التيف الذي في اخرها فتحة عند الوقف سكن وسطها
نحو كبد واما الجاريون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون
ادراجه ثقيلا يستقل اخرا وهي الفتحة وقد يفتح السين على قله لان التركيب عارض وربما
يشكل بعين عشر المركب يحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة اخر التيف
نحو احد عشر وثلاثة عشر بخلاف التي عشر قوله عشر وما حولها فصلا
بمعنى في المذكر والمونث كان يقال من هذه العقود ان ينال عشران رجلا مثلا
وثلاث عشرات رجلا الى تسع عشرات فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه
اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا
عبارة عن عدد كعشرة ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة
موثنة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة
وقلة الا انه لم يستعمل ثلاثة اي في ثلاث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة
وحذوفه لا المراد من وضع الالفاظ الاعداد بيان الكمية المبهمة ولو
استعملت ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشبهت ثلاثة التي في مرتبة الاحاد

فاجعل التعيين المقصود بوضع العدد وسم لا يجري في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا
كما يجي في غيرها من الالفاظ ويجيء في باب الجمع ان جمع المؤنث المحذوف لامه شايع
بالواو والنون كوقلون وثبون ومئون فقيل عشرون وثلاثون تشبيها
لها بهذه الجموعة اللام واسقط ابتغيير عشر ان المثنى الى لفظ عشرون الموضع
صيغة الجموع ليكون كالتنويه الجمع غير القياس في اخواتها التي يبقى فيها المثنى
غير قياسي لتغير الامضاف لفظا او معنى الى شيء اخر كما في قوله تركت فلوسا على
ما يجي في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه
لم تجر فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلاثون مثلا فانه جمع ثلاثة ايضا اذ هو ثلاثة
عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون
بوجه فقصد وا بتغييره ان يجعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون واخواته
كما اخبر ما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلا المذكرين
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمين في الرجال
والنسا والمسلمون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون
جملا بلى يمكن دعوى التغليب في عشرون رجلا وامراة قوله احد وعشرون
احدى وعشرون بالعطف بلفظ المقدم الى التسعة وفي نسخة قوله بلفظ ما تقدم اي يكون
المعطوف والمعطوف عليه اي العقد والبيت بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث
فالعشرون لهما بلفظ احد واثنان على القياس وثلاثة الى تسعة على خلاف
القياس في الظاهر قوله فيهما اي في التذكير والتانيث قوله ثم على ما تقدم يعني
يرجع من ابتدا كل مايه الى انتهايها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف
المايه على ذلك العدد نحو احد ومايه واثنان ومايه وثلاثة ومايه او تعطفه
على المايه نحو مايه واحد ومايتان واحد الف واثنان في المعلوم معدودة تغيير
المعلوم مايه ورجل الف ورجلان مايه وثلاثة رجال والاول اكثر استعمالا
قوله اعني عطف الاكثر على الاقل الاغلبي ان العشرة المركبة مع السبعة معطوفة
عليه في التقدير فثلاثة عشر في تقدير ثلاثة في عشرة وكذا ثلاثة وعشرون
اكثر من عشرون وثلاثة واذا وصلت الى الالف على ذلك العدد المضيف عليه
نحو احد الف واحد عشرة والف عشرون والف مايه والف مايتان والف ثلاث مايه
والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المايه مع الاتيان عليها وكان القياس

ان يكون

ان يكون العاشر من الالوف اسما مستانفا لها للعاشر من ذلك العاشر اسما مستانف
وكذا الى الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المايه وللعاشر من المايات اسم الالف
الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود
يودي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا
عشرة الاف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مايه الف
مايتي الف ثلاث مايه الف الى الف الف مايه الف الف مايتان والف الف ثلاث
مايه الف الف الف الف الى عشرة الاف الف الف عشرة الاف الف مايه الف الف
الف الف الف وكذا الى ما لا نهاية له والف والف الف واحوالها اذا اضيف الى مايه
الف الف الف وكذا الى ما لا نهاية له والف وثلاثة واحوالها اذا اضيف الى مايه
رجل حذف تاءها سواء كان مميزا لمايه مذكرا او مونثا نحو ثلاث مايه رجل او امراة
واذا اضيف الى الف وجب اثبات تاءها سواء كان مميزا للالف مذكرا او مونثا
نحو ثلاثة الاف رجل او امراة لان مميزها المايه والالاف لما اضيفت اليه المايه
والالف اصل مايه مئية كسنة في حد ذاتها فلذلك التاء عوضا منها كما في عزة و
شية فلما اضيفا الى الجمع الذي لا حظ فيه لتاء حقق تاء مايه والف بقلب
الهمزة الاخيرة ياء لانها حينئذ ياء مفتوح ما قبلها فصار مايه والف وجعلت
الهاء تاء لانها اذا وقعت بين حركتين صارت تاء نحو مايتان والفان
ثم ان الاصل في العدد ان يذكر المعدود بلفظ الجمع نحو ثلاثة رجال
وثلاث نسوة الا ان العرب عدلت عن ذلك في العشرات فذكرت المعدود
بلفظ الواحد نحو عشرون رجلا وعشرون امراة وكذا ما فوقها الى التسعة
وذلك لان العشرة وما فوقها الى التسعة لما كانت مشتملة على الاعداد
الكثيرة من الاحاد والعشرات والمايات والالوف وكان الاصل في الجمع
ان يكون للقليل من العدد كما مر في باب الجمع استغنوا بالجمع عن
الواحد فقالوا ثلاثة رجال وثلاث نسوة ولم يستغنوا بالجمع عن الواحد
في العشرات فقالوا عشرون رجلا وعشرون امراة لان العشرات اسم المايه
والمايات اسم الالف والالوف اسم الالوف لما مر ان الاسم لا يستغنى
بالجمع عن الواحد لان الجمع يدل على الجنس والواحد يدل على الحقيقة
والحقيقة اقوى من الجنس لان الجنس لا يوجد الا في ضمن الحقيقة
والحقيقة توجد بدون الجنس فالاسم الذي يدل على الحقيقة اقوى
من الاسم الذي يدل على الجنس فلما كان الاسم الذي يدل على
الحقيقة اقوى من الاسم الذي يدل على الجنس استغنى بالواحد عن الجمع
ولم يستغن بالجمع عن الواحد

فوله وعلى ما عدس في النسخ وفي اخرى وجاء استغنائها وتنتهي حد هذا النوع
الخ والاولى ما في المتن لان الغاية تختص بالمكان والزمان وبالعدد
بالمعنى الذي ذكره الشارح المحقق ويمكن ان يقال ان الغاية
هنا بمعنى الحد والنهاية

انما بعد ما يتوهم من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما
وهو باطل لقوله وهو متقض بقوله ثم تتبعه رهط وقالوا ثلاثة انفس وثلاثة ذود لقد جار الزمان علي عيالي ثم تقول ان لم يكن للعدد
ذود الا الجمع لزم ان يضاف اليه كو ثلاثة افلام واربعة رجال وان كان
له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للعدد
كقوله ثلاثة اشخاص وقد جاء ثلاثة قروء وجمع وحيد اغرا وليس بقياس وقال
المبرد يجوز قياسا كو ثلاثة كلاب بناء على ثلاثة من كلاب وليس بمشهور قوله
الا في ثلاث مائة الى تسع مائة انتشار من قوله بجموع لان المائة المضاف اليها ثلاثة
الى تسعة مفرد غير مجموعة وكان القياس من ثلاث مئين لان للمائة جمعين احدهما
في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد ذكر ان العدد لا يضاف اليه فاجابوا
الاضافة اليه ايضا لعود جمع التكسير كما في ثلاث عورات لكنهم كرهوا ان يلي
التمييز المجموع بالالف والياء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو
والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد لكونه اخصر واريتاح اللسان
وقد جاء في ضرورة الشعر ثلاثمائين وخمسمائين قال ثلاثمائين لهلوك وفي
تعاورا كما ذكرنا وحكاه عن بعضهم بقول ثلاثمئين بزيادة ياء ساكنة بعد النون
وبعضهم بقول ثلاثمئي بحذف النون للاضافة وبعضهم بقول ثلاثمئ بحذف الياء
حذفا لوضمت بعد مائة قلت مئات كما في مئون مجاز وبعضهم يجعل مئين مثل
معتقب الاعراب كسنين كما مر في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كقلبة
محذوف اللام فهو عنده مفرد وليس شيء اذا لو كان مفردا لقيل لمائة واحد
مائين وفعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعلين كقضي فابدلوا الياء الاخيرة نونا
وقوله وخاتم الطائي وهاب المائين بعد الاحتضار اصله المائي حذف النون
ضرورة وحكي عن يونس انه تطرح الهاء مثل ثمرة وتمر وليس بمنكر اذ القياس
اذا لم يأت بمعنى كما تقول في لبنة ولبن فطمطما وقد جاء اصله مائي كقلب
كلم الفا كما قيل شعير رديء لكون العين حرف علة كما مر في التصريف تحت
الاصل الثانية ومائي كقلبي غير مسموع في هذا القول نظر قوله وميز احد
عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردا لفظه والاضافة اليهما من
احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلاثة اسماء مركبة واخذا فان قلت فقد

ثلاث مئين

فاذا الا ...

ثلاثة عشر كما ذكرنا

قال ولو اضاف ثلاثة عشر زيد وخمسة عشر كره في باب الاضافة الا في اثني عشر لما مر في باب
المركب قيل ليس هذا مثل ذاك لان المضاف اليه اذا كان مبنيا فهو المقصود
بالاضافة في المعنى واما في بنيانه فكان للجمع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو خمسة
عشر زيد مغاير للاول فلم يكن بجعل ثلاثة اشياء واحد من حيث المعنى واما عشرون
واخواته فلانه لم يجز حذف النون للاضافة اذ ليست بنون الجمع حقيقة بل هي شبيهة
بها فان قيل فقد يقال اربعو زيد وكرهوا عمرو وهذه النون مثلها قلت بل اربعون
جمع الاربعة حقيقة واما عشرون فما سالجاء عشرين فاشبهت جمع عشر لما في اول
الكلمة ولم يكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لستا بعتها النون لجمع وربما جا
نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما اولو فلان جمعيته الاصلية التي
كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه
غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية لبقية مضافا كما كان له موصوفا
قال بعد الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة المفعول الذي هو فضلة
ليس في كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية كانت تنصب
من العدد المقدم والمفرد احضر فانتصر عليه ومع ضرورة المعدود
في صورة المضاف اليه اعني اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاعلب الاهو
دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما
عليه كالوصف لم تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان
مضافا اليه قال ثم اني اراني سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن
على قلة قوله وتشهيما وجمعه الى تشية المائة والالف وجمع الالف اذا اضيفا لا
تجمع في العدد كما مر فلا يقال عندي مئو رجال ولا الوف رجال
كو ثلاثة رجال واما اوتان فلما جرا هم عليه اذا المهر المنسوب الذي
قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع ان
الكثرة في الجمعية بهذه المرتبة اكثر واشهر من جميعه مرتبة الاحاد جمع قلة
وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه
وجمعهم له مرة اخرى بجمع جمع التكسير فاستغنوا عن جمع العدد لتضمن
جميعه وقد يجمع بمئين المائة كو مائة رجال وقد يفرد منعوتا قال الاعشى
الفي مائر عاما فقد ذهب اللذاذة والفتا قال الجمع ونعم ما قال فيرد قوله

و تثنيتها

يجمع مضافا الى ما قبله واحاده كما مر والى ما بعدها مفردا كما ذكر ثم جمعت واضيفت الى العدد الجمع القلة

واما هذا الذي هو المشهور كما مر هنا الكوفيون الذين عدوا عشرون جمع عشر وصاح

قوله وثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل او على
التمييز والازم التذكير وجمعه جمع مميز مائة ونحوه فكانه قال وثلثمائين
قال وكذا قوله اثنتي عشرة ابتداء الازم التذكير وجمع المميز قال الزجاج لو
اشعث ثنين على التمييز لوجب ان يكون الثوب اتسع مائة سنة ووجه انه فهموا ان
مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان شيء مميزاً
لكان واحداً من ثلثمائة وانما السنة ثلثمائة فكانه قال ثلثمائة ثلاث سنين
فيكون تسع مائة قال المصنف وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطاً فلو كان
مفرداً لكان تمييزاً لكل واحد من اثنتي عشرة وثلاثين على زيادة قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد
على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرءا ثلثمائة سنين بالاضافة فتبين عندهما ان
لا غير وان لم يكن منصوباً ولا يستدل على قراءة الباقين عند النحاة من قراءتهما بما
ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفرداً
اما اذا كان جمعاً لقصد فيه كالتصديق وقوع التمييز جمعاً في ثلاثة اثواب مع
ان الاصل في الجمع ان يعاد الى المفرد لما تقدم فاذا استعمل على الاصل وما
قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعاً استعمل المفرد فاما اذا استعمل
الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا وجه لاخراج كلام العرب واذا وصف المميز المفرد جاز
لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلاثة اثواب رجلاً طريفاً وطرفاً ومائة رجل
طويل وطوال قال وفيها اثنتان واربعون حلوبة سوداء الخ قراءة الاعرب
الاعجم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يشترطون كون مميز العدد في اي
درجة كان وصفه نحو لك سبع طوال واحد عشر طويلاً ومائة ابيض لان المعدود
هو التمييز الشخيص وهو مقدر في كل هذه الصفات بلي ان كانت الصفة مختصة
ببعض الاجناس لم يشترط نحو ثلاثة اعلام ومائة فارس كما تقدم في هذه الامثلة
العاشرة واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشر وخمسة عشر زيد بعد
سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما ليفيا موجبه الى التركيب والاضافة تخلفه
لا تخل بالبناء كما تخل به الالف واللام اتفاقاً في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة
في والاسم من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فيهما فرقا بين اللام والاضافة
بان قالا لان في اللام كثيراً ما يكون مبنياً نحو الان والذي واخواته والا
متمكن عند بعضهم واما المضاف فما يكون الا معرباً الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب

اي للزوم

اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء في الباقي والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع
الاضافة والبناء عند القطع منهما واما بناء نحو غلامي على مذهب الخاء وبناحيث
واذا ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يقرب
ثاني الاسمين قياساً مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك
والفراء يجعل الجزءين معربين اعراب المضاف والمضاف اليه لتوقف بيت الطائي
هذا المركب بالمضاف والمضاف اليه قوله واذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً
او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها
على رجل فالاول للعدد وهو المؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني العدد
وهو مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر
في كلام مصر لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلاثة اشخص وانت تعني النساء وثلاث
انفس وانت تعني الذكور ويجوز ان تعتبر المعنى فتقول ثلاثة انفس للرجال وثلاث
اشخص للرجال والنساء قال وكان يجتنى دون من كنت اتقي ثلاثة شخوص كعاب
ومعنى قوله ولا مميز واحد واثنان واستغنا بلفظ التمييز عنهما كرجل ورجلان
لافادة النص المقصود اما لمميز واحد واثنان لان لفظ العدد قصد بها الدلالة
على خصوصية العدد دلما لم يكن للمفرد والمثنى لفظ يفيد ذلك قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا
ثلاثة رجال او اثنا رجلين علم ما هو فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معاً استغنى
عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال
لان لفظ رجل وحدها يفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجال ولا
اثنا رجلين ولا اثنا رجالٍ لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية وقوله
كان حصيه من التذلل قرط تحوز فيه ثنتا حنظل مر وزع قوله استغنا بلفظ التمييز
عنهما يعني لم تقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة
والثاني يفيد الاثنية وهذا الاستدلال لا يتمشى في نحو واحد رجال واثنا
رجال وثنتا حنظل واذا فصلت تعريف العدد فان كان مفرداً اي غير مضاف
ولا مركب ادخل اللام عليه واحداً اكان او اكثر نحو العشرون رجلاً والثلاثة
والاربعون رجلاً وان كان مضافاً فعلى المضاف اليه وان كان مضافاً الى المضاف
فعلى المضاف اليه الاخير فالاول نحو الثلاثة الدراهم ومائة الدرهم وثلاثمائة
واربعة الالاف والثاني نحو ثلاثمائة الالاف وثلاثمائة الف الدرهم وقد يدخل

حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا سندوذا كان الثلاثة الاثواب وقال
الكوفيون هو قياس وقد مر الكلام عليه في باب الاضافة وان كان مركبا دخل الاول
نحو الاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تذكيره والا على ثاني
جزئي المركب لانه يكون بدخول الحرف في وسط الكلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف
نحو الاحد العشر درهما وعند الكوفيين قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز نحو
الاحد العشر ابا درهم وهو اليناس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز
لمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مختصا لاحدهما بلفظ من اوبين او لا فان
كان فالغلبة للمذكر نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر
من الرجال والجمال الا ان يكون المميز ان يوما وليلة فالغلبة للثاني دون
قال وعاقبتهم ثلاثا بين يوم وليلة وكان التذكير ان يضيف ويختار اذا التاريخ
مبني على الليالي كما مجي فلهذا ايضا غلبت ولم يذكر الايام والليالي جرى اللفظ على الثاني
نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا
وانما غلب الثاني لذلك ولان الفضل اذا كان مع الفضل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز
في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل
بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاستغنى نحو خمسة اعبد وامة وخمس
مائة وعشرة اذا الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا اذا عطف عليه هذا العدد
المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامراة وثلاث وألف نافة وجمل وان كان المعدود عاقلا او
فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لا
حين ان التذكير للعقل وان لم تكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار
باعقلهما نحو ثلاثة عشر جملا ومائة واربعة عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون
يوما وليلة هذا واذا كان المميز ان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما
وليلة فالمراد اربعة عشر ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما يعدونها
ولا كذا اخواشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع
عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة اماء وبعضها عبيد ويجوز ان يتقسما بان
يكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يخلفا والكرة المضاف اليها بين في مثل
هذا اي في موضع التقسيم لقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف
المكاني نحو ذلك النوم بين رجل وامراة اي ليس الخارجين من هذين العشرين من هذين

الجنسين

فياشر

اذا

عشر

واما الاعداد المضافة على العشرة فالمميز

المبين كان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما
واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان الشهر عندهم مبني على القمر
القمر يعود كذلك يكون اول زمنهم اهل البراري الذين يعتبر عليهم معرفة دخول
الشهر الا بالاستهلال عند ظهور القمر واذا حول الشهر فاول الشهر عندهم الليل
لان الاستهلال يكون في اول الليل فقالوا الاول ليلة من الشهر كذا لاول ليلة
منه او لغرة او لاهلة او لاستهلة وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام في المدة
للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل
بالزمان لوقوعه فيه نحو كتب لغرة كذا او يختص به لوقوعه قبل نحو لليلة خلت
او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب العربية مع الاملاق يكون الا
اختصاص لوقوعه فيه ومع ترتيب نحو خلت تكون لوقوعه بعده ومع ترتيب نحو بقيت لوقوعه
قبله وتقول في الليلة الثانية كتب لخمس من الليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى
اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم تتمه الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه
ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في اليوم الثاني لليلتين خلتا وفي الثلاث لثلاث
ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلاث ليال خلت الى عشر ليال خلت
والاول اولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة
عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على
المعنى والاول اولى لشراعاة اللفظ وقريب من ذلك ما حكي المازني الاجذاع انكسر
والجذوع انكسرت جعل مذكر الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت
بقولك الفلة الى من ثلاثة الى عشرة لكان مذكرا جمعا نحو ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع
وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة وهو المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بقولك الكثرة
اي ما فوق العشرة لكان مذكرا مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا وبقي في الحادي عشر
النصف من ذلك او هو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمسة عشرة
ليلة بقيت جوازهما ايضا وذلك لان الاول اكثر منهما وفي السادس عشر لاربع
عشرة الباقية بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان اربعة من كما قلنا ويعضهم يقول
من الخامس عشر الى الاخير يجب لتجويز لقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين
لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا ان يكتب في الثاني
والعشرين لليلتين بقيتا وفي الثالث والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة

عشرة

مراعاة

انكسر

الذي

وفي الليلة الاخيرة لاخير ليلة منه او صلحه او اصلاحه وفي اليوم الاخير لاخر
يوم من كذا او سلخه او لانسلاخه وقوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار وتضيره الثاني
والثانية الى العاشر والعاشر لا غير وباعتبار حالته الاول والثاني والاولى والثانية
الى الحادي عشر والعاشر والحادية عشر والثاني عشر والثانية عشر الى التاسع
عشر والتاسعة عشر ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي صيرهما من اثنتهما وفي
الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود
وقد تقدم ان جميع المراتب العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلاثة كتب
ستة ثم استعملت في المعدود ان كما في رجال ثلاثة وبنت رجال فاذا كان هناك معدود
معين كعشر رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكره على ترتيب
حيث يقال واحد واحد الذي هو اولهم قلت هذا اوحد العشر او احدهم وان
قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي قلت هذا اول على وجهين احدهما ان
ينصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حالة اي درجته التي هو
الى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حالتي والثاني ان يقصد الى ذلك الواحد
المراعي درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته انما تكون واحدا
من درجته بسبب تضيف الدرجة التي تحت درجته صورة ذاهبة الاسم وجعله للجميع
اسم درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلاثة بسبب
انضمامه الى اثنين وجعله للجميع اسم ثلاثة حتى صار واحدا من ثلاثة نحو من الجميع اسم
الاثنين يعني ثالث اثنين مصيرا اثنين ثلاثة بنفسه اذ صار اثنان معه ثلاثة وهذا
معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من واحد
اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين
نحو ثاني واحد اي مصيرا واحدا اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير
اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المنسوب هذا المصير درجة
درجة كرابع ثلاثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص من ذلك اكثر من
درجة ولا بد ببنى ان المعنى انه صير معدوده بانضمامه اليه على العدد
المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص من عدده المشتق هو منه بدرجة
فقط وان تصيره فانما تكتب اذا كان بمعنى المال او الاستحالة لا بمعنى المضي كما في

كما يجيء في باب التعجب والاحكام في هذا الكتاب خلافا لسيبويه وأشياعه في
مسموعا بان فيها او النصب وانما قلل النصب فيهما لان الاتيان في الثاني بهذا
المفعول غير ظاهر الاتباويل وكذلك لان تصيير الاثنين لا يصير ثلاثة اصلا او ان يضم
اليها واحد بل يكون المضم اليه معا ثلاثة والثاني انه سقط عن الجميع الاول
بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلاثة وكأنه
صار المجموع الاول هو المجموع الثاني وعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة
اذ الكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد تثنية وثلثت الاثنين تثليثا وكذا صيغة الثلاثة
الى عشرة التسعة والمفاعيل من جميعها بكسر الميم الا لامة حرف خلف كأربع واربع
وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاء هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين الفعل
في الا في لامة خلقي بمعنى احمر وهو خلق ثوبه تثليث الرجل اي اخذ ثلث ماله
وكذا ترتيبه وخمسته الى عشرته وليس هذا ما نحن فيه الى تثليث الرجل الذي
له ولا يجاوز بهذا المعنى العشرة وجاز بسيبويه ان يجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير
خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثهم اي
جعلهم ثلثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان اكثر ان
النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس
قال ومنهم من يجيز ويشتقه من لفظ العدد فيقول هذا ثانيي عشر وثالث اثنا عشر
وبه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ
من الفعيل ونحو لا نقول رابعت ثلاثة عشر ولا اعلم احدا حكاه وانما لم
يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلاثة عشر لان
ما هو بمعنى الاحد في موزن اسم الفاعل وليس به بمعنى كحائط وكاهل ولا بأس
ان يبنى من اول جزئي الكلمة المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما الصير
فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر
مبنيان من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود
من العشرة الى مائة كعشرين وثلاثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف
والظاهر ان سيبويه فارق ما هو بمعنى التصيير على ما هو بمعنى الاحد ولم يقل ذلك
عن تسماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب
والاتيان بهما كما هو رابع ثلاثة عشر بحذف نائبهما واعراب اولهما الزاي

والعلم

لزوال التركيب ولا يجوز فيهما حذف أول جزئي المركب المضاف إليه لأعلى أن يركب رابع مع عشر الأخير منهما ولا على أن تضيف رابع الى عشر فتعربه اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الأحد كما يجيء واما ان فضفت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم يضف قلت الأول وثاني والثالث الى العاشر وان اردت الواحد قلت الواحد لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات العدد وان اضفت قلت الاول لتبين قصد الترتيب وهذا النحو على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة فانك تقول الحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل القاف مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن ثانيه في الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في بعلبك وأما العشرون والثلاثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد من العقد فيها واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العشرون والثلاثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والالف الى ما فوقه بلفظ الاول فيما دون العشرين وذلك ان تضيفه الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه بلفظ الاول فيما فوق العشرين الى ما فوقه نحو اول العشرة واول المئة ولا يضاف الى الاحد ولا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بعد المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد تعني ثالث ثلاثة احد ثلاثة وليس الواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز في الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند المحققين ان ينصب اصله أن يليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن بعض جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فعلى اجرائه مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلاثة قال نعم على معنى ثمت ثلاثة وجعل الثلاثة ثلاثة بضم الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكي ذلك عن العرب حادي عشر أحد عشر وثاني عشر اثنا عشر وثالث عشر ثلاثة عشر فكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلاثة فالمركب الاول يجزيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر بعض هذا الوحية وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلاثة عشر وجعلوا انه لا يمكن هنا الفاعل من جزئي المركب فيضيف من الجزء الأول وهو الثيف وقول سيبويه

سيبويه اولى لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل وحكايته عن العرب لا تنكر لعدالته وثقته والاولى ان حذف الجزء الثاني من أول المركبين نحو ثلاثة عشر انما كان لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف إليه فاذا حذف منه اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف أول جزئي المضاف إليه ايضا فتقول في ثلاثة عشر ثالث عشر ما الذي ذكر سيبويه بعد الحذف فيجمعهما جميعا اما الثاني فيلتزم الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الأول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف وجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قريب لم يذكره أصحابنا وروى الخياط الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الأولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم انك اذا اردت تأنيث ثالث ثلاثة عشر معنيين احدهما المجاز الثاني من المعدود الذي هو ثلاثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان يقال ثالث اثنى عشر وثالث أربعة عشر لان ثالث من ثلاثة لامن ثلاثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثنى عشر ويجوز ثالث أربعة عشر وأما له ثالث عشر ثلاثة عشر وثالث عشر أربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير أو الواحد أو غيرهما حكم اسمائها العاملين في التذكير والتأنيث تقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى التاسعة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة بتأنيث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر واما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون وله ومن ثم قبل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالثة اي ومن اختلاف العبارتين اعتبار تصييره واعتبار حاله اخذهما بلفظهما فاما اضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو معنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه نحو له المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التأنيث حقيقيا او لا بسبب مؤنث

فالحقي الظاهر العلامة نحو ضاربة وتغلب آخر حبلى وغير الحقيقي حرفة وبحر آخر بسرا
والحقيقي المؤنث العلامة رتب وتعهد وغير الحقيقي نار ودار ولا يؤنث من جمع العلا
الا التاء لان وضعها على العروض والاشكال فيجوز ان يجد في لفظ ذكر ويخلان الرجل
ودليل كون التاء مؤنثة دون الالف نحو عجوزها في التصغير في نحو هند
وقد تزيد في قدر واما الزايد على الثلاثي فحكوا فيه ايضا تقدير التاء قياسا
على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة وذريعة
قوله وعلامة الثاني التاء الثاني في الاسم اصل وما في الفعل فرعة لانه يلحق
الفعل لتأنيث الاسم اي فاعلة واصل العلامات ان يلحق كلمة هي علامة لها ولهذا كان
التاء آخرا لتسابقه الهاء الالف وليس بشيء لان التاء الاصل والهاء في الوقف
في الاصل هو الفعل لا الوقف وقال جار الله التاء ايضا علامة التانيث في نحو
ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كما وليس في اسم
التاء ما هو على حرف واحد واما التي في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث
كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور
مؤنثا كقولك قلت لها اصبت رشدك فابي وربت رميته من غير رام وقد جاء
ربت انسان حسن ويجوز ان يريد به الانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا علقت
بها قصة على قصة لا مفرد اعلى مفرد ويقال لات لمسايفة ليس على ما مر
في بابه ويقال لعلت في لعل واما انا فمن بنت واخت وهنت وكلتا وثنتان وثمان
قلب محض التاء بل هي تدل من اللام في حال التانيث ولد اسكن ما قبلها
وفي متان كانه بدل من اللام لكون واحدة منه كسنة والالف الممدودة عنه
سيبويه في الاصل مقصورة ردت قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف
للروميه صار كالهاء الفعل فجاز زيادة الف قبله كما في كتاب وحمار
وجمع الفان فلو حذفت احداهما لبقي الاسم مقصورا كالحاكات وصاع العمل فقلبت
ثانيتهما الى حرف تقبل الحركة دون الاولى لينفى على مدها وانما قلبت
همزة لا واو او لا بامع انهما اشبه بها وانقلاب حرف العلة بعضها الى بعض
اكثر اذ لو قلبت الاحد شبهما الاحنج الى قلبها الفا كما في رد ووكل لكون ما قبلها
الفا فقلبها فان زالت الالف وانفتح ما قبل التاء ثبت الف التاء ايضا كما في قوله
لقد اعدو اعلى اشقر تفعال الضمارتا وبعلا تاء ثبت ما لم تظهر علامته بالعين

الراجع اليه

وقد يزيد تحقيقه

اما سببية الحركة فتحها لما
معها كحركات واعلالها
هنا وطرد الكلام فيهما
ارجعه الى اصله

من ارضاسية حرف
بعضها لبعض

تعلى والشمس رمحها والاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار ويلحق علامة التا
نيث لفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس كما ذكرنا ان يفرق بين
مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكاينة على وزن سير
فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد بها معنى الحدوث نحو حايض وطالق
ومرضع ومطفل فان قصد بها معنى الحدوث قالت لازمة نحو حاضت فهي
حايضة وطلقت فهي مطلقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة
وحامله وربما جاء مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم
يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل او امراة عانس وقد
تريد هذه الصفات عن التاء مع قصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول
الكوفية وهو ان التاء انما تاتي بها للفرق بين المذكر وانما يحتاج الى الفرق
عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس
يقتضي تجرد الصفات المختصة بالمونث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد
الفعل ايضا اذا المريشترك نحو حاضت وطلقت لان العلة اصلها الاطراد ويقتضي
ان لا يقال امراة موضع وقد ثبت انه يقال موضعة ايضا بلي قصد الحدوث
وقال سيبويه هو مؤول نحو انسان حايض او شيء حايض كما ان ارضعة مؤولة
بغير ذي رضعة وانما قصر على انه يلحقه علامة التانيث تقيد الحدوث دليل على ان
العلة شيء اخر غير هذا التاويل وقال الخليل انما تجردت عن التاء لانها في
معنى الب قال المعري في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون
في الصفات فرقا بين المذكر والمونث وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في وقوعها
على الصفات في لحاق التانيث فرع الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت
هي قايمة وضربت هي ضاربة فاذا قصد الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة
لان الصفة كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست
بمعنى الفعل بل هي بمعنى الب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر
فكان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا يقتضي الحدوث اب لبني وعزبي كذلك
معنى طالق وحايض ذات طلاق وحيض اي طلاق وحيضة فلذلك غاب مريم
كلامهم ان اسم الفاعل اذا لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي
مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة ولم يتنوه تاء التانيث الفعل لعدم مشابهة

الى

والتفت الشارح
وكان من حقه ان
يقول وسليمى ارتحلت
لانه ضمير

له معنًى وان شابهه لفظا فقد انتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق
لا للحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا وكانت اجدر بالتجريد عن التاء والتجرد منها
وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع
انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان
معنى بصيري منسوب الى البصرة ومن ابنائهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس
باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وفوارس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل
يقال امرأة لابنة ونبالة وكيف يمار بل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة
بخلاف حكم ما فيه ياء النسبة ظاهرة في الامتناع من تاء التانيث وقوله نحو عيشة
راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف
الظاهر وايضا فقد ان نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب
منها ايضا فلان معناهما سلبي ونسابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل
عل منه كيف يجوز ان يقال نحو مستطر ومرضع في قوله انهما منفطر به وقولك
فلانة مرضع من باب النسبة ولم يثبت كون مفعل ومفعل من ابنية النسب المتفق
عليها حتى يحملهما عليها كما احا بضاعلي نحو نابل والاقرب في مثله ان يقال
ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء جملة اسما
الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجي في بابهما فالحق التاء
للتانيث كما يلحقانه فعل جاء هو على وزن الفاعل ما يقصد به من الحد
وث كالفعل ومن الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فانشؤا ان التانيث
ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كما بين الفعل لمشابهته له معنى
خلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة
والاسم المنسوب بالياء لم يقصد في شي منهما معنى الحدوث ومن الاطلاق
حتى لفرق بين المعنيين بالحاق التاء في المعنى الاول والتجريد عنها في الثاني
بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذا تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل
المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما الفعل
لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان
فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كاسمي
اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه

المذكر

فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفاعل ومفعل ومفعيل وفعّال لفظا
ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة عيان وحبانة وناقة دلاث
وكذا فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى
مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والحلوب والجزور لكن كثيرا
ما يلحقها التاء علامة النقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد تجاورانها ايضا
صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى
مفعول الا ان يجرد موصوفه نحو هذه قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه
فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد بدنه جدد جدة عن البصرية وقال الكوفية
هو بمعنى مجدود ومن جده اي قطعه وقيل ان قوله ان رحمة الله قريب منه
وباب فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير منقاس وقد يجي بمعنى مفعل قليلا كالذكر
الحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليط وربما لم يلحق
التاء في فعيل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليط
وربما لم يلحق التاء فيحمل نحو ناقة رسيض واما الالف التانيث المقصورة فانما
يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم
على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتا
نيث والتي للتكثير لا يكون الا سداسية يلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى
ويتميز الف التانيث عن الف الالحاق خاصة بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن
مكان الالف لاما فان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى
فانه لم يجي اسم على فعللى حتى يكون الالف للالحاق به ومعنى الالحاق ان تزيد في كلمة
حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات
بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم
في ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود الخلاف
في المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها الا
لحاق كجلل نحو قطع بنقطع وانبل ينبل وقابل ينابل ليس بملحق بدحرج لمخالفة مصا
درها لمصدره من الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما
قلنا في الغالب لما حكى سيبويه بهماة وروى بعضهم في رؤيا رؤياة وهما
شاذان ففعلى اما صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو

وهو قياس او لا كمثل انثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى
او اسم كبهمى وحزوى وتيماه زوباه ان جعلنا الالف فيهما عند سيبويه للتانيث فيهما
اذ لم يجئ عنده مثل برقع ولحاق التاء لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق
فاذا هو ثابت نحو جؤذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسما ولم
يات منه الا ثلاثة اسما شعبى وادمى في موضع واربى للداهية وقال بعضهم
جنفى في اسم موضع ورواه سيبويه بالفتح مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما
مصدر كالبشكى والجمزى واما وصف كمرطى وبشكى وناقة زلجى اي سريعة واما اسم
كدقرى وتملى واجلى اسما لمواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى
للطائر وفوعا لا يجوز الا باشتقاق ريبت وفعللى كحجحبى قبيلة من الانصار وفعيلى كبقيرى
لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوى كرهبوتى وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى
كحوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك وفعيلى كخيرى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم
وفيعلى كهبيخى وفعللى كهندبى لمشية فيها شق وفعللا كبرداريا موضع وفعليا
كمرحيا والطاهر انه اعجمي وفعلنى كعرضنى لنوع من السير وفعلى كدفقى نوع من السير
وفعيلى كحلبكى اسم رجل وجانبه الايلام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كحبارى
وفعللى كهندبى وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وفعيلى
فهذه احد وثلاثون مثالا ولعلها تستغرق كل ابنية المؤنث بالالف المقصورة
المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى
اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كقتلى وجرحى فالفها للتا
نيث واذا كان اسما غير ما ذكرنا فقد يكون الالف للالحاق كعلقى كانت
فيمن نون وقال علقاة وكذا ارطى فيمن نون وقد يكون للتانيث كالشروى
واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا
يكون الفه الا للتانيث وان كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء فالالف
للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال في ضيزى وحيكى
الفا وحكى ثعلب عزهى منونا بالالحاق وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا
كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون للالحاق
نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالذفرى والشعرى وقد يكون ذا وجهين
للالحاق والتانيث منونا وغير منون ومن الاوزان

التي لا تكون

التي لا تكون الفها الا ممدودة للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو
احمر وحمراء وقد يجئ صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة
شوكاء والهيئة ذهباء والعرب العرباء وقد يجئ مصدرا كالسراء والضراء واللأواء
واسما مفردا غير مصدر كالصحراء والبيداء واسم الجمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر
بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين الاولى والاخرى لانها
لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما
ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو حبير فاذا حذفت
الاولى رجعت الاخرى الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعها
كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات عليها سوى اربعة
احرف فلان ابن ثاداء اي ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة وجنفاء وقرماء
بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يات
عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفردا
كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كحرملاء وحشلاء
فملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء
وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالقلاقاء واما
صفة كطباقاء وفعولاء كدبوقاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال
وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء كقريثاء ضرب من التمر
وفعلاء كجلولاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بسمار لانه لا يكون وا
فعلاء اما مفردا كاربعاء واما جمعا كاصدقاء وهو كثير وافعلاء بضم العين
كاربعاء وقد يفتح الباء فيها ثلاث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء
شوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعالاء كحنادباء وقد يفتح الباء فيها ثلاث لغات
وفعليا كزكريا وفاعولا كعاشورا ومفعولا كمعيورا نوع من الجراد
تقليلا لا كثرة ناسا بمعنى الناس نزله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما
بازائه ذكر في الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال
في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه
غير حقيقي اذ تقول اشتري نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة
كامراة وناقة وحبلى وبلا علامة كأتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات

كحنادباء

ومعلللاء كعقرقصاء

دلت التاء من الحيوان كان اولى ان يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها
من حيث التحوين العقلي قوله والتذكير اللفظي بخلافه اي الذي ليس فارا به ذكر
في الحيوان كطلحة وعين وقد تكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة
ذكر اذ ليس فارا به ذكر فيجوز ان تقول عندي حمامه ذكر وعندي
ثلاث من الطلحة ذكور يجوز ان تكون النملة في قوله تعالى نملة
كرآه واعتبر لفظة فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي
الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين
وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في
منع صرفه لان الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما لم اعلمه منع ان يعتبر حالة
ثانية في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع التصرف فحالة تختص به لا بغيره
فاذا كان المونث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كتاة ذكر جاز في ضميره
وما اشير به اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكور حمامة حسن وحسنة
تال طرفه كتاة بقيع شاة بحومل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة
حسن ولا يجوز ان تقول ماح دجاجة اتى على اكل الثلث تانيث دجاجة بالتا
لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان الغتها يبقى التانيث الحقيقي فتكون
كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء في قوله وان اسند اليه الفعل فبالتاء
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ايه
الفعل المسند اليه المونث مطلقا سواكان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر
هو العلامة او لا قد ذلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان بان مرجع
الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي باخبارنا قال ظاهرا احترازا عن
المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض
الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المونث اما جمع السلامة بالالف والتا او جمع التكسير
او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمها وغيرها
اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما منفصل عن رافعه اولا يخلو
فالاكثر في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه نحو ضربت هند وضربت الهند ان
وحكي سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنا بالمونث الظاهر عن علامته
وانكره المبرد ولا وجه لانكاره - ما حكي سيبويه مع قلته وامانته وان كان

الرافع

الرافع تم وبين فكل واحد من الحرف والاسم فصيح نحو ضربت المراة هند وقمت
المراة لمشابهتها للحرف بعدم التصرف ولا يلحقه في نحو اكرم بهند في التعجب عند
من اسند الوم الى هند كما لا يلحقه الضمائر في نحو قوله تم اسمع بهم وابصر بكون
الفعلين غير متصرفين وانما للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في
صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءتني من امراة وقمت بهند فليس
اجراء الفاعل بالازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية وان كان
منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو قولك ما قام الا هند فالاجود ترك التا في
الرافع لان المستثنى منه المذكور هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالمفعولية على ما
مر في باب الاستثناء والمستثنى قام مقامه في الارتباط مع الفعل بالا او تقول المسند اليه
هو الاسم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب
الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امراة الا الجمان اجود لان المسند اليه
في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اختص بطول الكلام ولكون
الاسناد بالعلامة اذ ذاك وعدا بالمثنى مع تاخير الموعود وان كان الظاهر
غير حقيقي التانيث فان كان متصلا ترك العلامة احسن لظهور الفصل الحقيقي
على غير سواكان بالا او بغيرها نحو قوله لو لم تخافوا موعظة هذا كله ظاهر المفرد
والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواكان التانيث
حقيقيا كهند خرجت او غيره كالمسند الى الضمير العائد الى الشعر نحو قوله فلا مزنة
ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان واما لزوم
العلامة لفعل الضمير المتصل مرفوعا وكونه حرف المسند بخلاف الظاهر والضمير
المنفصل وان كان منفصلا نحو الظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران
فان اسند الى ظاهرهما سواكان واحده المكسر حقيقي التذكير او التانيث
كرجال وبسوة او بجاري التذكير او التانيث كايام وحور وكذا واحد
المجموع بالالف والتا ينتشر هذه الاقسام الاربعة نحو الظلمات والزيدان
والجبلات والعرفات ثم المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي الا في شيء واحد
وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء
او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيته بالتا وبل وهو كونه
بمعنى جماعة وانما لم يعتبر والتانيث الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو

(ح) جاء السنين لاتخاص ج

ذكر الرافع مع المسند والمسند اليه معا

صير تجمعها الواحد الموت الغايب للتاويل بالجماعة وأن يكون النون لكونها
جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له منقول الاباء والجبلات
والذرور والفرقات والنساء والزينبات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين
جمع المذكر العاقل وغيره جارية في جمع الضمير على اختلافها تقول في المرفوع
المتصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضر
بهم وضربهن وفي المنصوب المفصل اياكم واياكن واياهم واياهن وفي المجرور
لكم لكن لهم لهن وأصل انتموا وضربتموا واياكموا ولكموا وأما الاسم الخمس فمجرور
اجراظاهر وضمير مجرى ظاهر المفرد المذكر والموت وضميرهما ولا يمنع اجراء
ضمير مجرى ضمير جمع التكسير نحو النفر النخل وانفرت النخل والفحل انفقر وانفرت
وانفرت وانما اسم الجمع يعضه واجب التانيث كالحبل والابل
والنفر الخيل لخيال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره ونا
نيثه كالركب قال تبع الصحيح ركب من أحاطه يجعل فهو كاسم الجنس يجوز في
الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا والله اعلم بالصواب
الشمس ما لحق اخره الف اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسور ليدل على ان ما قبله من جنسه
يريد بالجنس هنا على ما يظهر من كلامه الذي في شرح الكتاب ما وضع ما لحالة الاكثر
من قرء واحد بمعنى جامع بينها في نظر الواضع سواء كان تماثيلها مختلفة
كالابيض للانسان والفرس فان الجامع بينهما ان نظر البياض وليس نظر
الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيهما او متفقة كما تقول الابيض
للانسانين والبيض للفرسين وسواء كان الوضع واحدا كالرجل واكثر
كالرجلين والرجلين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ
زيد ليس الى ماهية ذلك الشيء بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان
متميزا بهذا الاسم عن غيره ولو سمى زيد انسان وسمى به فرس فالنظر في
الوضعين الى شيء واحد كاب الابتمين وهو كون تلك الذات
متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المعبر مشهور
من اصطلاح النحاة والفهر يشطرون في الجنس وفوقه على كثيرين بوضع
واحد قالا يسمون رجلا وان اشتركا فيه كثيرون جنسا وعند المعبر
تردد في جواز تثنية الاسم المشترك ووضعه باعتبار ما فيه المختلف

قال السوة لان المجاري الظاهري أن الحكم الحقيقي كما ان التذكير الحقيقي في
رجال واما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء
لفظ المفرد فيه فاختصوه وكان قياس مثله ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف
والتا ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان في لفظ المفرد
والعلامة اما التحقيق فيها ان كانت نا نحو العرفات او تقليها ان كانت الفا كالخلايا
والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال بزوال
علامته رجال التانيث فيه مقدر فلا يظهر فيه التغير كالزينبات بخلاف قول
الحماسي حملت بهلدب مستقر بكرا ثم نتجت بحر الغيط دراد فهو وحكم التيس
حكم الانثى وان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وابن قال لو كنت من مازن
لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون
الموت واحله كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتا لان حقه الجمع بالالف
والتا كما تجي قالوا والنون فيه عوض من الالف والتا ويساوي التا في
اللزوم وعدم تاثير العوامل وتنون التانيث الحرفية نحو الياء قال
فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر
غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر البيت
فتقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون
اولا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو ولا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز
قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي واما خصوا العاقلين بالواو دون النون
لان اصل ما يراد حروف اللين والالف اخف المثنى والجمع بالواو اولى به
لئلا ان تقل الواو مناسب لكثرة التي في الجمع وكانت الواو لاصالتها في الجمع
بالعاقلين اولا لاصالتهم لغير العاقلين وصار التا الواحد الموت في نحو طلحة
وافعلي قليل بيف لجمع العاقلين من حروف المدنى جي بالنون لمناسبة بين
الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال
والطلحات مروا بنظر الى العقل واما ضمير الموت الغايب نحو الرجال
والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طرد ان مفتي الجماعة على الاصل
واما غير العاقلين وهو ثلاثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومونث
يعقل كالذكور والزينبات ومونث لا يعقل كالذرور والظلمات فيجوز ان يكون

كوذلك القرآن للطهر والحيض والعيون لعين الحارس الشمس وعين الركبة
وغير ذلك مع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثاله في كلامهم
مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ وفي شرح المفصل وذهب الجوزي
والاندلسي وابن مالك الى جوازه مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين
الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الالتباس في اللفظ دون المعنى وهذا اقرب
من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك لا
قاعد فيها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما اتيت عندنا فما فوقه
مرد ولا يأتيها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح بكثرة العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك
وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته
لكون كل واحد منهما وقفا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلانه يشترط
في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر وهما
في المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المصنف لو
سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فليس هما فرق
وذلك ان المشترك لو اختاس يوضع احدها فثنى وجمع كما لو تبين للمطلع يوم
القرء الاطهار فذكر ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم
جنس يوضع احاده فثنى ويجمع حتى اذا ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث
اللبس وقد يثنى غير المتفق في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان يجعلا متفقي اللفظ
بالتغليب والشرطيين نظيرهما وتشبيههما حتى كانهما شيء واحد كما قال ابو بكر وعمر
وكذلك القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في القمرين والحسنين
لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان واحدهما مذكرا
والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم
الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحرث بن كعب فاجاب ملك الالف والعينا با
وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وبنى ان قوله تعالى ان هذان
لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله
يا رب فاجعل كذن عربية ... تقضي وقصوبة شهرين شهري ربيع ويجاء بنونه
وفرق في الفصل ايضا في الشواذ تثنية المثنى وقد يجمع نون المثنى وفرق في الشواذ
ايضا تثنية المثنى وقد يجمع نون المثنى وفرق في الشواذ في الفصل ايضا بين ما نقله قبل

اصل

أن يستقل بمسمياته

ويجمع

وقالوا الحمراوان

كما نقض به

اصل المثنى والمجموع العطف بالواو وبذلك يرجع اليه المعرف باللام ليتأتى
في محل ضمن كلاهما اذا واسير ومحل وقال كان بين فكيها والفك فان مسكه بخير
في سكر ومكي العطف شذوذا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كقوله لموعد
قبر وقبر كان الرمس بينا وبعدهم عن سر الدهر يفصل بينهما بفصل ظاهر
كقولك جاءني رجل طويل ورجل قصير ويفصل منذ بخو قولك ما رأيت رجلا فاكر
من الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الذي في الجائي والرجل الذي ضربته
يجوز العطف كما رأيت من غير بند وذو مرة وقد يكرر للتكثير بغير عطف
كقوله صفاصفا ودكادكا وقد يثنى للتكثير ايضا كقوله نوكا رجع البصر كرتين وقو
لهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو
العطف خمسة عشر وليس لاختلاف فيهما اعرابا عنده بل هي ضمة مناسبة كهذان بالالف
والذاين عند غيره وليس بشيء لانه لم يجد المعطوف في نحو خمسة عشر بل
حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني فاما في المثنى والجمع فقد حذف
المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا مع حرف العطف لم يبق التضمن
لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى
حرف العطف لوقوعه على الشيء او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن المفرد لمعنى
واو آخر وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو وهو مثل تضمن مائة الا
شيئا مع واو ان الشرطية قلنا بل هذا يؤدي الى العطف لو سلمنا ان اصله كان
كذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لاجل وجه العطف
كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم تقع على المفرد فلم يصح الى علامة المثنى بخلاف زيدان
انه احتاج عند التثنية الى علاماتها ليلا يلتبس بالواحد وكذا تقول جعل الفرد
في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج عند علامة الى علامة
الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء منها
لواو العطف والاوجه بناء عشر وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد وبخو كل
وجميع ورجال بل تقول وقوع اللفظ على الخمسين المتساويين في نسبة الكل
اليهما او الاجزاء المتساوية فيهما على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني
زيد وعمرو او مقدرا كما في خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع
واما بكلمة صالحة للجمع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكل للمجموع

مثنى

نعته ومنها للمفرد كلفظ الشيء والمجموع او يوضع للمجموع او لا كلا وكل وجميع
وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج بحو مسلمات
ورجالات اتفاقا فاما اجراء مائتان في التثنية والجمع بالواو والنون نبهما قوله
والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فالفا والممدود ان
كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان
يعني ان المقصور ملاخره الف لازمة اخيرا عن تحو يد اي الوقف وسمي مقصورا لانه
حبس المد وهو واو لانه مجبوس من الحركات والتمر الحبس فان كانت الفه عن واو
اي عوضا عن واو وهي ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا واعلم ان الكلمة
قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض اما بسبب التركيب وهو في ثلاثة انواع
المقصور والممدود والمحذوف واخره اعتبارا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه
بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف لسكنين ليلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون
بالاضافة واذا رد الى الاصل تعين الواو وليا ولم تقلب الفا ليلا يعاد الى ما فر
منه واما جاز رد الواو في ثلاثي الى اصله دون الوادي مما فوقه لخفة الثلاثي
فلم يستثقل صفة الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كحبلى
وعلبى والى واد اعلاما فان الالف في الاسم الغير تثنية الثالث اصلا وكانت محمولة
الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة
نحو ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم
يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة
او لا لكونها اخت الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو
في كلمة مضمومة الاول كالعلى او مكسورة كالمرمى وجب قلبها ياء نحو قال الكلمة
بالواو في الجمع الضمة او الكسرة في البعد رفيل مثل هذه الالف ويكتبها او
وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو قولا واحدا شهر قوله والالف لليا اي لجمع الشرطين
وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرمى او
رابعا فصاعدا اما عن واو كالمعزى والمصطفى والمستعفى او عن ياء كالمرقى و
المرمي والمستعفى او رابعا فما فوقه وآيذ الثالثة كالحبلى والقبوري والخليفي
او للالحاق كالارطى والخنطى او للتكثير كالقبعثرى والمكثرى وقد يحذف
الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كاي زعبري وتنقلب

عليه خلافا للكوفيين واما نحو مذ رويان لاشهرا ما يقلبون الالف الثانية في
المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت نظرا الى حين يقلب يا اذ هو شيء لم يستعملوا
حد قوله وان تمد وذا الى اخره المد رد على اربعة اضرب لان الهمزة اما بدل
من الف التانيث كحمراء للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء
او اصلية كقراء لجيد القراءة فالتي لتانيث تقلب في الاشهر واوا واما القلب فلكونها بازاء
تاء تحمة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق
واما قبلها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فبالعكس في الهرب من اجتماع
الامثال لان التاء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين
في الثقل ورب ما صحت فقبل حمراوين وحكى المبرد عن الحارثي قلبها ياء نحو
حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض
العرب قلبها واوا نحو قرواوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء
الاصليتين فيجوز قلبها واوا وابقاؤهما همزة لانهما همزتا الميت
باصلية فشابهتا همزة حمراء فيجوز فيهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو
او ياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قرا لان ابدال الملحقة واوا اولى من تخصيصها
لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها
الى الاصلية بعيد واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب
شبهها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من الاصل ياء ولا يقاس
على عليه خلافا للكسائي واما صحراوين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة
بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما تصحوا الهمزة
او تقلبوها واوا وههنا لم تتطرف الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحد
تنابين والالف والنون هنا لازمان كما في مذروان فتثنيتها بإزائهما
به وعاية وحاتمة زائدتي التانيث اذ كانتا فوق الاربعة فاصعب ونحو
خنفساوان للطول وليس بشيء خلافا للكوفيين واما حذف اخره اعتباطا
فاما كل الحذف في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم
وهن لاعز نقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قبل ابان
واخان واما فوك فلم يرد اللام في التثنية لما لم يرد في الاضافة واما
شفة فقلب واوه سماعا بقوله تجمان ذا اذا لم يقلب فوان كما قبل ذو مال

لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه متحمل من الحذف لا منه من
التنوين فاجري مثائل منهما مجري معرب لعروض التثنية والجمع قد جاء الشعر
قوان قالهما فننا وفيّ فقد نهما على ان بعض العاوي اشتك رجام فقيل هو جمع
بين العرض والمعرض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقبت على لامه
الواو والهاء كشفة وسنة فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء ضبان وهو
ابعد وزد لام ذو في التثنية لا لام ذو افقالوا ذوا مال وقد جاء ايضا ذا
مال وهو قليل واما حوغد وبدم مالم يرد لامه في الاضافة فلا يرد
ايضا في التثنية فيقال دمان ويدان واما يدان قال يدتان بنظ وان
عبد محمل فعلي لغة من قال في المفرد يدي كرحي وقاض يدان ودموان
قال فلوانا علي حد سواء جري الذميان بالحبر الثياب قال الجوهري لامه واو
واما قالوا دمي يدمي لرضي يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان دوان
الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي
مي كظباء ظبي ولا يرد ذلك ولو كان فيها لجمع علي ذلك فدميان ودموان
عنده مثني دما لانه لغة في دم او مثني دم دمان فقط وقال المبرد
اصله فعل محرك العين ولامه يا قد موان عنده شاذ قال ودليل تحريك
عينه تثنيته علي دميان قال الاخفش انما اطرد احرجه علي اصله
في قوله فلسنا علي الاعقاب تدمي كلومنا ولكن علي اقدامنا تقطر الزبرقا
قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا
فالجواب انه مثني يدي وهو لغة في يد كما مثني يد قالت وليسيويه ايضا ان تقول
دما لغة في دم كيدي في يد والمشهور ان يد في الاصل ساكن العين
اصل يدي فعل محرك العين بالحركة الاتية ولم يستبعد البصريون ان يكون
اصل يد فعل محرك العين كقوله يا رب سار بات قد توسدا الاذراع العبدا
او كف ايدا فاما ما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور رمون وقد ذكرناه
واما مفوص كذلك ولا يحذف الياء في تثنية المقوص مع ان دون ساكنا
حذف مع التنوين لان باءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان
كان كالم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا تقول قاضيان
وقاضيين قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تا التانيث في

حصيان

حصيان واليان انما حذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب
انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنه واما
دم والقتل بالحر اجدر ير فع اسار اما اذا جر فبالاضافة واما تقل وقد يسقط
لتقصير الصلة كالمضارع زيدا بالنصب على ما يجي في اسم الفاعل قوله حذفت
تا التانيث في حصيان اعلم انه يجوز حصيتان واليتان على الفياس ايضا قال
قال متي تلقي فردين ترجي زوائف العيش تستقار اي وقال بعض ابن
الحمار وحصياه احب الي قران من قرانات فاما حصيان واليان فقال
ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الحصيان لا ينفرد احدهما عن صاحبه
صار اللفظ الدال عليهما معا في لفظ التثنية موضوعا ومنعا وان علي التثنية
موضوعا ومنعا وان علي التثنية كما في مذروبين وكذا اليان وليست حصية واليه
للمفردين حصيان بل مفردا هما حصي واي في التذكير ومتي حصية واية
حصيان وقال بعض اليان وحصيان من ضرورة الشعر فانهما لم يبنا الا هي قال
ابو الحجاج الباهلي ارجاج الاطلب وقال كان حصيه من النبذ لدل طرق يحور
فيه بيتا حنظل وفي غير الضرورة لا حذف في الثاني منهما وقيل حصي واي يستعملان
وهما لغتان في حصية واية وان كانت اقل منهما استعمالا واعلم انهما وان اضيفا
لفظا او معنى الحيوان الي متنيهما فان كان المضافان بلفظ واحد نحو لفظ الافراد
في المضاف اول من لفظ التثنية قال كانه وجه ترتيب قد عضبا والاضافة بمعنى
كقولك حيا الله وجها الزيدين لفظ الجمع فيه اول من الافراد كقوله تعالى
فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال
اجتماع مثنيين مع انهما لهما لفظا ومعنيا لفظا بالاضافة واما معنى فلان الغرض
ان المضاف جز المضاف اليه مع عدم اللبس فترك التثنية لم حملت المعنوية علي
اللفظية فان ادي الي اللبس لم يجز الا التثنية نحو اللوعيين وهو الحق كما
تقول قلعت عينيهما ان اقلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فقطعوا ايد
يهما فانما اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما
واما اختيار الجمع علي الافراد لمناسبة التثنية فانه ضم مفرد الي
مثنى اخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى مجموع ولم يعرف سيبويه
بين ان يكون الاول مجدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو

والليان
الرجيبه

وقال الاخفش

حصيان

ذلك الدال عليها مع تغير ما في تلك الحروف اما بتغير ظاهرا ومقدرا فالظاهر
اما بالحرف كمسلمون او بالحركة كاسد او بهما كرجال وغرف والمقدر كهما ل وذلك قوله بتغير اي مع تغير وهو حال من قوله حروف مفردة
اي كائنة مع تغير ما وادخل في قوله تغير ما جمع السلامة لان الواو والنون
في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى
صفة اخرى وخرج بقوله مفصولة جروف مفرده بتغير اسم الجمع كحوابل وغنم
لانها دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروفا
مفردها وغيرت تغيرا مثل لجادها الفاظا من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل
فنحو ركب في راكب وطلب في طالب وعامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه لجادها
من لفظها كما ترى اخر راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب قلت لبين راكب
بمفرد ركب وان اتفقا استراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها
لو كانت جموعا لهذه الآحاد لكن جموع قلة ان اوزانها محصورة كما يجيء
جمع كثرة وجمع الكثرة لا يتغير على لفظه بل يرد الى واحده كما يجيء في باب التصغير
وهذا لا يرد نحو ركب وجوهل وانما لو كانت جموعا لردت في النسب الى آحادها
فلو قيل ركبي وجاهلي وانما لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال
الشاعر جاءت عاملة الليل تحمل ماءها وقال مع العلم ركب مزاجانة تحمل ويخرج ايضا
اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء كتمر وتمرة
وبالياء كزوجي وزوجة وذلك لانها لا تبدل عليها فانه لا تبدل عليها بتغير
حروف مفرده فان قيل البس احاد اخذت وغيرت حروفها كخذف التاء
او الياء قلت ليس ذو التاء وذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة
في اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على
التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت
روميا او رومين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا
جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بل قد يكون بعض
الاسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين
وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكليم وعند الاخفش جمع اسم الجمع
الذي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وراكب جمع خلافا لسيبويه وعند

اثنين
اثنان
الزيدين
ارجعني
اسم
الجموع

اثنين
اثنان
الزيدين
ارجعني
اسم
الجموع

ابية يكاد لا يتحله تزفا فظهر ادبهما والذي كاهو مذهب الكوفيين
ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الآية وقد جمع بين
المثنيين من قال ظهرهما مع ظهور التثنية فان فرق المثنيين ان بالعطف
اختير الافراد على التثنية والجمع نحو فسق زيد وعمر ولكون ظاهر المضاف
موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزئي المضاف اليه بل كانا منفصلين
فان ابوي من الكسر نحو لعب غلاماي الزيدين بتثنية المضاف واجبة وافرادا من
حيث جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانه يجوز وقياسا عا وضع
وخالفهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للمبعضين الا احد والضمير الراجع
الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفسي
اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع
المثنى فيما قصطحان ولا يفترقان الرجلين والعينين تقول عيني لاعجبتاني
اي عيناي وقرب منه قوله وعيناي في رؤوس من الحسن ترتفع وقد
يقع المفرد موقع الجمع كقوله تم ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو
وذلك لجعلهم لذاتي واحد في الاجتماع والتزاحم كقوله علم الصالحون
لنفس واحد ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا
فان رعاتكم زمن خميص وقد يقوم فعل مقام افعل كقوله تو الفيا فيهم
اما علي فاويل الف اقامة لتدبير الفعل مقام تثنية الفاعل لكل اسمين الي
بدلهما ومثله في غير قوله تزود وا فان خير الزاد التقوى اي ارحمني ارحمني وانما امرن
الرفقاء بذلك لانه قبل واحد منهم يخاطب صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد
ايضا بخاطبة الاثنين لتمرن اللسان عليه وقل تثنية جزئي اسم كل
فيقع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم جبت مذاكير وتعير اصهب العنابين
وقطع الله خصاه وبجوز تثنية الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على نا وان ويقيل قال
لنا ابلان فهما ما علمتم وقال لا صح الحي اوباد ولم يحد واعند النقوش
في الهجا جاليين ولا يجوز لنا مساجد ان قوله المجموع ما دل على احاد
مقصوده بحروف مفرده بتغير ما قوله ما علم على احاد شمل المجموع وغيره من اسم
الجمع كرهط ونفر والعدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصوده بحروف مفرده
بتغير ما اي لقصد تلك الاحاد وتبدل بعضها بان قوي بحروف مفرد ذلك

عند الفراء كل ماله واحد من تركيبه نحو كان اسم جمع كبا فر وركب او اسم جنس
كتمر ورومي فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس الذان ليس لهما واحد
من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا كحوابل وتراب واعلم ان بجي لمثل تراب وحامل مفرد
بالتاء ان لم يكن لمذكر مفرد متميز عن غيره كالتفاح والبر والشعير والفرق بين اسم الجمع
واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على او زان جموع التكسير لا الخاصة
بالجمع كفعله وافعال ولا المشهورة فيه كفعل نحو ثيوة ان اسم الجمع يجمع
على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس
وبينه فيما له واحد متميز اما بالتاء او بالياء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج
بقولك مقصوده بجموع مفرد يعني الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو
عبادي يد وعبابيد بمعنى الفرق وشوه في جمع امراة فيقي ايضا ان يكون من
اسما الجموع كابل وغنم قلت ان اسما الجمع كما مر في التعريف لا تعني الجمع مخالفة لاحد
وان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه نحو عبادي يد وعبابيد وان
خاص بالجمع ونحو شوه مشهور فيه مشهور فيه وجب ان لا يكون من الجموع الخاصة
بالجمع والمشهورة فيه نحو عبادي يد وعبابيد وان خاص بالجمع ونحو شوه
مشهور فيه نحو رقبا وجب ان يكون الجموع عند رقبا واحد وان لم يستعمل كما
وعبد ود وانسا كغلام وغلمة فكما ان له مفردا اعم غير تغير لفظا وقد الحق
بجمع الواحد المقدر نحو مدا كير في جمع مدكر ومحاسن في جمع حسن ومشا
به في جمع مشية وان كان لها واحد من لفظها لم يكن قياسا فكان واحدها
مذكورا ومذكار ومحسن ومشية وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم
في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها التي الطريف الرائج
رائجا حتى صلى الله عليه وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد
ايضا مما ليس في الاسامصدرا وصف به بعرف كونه لفظا مشتركا بين
الواحدة والجمع او كونه اسم جنس بان يفرق بينه وبين الاحاد النوعين
عين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان تثنى لاختلاف النوعين فهو جمع
مقدر تغيره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية
هجان وفلكان ودلاصان وهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب
وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخص الحركة والحروف المزيد غير حركة

الواحد

الواحد وحرفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا كخوصوم
وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال ابو منيف ابراهيم
الكرمين وقال بنو الهيم اذ شوروا المحراب ويجوز اعتبار حالة المنتقل اليها
يثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما الثانيث
فلا يلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تروهم
لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدو وان ومذان
لاختلاف النوعين ولا المشترك بين الواحد والجمع كهجان لانها ليسا على
وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعها على الواحد ايضا ولا ما هو في
الاصل مصدر اذ لم يستعملا مضافين بل هما مفردان الملقبان على الجمع كما ذكرنا قبل
وهو صحيح ومكسر الصحيح لمذكر ومؤنثه المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما
قبلها او ياء مكسور ما قبلها كسلم حذفت منه مثل قانون وان كان مقصورا حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون

قوله قبل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما فاله عرفنا
جعفرا وبني أبي بكر تباع وانكرنا وعائذ لغزين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب
الاعراب اي زعانف قوم احربين ولا يحلوا المفرد في جمع المذكر السالم ان
يكون صحيحا اولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا
او غير ذلك مما هو غير ذلك في حكم الصحيح كطيبون ودلون في العاقل
المسمى بطيبي ودلو والمقوص تحذف ياؤه لانها تضم قبل الواو وتكسر قبل
الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها ظرفا كما في جاني
القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء واو الجمع وياءه في حكم الطرف لعدم
لزومها حذفا فالتقى ساكنان حذف اولهما كما كان في الناس في الساكنين
الذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لما استثقلت الضمة كما في الصحيح ولو
ابقيت الكسرة مع بقاء الواو ويعدها لشعر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لبقيت
فرق بين رفع الجمع وجره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلم قلت
ذلك لان الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب فالجر
محذوف الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف
ياء المنقوص في المثنى لانها تفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى وياءه والفتحة لا تشغل

على البكاء في رأيت الناجي وإن كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاوا
للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين واغا حذفت
في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد
اما انه لو حذفت في المثنى ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاني
غلا اخوك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اغلوا اخوتك واعلم فلا يلتبس به
واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء نحو عصوين وعصوين و
رحيان ورحيين اخف من ضمتها او كسرتها قبل الواو والياء ومن ثمة لا
ترى في الظرف نحو غروب ورميت كما ترى في ثروان وغلمان فاذا لم
يات ذلك في الظرف مع كون الواو المضمومة في نحو غروب والياء المكسورة
في كون ميت في حكم المتوسط للزوم الواو والياء عودهما كما في سيروت و
عفوت فانك تمثل اعلوون واعليت مع عدم لزوم واو الجمع وياءه
بل تجي مثله في الوسط نحو قولك وطويل وعبور وتبيع والكوفيون يلحقون
بالالف الزايدة بالمنقوص جوازا نقولون العيسون بضم السين والعين
بكثرها قوله وشرطه ان كان اسما لمذكر علم لعقل وان كان صفة فمذكر
يعقل ولا
يكون افعل فعلا مثل احمر ولا فعلان فعلا مثل سكران ولا مؤنثه فيه مع الحق
كجريح وصبور ولا ابتا الثابت مثل علامة اي شرط الجمع المذكور السالم
اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر السالم
وانما ذكره ليرتبط به وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كالعلم الذي يطلق
على الشيء وان لم يكن تحته شيء كالسمي الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر
لغير جمع المذكر وليرتبط به وهم من يذهل عن تنوع التذكير والتانيث
يرد عليه هذين المذكورين فيقول او يظن ان طلحة داخل تحته على طلحون
وهذا ايضا ليس بشيء ايضا لان نحو طلحة ان خرج بقوله قد ذكر يخرج ايضا
بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ
لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء فيدخل
تحته نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون فيقال
ورقاءون وسلمون ويخرج نحو طلحة واعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون على
ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام فيهما ثلثة ان احدها

التجرد

التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة بالصفات
بالواو والنون خلافا للكوفيين وبين كيسان في الاسم الذي لا تاء فيه اجا
ز طلحون بسكون عين الكلمة وبين كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على
الجمع بالالف والتا كالطلحات والجمزات وذلك لان خفة الالف والتاء
كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حذفه الالف والتا والذي قالوه مخالف للقيا
والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله فضر الله اعظاما دنوها يسجسنان طلحة
الطلحات واما القياس فلان التا لو ثبت مع الواو والنون لاجتمع علامة التذ
كير والتانيث وان حذفت كما عليه حذاق النحاة مع عدم ما يدل عليه وغلب
على الظن ان جمع المجرد عنها كثر جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في
الاسم لجاز في الصفة نحو رتبون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاموا
د التا على الالف فليس كذلك لان الممدود كالمنقلب واو آبفتحي صورة
علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتناسبهما في النقل كما قيل
صحراوات والالف المقصور تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم
يجدفوا الممدود رده والمقصور نسا حذف التا للزومها الكلمة فكانها لا
تعد وذكر ان المارك ان تحذف وزقاق وقف الصرف الواو لاجل الهاء
قال السيرافي هذا سهو لان انقلابها واوا والجمع بعدها تعود حركة الواو ولا
يرتب في ذلك ولو كان كما ذكر نحو مسلمو البلد ولا يجوز فيها
الصرف انتا واما الصرف الواو واذا كان ضمة لازما واما سمي بسعاد
وزينب وهند مذكر عالم جمع ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالا
لف والتا اذا سمي به مونث ولد اذا سمي بامرء مذكر عالم قلت امرؤن
وامرءون وان سمي به مونث قلت امرات وامارون والثاني من السرطين
القابلين ان يكون من اول العلم فلا يجمع نحو ثعلب وزينب لويل بالواو
والنون وقد يشبه عبد وذي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر
تلك الصفات من افعال العلما نحو قوله انتا طايعين وقولهم فظلت
اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكلن في
فلك يسبحون وقول المؤمن لم تعقل ومذكر يعقل الاول فيه ان يقول
فيه يعلم ليشمل نحو قوله تو فتح الماهدون اذ لا يطلق عليه تع انه عاقل

لابهام العقل للمنع من الفتح الجائي على صاحبة تعالى الله عنها علوا كبيرا
وانما عمّر او لو العلم بالجمع الصحيح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم
والصحة في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل
تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وشبّه بهذا الجمع من غير العقلاء
الوصف والعلم دون غيرها نحو رجل وانسان اما العلم فتحصينا له بالتصحيح
عن التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العرب المحافظة
بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع لزوال التعريف العلمي كما مضى فيحتاج تصحيحا لتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون
واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معلا باعلاله
مصححا بتصحيحه كان بين ان يريد ان يكون العلامة الدالة على
صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل
واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعل في الوصف ايضا واوا وان كان
واو الفعل اسما واو الاسم حرفا ولتناسب الواو بين فحوى رجل قاعدون
علمانه كما تجمع يقعدون علمانه ولم يكن في غير الوصف والعلم ما احتفا
به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون
اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة
والمنسوب والمصغر ~~يجوز فيكون~~ الا المصغر مخالف لسائر الصفات
من حيث لا يجري على الموصوف وانما جريها وانما لم يجز لان جري الصفة
عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب
والطويل والبصري فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر
فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فورانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتها على العدد لا العدد
معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف
المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة وتقارفها ايضا من حيث انه
لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوف بها معنى
والمصغر ~~موصوف~~ مفهوم من لفظه لا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما
لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف

والحال

والحال ونحو ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيآن
العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تا
التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع نحو افعل فعلاء وفعلان فعلا
وما يشوبه مما لا يذكر ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما
اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذ
كرها ومونثها بالتاء لتاديها معنى الفعل والفعل يفرق تفرق بينهما
فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التاء ان كان
في الاول نحو نقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها
ومونثها كثير وقد سيء هذا هو الغالب في المؤنثين وقد جاء العكس ايضا
في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وسكران
في الصفات وكامرؤ وامراة ورجل ورجله في الاسماء فكل صفة لا
يلحقها التاء كما مر من قبل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان
فعلى واجازين كيان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فاوجد
تباني بني تراجيل احمرين واسودين وهو عيب عيب شاذ واجاز
ايضا حمراوات وسكرانات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع قلنا
الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون
~~يصح~~ انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل ان ما العمل في الفاعل
~~والمفعول~~ ان معناه في الصفة ابلغ وانم من اسم الفاعل الذي انما يعمل
فيها لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو والنون النقص في نحو قلون وكرون
وارضون على ما يجي واجاز سيبويه قياسا لاستعاذة مانون لتقول التاء
كذا مانية وكذا استحوذون لتوهم سعوذانة قال سيبويه لا تقولون ذلك
وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا تلحقه التاء فذا مانه وسعوذانه
كما من قبيل الشاذ وقد قالوا ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب
واما نحو عربانون وخمصانون فيجوز انها قالوا ان فعلان الصفة بضم الفاء
ليس اصله عدم لحوق التاء وانما تذكر بين الصفات التي يستوي مذ
كرها ومونثها عدوة حملا على المذكر سكيات وعدوات وهذا انما
هو لاستماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذ من هذا الاصل صفة على

علوان فانه وان كان على فعلان
مصحح ان لا يلحقه التاء
حملا على المذكر

على خمسة اخرف اصلية كصه تعلق فانه ينوب مذكرهو ونته مع انه
يقال صهصلقون وصهصلقان لان تكبر الحماري مذكر كما تجي فلا يصف
الا النصاح قوله وشرطه ان كان اسما قد ذكر على عبارة ركيكة وذلك انه
لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما قد ذكر شرطا وجزاء خبر المبتدا قوله شرطه
لان المبتدا المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الجملة من
ضمير راجع الى اسم المبتدا الذي هو شرط مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام
ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون اسما علما فيكون على هذا جزاء
الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه قد ذكر وفيه بحث وزاد الاول
دخول الفا في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان
فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكورا وليس في الخبر
ما يجعله بمعنى المقدر والثالث ان الفا الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر
مزيدة نحو قوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما تجي في بابه فلا يقال زيدان
قائم بتقدير مكرر ويمكن ان يقدر بان الشرط والجزاء الخبر المبتدا والتقدير
هو حصول مذكر على ان الضمير المؤنث بعد الفا راجع الى قوله شرطه
والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في عدة العود وكذا قوله بعد
وان كان صفة مذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة ركيكة ايضا
لان مستويا عطف على أفعل فعلا فيكون للمعنى وان لا يكون الوصف المذكر
مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء
في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان سالما
قوله وقد تحذف نون الاضافة وقد شذ نحو سنين وراضين بتجديد النون
لا ضرورة كما في المثنى او لتغيير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة
لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء
النازعن اكم لذا بقر العذاب الاليم بنصب الباب تشبيها لها بالتنوين
في نحو قوله وحائر الطابي وهاب المائي قوله وقد شذ نحو سنين
الثابت في جمع المذكر بالواو والنون كثير نحو ابنون قال زعما
جزائي انها ان تشد ذابيوها الا صاغرا ذليا وعند البصريين جمع
ابين وهو تصغير ابي مقدرا على افعل كما مضى فشذوذه عندهم لانه

جمع لصغر

جمع لصغر ابنة مكبرة وقال الكوفيون هو جمع أبين وهو تصغير ابن
مقدرا وهو جمع غير كاذلين في جمع ذليل فهو عندهم شاذ من وجهين كونه
جمعا لصغير لمؤنث مكبر ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجيال وأرمن في
جبل ورزين وقال الجوهري شذوذه لكونه جمع ابين تصغير ابن بحذف
همزة الوصل تطعا وقال ابو عبيدة انه تصغير بنين على غير القياس ومنها
ذهيذهون وابكرون في قوله قد شربت الا الذهيذهينا قليلا ما وابكرنا
فهو جمع ذهيذهة مصغر ذهداة وهو صغار الابل وجمع ابكر تصغير اكر
مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين اخذهما كونه بالواو
والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع تصغير لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين
جمع تصغير اكبر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالذهيذهين
ومنها الوابلة جمع ذو على غير لفظه ومنها علون وهو اسم لديوان الجند على
ما مر تاء بنت الله ترب في قوله تركنا بني مرثوم يشهد المقربون فعلى هذا ليس
فيه شذوذ وذلانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علة وهي العرقة
والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي كقرشي المنسوب الى قريش وان
قلنا ان علون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الا
ماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله
تركنا بني مرثوم موامع كتاب من قوم علي خرت المثاني ومنها القالون لانه
لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون
بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه
ذات موجدة ويكون دليلا عليه فيكون بمعنى الذال ومنها الهلون
وشذوذه لانه ليس بمنقوص ويجوز ان يحمل له ذلك لانه في الاصل
بمعنى الايس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارهط
دهلول وعرفوا بحتهم فانما جمعهم بالواو والنون مع عدم العقل لانه
جعل الذيب والارنط والعرقة تدل اهلية ومنها عشرون الى
تسعين وقد مضت ومنها ارضون واما فتح الراء لان الواو والنون
في منام لالف والتاء كانه قيل ارمات او للتشبيه على انها ليست
بجمع سلامة حقيقة ويجوز ان يسكن راء ارضون ومنها ايون واجون

وسنون وسنة وذهابه لكونها عوض وصف والاعلم واسماء ومائة فوصف
ومنها بنون بن لان قياسه ابون وانما جمع على اصل بين وهو
بهو على حذف اللام في الجمع شيئا منيا كما حذف في الواحد ومنها قولهم
بلعت سنين البلعين والدهمن بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفا وكسرها
ولدا القمرين كلها بمعنى الزمان والشدائد وقولهم لبث عصرين جور
ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه
قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فما لم يكسر من الاسم الذي
عوض من لامه تاء التانيث الممنوح ما قبلها مفتوحا او اول بعض تلك الجموع تليها
على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فالواو في المنوح الفا كوسنة سنون
بكسر الفا وقد جاء بضمها وهو قليل ولمثل هذا التبيه كسر واعين عشرين
وجاء في لغة ما هو مضموم الفا كسرة الضم كالقلون والثبون وليس
بمطرد اذ الطبون والكرون لم يسمع بهما الكسر واما المكسور الفا فلم يسمع
فيه التغيير كالعضين والمامين والقمين والرغيب ولعل ذلك لاعتدال
الكسرة بين الفتحة والضمة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما فتت تكسيره ايضا كالثبة
والاثابي في الثبة وربما جاء ايضا في الحذف والفاء كرة وسنة وذلك
قولهم ثبة قلبت لامه تاء كالاضاوة والقناة لكن تحذف في كلامهم شيئا مشيا
حتى صار كالسنة فيقال امون وثنون ولو اعتبرت كما نها لقيل القلون
والاثبون لكونهما يعاقبان حذف الياء مقصورتا كالاعلون وعلى هذا قال
ولكني ارتك به الدهر يا ولو اعتبر اللام لقال الدهرون كالاعلين فان ذوا
مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المعرف
شيئا مشيا لم يعتد هاهنا بالجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين
وخربين وحكى عن يونس اخرون مفتوح الهمزة ومكسورها قيل قد جا
في الواحد وقيل لم يجي ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها
على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع
بان هذا الجمع افضل الجموع لكونه خاصا بالعقلا فجبر بهذا الافضل ما في الاسم
من النقصان بالحذف فيا قالوا واخرون واوزون فلما لحقهما
من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للمنقص المتوهم وذلك اذا خرف

العلة

العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد تجعل النون
في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على
مخالفته للقياس فكانه مكسر فجري فيه اعراب المكسر فدخله التنوين ولا
يسقط بالاضافة قال ذرأيتني بحدثان سنينة لعين شاسا وشبابا
ممردا وقال وماذا يدري الاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين
وقال عمران الوسيح صامتة الدهرين يعمو قال وان كنا اهل حمص علينا اب بر وبحر
له بنين ويلزمها الياء اذن كما قلنا في المضعف بجمع سلامة المذكر في باب
العلم والمزيد بن الشعر قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب
الاعراب شاذ في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية
وحكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل بون معتقب الاعراب
ولعل ذلك لان القياس مقتضيا بنا النسب فلما حذف بنا النسبة صار
مقتضيا كقولك فقوله مني كما لاحد مقتضيا الالف فيه بدل من التنوين
ان كان النون معتقب الاعراب والالف للاطلاق وحكمها جميعا رجل
مقتوين ورجلان مقتوبين ورجال مقتوبون قال ابو زيد وكذا الاراة
والمرابين والنساء ولعل سبب جريهم على جعل مقتوبين للمثنى والمفرد في المذكر
والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثر مخالفته للجموع وذلك من ثلاثة
اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف بنا النسب الذي في الواحد وهو
مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل
لقيل وارم الفاقبل مثنى ومجموع على مقتوين كالاعلون لاعلى مقتوون وانما
قلنا ان واحده محذوف الحد دون الباء كما قال سيبويه في المقلوبون والمهالبة
انه سمي كل واحد منهم باسم من انتسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في
الظاهر للحد وفيه بالنسب ويجوز ان يقال للنوبا النسب في مثل بمقتوون
والاشعرون والاشعرون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل
مقتويون واشعريون واشعريون وحكى ابو زيد في مقتوبين فتح الواو
قبل الياء ثم تجعل النون معتقب الاعراب كمقتوين وذلك ايضا لتقيم
عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان المذكر غالب
للمونث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند

ضاربان وزيد والهندات ضاربون وهذا العقل في بعضهم كافي يحوزيد
والحمر يقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للانث والضبعان للذكر
والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه ان بعض العرب
يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم الذي يثنى جزوه الثاني مبنيا كبعلبك تثنى وجمع
يلد وقد الاعراب على جزيه الاخير كبعلبك ومعدي كرب تثنى وتجمع نحو الزيدان
والبعلبكون لان الجزيين ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما
اللذان واللتان واللذين واللتين وذاني وتاني وذيني وتيني ففيها
مسابقه وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه
فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو
خمسة عشر وهذا كما يقال في الجملة المسمى بها ذوا بطشرا وذوو بطشرا
بطشرا اتفاقا وذوا تاسيات قرناها وذوات شاب قرناها لان الجملة
حكما بتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقول في المثنى
والمجموع اذا لم تجعل بينهما معتقب الاعراب نحو جاني ذو مسلمين
وذو او مسلمين معا لئلا يجمع على آخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في الا
ثنين والاثنتين واضافة ذو وتصرفانه همنا من اضافة المسمى الى اسمية
كاف ذات مع ذو المجرد بحور البيسبتو يها وبسيبتو يهون بناء الجزء الثاني
وكذا يلزم بحوبين فخمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام
في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى
ويجمع منه المضاف نحو عبدا المناف وعبدا المناف واذا كان كنية جاز
تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابو الزيدين وابا
الزيدين في الجر والنصب وامتاجمع بزيدا وذو زيدا علمين كانا او لا فان كانا
لعاقل قلت بنو زيدا وبنو زيدا وابا زيدا واخا زيدا وان لم يكونا لعاقل
سواء جاز المؤنثة بنت زيدا وذات زيدا نحو بنت اللبون وبنت اللبون وجمعوا
عشرين وناقة ذات عشرين اولم يبت لمؤنثه ذلك نحو عشرين وذي
الفعدة جمع على بنات زيدا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات زيدا نحو جاء
ذوات عشائن وذوات الفعدة الحاقا لغير العقلا في الجمع بالمؤنث على ما يجيء
كما من قولهم الايام مضين وروب الاخس بنو اعرس وبنو اقعس ايضا

اعتبارا

للفظين وان كان غير عاقل قال اذا تباينوا تفشى ذو وقد يوقعونها كافة
جعله جمعا لابن تفش وان يتعمل قوله الموقت ما اخر الدنيا وتاجه
الاكاليل صفة وله مذكر ان كون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن مذكر فان ايكن بمذا
تحاجزوا جمع متكلف اي في قوله والمونث اي الجمع المونث السالم ولا
يقتضي حد نحو سلمة لان قوله مثل وهو صحاح ومكسر والصحاح مذكر
ومونث يتبين ان المونث ما دل على احاد مفصول بحروف مفرده بتغيير
ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان بعده
اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جعل له علامتان ليكونا
كزيادتي جمع المذكر ولما خص الزيادة بالالف والتاء عرض فيه الجمعية
وتاء تغير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من
المعنيين كما في رجال وسلمات والجامدة والمنادرة قوله بشرطه ان كان في
صفة اي خبر بنظر ان المونث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قال
ذلك المجموع مطلقا اي لا بشرط شيء وهو قوله والاجمع مطلقا وليس سديدا
لان الاسما المونثة بتا مقدرة كقدر وناروشمس وذلو وعقرب وعين
ونحوها من الاسما التي تاؤها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتا
بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والبنات والبنات في الرباع وذلك
لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولاظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا
الجمع قياسا من الاسما المونثة الا علم المونث ظاهرة كانت فيه العلامة كفاطمة
وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذو التا نيث الظاهر سواء كان
مذكرا حقيقيا كحمزة والاكغرفة ومنه قولك للاكرمات والتخمر بجات ونحوها
لان الواحد اكرامة وتخمرجة بتا الواحدة لا الاكرام وتخمرج وجمع الجمع كاكارم
وتخارج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات
والاكارم كالمضارب والقتول وكذا تقول ثلاث اكرامات وتخمرجات
بتجريد العدد من التا وثلاثة اكارم وتخارج اذا قصد ثلاثة انواع من
الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشري والفرا
واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره او ما يجمع
تانيثه وتذكيره اذا المرباث له مذكر مكسر لم يجمعه بالواو والنون

الصفة

المونث

بان

كالاكارم والتخارج

اعتبارا

كالاناث والبنات الى اخره وذلك لاستداد ابواب الجموع الاهذا ويجمع
هذا الجمع ايضا مطردا اذا لم يكن موصوفا بغير العاقل المصدرا باضافة
ابن وذو ونحو بنو عرس وبنو مقرض وذو العقدة وذات الحجة كما ذكرنا
ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد من الاسماء نوعان احدهما خاص مذكره
يعقل اذا لم يات له تكسير كحاميات وسراداقات وكذا كل ما يبنى اصلي الحروف
كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما تجئ وعند الفراء هذا القسم ايضا مطردا
واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوار الفات لقولهم جوالب
واما بوانات مع ثبوت بوبجمان وثانيهما الجموع التي لا تشكر نحو رجالات
وحواجات ومواجلات وبيوتات فلا تقال الكليات لقولهم كالبت وان
كان المونث صفة فلا يخلو امن ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع
بالالف والتا سواء كان لمذكر يعقل كرجال ارتبعات او علامات او كفارات
وجليات ونشاوات الا ان تعلى فعلان او فعلا افعل فانهما يجمعا بالالف
والتا حملا على مذكريهما اللذين يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا الاعذبين
كسبان فانه يجاء كما ذكرنا حمراوات وسكراوات كما يجاء في المذكر احمرون
وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز انثا فاكقوله عليه السلام
ليس في الخضراوات صدقة ولدا كل فعلاء او فعلا جعلته علما لغير المذكر الحقيقي
وان لم يكن في الصفة المونثة علامة تانيث ظاهرة وان لم يكن خماسية اصلية الحروف
لم يجمع بالالف والتا سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وشكور
مما يستوي مذكره ومونثه حملا لها على مذكرانها الممتنعة من الجمع بالواو والنون
او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ماجرد من التا
وبين ذي التا فان ذا التا فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل
وفعل المونث بالجمع ضمير جمع المونث كقولهم ضربن فالحق ذو التا ايضا علامة
جمع المونث اي الالف والتا واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه
في الحاق علامة جمع المونث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حرايض وحيض ومطا
فل وان كان صفة المونث المجرد عن العلامة سواء اشترك فيه المذكر والمونث
او اختصت بالمونث خماسية اصلية الحروف كالرجل والمراة المهذار والمراة
الخمرش جمعت بالالف والتا لاستكراه تكسيرها فيقال لستوة مهذارات وخمرشات

صفة يكون

تخصيص بغير

ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا
حقيقيا كالصفات للذكور من الخيل وجمال شجلات اي ضخمات وسلفا
اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عنابين
في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات
وكذا مصغرها لا يعقل كحميلات وجميرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف
وان اجري على الموصوف واما جمع المذكر في الوصفين جمع المونث لانهم قصدوا
فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المونث
فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمونث وجمع جمعه وقوله ان كان صفة وله
مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدا الذي هو
شرطه والجملة الشرطية مع الجزا في محل خبر المبتدا ومعنى هذا الكلام
ان المونث اذا كان صفة على مذكر لما ضربين اما ان يكون له مذكر
او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التا كالحايض
وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون
خرج بهذا القيد فعلا افعل وفعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها
ومونثها كصبور وجريح وشبعان شاذ ووجهه ان فعلا قياسه لحاقه
في المونث كسبيكة ومنيه وخرج ايضا الوصف ذو التا الذي يشترك فيه
المذكر والمونث كرقبة وعلامة ومعطاة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف
والتا وتقول في جمع بنت وابنة وهو جمع امثلها لان الاصل بنوة كما ان
بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمعين وكذا
اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف
اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التا على ثلاثة اضرب
اما ممنوع التا ورد اللام في جمعه بالالف والتا اكثر هنوات وسنوات
وشفوات في هنة وسنة وشفة وذلك لخفة الفتح وجاحذف اللام
ايضا كهنات وذوات وجامنه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون
ولا بالالف والتا استغنا بجمع التكسير وذلك كوظبة وشفة وسناه واما
مكسور الفا وترك الرد فيه اكثر كثبات وربات لقلة التكسير وقدحا
عضوات واما مضموم الفا ولم يجي فيه الا ترك الرد كثبات وظبيات وكرات

يكون اتم انقل الحركات وقد جاء في القافية المزيد المحذوف فتح التا
في حالة النصب فالوسمعت لغاتهم وجاء في التاذ ايفرد وانثنا ولعل
ذلك لاجل توهمهم تا الجمع عوضا من اللام كالتا في الواحد وكالواو والنون
في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تا الواحد والالف قبلها اللام المزيد
يعني سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تا الجمع لا
تفتح في موضع وبما قال نظر لان المعنى في سمعت لغاتهم وقوله افرد وانثنا
الجمع وحكى الكوفيون في عبر محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التا وكرها
اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه
جمع فتحاوه شاذا فالعرق اذن كالتوان مذكوره جمع مكسر وهو العروق
جمع بالالف والتا مثله ولنذكر شيا من احكام المجموع بالالف والتا وان كان
المريد كره في قسم التصريف فنقول كلما هو على وزن فعل وهو مونث
بتا مقدرا ظاهرة كذا عند وجنه وان كان صفة كمعبة او مضاعفا كمدة او
معتل العين كبيضة وحوزه وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتا وان خلا
من هذه الاشيا وجب فتح عينه كتمرات والدعدات والنرم في جمع لجبة لجبات
بفتح العين لان في لجبة التغيير فتح العين واسكانها والفتح اكثر قال الجمع على
المفرد المشهور فقيل لما لزم التا في لجبة لكونها صفة للمونث ولا مذكر لها
يقال بشاة لجبة اذا نزل لبنها صار كالاسما في لزوم التا نحو جفنة وقصعة
واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لاسماعا وغلب الفتح في جمع ربعة
لتحويز بعضهم في الواحد فتح العين وقيل انها كانت في الاصل اسما ومنه
فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امراة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا
الى عروض الصفة وذكر في جمع حلة كحلات بفتح العين ولا يقاس عليه
غيره نحو ضخمات ومعيات خلافا للفطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح
من غير نقلاف للضرورة قال ذو الرمة انت ذكر عوذ بين اخشاء بلية
خفوقا ورقصات القوي في المفاصل وجاء في المنقل اللام نحو اخوات وجديات
بسكون عينها وقد يقاس عليها قصد التخفيف لاجل النقل الحاصل من اعلال
اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نسوة كلبات اعتبار للصفة الغا
لبة كما تقول معيات بفتح العين اذا سميت بمعيه واهمل في الاصل اسم

دخله

دخله معنى الصفة فقيل في جمعه اهلون وادخلوه الف فقالوا اهلة قال
واقلة وذد قد تربت وذدهم وابلتهم في الحمد خمدي وتابلي اي وجماعة
مشاهلة للوذ وقال لهم اهلات حول قيس بن عاصم اذ اذ لجوا بالليل
يدعون كوثرا وينادون اهلات ايضا سكون الها عند ارادة الوصف العارض
وبفتح هزيل الفين المعتلة نحو نجوزات وبيضات قال اخو بيضات رائح
مغرب وقد اتي النواة ثلث عوزات وانما سكن عين الصفة وفتح عين
الاسم فرقا وانما كان الصفة بالسكون اثقل لتقلها بالتانيثها الموصوف
ومشابهتها الفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف
والمعتل العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الواو
والياء ان قبل قلبتا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلهما قلت ان الحركة عارضة
في الجمع وكذلك لم يقلبها هزيل مع تحريكها كما تقلب واو خطوات المضموم
ما قبلها بالعروض الضمة واما فعله بضم الفا وسكون العين لتفرقة وكذا
فعل المونث جملة فان كانت مضاعفة قلبت في عينها اذا جمعت بالالف
والتا الا الاسكان كعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو وكسرة
فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات
لانهم علموه بخفة الفتحة على خرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك
الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة
كجاءوه في الاسكان لاغير وان كانت اسما فان لم يكن اللام يا جاز في المعين الا
سكان والفتح والاتباع سوا كان اللام واوا كخطوات او الفا كصفات فالاتباع
ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف ودليله ان كانت اللام يا نحو كليه لم يجز الاتباع اتفاقا لثقل واما الفتح والسكان
على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام في الناس من لفظه
امهات اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والظاهر ان يدل له المونث
وقيل اصليه بدليل تانيثه لكونه على وزن ثعلب فانتهى حذف
الناس اب وزيا فعله بحذف اللام واما فعله بكسر الفا وبفعل مونثا فهذه ذات
كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتا الا بسكون العين نحو قدات وان كانت
معتلة العين ولا يكون الا يا اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع

اجماعا والفتح الاعلى القياس لغة هزيل وغيرات في جمع غير ساد عند غير
هزيل وان كانت صحيحة العين فان كانت معه فالاسكان كعلمان وان كانت اسما
فان كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على
المتردد رسوان ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام يائية فكعلبة جاز الفتح والاسكان
واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي
لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان بحث اللام نحو كسر جاز الاتباع والفتح
والاسكان والفراء منع ضم العين مطلقا في المعتومة الفا وكسرها في الكسورة الفا
صحيحة العين او لا الا فيما سمع نحو خطوات وعرفات قوله جمع التكسير احترز
به عن كل جمع حال وافرد ابن جمع لقلة ابجل وابجال وابجلة وقلة والصحيح
انه جمع كثرة لاستناد جمع السلامة بالواو والنون بتغيير ما
واحده ايضا بسبب الزيادة نحو لابنة بنيات مستانفا فالمفرد مار كلمة اخرى
بذلك كما ان التمانية مثلا اذا اضيفت اليه الاثنين يصير عشرة ويكون الجمع الذي
في غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بنا الواحد
وله قال في حد الجمع بتغير ما قبل حرف فيه جمع السلامة وكذا الكلام في
الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات الثنائيات الثلاث تتغير فيه
ولا تبقى على حالها الا ما الثانية منقلبة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال
هو الجمع الذي لم تتغير مفرده الا بالحاق آخر علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير
ذلك واما التغيرات بعد سكون عينها بالغرض وان لم يثبت نحو ثمرات ساكن
العين تخلافا خطوات وسدرات كما كان حد في الثاني المجموع بالالف والتاء بعد
لحاقها لاجتماع التاءين فجمعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله
وجمع القلة افعل الخ قالوا مطلق الجمع على مرتبين قلة وكثرة والمراد بالقلة من
الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا
وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء
تفعلة كقوله هم رايس اي قليلون يكفيهم رأس واحد اي يشبعهم وليس
يخفى ان القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل رأس لا من اطلاق فعله وقال
التبريزي ان منها افعلا كاصدقا وجمعا السلامة يعمهم منها ايضا اسند الا
ممتنا بهتها للشبه في سلامة الواحد وليس بشيء اذ منتهى الشيء لشيء

كلجمه

جمع التكسير

تبتيته بها

أكلة

لفظا لاقتضى مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان التابعة قال الجياني
لما انشد قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفناتك وسيوفك كان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع
قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين الكثرة والقلة والظاهر انها
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلا على اختصاص
امثلة التكسير الاربعة بالقلة بقلة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها
كذا قيل في الرجل والاجمع الكثرة كرجال في الموحل وكذا كل جمع تكسير للثلاثي
الاصلي حروفه ولما لا يجمع الاجمع كجاذل ومعالم فهو مشترك بين القلة
والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله ثلاثة قروء
وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على يبني بالحدث مبني فاعل بفعله
سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والحري في كلامهم
يستعمل في اشياء بمثال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق
منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا
ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه
في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا
لها او ذو احال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد على الالفاظ المبهمة
ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان
الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه
موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت
مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادرا عن الفعل كالعدل
بمعنى العادل واستدل الكوفية على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت
ضربا والفاعل قبل المفعول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت
العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على
وضع الفعل فاين احد المقدمين من الاخر وينقض ما قالوا بنحو مررت زيدا ومررت
ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصري
كل فرع يوخذ من اصل ويصاغ منه يجب ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زائد

المصدر

رفعل

هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه
معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان
يحصل في نحو قولك بزيد ضرب مقصودا منسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان
زمان الفعل على وجه احصر فوضعوا الفعل الذال بجوهر حروفه على المصدر
ويوزنه على الزمان وسيوه بيسمى المصدر فعلا وحدثا واذا انتصب
بفعلها ويعناه سمي مفعولا مطلقا كما مر في بابه قوله الجاري على الفعل احترازا
من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس يقول احترج
اخراجا واستحرج استخراجا تفرق اتيه الثلاثي الى اتيين وثلثين في الاغلب كما يجي
في التعريف واما في غير الثلاثي فبالقياس كما تقول كل ما ماضيه على افعل
فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه
على فعلل فمصدره فعللة ويجوز ايضا ان يبنى على فعلال قياس واحد لجميع
الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال بنظر الى الماضي ويزيد قبل اخره الفا
فان كان قبل الاخر في الماضي متحركا كسرت او لها كما تقول في افتعل افتعال
وفي فعلل فعلان وفي فعلل فعلالا وفي فاعل فعال وفي تفعل تفعال
وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين تقول في انفعل وانفعال واستفعل
واستفعال واما افعلال اصله افعلل وافعلل اصله افاعلل وتفعلل اصله تفاعلل
واستفعال وافعلال وافعيلال وتفعلل ولبس ما ذكرت بناء على المصدر
مشتقا من الفعل بل ذلك بيان كيفية مجيء المصدر فيما سيأتي ان شاء الله تعالى
علم ان المصدر واسمه في فعل وفعلان وفاعل وتفعل على غير القياس المذكور
لكنه هو الاشهر نحو تنغيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال فهو مختص
بفعال ويجي احكام هذه المصادر في شرح التصريف انشاء الله تعالى قال
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يفصل
فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واما له بالله
قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان لا لامنه فاعلم ان مغنى المصدر عرض لا يبقى
في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر ما يقع عليه وهو
المفعول به ولبعضها من الاله كالضرب للكتة وصيغه الوامع لذلك الحدث مطلقا من غير
نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الوامع لكل لفظ على ان

تلزمه

يلزمه في اللفظ ما ينتفي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الاسماء الدالة
لفاظ الذات على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الذاتية
على محالها تقول اذا قصد تبين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة
معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير
الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لنفس
الحدث في صيغة اما مجردة كضرب وسكانة او مغيرة بتغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغييرها
مع الحذف كما يجري في الاستراح او بتغييرها مع الزيادة كيضرب واضرب في
الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلاثة على التعيين
مع اقتضاء تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة
فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او مع اقتضاء ان يذكر احد
لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والضحى والظهر والمساء ونحو
ذلك او المكان او ما وقع عليه او الاله او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم
ذكره اهم من اتي في لوازمه تسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور
بعدها مفعولا ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر تبيين احد ازمنة
الحدث الثلاثة معينا وبعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه ما
لصيغة على احد الازمنة اكتفي بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب
جيء بما كان منها ذكرها هم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك
كضرب ويضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يكن منه ذلك اضمر هذا المدلول عليه
بالصيغة ايضا بعدها طرد الباب فاضمر انا بعد ضرب ونحن بعد نضرب بدلالة
العطف عليها في اضرب انا ونريد واثما جعل لما اقام به الحدث صيغة تخصه
اعني المبني للفاعل وليس بلازم في اللوازم صيغة مشتركة بينها انما جعل الحدث
فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل
اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم
من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا
يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولم يكن الرفع دليلا على
هذا المرتبة للرفع وجه اذ انا خر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير
يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قبل ان تقدم المفعول على الفاعل وحذف او على

او على الفعل لغيبة كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم على كل حال فوايد تقديم
المنصوب على الفاعل وحكم التوسع في الكلام فقط وفايده تقديمه على الفعل اما
تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى أغير الله تأمرون
مزجورون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بشاهد مما تعلق به نحو زيدا
ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره ضائعا ذكر الفعل ليتصل به
او ينفصل فتثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدرا اي شئ
مذكور يدل لفظا كذلك فقط المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى
شئ في اللفظ واما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته
التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه
لانه ليس موضوعا كالطلب كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات
التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضايه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له
باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفاعل
من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان دل
كل واحد منها ايضا على المصدر الذي يشبه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول
ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع ومعنى وطلبه للمنصوب تابع للوضعي
كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا
تابع لوضعي بل هو عقلي وقد طرا الواضع على الفعل وآراء حكمه لان الواضع
نظر في المصدر راي ماهيته الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره اذن
لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا
يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان
حق هذه الاشيا ان لا تعمل في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل
فعملت عمله ومشابهتها اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر
لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع ما للواضع عمل الفعل والزما
المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيها كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه
الفعل لما لمه له كما مر ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو
اضمار مستتر ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسم الفاعل والمفعول
لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا تغيير كما يقع اسم الفاعل والمفعول

يحتاج

اهم

المسند

بل يحتاج الى تقدير أنم لا يلزم عمل الفعل فكما يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا
جواز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب الفاعل والمفعول
دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهة
الفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب
الفاعل والمفعول عقلا فاذا في مشابهة لطالبهما ومعانيهما الفعل يحرك
ذاك الوجدان الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما
كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك الفعل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما
لنصهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا
في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير
حرف المصدر والفعل وذلك ان لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا كان
مفعولا مطلقا تقديرهم بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او مرة او مرارا شديدا
مربت ان مربت واما قولك مررت به ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان
يفعل والفعل لا يتم اذا كان ماضيا حالا لان ان ان دخلت على المضارع خلصته
للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لانهم قد
راوه بأن دون ما وكي وان كان في الحال نحو مربك الان زيد شديد لكونها
اشهر واكثر استعمالا لاسها ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا
يعمل حالا لتعذر تقديره ان بان قوله ولا يتقدم معموله قيل لانه عند العمل
مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه
وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امير زيد على ان امير ظرف
يجيئني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله ثم كتب عليكم الصيام
كاف على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايامًا بمعنى صوموا ايامًا فالواو كذا
لا يجوز حذف المصدري وابقاء معموله لانه يكون حذفا للموصول
مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون
كالمذكور كما في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ادري ما المانع من تقدم
معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك
البراة واليك الفرار قال الله تم ولا ياخذكم بها رافة او قال بلغ معه السعي

وبمعمول المصدر
انحو فيهم معمول الفعل
الذي هو صلة ال

وفي نهج البلاغة فلت عنكم فتونه ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله
تكلف وليس كل ما وقع محكما حكم ما اوّل به فلا امنع من تأويله بالحرف المصدري
من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بلي لا يتقدم عليه المعمول المريح لضعف
عمله والظرف واخوه بكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد
من العمل كحرف النفي في قوله ٢ ما انت ببعة ربك بمجنون فقوله ببعة ربك متعلق
بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا
تقول له انت لك لما سألت لا هبتك بيزيد فاللام متعلقة بالنفي بالقيام
وكذا يعمل الصفر فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها
بالحديث المرجم اي ما حدّثني عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني
يوم مبد في قوله تر فذلك يوم مبد يوم عبر اسم الاشارة لان المراد به التقرير بجر
ايما الفصل بينه وبين معموله باجنبي على قلة فلا يقدر الفعل لقوله ابا ما معد
وذات وكذا يجوز اعماله معمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يبصر فيه بعبي
كما تضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل لهم ترك الاضافة في المصدر بوجوه
تريب وهو انه لو اضمر لاجتمع المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع
جمع ليس المصدر مثنى ولا الالتباس مما بر المثنى والمجموع والمفرد بعضها بعض
ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستكره لذلك باعتبار مدلوله
يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية وعلامتي الجمع وهو مستثقل ويحذف
احديهما وهو مؤدّ الى الالتباس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرها
اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة
المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز
ان يحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله
ولا يلزم ذلك الفاعل وقد تقدم عليه قال الصواب اما ذلك لان الزامه كان
يودي الى الاضمار قبل الذكر اذا كان لفاعل مقدم ذكره فيما على الفعل واسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاذ الا
ضمار للمنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعلة معه كلفظ واحد باضافة

ح نسبي

ك المترجم

ن التثنية

البداول

اول من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلب الفاعل
شديد من حيث الفعل لانه محله الذي يقوم وعمله ضعيف لضعف شبهه
للفعل فلم يثبت الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جارية في المصدر دون
اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه وليس اقوى افتقار الفعل في المصدر المنون
كما قيل بل الاقوى اما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر
بكون الفعل فيكون عمله ذلك اشد شبها بالفعل المضاف الى الفاعل لما ذكرنا
ولكونه اخف بالاضافة منه منونا وانما يضاف الى المفعول اذا قام القرينة
على كونه مفعولا اما بجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد
الكريم او بجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن ريحانة الداعي السميع او مضمرا
السؤول وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل
مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل
خبز بجور الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع
المحل كما في المجرور بتابع مرفوع نحو يعجبني كل الخبز البتي واذا اضيف اليه
الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو يعجبني ضرب اليوم زيدا عمرا
قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لبعد دخوله اللام على ما
يقدر بالمصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في
اتي الفاعل والمفعول لامر موصوله تدخل على الفعل واما التي في الصفة المشبهة
فلم يضعف عملها لمشابهة اسم الفاعل كما مجيء لمشابهة الفعل قيل واردات
في القرآن تسع المصادر بهم المعرفة بالاضافة وباللام عاملة في فاعل او
مفعول صريح بل قد جاء بعد في حرف المجر كقوله تر لا يحب الله الجهر
بالسوء من القول الا من ظلم ويجوز ان يقال الامن ظلم فاعل المصدر الى ان يجهر
على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر
على البناء للمفعول بان يكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل
والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل اجازا اعمال
المصدر المعرف باللام مطلقا كقوله مغيث اليتامى اعد ان يخال الفرار
براجي الاجل وقوله لقد علمت اولي المغيرة اني كررت فلا انكل عن القرن
سمعا يبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيدا على ان الكاف

ب والاستثنا

مفعول والمبرد قال الاستحال الاسمية منه وقال في قوله اعداءه
اي اعد اعداءه او يكون منصوبا بمصدر مقدر اي ضعف الكتابة
كتابة اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان مطلقا
اي مفعولا مطلقا فالعامل للفعل اما كان الفعل للفعل المقدر لما ذكر نا من
تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل مثله كان الفعل ظاهرا او مضمرا
جاز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجي الكلام فيه وهو قوله وان كان
بدلا منه لوجهان اعلم ان المفعول المطلق بان مع الفعل مثله كان الفعل
ظاهرا او مضمرا جاز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجي الكلام فيه
وهو قوله وان كان بدلا منه لوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون
بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول
المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذ صار اسم فعل كما مر وانما يقال
البدل من الفعل يجاز اذا لم تجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه
وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل
حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل
نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه
كالفعل لانا وليله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال
الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال
السيرافي بل العامل هو ذلك الفعل المقدر وعلى مذهبهما يجوز تقديم المصدر
لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو الرافع من تقديم المفعول واما غير
عامل قال المصنف وان لم يكن حذف الفعل لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز
اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والاظهر من كلام النحاة ان المفعول
المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جايزا فيه خلاف هل هو العامل
او الفعل هو العامل والاول ان العمل للفعل على كل حال لان المصدر
ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكر والتصغير منع
المصدر عن العمل كما يمنع الاسم العامل والمفعول لضعف معنى
الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم تعزل الوصف
ثلثة اعني العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح

المشاكلة في ظاهر الاعراب والبناء اي المحل اذا تعذر الحمل على
اللفظ والظاهر كما مر في باب الاستثناء وحمل التوابع على محل المجرور
ايضا خلاف للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل
فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعلف البيان
ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول
عنده وكذا اي عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل
على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاز ما يوهم الحمل
على المحل اصطرله رافعا او ناصبا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز
مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق
لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اقوى من الظاهر حيث كونه اعرابا والظاهر
هو حركة بناء كما في يا زيد الطريف وان تعذر الحمل على الظاهر كما مر بقوله
ملك الموقف حقه المظلوم اما ارتفع المظلوم لكونه فاعل حقه على انه مفعل
اي عليه بالحق المظلوم وجر اسم المصدر على المصدر وهو شيان احدهما
ما دل على معنى المصدر مزيدا ان اوله ميم كالمقتل والمخرج والثاني
اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكثر اعبدك الله عني وبعد
عطائك اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل
المصدر بمعنى اسم الفاعل كموا عور وبمعنى اسم المفعول كقولهم دار
لتعدي إذ من هو اكما فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا
الاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون تحل في المضاف اي
مادة وعور ومن ذوات هوك وفي التقدير الاول مبالغة كانك
في الحذف تحتم من الحذف بكمال اتصافه بمعنى قوله اسم الفاعل اسم من
فعل لمن قام به بمعنى الحدث وصيغة من الثلثي المجرد على فاعل وغيره على مفعل
الصحاح بمعنى مصوغة وكسى ما قبل الاخير قوله ما اشتق من فعل اي
مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه سمى المصدر فعلا وحدثا
وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب زيد ضرب وان كان مذهب
السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر
ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام الاول

الاول ان يقال لما قام وذكرنا ان المجهول امره يدرك بملاحظة ما وقع له
قصد التقليب وخرج بقولنا لمن قام به اسم المفعول والالة الموضع والزمان
ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جمع اسمي الفاعلين نحو زيد مقابل عمر
واما مقترن من فلان او متعلق عنه ومجتمع معه لان هذه الاحداث
لبست بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما منفردا دون الاخر فوله معنى
الحدوث خرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث بل
الاستمرار وان قصد به الحدوث ترد الى صيغة اسم الفاعل فتقول في
حبس حابس الان او غدا فاك في صيغ لما قصد الحدوث وضابط
به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بقيد القيد ايضا كل
على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس حامر وشازب ومقور
وعندهم ان يقال الحدوث قصد الاستمرار فيهما عارضان وهو منعا على الحدوث
كما في قولك الله عالم وكان ابدا وزيد صائم الفعلي اقائم الليل فوله الا
في المرداب غير المزيد فيه كواخرج وادخرج فان المقترن به سمي في
بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي
فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وعند الذي
قال فيه بنظر لانه ليس المعتد بقولهم اسم الفاعل اسم للصيغة الدالة على
وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل البنى ولم يات الفعل والمتفعل والمعتفل
ونحو ذلك بمعنى الذي فعل البنى حتى يقال اسم المفعل بلى قولهم انهم لما قالوا
اسم الفاعل على من ابتعل الفعل كالمكسر والمتدحرج والجاهل والناصر
لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج
والمستخرج لكان مثلا قوله ومن غير الثلاثي ذا الرباعي هو والرباعي المجرد
والرباعي الملحق بالرباعي ومستفعله الرباعي ويكون على وزن مضارعه
المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان
لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا
للفاء او بصم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن ومنتن وربما اغنى
عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو
يافع ومنه قوله تم وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد

عن يفعل بكسر العين يفتعل بفتحها في نحو اشهب فهو مشتهب واحمر فهو محتمر
والج اي افلس فهو مفتلج فالو وقد جا فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق
وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكون على النسب كما يلي وتامر
اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كما بل بل يجوز ايضا
كونه مما جاء منه الفعل مشتركا اسم الفاعل في اللفظ وقيل يكون اسم الفاعل
يوزن المفعول فوله ثم انه كان وعده ماتيا الى اتيا والاولى انه من اتت
الامر اي فعلته فهو بمعنى فوله كان وعده مفعولا كما في الاية الاخرى فوله
ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الموصوف او
فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمول الخبر فبفعل
مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان حذفت اللام مثل ضربت بالضارب
واما اشترط الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب
الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان واما اشترط احد الزمانين ليس
مشابهة للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا
لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على ما جبه اعم اذ يشمل الفاعل والمفعول مع
مشابهتها للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كما
لفعل لان مابهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانفسهما وضعا على ما ذكرنا للذات
المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول
والذات التي حالها كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويها
بذكرنا وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصها وذلك لانها وضعا لذات
مبهمة متصفة بالحدث الذي استفيد منه مذكورة قبلها اما يخصصها كرجل ضارب
ومضروب بخلاف الالة والمومن والزمان كالمضرب والضرب فانها
وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما بعينها قبل واما
توعيها بعد حرف هو الفعل او قبل كحرف الاستفهام وحرف النفي وبعني بما
جها المبتدا اما في الحال كزيد ضارب اخواه او في الاصل كوكان زيد
ضاربا اخواه فظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف
كوجاني رجل ضارب زيدا او ذا الحال كوجاني زيد راكبا جملا وقال بن
مالك فوجاز كونه خبر المبتدا او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه

وفيه تكلف ولاسيما في الحال فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى قرآنا عربيا قليل وهو الذي سمي الحال الموطأة قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجوهري حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ما زار زيدا او ان قائم ابوك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مول به نحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان وتقدير الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاحسن ان يجوز عمله غير معتمد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعد ما يكون في المعنى مفعولا نحو ما ضارب زيد امس ويكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تقرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط كانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل منهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء سد جواز نحو زيد معطي عمر وامس درهما وظان زيد امس كربما وقوله ج وجاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني مروره حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما قام اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز في الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من الموانع مع كثرة دوره في كلامهم وقال ابو علي وجاعة معه بل هو موضوع بفعل يدل عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله في الفاعل لبيك يزيد ضارع لخصومة فخلص من هذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي لا يفهم ما ذكره الفارسي في نحو هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب وجواز نحو كل هذا ضارب زيدا امس وعمرا بنصب المعطوف بيونس مذهب ابي علي في اشتغاله بمقدر باسم الفاعل المضمر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه اضمار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي

في معطي

في معطي عمرو درهما لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل نحو قوله ج وكلبهم باسط ذراعيه قال الاندلسي حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ كما في قوله د هنا من تمرنا بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني لا الالفاظ قال جار الله وتم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله ه فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يقتل هذا في الفعل الماضي المستمر كانك تحضر للمخاطب وتصور له ليستحضر منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله فاذا تقدر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافة تكون معنوية تعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربه امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجمع يعني يعمل اذن بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيد امس عمرا لم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فوصل الى اعماله باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا كان عمل بمعنى الماضي فالاولى حمله على معنى الحال والاستقبال اذا كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز الزجاج وغيره حمله على معنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم تعتريني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل واما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام تشبيها للمنصوب بالمفعول لانه مفعول به كما في زيد الحسن

في معطي الماضي ص

انظر بيان قول ابن الحاجب وقوع الحال تفسيره ص

بعضاه ص

٣ لاجور الاعمال مردون شواهده المذكورة

الوجه وضعف ما قاله الفراء ونقل عن المازني ان انتصاب المفعول
بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر
في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل
والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعدا باللام نحو انا ضارب
لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان
يعدّ الفعل باللام اذا تقدم عليه المفعول نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون
وتقول لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لما ذكرنا
التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعد ما كان من نحو علم وعرف
وذري وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز ان يدخلها مع افعالها ايضا كما
في قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب ومضروب ومضراب وعليم وحذر مثله اي به للمبالغة
لغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة هي حول اليها اسما الفاعلين
اللتين من الثلاثي عند قصد المبالغة فالزام زيد نحو اني مقدم على
الحرب حوّامًا اليها الكتائب وفي كلامهم انه لمختار نوالها اي سيانها وقال
ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقرٌ وبمانيا
فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حمّاس ودرّاك من احس واذراك
وقال سمهاؤيل انك ان الجزور محاميض العشار لاحور ولا تزم جمع مهوار
مراهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعل او فعل يعمل ايضا واشد حتى
شأها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كان بمعنى
البرق وشأها اي يسأها والضمير للاثر ومع ذلك غير سيبويه وقال
ان موهنا ظرف لشأها لان كليل لازم ولو كان الكليل ايضا فلا اشد
لان به لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فهو
هنا مفعوله على المجاز كما يقال تعب يومك فعيل اذن مبالغة مفعل
قلت لاسد لان بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على
عمل فعل بقوله حذر امورا لا تضير واما تجاف وامن ما ليس منجيه من الاقدار منعه
غيره وقال ان البيت موضوع يروي عن اللاحقي ان سيبويه سأله عن
شاهد في تعدي فعل فعلت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعل وفعل
ما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطيب ونطن فلا خلاف في انهما

لا يعملان

لا يعملان في المفعول اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة
وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على رأي وقوله
أمن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل
بمعنى المفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند
الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لقوات الصيغة التي بها شابهة
اسم الفاعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون
انما يعمل مع فوات السنة اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا
فانها تروح لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر على الصفة المشبهة
في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال
كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن ياسناد لا يعمل بمعنى الماضي كاسم
الفاعل والاية المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار
ويعمل بمتي المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زاد وانهم في
قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز
كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء ضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده
قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمعا
السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي كان بها اسم الفاعل يشابه الفعل
واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله وكوجذف العامل والتقدير كحذفه يعني بالقرب
دخول اللام والعامل النصب كقوله انما يطاوع الغيّ لا يانهم من
ورايهم تكلف وذلك لان اللام موصوله وقد طالت الصلة بنصب المفعول
فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله اني كليب التي
اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي جاءت بفلح ومأثرهم
هم القوم كل القوم يا أم خالد واما حذف النون مع الجر كالثاني بوزيد
فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين
ولا موصوفين لان التصغير والوصف كونا عن تأويله بالفعل
ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا
على المثنى والمجموع وليس بشيء كما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسوين

فرخا فانها جاز لكون المحذوف ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جا
في الشذوذ فصل اسم الفاعل الى مفعوله عنه بظرف قال وكرار
خلف المجربن جواد الم يحاهم دون انثى خلتها اي كرار جواد وقد
شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله
تم قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى
الماضي نحو هل ضارب زيد امس وعمرا فالخفض جار على اللفظ والنصب
جايز لكن باضمار فعل ليس لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون
ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان تكون هناك قرينة تدل على خلا
فه نحو هنا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان لمعنى الحال او الاستقبال
جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ويبقى ههنا الخلاف في ان النصب
حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه
فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر واشد

اسم المفعول

اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول
كمضروب ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر نحو مخرج
واستخراج واسمراده في العمل والاشتراط كاسم الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما
قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جري مجرى الواقع عليه ليدخل فيه
نحو اوجد ضربا فهو موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمي
اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول
به يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار
الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله
وكان قياسه ان يكون على وزنه مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال
مضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما ادى الى حذف الهمزة في باب افعل الى
مفعل تمد والتغيير احدهما للفرق فغيروا الفاء التي لما ثبت التغيير في
اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات
كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كما
كمضارعه

كما ذكرنا في موضع الزيادة وفي عين الحركات تغيروه بزيادة الواو
ففتحوا الميم ليلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كمغزو
ومدلوك وعصفور في اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور
كالجاري على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشي
من الاشباع كقوله اذا لقوا فانظروا وصيغته من جميع الثلاثي على وزن
مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما
قبل الاخر منه لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع
المبني للمفعول وقد شذ صوغت التي فهو مصوغ التي حقه مصاغا
قوله واسمراده في العمل والاشتراط كاسم الفاعل يعني ان حاله في عمله
عمل فعله اي المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله
الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في الاشتراط في الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه وحرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا
وجه للاعادة نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة
ان عمله فيما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين وليس في
كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول
لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفا
عل فان كان الفعل متعديا بنى اسم الفاعل منه بلا تغيير حرف جر كما في باب
المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم
الفاعل منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند اليه بدله من
المسند اليه فلا يقال الذهب كما لا يقال ذهب وان تعدي الى المجرور
جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سير في البلد
فهو مسير اليه وكذا الى متعدد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف
الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو السهم ومنه قولهم
اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند
الا الزمخشري الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الجر في نحو سير اليوم فرسخا
ليوم مسير فيه وكذا اليوم سير فان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول
عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان المضروب الشديد مضروب

ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعولا به اسم
فاعله كمؤدب الخدام او لا كمؤدب زيد معطي درهم غلامه اي معطى
درهما غلامه فاضافته غير حقيقة لانها اضافة معنوية الى المفعول وان
يضف الى مفعوله فاضافته حقيقة سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى
كحسن زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسير عليه مقتول الطبع اخزى الله فاعله

الصفة المشبهة

قوله الصفة المشبهة هي المشتق من فعل لازم لمن قام به معنى الفعل قوله
قيد لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر المتعدي اليه
واسم المكان والزمان والآلة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم
يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن
على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو صامر وشارب وطالق وان كان بمعنى
الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لانه صيغة فاعل وهو موضوعه للحدوث
ولهذا المرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحامس ومايق عند تمهد الثبوت
على الحدوث والذي ادعاه ان الصفة المشبهة كما انها غالبة موضوعة للحدوث
ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان
في الصفة ولا دليل في الصفة عليهما فليس معنى نحو حسن سواء كان في بعض
الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة
في القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك
ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض لم يجز تقييده في جميع الازمنة كذلك حكمت
بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة
الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او يصير
سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهر ان في الاستمرار ليس وضعيا بل
قوله وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب الاستقراء كحسن وحسيب وشديد وامثل
صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول وسيجيء في مقدمة
التصريف انشاء الله تعالى وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية
كاسود وابيض واعرج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة
وان لم توازن صيغها الفعل والكانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل

لمشابهته الفعل لفظا ومعنى لانها مشابهة اسم الفاعل محل الحدوث الثابت
هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب فلا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث
في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم
الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة يجوز تثنيته وجمعه
وتأنيثه وترك اعمال افعل التفضيل لان اصل ابتنائه ان يكون مصوغا من
مصدر ام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد والى تثنية الصفة المشبهة
وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء لانه لا يطرد ذلك
في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون
وضاربة ومع عمل افعل فعلا عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة
التي ذكرتها انما حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل الذي
من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طايل اي ذو طول اي ذو غلبة
بالطول فاطول منك بمعنى طايل المبني من باب المغالبة نحو طاولته فطلته
طولا فانا طايل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طا
يل الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اول
ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى
منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ
لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفا
عل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول
القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طايل القوم وانا طايل للقوم نحو انا
ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدي افعل التفضيل الى مفعوله
المغلوب الا بمن التي لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة
فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة
فليس معنى اطول القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ
في ابتداء في الطول من مبتدإ القوم بعد مشاركته اياهم فيه ونحن
انما تعدية اسم الفاعل من المغالبة دليل ما بينه ومعناه بل معناه
قال المصنف تعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
اذا كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها بعيد فاذ بها فيعمل عمل ذلك الفعل

وليس لافعل التفضيل تعمل بيد فايدته ويقوم مقامه فان قيل فتعمل المغالبة
بيد فايدة فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها يعني من غير شرط زمان
من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعمال على
احد الاستة الخمسة فلابد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها
قوله ولفتتم مسائلها ان يكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام
او مجردا عنها فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب
ومجرور بالمفعول في المعرفة صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب
على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة
وتفصيلها حسن وجهه بالنصب وكذلك حسن الوجه الحسن وجهه الحسن
الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف
في حسن وجهه والهواقي كان فيه ضعف واحدا حسن اعلم ان الصفة المشبهة
لا تخلوا من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة واما ان يفسيها
بحسب اجرائها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك
في باب النعت والكلام معها في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور
بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة
صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام المعمول والصفة مجردة
مع تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون منصوبا
او مرفوعا او مجرورا فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في
الثلاثة وتفصيلها بالمثال حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن
الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن
وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان
باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن
وجه غلامه اخيه وذلك لانهما لم تفد الاضافة فيه خفة والمطمح من الاضافة
اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الشبهة
اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بما اضيف اليه الفاعل واسناده
في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما

تحذف

بحذف التنوين من الصفة لحسن وجهه واما بهما معا لحسن الوجه ولم يحصل
باضافة الحسن الى وجهه احدهما لان التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام
حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما المثنى والمجموع كالحسنا
وجهيهما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه
لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من المتعذرين ان
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن
وجها او وجه غلام واما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه
لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع
الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها فجواز تعريف المضاف والمضاف اليه
بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها تختلف فيها وهي الصفة المجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف كحسن وجهه تسويه وجميع
اليصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها
قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر
المحتاج اليه وليس يقبح كما في رجل ضارب اباه بل لكونه شروعا في الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على
ادون التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها يلي يقبح نظر
الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ان يشاهد
مستدلا بقبح العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف
حسن الى وجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه مانع في الاضافة المحضة وكان
ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو ممنوع
الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما تمموا اضافة الصفة الى مرفوعها
جعلوه في ضرورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى
لا يستكن في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير
راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس
بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قبل فيها واجازه وعبد

لطمه ومصدر بلد وطيب مصدر وبحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على
مجيئها في النعوت قول الشماخ أقامت على ربعيها جارتا صفاتها
جؤونا مصطلاهما وقال البرد بل الصفة في مصطلاها للاعالي اذ هو جمع
في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا أعليان وانما جمعها بما حولها
كقوله رواقف التيك وشطاها فالالف في شطاها راجع الى رواقف
كأنه معنى راقفتين فكأنه قال جؤونا مصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع
الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كيت وما بينهما جون اي
اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسايل المذكورة
مسبالتان اخرتان يمتنعان عند النحاة احسنها المصوهما الحسن وجهه وحسن وجهه
بنصب المعمول فيهما ووجه استبعادهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا
كان معرفة انما جاز مع كونه فاعلا في المعنى فاعل البيرزني صورة المفعول فلا
يستقيم الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها
تنبيه في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في
قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كما اضافة التي
الى نفسه التي هي مستبحة في المحضة التي في امثال الغير المحضة يحملوا المرفوع
في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المضوب بها في المعنى الا ترى
ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه وجد فيه كما كانت
كما اضافة التي الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطية الجر فلما
كان الحسن وجهه بالجر متنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن
وجهه بالجر الا في الشعر فهو عندهم لم يجز وليس من موضع ذكره هنا
وهما على قبح في السعة ايضا لظهور النصب فيما كان فاعلا سواء جاءت
الاضافة او اعني الظهور بتقدير اللام او الاستمرار الذي هو
اول الملاك فان رفعها للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب
الاضافة فاذا جاز في مرفوعها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانها فرعاه
على ما تبين قبل فبقي في كل واحد منهما الثماني عشرة مسئلة وكذا انما يجوز
انتقال الضمير اليها من مرفوعها الا من مفعولها ثم نصب المفعول او جره اذا كان بحمل
لفاعلها المتقدم وصف بانتفاء مرفوعها عما ضمونها كما قلنا في الصفة المشبهة

سوا

استحسنها

اليهم

اسم التفضيل

فلا يجوز زيد قايم ابا وقايم بن العم بجر المفعول ولا مضروب مملوكه اخ ولا
مشروب ماء الاخ بجر المفعول هذا واما اذا كانا متعديين كزيد مادر غلامه عمرا
عملا ومعطي اخوة درهما او معطي عمرو توبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفا
على وجه اتفاقا لما يشبه بالمفعول فان له منعولا بخلاف الصفة المشبهة واي
الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها فاشبه المفعول والمجرور به وان
ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل وامن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول
لم يمتنع عندابي علي نصب الفاعل وجر احراه لم يجز حسن الوجه ومنعه غيره
وقد تجري بعض الاسما الجامدة بجري الصفات المشبهة نحو فلان شمس الوجه
اي حسن الوجه فيجي فيه المسايل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة
في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس الطلاقهم هذا
القول توجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول اخر لها ضمير صاحبها نحو يرجل
طيب في داره لوثمك وكذا ان اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن
الزيدان وما احسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما
زيد قايم الجارية ولا احسن وجهها بجر الوجه او لا احسنا وجهها برفع
الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي
صاحبها لان الصفة المنفوية ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى
صاحبها لان الضمير الذي اضيف اليه وجه راجع الى جاريته التي هي مضافة
الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك
ممرت برجل حسنة جاريته لا يقبح وبرجل قايما غلاماه لا قاعدتين ومن هذا
الباب عند البرد جؤونا مصطلاهما كما مر لان اصله جون مصطلاها اي
مصطل الاعالي اي مصطل اعاليها فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي
اضيف اليه اعالي واستر في جون فصار جؤونا وادخل اللام في اعالي
ليفرق باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا
جعا اليه ليقدم ذكر وجعله ثنى لكون الاعالي ههنا في معنى الاعليين
فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانه لا حذف الضمير هنا
من وجه كما حذف من اعاليها فقوله اسم التفضيل الخ قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لغير صوف بزيادة
على غيره بنحو فاضل وزايد وغالب ولو احترز عن مثله بان

بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل
المشتق منه لينتقض بنحو طايل اي زايد في الطويل على غيره وتشبيهه
انم الفاعل البني من باب المفاعلة والاولى ان يقال هو البني على افعل لزيادة
صاحبه على غيره في الفعل اي في المبدء المشتق منه فيدخل فيه خير
وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثي مجرد اليمكن البناء ولبيس بدون والا تعيب
ان منها افعل لغيره نحو زيد افضل الناس وان فضل عمرو توصل اليه باشد ونحوه
مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعما وفياشه للفاعل وقد جا للمفعول نحو اعذر
والوم واشهر ـــــــــ واشغل ـــــــــ
شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جامنه فعل تام غير لازم للنفي متصرف
قابل معناه للكثرة فقولنا جامنه فعل احترازا من نحو انذكى وارجل من الجدي
والرجل فانه لم ينبن فقولهم اخبك الناس اي كلهم من الخبث واول منا
ذ وكذا قولهم آبل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال
الجوهري أبل يأبل أبالة مثل يخشكش شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو
فرس من غير من الفروسية ولم يستعمل منها فعل ايضا وقولنا تام احتراز
من الافعال الناقصة كان وصار فانه لا يقال كون واصير كما قيل
ولعل وكد يكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم
وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والمقارنة دالة على الحدث ايضا كما يجي
في بابها فلا امتناع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك
عنيا اي اشد انتفاعا لآبالي المغفل وقولنا غير لازم للنفي احترازا عن نحو ما
تبئس بكلمة فانه لا يقال هو ابئس منك لبلا يصير مستعملا في الاثبات فان
قيل فعلى لا أبئس قلت ليس لا انس لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبئس
موضوع له بل هو لنفي المفضل في المتكلم وقولنا متصرف احترازا من نحو لعم
ويبس وليس ان لا يقال الحم وايأس واليبس وقولنا قابل معناه
للكثرة احترازا عن نحو عربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب
منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور
والعمى وقوله ثلاثي احترازا عن الرباعي نحو دحرج فقوله مجرد احترازا عن

الثلاثي

عن الثلاثي ذي زايد نحو احرنجم واعلوط واستخرج ونحوها فقوله لم يمكن
اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج
لم يكن بنا افعل منه اما اذا اردت بنائه من غير حذف حرف او حرفين فلانه
يلبس المعنى اذ لو قلت في احرنجم او دحرج بعد انه من تركيب دحرج وكذا لو
قلت في اخرج اخرج حذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في عير
من المشتقات هذا كله بنا على ان صيغة التفضيل الا افعل واما انتصر واعلبه
اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منها
افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لان منها افعل من
غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منها افعل التفضيل لالتبس احدهما
بالاخر لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد
او بمعنى الزايد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بينا ان افعل الصفة
مقدم بنادرة على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على بنوة مطلق
الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة الاخر في الصفة والاولى
موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ألدّ من فلان واخف
واربع واهوج واخرق والدّ واشكس واعيى واعجم وانوك مع ان بعضها
يجي منها افعل لغير التفضيل ايضا كاخف وحمقا وارعن ورعنا واهوج
وهوجا واخرق وخرقا واعجم نجعا وانوك ونوكا فلا يطرد ايضا تعليله
بان منها افعل لغيره فالاولى انه يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان
والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان تاتي اتباعا لها على افعل وافعال
كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كلها جامن الثلاثي عليها واما العيوب
المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا
فيه من غيره كاحول واعور فانها اكثر استعمالا لانثيه من غيره كاحول واعور
فانها اكثر استعمالا من حول وعور وكذلك لم يقلب الواو فيها حملا على
احول واعور وما لم يجي منه افعل وافعال كالتجر والقمل والعرج واللمى
ابين منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والواني
بحوله على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بنا افعل

بنا أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا انهما لصلا الالوان قال
ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين
شاذان قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من معاني الانسا التي
تعد زيادا افعل التفضيل من الفاظها وهي ذو والزيادة والربا بي والايواد
والعيوب الظاهرة بني افعل التفضيل من فعل يبنى بناؤه منه من حسن او كرم
او عبر ذلك على حسب عرضه الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال
التي امتنع بنا افعل منها فينصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة
فيها نحو افتح عورا واشد بنا ضا واسرع انطلاقا واكبر دحرجة وعد وه
هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كلام الناظم منه المعنى ونزده
الى الثلاثي ثم بني منه افعل التفضيل فحذف همزة التفضيل همزة الافعال وهو
عد غير ما بني مع كثير ونقل عن الاخفش والمبرد جواز بنا افعل التفضيل
من جميع الثلاثي المزيد فيه كانبقل واستقبل ونحوهما قياسا وليس وجه
لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني
قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب اي ضارب
اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية
من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو
جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الالتباس واما سائر
الالفاظ المشتركة فاغتفر وانما الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فاراها
جعله حتى احد هما المطرد وهو الاخر فجعلوه في الفاعل فيما لكونه اكثر
من المفعول ان لا مفعول لاولة فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في
الاغلب احترازا عن نحو يحموم وميتوم ت فلو جعلوه حقيقة في المفعول
لتعين اسم الفاعل مع انه اكثر عزتا عن معنى التفضيل الا بقرينة لعدم اللفظ
الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايما على غير القياس نحو اعدل
واشهر والوم واشغل اي اكثر معدودية ومشهورية وملومية ومشغولية
ومنه اعدل قول سيبويه وهو شاذ اعني قوله ومستعمل على احد ثلثة اوجه
مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة على من اضيف اليه وليشترط ان يكون منهم كزيد افضل الناس ولا

بنا افعل

كقوله هو اعطاهم
للدنانير واولاهم للمعروف
والله اكرم من ولاك
ويجوز فك الادغام
تمت ركن مخرف

اعلى

يجوز يوسف احسن اخوته والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح
يجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما
الثاني والمعرف باللام فلابد فيهما من ارعاء ان تلزم افعل التفضيل على عصمه مع
احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجمع ولا يجمع اثنان منها الا نادرا او اذا لم
تخل عن الجمع لان ومعه ليفضل الشيء على غيره ومع من والاضافة تذكر المفضل
عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور
معه قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في يا ايها فيكون اللام اشارة
الى افعل المذكور مع المفضل عليه كما اذا اطلقت شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل
اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز
ان يكون اللام في افعل التفضيل مع تمنع من المواضع الا للعهد لبلا يعري عن
ذكر المفضل عليه رأسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم
فهم المغضود من وضعه واذا اعرى المفعول جاز حذفه قال تعالى ان كان افعل خيرا
كما تقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تم ابه اكبر قوله
ان الذي سمك السما بنا لنا بنى دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم ايانا للموت
ادنى اذا اذ بيت في الاسبل الجزار ويجوز ان يقال في مثل هذا
الوضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز قامة ولم يجز
منه التنوين لكون افعل غير منصرف استثناء واما نحو جواب لقد ذكرنا
تصريحهم بتجويز التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجرور محذوف
اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاني رجل افضل في جواب
من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف
الوصف والحال كان بعضه ايضا اكثر حذفا وانما يجمع من الثلاثة
الدون شيئان لان كل واحد منها يغني عن الآخرين فاذا ذكر المفضول
كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منها الا اذا كان ذكر الآخر اذا ذكر احدهما
لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما الفخر للكاثر فقبيل من منه ليست
فيه تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول
مثلا اريد تحصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد علما الافضل من
قريش اي افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان تجعل بزيادة اللام ومن تفضيلية

كما في قوله ودنت متهللا والخير منه زهير أنعم ذكر الزاجر وقد يجوز
في البيتين على ما مثل ان يقدر افعل آخر عار من اللام يتعلق من أبي بالا
كثر أكرمهم والخير خبر اسم ولا مانع من اجتماع الا ضافة ومن التفضيلية اذا
ابدل المضاف اليه مفضلا عليه كما تقول زيد افضل البصرة من كل عالم فاضاف
فيه الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد أن اكثرهم استجداوه لان الاضا
فة الى البصرة دالة على أن صاحب افضل مفضل على عالم مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل
عليه ولا علوا بالجر وزعم التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما
تحقيقا كزيد أحسن من عمرو او تقديرا كقولك علي عليه السلام لان اصوم يوما
من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان كان افطار يوم الشك الذي
يمكن ان يكون من رمضان محبوبا عند المخالف فقدره عليه السلام محبوبا
الي نفسه ايما فضل يوم شعبان عليه كانه قال حتى انه محبوب عندي
ايما البتة يوم شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدل لي بهم خيرا منهم واعقبهم مني
اعقابا لم ار في بعض الامر فانه ليس فيه خير وابدلهم لي خيرا مني واعقبهم
اعقابا لم ار ايما ولا قال بل فيه عليه السلام شر ومثله قوله تعالى اصحاب
الجنة يومئذ خير مستقرا وأكثم لما اختاروا موجب النار لانفسهم
وقال في الحكم انما اعار الحمار فكانه قال حتى انه لا يكون للحمار علم فاثبت
مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض الشركة بينهما في
معلوم انتفائه عن الحمار وانما نحو قولهم انا اكثر منك شعرا وانا اعظم منك ان تقول
كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على المخاطب على القول بل المراد بعدهما
عن الشعر والقول وافعل التفضيل قد يجيء لتفضيل احد المتفوقين وتجاوزه
عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل باء في قولك بثت من زيد وانفصلت
منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباء بالي تتعلق بمعنى قولك انا اعز
علي من ان أضربك اي بائن من امرك من فرط عزتك علي واما جاز ذلك
لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل فيقرب من هذا المعنى الا ترى
انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز وزي الفضل عن مرتبة
عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول امير المؤمنين
علي عليه السلام وتنحى ما تعلق من نزول البلا بجسمه والنقص في قوتك

اصدوه

في قولك انا صانع واني من ان يكذبك او تعزك اي هي مجاوزة من قولهم
صدقها عن الكذب وبحسب ان يلي من التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام
معناه او على معوله قال فاما رأيت العرض اخرج ساعة الى السوق من ربط
بيان مسيغم وقد يفضل بينهما بلو وفعلها كقولك هي احسن ما تصفت من الشمس
وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واستفزل الزنا قسرا وهي من عقاب لوح
الجو على منتي ويلزمك ذلك ان كان المفعول استفهاما نحو من اعلم زيدا ومما
فاما الاستفهام نحو قولك من علام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ايا كان هذا اكثر ان وضع افعل
لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي
كما انه مفضل على من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه
وكيف يذكر وهو من تلك الجملة يلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول المصنف يدع
هذا الاعتراض ان زيدا يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض
الفضل عليهم بل لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج
لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افضل يفي
بهذا الغرض لما ذكر المصنف بعد هذا وهو قوله لا فعل هنا ان يثبت
اصل المعنى والزيادة فيه ان الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع
الا بعد الاصل فتقول لفظ افضل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل
فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه
ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لا تفعل
جهتين الى آخر الكلام قد يمنع الكلام في باب الحال على الكمال قوله والثا
ني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على
المضاف اليه وحده وانما نسبه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف
سائر الصفات في نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا يعقل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم نحو قولك
لنبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش تعني افضل الناس من بين قريش وان
تضيفه الى جماعة من جنسه ليس احدا منهم كقولك يوسف احسن اخوته فان
يوسف لا يدخل في جملة اخوته يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف

لم تجز لك عدّ فهم بلى يدخل لو قلت قام بنو يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف
بدليل انك لو قلت عدا اخو يوسف احسن الاخوة او احسن بني يعقوب
وان يضفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو
مختص بغداد لانها مشؤمة او مسكينة وان قلت زيد افضل اي اعلم اهل بغداد
فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد والتذكير
يعني اول مقتضى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه من
وضعه وهو من التفضيلية لانه يضع عليه هذه الصيغة المفضل لهذا المعنى تعدى
الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل تميز عما يشاركه في هذه
الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدا النظر من التفضيلية فصارت كانها من
تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينها الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام
تفيد لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد
المذكر نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل من كذا او التي وجمع وان كان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا
اضفته او ادخلت لفضيل صاحبه على من سواه من اجرا المضاف اليه كان كفعل المصاحب
لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفعول مذكورا بعده
مجرورا لا سيما ان افعل المصاحب لمن مضاف للمضاف كما يتبين في باب المنادى
ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفعول يجيء اجزاءه والمجرور
بالاضافة يجيء اجزاء مفعوله الا مصاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما
لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر فاجرا المضاف بهذا المعنى يجري المصاحب
لمن للمشابهة بينهما وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لغوات لفظة من المانعة
من الصرف وقال ابن السراج وابن الدهان وابن يعيش يجب اجرا المضاف بهذا
المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لما صحبه لامتناع ذكر المفعول
بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني
فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفعول وكذا واللام يشابه
المصاحب لمن لعدم ذكر المفعول بعده صرح بجاز الصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا
توجب مطابقتهما لما جعلهما وقيل انما لم يتصرف في الذي من لمشابهته
لفظا ومعنى لا فعل التعجب الفاعل غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه

لا يتعجب

لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا بينان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب
واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولكان فيهما
المفعول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة
دخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فرح جانب الاسمية فلم
يمتنعا من الصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز الصرف فيه نظرا الى الاضافة
التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد والتذكير
لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفعول الذي كان مصاحبا له اي يعلم
التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا
عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا
عند غيره وهو الاصح قال زيد بن الاثم قوم اصغرنا واكبرانا صغيرا وكبيرا
وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام ويقول الاحسن والافضل يعني
الحسن والفاضل فيه ومنه قوله تع وهو اهون عليه اذ ليس شيء عليه تع اهون
من شيء وما ورد كذلك فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر من المطابقة اجراء له
مجرى الاغلب الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل مع من لها اول قد ذهب البصريون
الى ان افعل اختلفوا على ثلاثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وَوَل كدَدَن
ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومصرفاته وقال بعضهم اصله اول من وأل
اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله اول من آل اي رجع لان كل شيء يرجع
الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت في الوجهين الهمزة واوا
قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وَأَل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء قا
ل بعضهم فوعل من تركيب وَوَل فقلبت الواو الاولى همزة وتضريفه تع افعل التفضيل
واستعماله بمن مطلقا لان كونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام
وليس بصحيح وانما لزم قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم
في كواصل على ما يجيء في التصريف محالا واو ووري فانه جاز القلب لانها
على جمعها وهو اول فانه لزم القلب كاني واصل جمع واصلة وعند من
قال هو افعل من وأل اصل اولى وُوَلي قلبت الواو همزة كما في وجوه قلبت
الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة قا
لون تحاذ المؤنث لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فلم يجتمع الهمزتان

فأول كما سبق معنى وتصريفا واشتقاقا تقول في تصريفه الأول الأولان الأولون
الأولى الأوليان الأوليات الأول وتقول في الاستعمال زيد أولى من عمرو وهو
أولهم وهي الأولى ولما لم يكن لفظ أول مشتقا من شيء استعمل على القول الصحيح
كما استعمل منه فعل كأحسن ولا استعمل منه اسم كأحنك خفي فيه معنى الوصفية إذ
هي إنما تظهر باعتبار المشتق منه وأيضا في ذلك المشتق به كأعلم أي ذو علم أكثر من علم غيره
وأحنك أي ذو حنك أشد من حنك غيره وإنما لم يظهر وصفية أول بسبب تأويله
بالمشتق وهو أسبق فصار مثل رجل أسد أي جريء ولأجل أنه لم يظهر وصفيته
إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما أول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة
إذ هي دليل على أن أفعل ليس اسما صريحا كأفكل وأبدع فإن خلا منهما معا ولم يكن
مع اللام والإضافة دخله التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول علي
عليه السلام أحمده أولا بادئا ويقال ما تركت له أولا ولا آخرا ويجوز حذف
المضاف إليه منا قولك أي أول أوقات غدنا ويقال ما مذ عام أول برفع أول
صفة لعام أي عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام أول بفتح أول
وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل أنهم جعلوه ظرفا كأنه قيل مذ عام قبل عامك وفي
تأويل أول بقبل إشكال لأن أول الشيء أسبق أجزائه فمعنى أول عامك أسبق
أجزاء عامك إما من الليالي أو من الأيام أو الأوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي
يتقدم جميع أجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان بحذف المضاف إليه فوجب بناؤه
على الضم ويجوز أن يكون أول ههنا بمعنى أول من عامك ويكون الظرف صفة
لعام أي عام كائن في زمان أسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا
ولا يبعد أن يقال إنه جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لأن ما بعد
مذ قد يجر كقوله والأناعب الإ... غرابيها وقوله ... فما ... والكن من الها
لحين فعلى هذا يكون أول مجرورا لا منصوبا وتقول إذا لم تر زيدا يوما
قبل أمس ما رأيته مذ أول من أمس فإن لم تره مذ يومين قبل الليل قلت ما رأيته
مذ أول من أول من أمس ولا يجاوز ذلك وأما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل
بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الإضافة بل
يستعمل إما مجردا من اللام أو مع اللام ولما لم يكن معنى مقدرا مع المجرد
طابق ما هو له تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا

وإلى

عن اللام والإضافة إذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال شعر
في سعي دنيا طالما قد مدت وقال وإن دعوت إلى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس
فادعينا وإنما جاز ذلك لأنهما غلبتا في المعنيين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل
وأما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنى بالألف وسوأى في قوله ولا
تجزون من حسن بسوأى ولا تجزون من غلظ بلين فليستا بتأنيث أحسن وأسوأ
بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء وهو في
المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رأيت رجلا
أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد لأنه بمعنى حسن مع أنهم لو رفعوا فصلوا
بينه وبين معموله بأجنبي وهو الكحل ولك أن تقول أحسن في عينه الكحل من عين زيد
فإن قدمت ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل مثل قوله مررت
اعلم أن أفعل التفضيل ضعف مشابهته للفعل معنى ولاسم الفاعل أيضا كما تقدم
في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الإعراب الأشهر إلا بشروط كما
يجيء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل
أفضل منه أبوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر
الذي هو فاعله لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل وأما المفعول به
فكلهم متفقون على أنه لا ينصبه بل إن وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دل على
الفعل الناصب له قال تعالى هو أعلم من يضل أي أعلم من كل أحد يعلم من يضل وكذا
قوله أضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه إما
لا ينصب المفعول به فلا ينصب أيضا شبهه وإما لأن نصب ذلك في الصفة فرع
الرفع كما مر وهو توطئة للإضافة إلى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل
الظاهر إلا بالشروط التي تجيء وإن رفع ذلك لا يضاف إليه هذا ويتعدى أفعل
التفضيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أفعل باللام نحو أضرب منك
لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل وإذا جاز لك أن تعدي اسم
الفاعل والمصدر باللام إذا انعدا إلى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وأنا
ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الأفعل لضعفه وإن كان المفعول به لفعل
يفهم منه معنى العلم والجهل تعدى إليه أفعل المصوغ منه بالباء نحو أنا أعلم به
وكذا أعرف وأدرى وأجهل وذلك لأن أفعالهما تزيدت في مفعولها الباء

نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وهو
ان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك
الحرف نحو انا امرتك بزيد وازري منك بالثياب وتتعدى الى اول مفعول
باب كسوت وعلمت باللام فيبقى الثاني في البابين منصوبا نحو اكسي منك لعمر
والثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني اتصالا باللام
الا ان الفعل يتعدى بحرف جر مثالين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعول
بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كذلك قدرت في البابين بيوم الجمعة
وكذا مت في العراق في بغداد وفي رمضان في الخامس بدل الجر من الكل واستغني
عن الضمير لشهرة الجهة فان اختلف معنى الحرف نحو مررت بزيد وعمرو اي مع
عمرو او لفظهما سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب الثاني عند الكوفيين بافعل
بنصبه بنفسه لاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل
فيكون المفعول الثاني لافعل محذوفا والفعل محذوف مع الفاعل الاول اي انا اكسي
منك لعمر واكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف
لانه فضلة يوجد لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا
ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر
في باب علمت فالاول ان يقال هو اشد منك علما زيد امنطلقا او علما بان زيدا
منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان
الفعل يتهم منه الحب او البغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض
بالي نحو هذا احب الي واشهى الي واعجب الي وهو بغض الي وانت الي واكره الي
لان افعالها تتعدى الى المحب والمبغض بالي ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره
اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واحسن وقد مر انه غير قياسي
وتتعدى الى المفعول مرارا فعل كان من كما تقدم وهل هو المفعول الحاصل
لافعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف تشبيها به برابحة
الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن
منك وجها لانه ينصبه ما يحلو عن معنى الفعل ايضا نحو انت احلا قولا الا
اذا كان لشيء الى اخره هذه شروط رفع افعل التفضيل الفاعل الظاهر قياسا
مستترا بالاضعف قوله لشيء هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله

وهو الذي اس

افعل في المعنى لسبب اي لمتعلق ذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال
في المتعلق السبب لا المسبب واحسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو
الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لسبب اي ذلك المتعلق
الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاول اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل قوله
على نفسه الضمير لسبب اي هو اذا اعتبرت الاول مفضل وان اعتبرت غير ذلك
الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منتصا صفة مصدر محذوف
اي مفضل تفضيلا منتصا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني
مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول
مساوية لحاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني
فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في
عين جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق
النفي فتكون عامة فتقول ان قيل يتعلد قوله باعتبار الاول وباعتبار رعيه بقوله
مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرف جر متغايرين لفظا
ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا خلاف عطف قلت باعتبار الاول وباعتبار
الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي
ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول به فضل زيد اراكبا على عمرو راجلا ومعنى
قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله
لانه بمعنى حسن قال المكودي انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل
عمل ذلك الفعل كما كان الاسم الفاعل واسم المفعول والصيغة المشبهة والمصدر واحسن
ههنا بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين
زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي علل بها يطرد في
جميع افعل التفضيل فيلزمه اذا جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت
برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كان معنى احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا بها
تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع منعه مشابهته لاسم الفاعل
للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتدا ويلزم الكحل مبتدا كما في
قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك

مثل الشيء في الوصف زايدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استفيت
في هذه العبارة عن ما بعد المرفوع لدلالة قولك لعين زيد عليه لان معنا كما قلنا
ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهل هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل
منه في عين زيد قوله كوادي الساع وادبا اسمها وادبا على انه منقول
الى و قوله كوادي الساع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت
على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله لوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون
تمييز القولك عد مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بما قبل بدلا من لوادي
والساع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من عين زيد والتقدير اقل به ركب
معهم بوادي الساع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قولجين يظلم ظرف
لمعنى الكاف اي وباينه وادي الساع وقت اظلامه وماني قوله ما وقى الله
مصدر ريد على حد في المنافي اي وقت وقاية الله وهو ظرف لا حرف وهو
بمعنى للمفعول كاشهر واجمل قوله ثانيه اي ثنيا وتوقفا وهو تفعل من ركب
ابي يجي يقال ثابي اي ثلث وهو منصوب على التمييز من اقل كابي قولك زيد احسن
منك توئبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن توئبه واقل
ناسه ثانيه ركب انوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا اري وادبا اقل به
ركب منهم بوادي الساع كقوله عليه السلام ما من ايام احبا الله فيها الصوم
منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا اري وادبا اقل
ركب ثانيه من وادي الساع قوله الفعل الدال على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلثة من مواد دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق
تاء التانيث الساكنة قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد
الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض
ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني
الاعتراض بباب الغيوث واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس
على حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس
حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض على المنا
ع والافعال غير المتصرفة كعسى وليس فهو ايضا ورد على طرد الفعل
اعني على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم

ثم قسم الاسم والكلمة والعا

واحسن

ليجيء الاان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف
ومعموله ياجنبي ولا يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيد اكان عمرو ضاربا واعني
ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك
العامل بوجه كيف والكحل مبتدا وافضل خبره فله تعلق به من هذا الوجه وعند
الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدا مجهول عندهما للخبر كما ذكرنا
في اول الكتاب فان ذلك قدم منه على الكحل حتى لا يلزم هذا المحذور ويبقى الضمير في
منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وهذا التعليل يطرد لو كان المراد مثبتا
ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني
جواز كونه مثبتا والساع لم يات الا في المنفي ولا مانع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي
وان لم يكن صريحا منه نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول
يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط الذكورة وجها احسن من
الاول وهو ان تحذف المفعول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي
ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو
على حد في المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل الكحل على العين
ومن التفضيلية تدخل على العين المفعول قوله وان قدمت تلك عبارة ثانية
احصر من الثانية وهو ان يقدم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل
داخلا عليه كلمة التشبيه ويحذف ما بعد السبب المرفوع من المفعول وغيره فتقول
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت وان لم يكن فيها فضل ظاهر لورود
افعل بالابتدا لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا
ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد
اي عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنا ما رايت كعين زيد
اي كعين زيد ولا زايد عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا
مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت
كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن من
عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد ولم يذكر ان النقصان في اي
شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون
المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايدة عليها في حسن الكحل فيها

وكيف يكون

في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق القرب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرف التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف الفا فيقال سوو قد يقال سي بقلب الواو يا وقد يحذف الواو وتسكن الفا التي كان تحريكها للساكنين نحو سف افعل وقيل ان الياء منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالنقل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسما وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لما لته في الاعراب استوفى الحركات فاراد وا ان يتقوموا من الافعال المعربة بمثابة الاسم حركة للدلالة على قرعيتها فتقوموا الحركة التي لا تخلو عنها وهي الكثرة ان هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما توجدان في الفاعل والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم ولو لا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ان يكون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون سالمة الاخر وهذا لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى احواله اخر لفظا او تقديرا نحو لم يخرج ولم يغز ولم يرم ولم يخش مبنيا على ما قبل الياء والواو وحذف الاخر ليكون قرينا لاخواته المعربة اعرابه والبناء وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس للاعراب فيه بظاهر ليس لمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اي الحرف الاخير بالعلة بخلاف ما سمي ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب فيه مقدرا فان قيل لا سلم ان العامل انما يكون لتغيير اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغيير عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اي السكون او حالة اعرابية حاصلة لها

قبل دخول

قبل دخول الجازم انما سميناه العامل عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو محمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدر على عاملي النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحامل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم قاريا على الرافع قلت النص زوال الرافع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيد فيكون زوال الرفع اثر الزوال عمل الرفع وزوال عامل اثر للجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اي الاجزام اثر للجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر للناصبة ايضا فيلزم ان يكون الناصب ايضا جازما وانتي ما يكون في مشية قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرافع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فاسمي الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن الجازم اثره وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يضرب ولن يضربوا ولن يضربن جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع لحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت علامه وما نحن فيه بعد ذلك من ايجاد رفع فيلزم زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف يلزم زوال الرفع الى زوال عامله لا يرد الاعتراض المذكور قوله ونحوف ناصب يفضي به انصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحقه مشاه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان يحذف احدهما استثقل وان حذف لبس قوله وتا التانيث لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التا اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم ونقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير ضمير الموقوع المتحرك والواو وصحوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما يحتاج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال نحو له قبل زمانك اي قبل زمان بلفظ اللفظ

به لا على وجه الحكاية وقولنا لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرج
في قولك اليوم بتوب زيد بعد غد خرجت امس فخرجت هاهنا على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاكٍ وزيد يتلفظ به لا على
وجه الحكاية فدل على زمان تلفظه ويخرج ايضا نحو اخرج في قولك لمن
قال زيد اول من امس خرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ
الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشائي الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي
نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع اذا كان حالا ان
قولك ابيع لا بد له من مبيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ ليقصد بهذا اللفظ
مطابقته لذلك الخارج فان حصل المطابقة فالكلام صدق والا
فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له ليقصد مطابقته بل
البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي
لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخا
رج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة و
عدمها واعلم ان اللامي ينصرف الى الاستقبال بالانشائي الطلبي اما نحو رحم
الله ولما امر الحوفوك عليه السلام في الحج اخرا امره وفرخا ابى اخاه بنفسه
وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها
كقوله تعالى وناجى اصحاب الجنة وسيأتي الدين والعلة في الموضعين انه
من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى فيخبر عنه
وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا افعلن
وان فعلت فلا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضي الا في على معناه فاك
والله لا غدا ثم بعد غد ما سيفعل وتغلب اليه ايضا تدخول ان الشرطية
وما يتضمن معناها وتدخول ما التابعة عن الظرف المضاف نحو ما دا
مت وما دامت السموات والارض لبقيتها معنى ان اي بان كانت
كثيرا او قليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله تم وكنت عليهم شهيدا ما دمت
فيهم ويحتمل المعنى والاستقبال بعد هذه الظروف نحو سيموا على ما فات ام
فعلت وبعد كلما وحيث لان في الثلاثة رائحة الشرط وبعد حرف التخصيص
اذ يحتمل الطلب والتقريع كما يجيء في قسم الحرف وكذا اذا كانت صلة لموصول عام

هو مبتدأ

هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل
اتاني فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني
على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه فعلى
الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب فالمضارع
لمشابهة المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهة مشابهة ناقصة استحق
البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في الموانع المذكورة وخص بالفتح
لثقل الفعل لفظا لانه يخد فلا تتلاثا ساكن الاوسط بالامالة ومعنى بدء لبدء
على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع والمنصوب كرنا فاذا اتصل به ضمير
مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان
الضمير المرفوع المتصل جزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في
باب الضمائر ولاسيما اذا كان فاعلا وهو لا يحصون في كلمة واحدة بين اربع
متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل غلبط وهدبل غلابط وهذا ليل قوله
الضمير المرفوع احترازا عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك
احترازا عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات
واذا اتصل به الواو او انضم آخره لمجانسة الواو قوله المضارع هو اشبه الاسم
باحد حروف نابت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالشين فالهمزة للمتكلم مفردا
والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين وللمذكر الغيب والياء للغائب بقسميها
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوح فيما قوله ما اشبه الاسم اي
الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع لمشابهة الاسم لانه اسم مضارعا
الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين
ارتضعا من الضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما تضارع السحلان اذا
اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وبالاولى الرضاع الرضاع بقوله باحد حروف
نابت لعبرة بالوجه المضارعة لان ما بها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والياء للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغير بعض
حركاته سبب محصل جهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا فالبا
قيه كما في قولك يزيد ضرب كما روي في الشواذ قوله باحد حروف نابت نحو
في قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهة

(هامش) قبل ص
(هامش) اذا اتصل به ضمير متحرك سكن آخره
(هامش) تأكيد للنون في نحو يضربن
(هامش) المضارع

لاسم الفاعل لمشابهته لمواز نته وملاحيته للحال والاستقبال فلذلك يعمل عمله
كما تقدم قوله او نوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم
هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن حمل
على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا قرينة وهذا بيان الحقيقة والمجاز واما
من المناسب ان يكون للحال صيغة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز
في الحال لحقا الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان
موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان منقسما ثلثيا والحال
عندهم غير الان المختلف في كونه زمانا بل هو ما على حبي الان من الزمان مع الان
سواء كان الان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم يتوجه ان يقال
في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها مستقبل بانا فجعلوا
الصلوة الواقعة في الاوقات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع
يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج
ولا يقال ان زيدا ليخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل
في المبتدا ثم تاخرت عن الابتداء للدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما
اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام
الظرف مقام حاصل كما يجيء بيان ان وعلة الكوفيين لام الابتداء الداخلة على
المضارع مختصة له بالحال كما ان السين مختصة به بالاستقبال فلا يكون دخولها
وحدها احرى لمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا السوف
يخرج للبتة قص والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على
افادة التاكيد فقط كما كانت قبل ما دخلت على المبتدا قوله لوقوعه مثلها
وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب
حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص
باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب لمشابهة المذكور عند السيرين
كما لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضا
رع بالامالة للمشابهة وذلك لانه يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب
اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعراب ليتبين ذلك الحرف المشترك
ويتعين احد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك نحو قولك لا تقر

رفعه ملخص

محض لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن نصب بتجرد دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها
للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب بظلم دليل على كون الفا للسببية ورفعه
على كونها للعطف ونحو ليضرب حرمة دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها
لام كي او لام الجحود وتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم
بها لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد
الاعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان الوا
ضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه
قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت عليه في الاقل لحد فهم الواو في يعدو وا
عد ونحو لحد فهم لها في يعد وكذا حد فوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحد
فهم لها في اكرم قوله فافهم للمتكلم مفرد اشبه لمعاني حروف المضارعة بعلم
انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها ولا في اول اكرمت ايضا هي و
ليست للمتكلم لشيوعها مع الغايب والمخاطب فلا يكون الفعل بشيوعها مضارعا فا
فهم للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كان
ملكرين او مونثين او مختلفين وكذا يصح للجمع بالاعتبارات الثلاث ونحو
الواحد المعظم ايضا نفعل ونعلم وهو مجاز من الجمع لعدم المعظم كالجماعة
ولم يجيء للواحد الغايب والمخاطب المعظمين نعلوا ونعلمي في الكلام الفصيح
المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتا للمخاطب مذكرا كان ومونثا
مفردا كان او مثنا او مجموعا وللمونثين الغايب والمخاطب ايضا والالف للغايب
عبرها اي غير المونث والمونثين فتكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه
ومجموعه ولجمع المونث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان
حروفه اصلية كيدحرج او فيه زايد كيكرم اصله باكرم ويقطع ويقابل
واصل الافعال ثلاث لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاث الاصل اولى
او لان الرباعي اثقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من
حروف المضارعة تستثقل عليها والكسر حروف المضارعة الا الياء الغائبة
عبر الجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون
الياء ايضا اذا كانت بعدها اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حروفه حمل

(وفي بعض نسخ حروف الالف بعد واو الاصلي هو)

على الرباعي المزيد فيه كتفاعل ويفعل وتفعل وبقي غير الرباعي على اصل
الفتح لخفته واما اهراق يهريق واستطاع يستطيع ورباعي زيد فيه
الحرفان على غير القياس كما يجي في باب التصريف ان شاء الله تعالى قوله و
لا يعرب من الفعل غير ما تقدم عليه قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم
انه اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال جمهورهم مبني لتركبه مع
النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون
فحرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب
الكلمة على النون كما يجعرب الاسم الموتث بالتاء على انا لما تركب وهلا اعرب
مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما
قبلها قلت اما الاسم فامال في الاعراب والفعل وقع عليه فوقع اعراب الا
بسم بقدر ما امكن دون الفعل والاسماء والنون من خواص الافعال فرجح جانب
الفعلية وضعف مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما الان على
اعراب الفعل ليبت ظاهر ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبني بيرجع
الى الثنائي في سبا وهذا على مذهب الكوفيين هل مع ان العرب قد اعربا اخر
الى نرد اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجحوا الذي الذي اعني
موجب الجامع ضعفه وهو استغال ما قبل النون الموكدة بالحركة المجانسة للنون
بين المفرد المذكر والمجموع المذكر فاوجب الفتح في الاول وضده
الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه
مركبا مع التنوين بنا الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي
الى ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج
لم يعرب على التنوين كما اعرب على ما قبل التنوين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النو
من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف
الاعراب بالحركة المجانسة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا
كما في نحو علاي على مذهب المحققين وقال بعضهم المضارع مع التنوين مبني للتركيب
الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل يضربون او الياء
نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لعملها بينهما والحا
وف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن تختتون وتختبن فالمسند الى احدى

الاخرى

الاربع الثلاث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الحرف فان
قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النونين من الحركة كما عوض في نحو يضربا
ويضربون ويضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المنا
سبة للحروف التي هي ما قبل تلك كراهة لاجتماع النونات وانما انذر الاعراب
عندهم لا على نون التاكيد كما دار على يا النسب وتا التانيث لمشابهة النون
للتنوين واعراب ما قبل التنوين لا عليها وللمشابهة قلب الالف نحو نسفعا
قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى لحاقه قال
سيبويه ان نضربن شابهه نضربن معنى انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع
متحركات حملا على ضربين جاز بناؤه ايضا حملا عليه وان جاز لكنه يشبه
الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البنا فالاولى ان اشابه الفعل الفعل
ان يرد الى اصله من البنا مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم لمحل الاعراب
الاسكان لمشابهة نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البنا مقدر
الاعراب لالزامهم محله السكون لم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونات
قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المحتوم عن ضربا رفع للمشابهة
والجمع والمخاطب المونث بالضمة والفتحة والسكون نحو تضرب والمتكلم
ذلك بالنون وحدها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمتكلم بالواو وهو الصحيح
المجرد الى اخره تشمل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب تختلف
في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فنحو تبينه في الاسماء وبين هذا اللفظي
والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امر من بخلاف الاسماء فانه
بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم احتمال قوله فالصحيح
المجرد احتراز عن المعتل نحو يخزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون
جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المشتمل على الضمير البارز المرفوع
بين ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المونث نحو
يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها تكون
بالضمة والفتحة والسكون بدلا بالنون وحذفها كما يجي وانما قيد الضمير بالبارز
لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد
يضرب وهند تضرب وانت تضرب وانا اضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون

وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير
بارز لوجب ان يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة وا
لفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير
البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون
وينصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل
الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف والكسرة
لتناسب الياء لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى
يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في العنية للواو
وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والالف والياء دون
نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها
مقدرا للمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى
والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الالف بضربان مشابها لالف ضاربان
ويضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق
بالاسم حرف وتحمل الياء في تفعلين على أخويه الالف والواو في الحاق النون
بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف
لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كان على حرف ولا سيما اذا كانت
تلك الحروف من حروف المد واللين فان تلك معها كثيرة وعامرة ومسكينة وسقوط
النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا
يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء النصب في موضعه
وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة الذي
في صورة الجزم وبحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التاكيد انما لان الفعل
مبني معهما فلا يكون في المبني علامة الرفع واما الاجتماع النونات عند من قال
هو معرب مع النونين ويكون الاعراب مقدرا كما في قاضٍ ويكسر النون بعد
الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ بالسوادا تعدانني
وبفتح الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد زحد فيها الا للاشيا المذكورة
نظما ونثرا قال لابيد اسيري وتبيني انك لكي تذكري بالغير والمسك الذكي قوله
والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة

والكسرة

والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع بالواو
والياء كما يظهر جر الياء ورفعها قارئ بكسر الياء في النصر او تقديرا على الضرورة
كذا يضم الواو والياء نحو قوله ابى الله ان اسمو بامك والآب وكذا في الاسم نحو قو
له هما اخوا في العلا حتى اذا ركبا اعلى المعالي اشارا بالكواكب وقد يقدر في
السعة لتركهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة
رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحيب اثما من الله ولا واغل
واما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع
في الاخر والرفع في الفعل يحذف للاشتغال فتد دخول الجازم فلما دخل
لم يجد في اخر الكلمة الاعرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الالف
للاتة في الضرورة وقال ولا ترمها واو لا تميل وقال الم يأتيك والانباء تنمي
فيقدر انها كانت محركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الجزم وقع على الحرف
للجزم والحروف الموجودة الا ان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنوا
فانظور وقوله بشاع من ذفرى غضوب جسرة وربما جاء حكم الياء في السعة
قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد هذا ان لم
يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء لا الياء الذي
الذهب ولعل اختياره اختيار لما احتج به مما يلزم من الاعتراضات الواردة
على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه يوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع
اسم موقوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرورا ومنصوبا نحو مررت
برجل يضرب وضربت رجلا يضرب واما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اما
تكون كالاسم فاعطي استحق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات
مثل انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي
خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان وتلك الجواب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب
هو علي ان ضارب خبر مبتدا محذوف عليه وكذا قيام الزيدان وتكفينا وقو
عه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديم اسما غير الاعراب مع تقديمه
فعلا عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحذف

الذي

يكون

الاصل كما كان البدل في الاسما
الستة ان حروف العلة
يبدل بعضها ببعض
الاعراب الذي هو فضلة مشترك
مرتبة كلمات الاعراب لتظاهر
بعضها على بعض
ح

نعم

شعره

والسين فما ركا جزء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه
موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا واغا عدل عن ذلك الاصل لما بني
في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة
لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحلولها ان اصل المضارع اما الماضي
واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف
فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين
والفراء واغا عمل لها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها جزء الكلمة
صيرها الطارئ المتفصل وتعين المضارع الحالية بالآن وانفا وما في
معناهما من الظروف الدالة على الحال ولام الابتداء عند الكوفيين
كما مر وقال بعضهم يصير معنيا للحالية بقيه بليس نحو ليس زيد يقوم
وعما نحو ما يقوم زيد الآن وما زيد يقوم وان نحو ان يقوم زيد عند المبرد
وقال ابو علي ان لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واما ما
اختصاص ليس بالحال فسيجيء الكلام عليه ويخلص للاستقبال لفظ فيفعل
نحو اضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كقوم القيامة وباسمائه طلبا
الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاستفهام
لان الطلب الحاصل بحال ويكونه وعدا كقولك واعدك اكرمك واحسن اليك وبتوكيد
التاكيد ولام القسم اذا تلاته توكيد وهو انما يليق بما تحصل نحو والله لاضربن
علي ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو ان كان متحملا للتاكيد وذلك
بان يجيء الخاطب ان الحاصل في الحال متصف بتاكيد لكنه لما كان موجودا والمخ
للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه او قوته لم يؤكد وان كان جواب
القسم بما فهو للحال لان ما في الحالية ظاهرة كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال
بكل ناصب وجازم فلما كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا اوقع المضا
رع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بقوله المبتدية نحو قوله لا وددت
لو تدهن فكذا اذا هي كلمة شرط وان لم يعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في
الماضي وجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم
الشيء واقع في زمانه ويخلص ايضا بحرف التنفيس فاما سيوبه ومن تبعه ولا
النفي ايضا وقال المالكي بل تبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله ثم ولا

ولا اقول لكم عندي خزائن الله الآية ونحوه كثير وينصرف الى النفي بلا ولما
الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضا
رع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف
ايضا الى المعنى بكونه عاليا وبلد وربما فانهما موضوعان لها في قوله وينتصب
بان ولن واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام الجحود والفاء الواو
فان مثل اريد ان يحسن الي وان يصوموا والي تقم بعد العلم مخففة من الثقيلة
وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان ليقوم والتي بعد الظن في الوجهين
ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان
الفعل مستقبلا مثل اذن اكرمك جوابا لمن قال انا زرك فكما يعمل منها مضمرا
اخذ ينصب وهو قوله فان مثل اريد ان يحسن الي اخر قوله والتي يقع
بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة تجيء وقوعها في كل موضع
تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا
نحو علمت انك قايم ولولا انك قايم وسواء كان معمول التحقيق نحو عرفت
انك خارج وعلى انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم
وقال سيبويه يضعف ان يقال ارجو او اطمع واخشى واخاف انك تفعل وقال
جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المتوجه مشددة كانت او مخففة
يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما بقي الوارده التي
هي في سير الحاجة عالم وفي فتح البلاغة وددت ان اخي فلانا كان حاضرا
وفي تعليل المنع من ذلك بقوله ولو قلت انني انك تقوم لكان كالمتناقض
قال ابن التمني يدل على وقف التمام وان على ثبوت خبرها وتحققه وذلك انا
لا نسلم ان ان تدل على ثبوت خبرها وتحققه بل على ان خبرها مبالغ فيه موكد
فيصح ان تكون هذه المؤكد نحو قولك تحقق انك قايم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان
زيدا قايم وانا شاك في انه قايم ولو كان يدل على التمني ومعنا ان تنافيا وكا
كالتناقض لم يجز ان انك قايم رجعنا الى القصد فنقول اذا خففت المشددة
فقد ارت خطابها فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة ولا نقول عجبت من ان تخرج
ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يودي معناه كالتبين واليقين والانكشاف
والظهور والسطر الفكري والايحاء والتذكي ونحو ذلك وبعد فعل الظن بنا وبل

ان يكون هذا غالبا متابعا للعلم فلا تقول اعجبني ان تخرج ولا وددت ان تخرج ولا
رجوت ان تخرج كما كانت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف مشابهة
لفظا لمعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها حرفي المصدر فاريد
الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق لو ما يردي معناه او ما يجري مجراه
من الظن الغالب ليكون مؤذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق ابن المخففة
التي تاليتها التحقيق اشبه واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الا ان المصدرية
واما بعد فعل الظن او ما يردي معنى العلم فتجئ المصدرية والمشددة والمخففة
ولم يقتصروا بعد الا ان الاولية لا تفيد الوجوب فظروا فان دخلت المخففة على
الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل والفعلية الشرطية كقوله ... واذا
سعتم وان لو استفاموا لم يحتاجوا الى فرق احراز المصدرية بالمصدر
المؤول معها بالمصدرية فلا يحتمل ان يدخل على الاسمية ولا الشرطية وان
دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله ... اولم
يشبا اي لم يعلما الى قوله وان ليس للانسان و قوله اولم ينظروا اي يتفكروا الى
قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا اسما الى فرق احراز
ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة ولانها تكون مع الفعل
بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل
متصرفا وجب ان تفصل المخففة من الفعل اما بالسين كعلم ان سيكون او سوف يكون
او قد كعلم ان قد ابلغوا او عرف في كعلمت ان لم يقم ولن يقوم ولا
يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا تفصل بينها وبين الفعل
شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر بمعنى فلا
يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لمنعفها وكذا لا يفصل بين كي ولو المصدريتين
والفعل كما يجئ بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها
في الكلام قد تحل في مواضع لا يدخلها اخواتها كقولك جئت بلا
مال فاذا اتضح وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم
يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم فان كانت
بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما في قوله ... وحسبوا
ان تكون فتنة فقرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب

فلا

فلا التباس بينها وبين ما بعد الا في مثل هذا الموضع وسمي النحاة هذه الحروف
التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان وكما
جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعد المخففة وذلك
كثير وكذلك قد يستند الخوف والرجاء الى ما يتيقن فيقع بعدها ايضا المخففة
كقوله ... فلا مدفني من الفلاه فاني اخاف اذا ما متّ ان لا اذوقها جوز بعضهم ان
يؤول العلم بالظن جازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفرا
وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون
قوله فلما رأى تمّ الله ماله ... اثل موجود او سدّ مقارة من هذا وجوز ان يكون
مخففة من غير عوض كما حكي البرد عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلى
عوض وذلك ساذ فتقول ان ان ليست بعد العلم ولا يؤدي معناه ولا ما
يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل
الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله ... او لم يكن
لهم ايه ان يعلمه ... واعجبني ان قمت وما كان جواب قوله الا ان قالوا ولا بعد فعل
كقوله لولا ان كتب الله علينا الجلا ... وان يتوهم غير من ان بعد وقد يجئ المصدرية
ولا تنصب المضارع نحو قوله ... ان تقران علي اسما ويحكما مني السلام ... وان لا تشعرا
احدا ... في حرف يشاهد لم اراد ان تبرّ وذلك اذا للحمل على المخففة او للحمل على
ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة
لا غير وكذا ان كانت بعدها الا داخلة على غير الفعل كظننت ان لا مال لك
الا مالك وان كانت بعدها داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم
مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي الى معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول
كتحققت وتبينت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كما مر ونذر لك واوجب
وبادي فان فيها معنى اعلم وقال سيبويه معا فتقول ان وليها فعل متصرف من غير
حرف عوض احتمل ان يكون مصدرية وان تكون مخففة ولا يحتمل المخففة لعدم
العوض وذلك نحو قوله ... يؤدي ان نورد من ذي الناء معي اي يورد او معي بالميا
ركة ولو قلنا ان يورد يعني الدعاء فهي مصدرية لا غير وكذا في نحو امرانه ان ... وذلك
لان اصله المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا
فكذا اصله المصدرية ايضا على الاصح كما يجئ في الحروف المشبهة بالفعل وجاز

شعر

عن البغداديين

شعر

ع امل
غير متصرف وكذا ذي
ان ليس عندنا شيء
فهي مصدرية او
مخففة وارد بهما

سيبويه كون صلة المصدر ربه دليلك على ان يكون امرته ان وأي بان وأي بالتمام وقال ابو علي في قوله لا ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد لان القول بالنداء كلا فصل كان الفعل او اذا وليت ما فيه معنى القول وليها فعل مضارع مصدر بلي جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحي اليه ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان للنهي لان المخففة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل واوحي اليه بان لا تفعل ولا يجوز ان لا تكون لا ناهية فيجزم الفعل لاعتلال الي على كما تقدم فان وليت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليه ان ستفعل مخففة او مفسرة وكذا قوله تر وناديناه ان يا ابراهيم اذ قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يليها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار تعين ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية نحو قوله تر وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل اوحي الي انه وان لو استقاموا واحاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك ما ان طبت نفسا ان نلت وقالوا في قوله تر ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها لما قد منا في باب الموصولات واما ان المراد ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا او قوله وشفاء غيلي خابرا ان تشائي وهنا ان تزان او تقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل بخبر مبتدا محذوف مقدرا ويتعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتقدير لين مقدرا وقوله ولن معناها ان النفي المستقبل بها موكدا وليس للتاييد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخرى وقال الخليل اصل لن لا ان قال سرجي

الرماني لا ان يلاقي وتعرض دون اقريبه الحظوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاء تقديم معمول معموله عليه كما حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب والخليل ان يقول لا مانع ان يعبر الكلمة بالتركيب على مقتضاها معنى وعملا لا دليل هو ومع مستاب ولا دليل على قول الفراء ونقل المصنف الاجماع لا تقدم معمول ما بعد ها عليها فلا يجوز زيدا لن اضرب والاصل تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما ذكرنا في المفعول به على شريطة التفسير قوله واذا اذا لم تعمل ما بعد ها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله حالها لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم اراد وا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصد وا الى لفظ اذ الذي هو لمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه حالها للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل الذي يرد دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما تقول لك شخص انا ازورك مقول اذا اكرمك اي اذ تكرمك اي وقت اكرامك زيارتك في اكرامك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو كقبل وبعض الا انهما معربان وان مبني فاذا على ما تقرر صالح للماضي نحو قوله اذ ألقيام تبتغي او للمستقبل نحو ان جئتني اذ اكرمك وللحال نحو اذا ظنك كاذبا واذا ههنا هي اذ في قولك خرجت وتومئ الا انه كثر ذلك في خروج ليكون في صوب ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا الا ترى قبله ظرف في صوب المضاف اليه فكثر نادر كقوله

شعر

ليهنك عن طلاك ام عمير وبعا يتني واستاذن صحابي

والوجه فتحه ليكون في صوب ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذا جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذبا ومحدثا في الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة تمنع عن الابهام لكن لما كان الجملة المضاف اليها اذ تابعة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذ ما وحيثما لم يجز ما هو جوابها نحو

والاضافة توجد في المفرد وتخصيصها بالكلمة اذا كانت الجملة المضاف اليها ج

اكرمك كما جزمت اذا وحينما وانما فلما يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط فيه
كما الطف النحاة لامة في نحو قوله ع فعلتها اذن وانا من الضالين ولا معنى للشرط
فيه واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذا لاكرمتك
وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان معنى الشرط في الماضي جاز اجراه
مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله ع اذن لا فناك اي لو تركت البهم سنا
قليلا لافناك وكذا قوله اذا لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب
القسم المقدر بل بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز استعمالها جزما
استعمالها ان قال ما ان اتيت بني انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطي الي يدي
اذا فما قنني زلل معاقبة فرت بها عين من تاثيد بالحسد فادخل الفا لان
معنى ان اتيت بني تكرهه فلا رفعت فاستعمل بعد لو واو ان تاكيد لهما لان
اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكورين
مع فعلي الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن لك ازرك فكانك
كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتاكيد ثم كما يجوز تاخر كلمة الشرط مع
الشرط عما هو جزاء نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخر
جزاء اذن الذي هو كلمة الشرط مع الشرط عن جزاء نحو اكرمك اذن وكذا
بتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذا اخاصم واذا كان
كذلك لا يجوز في كلمة الشرط الاضرورة قال والمرء عند الرشى ان يلقها
ذيب كما بي قد ذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله لاخرجن
كما تقول والله ان كدا لاخرجن ولما كان اذا اشارة الى زمان الفعل
المتقدم وجب تقدم ذلك اما في الكلام المتكلم بان نحو قولك ان جئتني اذن
اكرمك قال ع وان كان ذو اليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا
لا يلبثون واما في كلام متكلم اخر نحو قولك اذن اكرمك وانا اذا اكرمك في
جواب من قال انا ان زرتك اعلم ان اذا اذا اولية المضارع احتمل ان
يكون للشرط في المستقبل كان وان تكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كقولك
لمن عرك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء
اما في الاستقبال او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء
في الحال فيكون اذا مع الحال كما قلنا في قوله ع فعلتها اذن وانا من

الضالين

من الضالين ملغا اعمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء والمضارع بمعنى الاستقبال
واعمل بمعنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى
الجزاء في اذن نصب المضارع بان اذن تخلص المضارع للاستقبال
يحتمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذا دل
ن على الحالية السابقة من الجزاء وذلك بسبب الفاصل بان التي هي علم الاستقبال
وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفا الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء
فانه لما قصد النص على كون الفا للسببية دون العطف اضمر ان بعدها
ليبقى عن المضارع بمعنى الحالية السابقة للفاء من السببية ومثله ايضا اذا لما
تقصد بها الواو بمعنى مع وبا بمعنى الا او الى نصب الفعل بعدها لان النصب
بام الواو اي ان المصدرية او الى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون
الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسما ويكون او بمعنى الا او الى اللتين
حقهما الدخول على الاسما واذا جاز ذلك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفا
والواو ولو وحتى فلا يجوز اظهارها بعد الاسم وانما يجز اظهار ان بعد
اذن لانها غير لائقة بما بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب
بعدها لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن
لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فا السببية وواو المعية صارتا كالجزء
من الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الواو والفا واو اذن
كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما لا
فاخواته جاز ان يفصل بينها وبين الفعل باحد ثلاثة اشيا دون الفا والواو
والقسم نحو اذن والله اكرمك والدعا نحو اذن رحمك الله اكرمك والندا
نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشيا في الكلام لا يفصل
بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك نفعل الامر
ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين
للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف
القسم والدعا والنداء وانما اشترط في نصبا الفعل ان لا يتوسط اذن
بالمعمول لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط
في اذن والشرط مرتبة الصدر فاذا توسطه كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية

فكذا نقول والله ان أتيتني لأضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلا ضعف
فيه معنى الشرط لم يراع ذلك يتصب الفعل بعده فحمل ما تقدم ان شرط وجوب
اشتباب الفعل في الآخر بعد اذن ثلاثة اشياء تقدم وذلك اذا كان جوابا
وان يكون الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا
واما اذا انتفت من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقولك
تعالي واذن لا يلبثوا خلفك الا قليلا وقولك اتيتني فاذن اكرمك جاز لك
نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقبلة على جملة مستقبلة
فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقبلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل
بعدها ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حروف العطف
بعض الكلام ببعض متوسطه وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا
لم يقرأ واذن لا يلبثوا خلفك الا قليلا الا ابن شاذ ولأنه غير متصدر
في اللفظ ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر المرتفع بحذوف و
جوبا تقديره اذن اكرمك اذن اكرمك حاصل او واجب واما وجب حذف
خبر المبتدا لان الفعل لما التزم فيه حرف ان التي تنسبك معها ان يصلح للابتدا
به لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن
الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجيء واما قولهم سمع بالمعيدي
خير من ان تراه فشاذ واما حملني على ادعاء ان اذن زمانية حذوفة الجملة
المضاف اليها للظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالها لانها كما في اذا ان
معنى ائتيني اذن اكرمك في وقت المجيء وكذا القول في ورتني اذن اكرمك
ولا يبتدأ في قوله تعالى فاذن لا يؤتون الناس نقيرا اذن اظنك كاذبا
بالرفع فانها مستحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف
الفا يرجح حاجب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالا
لف لكونها حرفا كإن واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا علقتها فاكتبها
بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون ليلا تلتبس باذا الزمانية واما اعملها
فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء
على ما يجيء لتقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله
بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط إن زيدا يقصرب فهو عند البصريين

بفعل

شعر

بفعل مقدر كما يجيء قريبا واما نحو قوله فان يهلك فحسن ثناء الرجل والذكر
سنة إن بالفعل هذا هو مذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها
قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا ومقتفيه سيبويه
بانه لو كان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذا اكرمه كما جاز في اذن اكرم
زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض
الكوفيين انه اسم منون ويروى ذلك عن الخليل ان اصله اذا ان فركبا كما قال
ومن ان اصله لان ووجه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها
وجاز وقوع الحال بعدها وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان
سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في
الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا يتبعث ثم ذا ولم يكن يرويه
غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع
الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك وانا اذن اكرمك
وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا لما قبلها قال لا تجعلني فيهم شطير إني اذن
اهلك او اطيرا سيا ويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك والحال فيكون اذن
مهملا كما تقول زيد اذن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبرا لمحذوف
اي اني اذا دللت او لا اصدم ابدا وقال اذن اهلك قال والوجه رفع
اهلك وجعل او بمعنى الا الوضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو
ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ان تخرجا ذكر لا يرتفع يرد من اذن
يرد وقيد العبر مكرر يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتفع مجزوما
بكون لا بنية للنهي لانه جواب الامر محرر وما لا يصلح ان يكون جوابا للنهي كما
هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار فيكون
المعنى لا يرتفع ان يرتفع وعند غيره يرد منصوب واذا انقطع عما قبله
ممتدركان المخاطب قال لا تزجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث
ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله ولئن
عاد لي عبد العزيز بمثلها واممكنت اذن لا اقبلها ولا يقع المضارع بعد اذن
في غير هذه المواضع الثلاثة منفيا على ما قبلها بالاستقرار بل رفع متوسطا

شعر

وقد يكونه

يتردد

ان يليها الحال

ومذهب

ينتظر

في غير هذه المواضع نحو يعتبل اذا زيد عمرا وليس الرجل اذا زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو ليذ ان تاتي انك واذن اكرمك ملائة اوجه الجزم وهو الاقوى لعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اخبار المبتدا بعد اذن اي انا اكرمك قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فقلت كان الناس اصبحوا ما لحاسانك كيما ان تقر وتجزعا وقال اردت لكيما ان تطير فيرتجي فتركها شتى تبيذ بالقاع وتعتد ر لتقدم اللام عليها في نحو لكيلا تاسوا وناخر في نحو قوله كي لتقضي رقية ما وعدتني بان كي متاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال وقد تبين ان اصحت اصح عاديا ابذل من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بنا على مذهبه وهو انه لا ناصب سوا ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبه مثل ان وتعتذرون في نحو كيما تقر بان ان زايدة او بدل من كي وفي كي لتحضني بزيادة اللام كما في دف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما مصدرية بذلك الفعل كانه قيل حبك فتقول كيمه اي كي افعل ما اذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لاجماع امرين احدهما حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية ما تاخر عن الفعل المقدر ولا ينصب الا متقدما عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمذكور الا ان تكون ان متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه كلمة واحدة للاستفهام كما في لمه وبمه فان الجار والمجرور كلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظي والثاني حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا ظير له في الكلام وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجار محض بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جا بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا جر الا سر الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جيتك كي تكرمني تحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها بان واللام في كي لتقضي

زايد عندهم

عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي كان في بعد اللام يعني ان كما مر في لاجتهدن على كي مفعول الفعل المنصوب بعدها فلا تقل جيتك زيد اكي يضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليها معمول ما بعدها واجاز الكسايي تقديم معمول كي عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فما تراد التي كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة لمصدرها ومتعلقه وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعدها على انها بمعنى كيما والبا صريون وقفة للتخفيف واشدد لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة مشبهة بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك ويشددون لا تظلموا الناس كما لا تظلم بالتوعيد وقد يجي شرح كما في حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا تنصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان للمضارع اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما ان لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما ينبغي جوازم فبعيد لان ضعف المشابهة كما اخرنا قبل قوله وحتى ان كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كي والى سلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحققا او حكاية كانت حرف ابتدا فترفع وتكسر السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيرك ابتدا بالحروف التي ينتصب بها الفعل بعدها بما مر ان اعلم ان هذه الحروف تختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر واو الواو والفا او حروف عطف ولا ينصب عندهم شي منها بنفسه لان الثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد القبيلين والثلاثة الاول من عوامل الاسما ولا يعمل شي منها في الافعال وحجتهم ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللام ينصب بنفسها لنيابتها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان مما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشي عن اصله واعتقاد نيابه

على أما أو في بالبصرة إعتماد خروجه على ذلك الأصل وفيها تأول البصريون
من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى تفضي على أصلها على الجر منوجه عن
اعتماد خروجها عن أصلها ولأنها قد ثبت تقدير الناصب في كونها للسبب
عامة وتقرر عندي وفي قوله الا أي هذا الزاجري اخضر الوغى على أن اللام
الجحود ليست لمعنى كي ولا لمعنى ان وحتى الغائية ليست بمعنى ان فكيف يحملان
في النصب على ما ليسا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في
كلام العرب حرف جر وان الجر بعدها في نحو حتى مطلع الفجر ينقد برجل الجر اي
حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بأن عوامل الاسماء لا
تعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفيين بل يرد عليه بانها عنده مختصة
بقبيل نكرة في مذهبه بعد لان حد في الجار وانتفاعه في غاية القلة فكيف
الطرد بعد حتى وايضا كيف الطرد حذف الفعل بعدها مع اجرار الاسم وعند
الجرمي ان الفاء والواو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة
على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في
الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لمخالفة ما قبله
وانما حصل التخالف هنا بينهما لانه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى
الجمعية وعلى معنى الفاء او معنى الاستئناف وعلى ثم معنى التراخي لانا كل السمك
ونشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى فهو لهم نصب على الخلاف سواء
وكذا زعموا ان انتصاب الظروف نحو زيد عندك لانه خالف المبتدأ
الخبر ان لا يطلق على زيد انه عندك كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو
القائم والحق من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء
عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في
نحو ما مررت بزيد لكن عمرو ولا في زيد عمرو ولا يرد على الجرمي الا
اعتراض بوجوب احتمال العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه
الحروف لهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله ثم
نتزه منه سوا فقليل وهو مرتجل ومع الاستئناف مقام الفعلية كما في قوله
تؤبقني الماجلي سترف وقوله فهلي نفس لبلى شفيعها ولترجع اذ ذكر المعطوف
بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم

هي او مقدرة

او مقدر ولا يصح تقدير الفعل الا بسما الابان أو كي او ما او لو ولا يصح تقدير
ما او لولا بهما لانتصاب ظاهرين فكيف بمضمر مقدرين مع ان لولا
حتى هي مقدرة الا بعد فعل التمني كما يجي ولا يصح تقدير كي لان كي لا تستعمل الا
في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي أقوم او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى
ان من غير سببية لكن بقيد بعد الارادة نحو قوله تريدين كيما تجمعيني وخالفا
وهل تجمع السيفان ويحك في عمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير
السببية بعد الارادة ايضا نحو وامرت لاعدل بينكم اما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
وتعد فعل الامر كقوله ر وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف
لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم
يبق الا ان التي هي الباب ولانه يثبت تقديرها ايضا في غير هذا الباب نحو وتظن
عيني واحضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها تعني ليس بحتم ان يكون الدخول وقت الكلام
بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى
مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير
فان الدخول كان عند السير مترقبا بلى ريب فيجوز في الفعل سواء كان وقت الاخبار
ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة وذلك بان يحصل
منك السير اما الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى
فغرض هاهنا ممنوع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا
مستقبلا وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة
يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع
مرفوعا كان او منصوبا لا يخلوا من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا
الوجهين لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاول
ان نجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يرد
لقريع ان يقال انك اذا جررت في نحو سرت حتى ادخلها بالسبب ان يكون
الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب
الفعل بان التي هي على الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال
السير لا بالنظر الى حال التكلم فلهذا جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين

يكون

متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب فلما ذكر انى تنصب المتكلم فان قصد
الحكم بحصول مضمون الفعل الذى بعد حتى اما فى حال الاخبار او فى الزمن
المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان
بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم الله سار
حتى يدخلها او على الظن نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى
انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام المشكوك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما
اظن وسار حتى يدخلها بلغنى ولا ادرى وذلك انك قد تخبر بحصول الشئ
على سبيل الشك والظن كما تخبر بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا اذا ارتفع
ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يودى بحصول مضمونه ما بعد
حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثانى نحو سرت حتى ادخلها او لم
يتصل به نحو اراى منى العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام
شيئ فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز
ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السير منتف
فى الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك فى الثانى فكيف يمكن
الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع
على ان العرب لم تتكلم به وقد غلط وجاز ان يقال سار حتى يدخلها لانك
حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السابر لا عن
السير واذا قلت سرت حتى ادخلها وانت لا تعلم هل سار حتى يدخلها
وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع
ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك فى اللفظ مجرى النفى المصرح به
وان اردت بهذه الكلمات النفى الصرف وهو الاغلب فى كلامهم كما ذكرنا
فى باب الاستثناء وجب النصب واما الجر انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما
يستعمل لمعنيين اما لتحقير الشئ كقولك انما سرت وتعمدت اذا حقرت
سيرك فيجوز الرفع على فتح لان التحقير كالنفى واما الاقتصار على الشئ كقولك
لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اى بمكة هذه الخصلة
فقط فيجوز الرفع اذن بالنصب ولا سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان
السير لا يكون سببا للغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع

وما سرت الا فليلا حتى استرحت الفليلا

نحو

الى حصول مضمون

حتى

قليلا لان التى انتقض بالا هذا كله فى رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم
ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب
ان لم يقصد الحصول فى احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله
ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كى وبمعنى الى فحو سرت حتى تغيب الشمس
متعين لمعنى الانتهاء وكقولك اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية وكقولك سرت
حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا
مع اعادة حتى كسرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولى ويتم
ما قاله اذا كان لمعنى كى لم يدخل على مرفوع الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء
كحتى مطلع الفجر بل وجب دخولها فى المضارع كما ان الى التى لمعناها
لا تدخل فى الاسماء الا على لفظه واحد وهى الاستفهامية كقولك
على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسى لم يثبت حتى بمعنى بل الا ان الا
للانتهاء والاول كقولهم كلمته حتى يا مرلى بمعنى بان معناه كلمته والكلام
حتى يا مرلى بمعنى الى ان يامر وجوز وقوع مرخم الاسم فى موضع كل مضاف
منصوب بعد حتى فى كلمته حتى امرة الى بمعنى الى وما ذكر تكلف لا
يستمشى له فى تواسلت حتى ادخل الجنة فوله كان حرف ابتدا اى حرف استئناف
اى ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها فلا تعلق للمنصوب
لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يمكن كونها
حرف ابتدا اى بعدها مبتدا مقدرا اى انا ادخلها لان ذلك لا يطرد فى نحو
قوله ٢ وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بلى معنى كونها حرف ابتدا
ان ما بعدها جملة مستانفة كما فى قوله ثم اذا اجا امرنا اشئونت بعدها
الجملة الشرطية قال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظى
لما كان بسبب الاستيناف فشرط السببية التى هى موجبة للاتصال المعنوى فان
السبب متصل بالمسبب حتى يكون جزءا لما فات من الاتصال اللفظى قال والاصلح
حتى تضبعون وتضبعا فقدم الصلح سبب للضبع اى مد الايدى بالسوف
وقوله وتضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله فاصدق
وازور ورفع قوله تضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم والجزم عليه
كانه حاصل او قد حصل ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع اجب من جهة كون

ويجوز

ع الجزم

ع ع
والمعنى فذكر ان
بعدها اصدق او تقدر

وهو فى الاستيناف
مثل هو يقول حتى اذا جا
جملة بعدها جملة حتى طيبه
مستانفة

كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استثناف امتنعت المسئلة المذكورة
لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت ناصبة جاز الرفع وامتنع أسرت
حتى يدخلها لما ذكرنا وهو ان لم نحكم بالسير الذي هو سبب الدخول
فكيف نحكم بحصول الدخول وانما يلهم صار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول
السير سائل عن تغيير السابق واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى وبين
الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم حتى ناخذ ولو
جئت بالشرط مجردا فليس لك ان تاخذ الا بالجزم وكذا بعد او نحو والله
او اذا قلت لذا ركب مركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل
بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم
يقول وانا حتى متى اكلنا تاكل فالظرف مفعولا به على قبحه اسهل
من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر
حتى من اخذ فلا يجوز بل يجب جزم ناخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا
بين ان ولن ولي وبين منصوباتها لانها النافية بانفسها ولا بفصل
بين العامل الحرفي ومعموله لان الا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين
ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد نحو له ولامرئ مثل اسلمت
لاوخل اليمنة ولام الجحود لان ان تعد ايضا بعد اللام الزائدة التي تجئ بعد فعل الامر والارادة
نحو امرت لاعدل وبريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص بوقوع
الاستقبال نحو ما كان المنعة اذ اكانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل في الفعل هي
التي في نحو تولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى
ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك ان في هذا
معنى التاكيد ونحو له جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك
لانها كانت كالنائبة عن ان نحو له والفاء شرطين احدهما السببية
والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او تمن او عرض والواو شرطين
الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك او نفي محض وهو من جملة الا
سباب المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت

مثال التحضيض

فعل ماض كان اصله لغزى
كان اصله لغزو فلما حذف للتزما
بجواز حذف الحادم ان وان ما ان

الظاهر

منصوب تاخذ

مثال جحد

الفاء الثاني للفاء العطف

إلينا رسولا فنتبع آياتك وتركب الزجي ايضا قال ثم لعله يزكى او
يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع اي
بالنصب على قراءة حفص واما الدعا فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة
لا عند الاصوليين كما يجي في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك
واللهم ارزقني مالا فانصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعا المد
لول عليه بالجزا ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان
الامر صريحا نحو ائتني فاشكرك فالكلام في محضه وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون
مدلولا عليه بالخبر نحو ان الله امر وفعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام
بتمام الناس او اسم فعل نحو يزاك فانك وعليك زيدا فاكرمه او يكون الامر
مقدرا نحو الاسد الاسد فتحجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر
وقد وافقه بن جني نحو يزاك بنا على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه
واما النصب في قراءة ابي عمرو واذا تخشى امرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبهه بجواب
الامر من حيث انه جاء بعد كلام امر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى
لقولك قلت ليزيد اضرب تضرب اي اضرب ان تضرب بنصب اي تضربت
زيدا واما النفي نحو لا تشتمني فتندم والنفي ما اثبتا منكرا منا وهو اما ما
كان ذكرنا واما موول نحو لما للتاني منكرني وكذا قل رجل وقل رجلان
هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي المحض وتستعمل في اللفظ ايضا استعمال له
واما ما يعد بمعنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك
ان عبر امير فيصرني وكذا التقليل لقلة في المضارع لا يقال قد يجيئني فتكرمني
وقد جوز قوم نصب جواب كل ما يضمن معنى القلة او النفي فيا سائلا لا يسمعا
وقد يجي التشبيه المؤكد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي بمنصوب الجواب نحو كانك والي
علينا فتسلما اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز
ذلك وذكر سيبويه حسبته تشتمني فانت عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد
يقرن الناصبة بعد الفاء والواو والواقعتين بعد الشرط قبل الجزا نحو ان تاتني
فتكرمني او تكرمني انك او بعد الشرط والجزا نحو ان تاتني انك فاكرمك او واكرمك
وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزا في الثاني النفي اذ الجزا مشروط و
جوز بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما عبر موصوفين بالوجود

كقوله

النفي او القلة

حقيقة وعليه حمل قوله ع ان تبتنا بسكين الرنح تطلين روائد على ظهر
الى قوله ويعلم على زيادة النصب وقد جاء بعد الحصر باخوخفي ويكرمني
زيد فيما قلنا في حتى ان فيه معنى التعجيب الغريب من النفي وانما يعد الحصر
باء لا يحوقام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز انفاقا لانه بعد اثبات صريح بل
ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفا بواسطة او غيره واسطة
الى المستثنى المتصل بل الى شئ في حيز المنفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه
او فاكرمه والنصب لاحن جائز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند
على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق ما قبل الا وقد تقدم في
باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الا
شيأ العدول فقد جاء ما بعد الفا منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس
معنى النفي فيه الا كقوله سما ترك منزلي لبني تميم والحقي بالحجاز فاستريحا والنصب
نحو لينزل عندنا فنكرمك والغرض نحو الا تنزورنا فنكرمك والاستفهام
نحو هل يزورنا فنحسن اليه وكان الاصل في جميع الافعال المنصبة بعد فاء
التعقيب الرفع على الجملة مستأنفة لان الفاء التعقيبية لا يعطف عليها بل الاغلب
ان تستأنف في الاغلب بعدها الكلام فاذا المفاجاة ومعناها ايضا استئناف ان
ولذا يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وتنوب عن فاء التعقيب
على رفعه قليلا كقوله ع ولا يوجدن لهم فيحتدروا وقوله لم يستبك
الربيع الغوادي فيسطف وقوله لم يدر ما جرع عليك فيجزع حاجع هذا على
الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا الامر هو ايضا الرفع فيما
بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني
واضربك بالرفع وكذا ان وقع في محل لو ظهر او يستلزم معنى الرفع
فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف الواضع المذكور
الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف
الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا
التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلي قرينة مخلصة للحال
او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو بقوه مرفوعا
لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبلها وهو

الى النصب

قبح

شعر
فنعطف

ان ذكر ما يجوز فتأمله حاذقا

الى النصب مبنيا في الظاهر على انه ليس معطوفا فان المضارع المنصوب بان مقدرة
وتقل الذكورة محله وتخلص المضارع للاستقبال اللايق بالجزاء كما ذكرنا
في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيآن دفع جانب كون الفا للعطف تقدير
مصدر معطوف وتقوية كونه للجزا فيكون اذن ما بعد الفا منصوبا بحذف
وف الجزء وجوبا لما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفا تقدير
مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقدير زرني فاكرمك ليكن
منك زيارة فاكرام مني لان فا السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة
على الجملة نحو الذي يطير فينغضب زيد الذباب وكذا تقول في الفعل المنصوب
بعد واو الصرف انهم لما قصدوا بها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون
الصرف على سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي
اذا تامة واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في
تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا نحو قمت واقوم اي انا واقوم اي ثابت اي
في حال ثبوت قيامي وانما معنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم قصدوا ههنا
مشابهة الفعل المنصوب ما بعدها معنى قم وأقوم مع قيامي كما قصدوا
في المفعول معه مشابهة الاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة
للمصدر على مصدر مقدر من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام
وقيام مني لم يكن في هذا التقدير نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقدير
م في الفا معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى
في قصد النصوصية في متى على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيها قصد
النصوصية في متى على معنى ان يجعل على وجه غلبة وانما شرطوا في نصب
ما بعد فا السببية كون ما قبلها احد الاشيا المذكورة لانها غير حاملة للصا
در فتكون كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفا كالجزا لها
ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشيا المذكورة على ما قبل فا
السببية التي هي اكثر استعمالا لامر الواو في مثل هذا الموضع اعني في استصحاب الصا
در بعدها وذلك لمشابهة الواو للفا في اصل العطف وفي صرف ما بعدها
عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية في الاخرى ولقرب
الجمعية من التعقب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفا مبتدا

للاسم

تحدث ان الخبر وجوباً صار الفاء مع ما بعدها سد مسد الجملة
الجزائية بالجملة الشرطية فاذن في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية
وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فاطمة
زيد او بتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف اوله
وبين الفعل المستفهم عنه للوضوح ولتمام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ
كالجزء مما هو كالشرط فتقول متى فاسر معك اي متى تسر فاسر معك ولا يجوز
شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة فالوا
ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا التي الواحد بجوابين فقوله تعالى
الذين يدعون جوابه لقوله فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم
من شيء فتطردهم جملة منفية بلا بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا
على طردت واما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين
ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا ان تأتينا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه
وهو الاتيان لقوله لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء
قياسه ان يصل الفعل الذي قبله بمتأخر ساكن وتدخل عليه كلمة ان
وتكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه
فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ونحو ايضا ان يكون النفي
راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون اتيان فيحدث
بك وان حصل متعلق الاتيان ولهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وجوز الفراء
ان ينصب بعد فا السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفا السببية كما جئ كما قلنا
ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتني حدثتني يخالف في المعنى
لقولك ما تأتيني فما تحدثني فما يعطي هذه الفائدة معنى فا العطف الصرف اما
عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤول نحو
مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع
فيكون النفي في الصورتين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه
معا فيكون مجموع الاتيان المفيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من
جزءين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول
يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله ولا

يؤول

انتقد عليهم الدرس عني مرحبا موجبا وتدخل عليه كلمة ان ٤

هل او الظرف او كيف اوله ٤

ضمنه ٤

واما قلنا ٤

يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون مخطوفا على لجواز المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يتقيد وهو الذي
ويحتمل ان يكون مخطوفا على لا يجوز الدابر بمعنى يعدت بمعنى الحكم ان لا يجوز وان يقصد فترك العطف حوفا من
اللبس وقد يقع على القطع اى وهو يقصد كما تقول لا يجوز اذا اشتوبت مجمله وتعنيته اى يتبعي ان يجوز اى المعنى ينبغي
ان يقصد اى ان لا يجوز وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فتعرجي وتكلمنا مثلا ومثله قوله
وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اى فانا ابهت
قوله والواو للشرط بتقدير اجمعه وان تكون بمثلها مثل ذلك اى يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فان حال
تعذر يكون قبلها امر نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تهني عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او
استفهام نحو هل تزورني وازورك وتطعمني اتى تحولني عندنا وتكرمنا او تخصيص نحو هلا تزورنا وتكرمنا
او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والتحاء ليزورنا ولون هذا لواو العطف نحو ليكن زيادة منك وزيادة حتى
وقد ذكرت عدة في الفا قوله واو بشرط معنى اى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد
لعوم او يقعدني اى احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا افيدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم
احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول يمتد الى حصول الثاني فصلت ما
بعدا وفسيبويه لقدره بلا وغيره بالى وزالمعنيان يرجعان الى واحد فان قصرته بلا افاد الصاق ما بعده بحدوث
وهو الظرف اى لم تزمنك الى وقت ان تعطيني فهو نحو النصب على انه ظرف للماضي او متحد من شيء
ما اى ما بعده تبا ويل مصدر محذوف الزوائد التي بمعنى الى هذا اوقال لسيبويه في قول الشاعر وما انا للشيء الذي ليس نافعي
ولا بغضب منه صدقني لقول يجوز رفع بغضب ونصبه اما الرفع فللعطفة على الصلة اعني قوله لشيء نافعي وتحمل
ابو علي في كتاب الشعر بلا يغير عطف على نافعي وليس بسيء لانه يكون المعنى اذن ما انا لقول الشيء الذي ليس
لعضب منه صاحبي اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا بصبته فهو على البدل
قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي
يغضب منه صاحبي لا قوله قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي
لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعي وغضب صاحبي معه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول
قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما اذا فلا يفسد المعنى لانه يكون
المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما ان ينفاهما معا او ينفي احدهما لان
المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفائهما معا فلم يحصل عليها مدار الواو على ما هو ينفي حقيقته اعني نفي القيد والتقدم
الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني كما تقدم لتعليل ذلك وقال لسيبويه وتبعه ابو علي ان تنصب
بغضب المنصوب معطوف على الشيء اى لذي غضب صاحبي اى لسبب غضب صاحبي وجيء بضمير المذكر ومنه
يرجع الى الشيء غير المنافع فيكون المعنى وما انا لقول الشيء الذي يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى

هذا

هذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم اذ الغضب منه فلا
حاجة الى لفظه منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل والعاطف اذا كان المعطوف عليه اسما عطف
على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اى العاطفة لقدر بعدها ان يكونوا الكلبس عباءة وتقر عيني احب الي
من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فشتم وضرب
زيد ثم شتم وضرب زيدا وشتم والواو والفاء واو ثم مثل هذه المواضع لا يشتبه بها معنى السببية والجمعية
والانتهاء قوله ويجوز اظهارها وان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لئلا في الاربع اخذ بهذين المواضع التي يجوز
فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يخوض فيه ما يوجب اظهارها ان الذي يعنى بعد الفقهاء هو الذي يجوز اظهارها
فيه فيقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام التي بعد كراهيت لان لكون لان هذه اللام تدخل على
اسم صريح نحو جيئك لاكرامك واعجبني ضرب زيد وعضبه واردت لضربك كقوله ثم ردت لكم لكي ان يظهر
معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلم تدخل على الا اسم الصريح لم يظهر بعدها
ان ولكذا حتى لم تظهر بعدها لان لا تعمل فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وجعل
عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول الغلب في التي بعدها المضارع واما الواو والفاء واو فلا يلزمها ما التزمت
نصبها ما بعدها التنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم تظهر بعدها
الناصب وقد تظهر أن بعدها وفي السيرافي قال ان يلزم بحاجة لواحدها واما وجوب الحاظها مع لام كي اذا ولينها
لا فلا استكراه اللامين المتواليتين واما قول المصنف لا يدخلون حروف الجر على حرف الجر لئلا يستحقا
صدر الكلام فبنيه لئلا لان لا تمنع بنيتها ان تدخلها العوامل لتوكيد بالاصالة وحسبوا ان لا يكون فتنة والكوفيون
يجوزون اظهارها ان مع لام الجحود بدلا من الكلام وتاكيد له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها وان يجوز
ان يتم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر فقد عرضتني ام عمرو وما كن فقدانها
ما كنت حيا لا سيما لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي حصدريه وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب
اى ما كنت اتسمح مقالتها ثم ذكر لا سيما مفسر المضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا
لكن ليس قياسا في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها فقوله لهم تسمع بالعبيري ضمير من اذا تراه ومنه عساك تفعل
كذا على راي كامر في المضارات وانما ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالعبيري ولا سيما اذا كان فاعلا
وقد جاء قوله وحتى لملك بالبنية تخرع لانه في الاصل مفعول وقد نصب مضمرا وشذ وا نحو قوله الا ذي اللائمي احضر الوغى بروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله ويحزم بلم ولما ولام الامر
ولا في الدعاء وكلم الجحاد وهي ان ومهما دما وابزومتى وما ومن وانى وان واما كيفما
واذا افشا دون مؤدره هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم الغلب المضارع ماضيا ولفيه ولما
مثلا ويختص بالاستقبال وجواز حذف الفعل ولام الامر واللام المطلوب بها الفعل وكلا النهي

فليفرحوا وجاز في النظم حذف هذه اللام في فعل عبر فاعل المخاطب قال محمد تقدم نفسك كل تشمر اذا ما خفت يوما ملمة
وجاز الفتح واحد فيها والنثر في نحو قل له ليفعل قال الله تعالى لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وانما الترجيب ذلك
لان استبعادا ان يكون القول سبب الاقامة والاول ان يقال في جوابه انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم
للصلوة عند قوله عليه السلام لهم صلوا جعل قوله عليه السلام كالعلة في اقامتها وقال البعض هو جزم
لكونه شبه الجواب كما قلنا في كي فكون بالنصب لو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا الجواب الامر دون غيره كان
القياس في امر الفعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغايب لكن لما كثر استعماله حذفوا اللام وحرف المضارعة
تخفيفا وبني لزوال المشابهة بالاسم بزوال حرف المضارعة لانه شابه الاسم لسبب عروض حروف زيادته
له عند زيادة حرف المضارعة في اوله فوجب في الحاضر المخاطب باللام كقولك تزورني ولو يشوكه وفي آخر
لتوهمنا الى صحابي وهو في الشعر اكثر قال النظم ابن بابن جهير قومي فمضى مضى حواج المسلمين والذي عنت
الكوفيون حتى قالوا انه مجزوم واجازوا مقدرا هو الغياس المذكور وايضا جزمه باللام في الشعر والضرائر
اخر معاملة المجزوم كما يجوز ايضا الحمل على الاسم فاعمل في المخاطب كما تعمل في الغايب قوله
ولا تفهل المطلوب بها الترك وهو مجزوم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح
قبلها كي بحوجيئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا يمنع ان يجعل لا في معناه للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب
والغايب على السواء ولا يختص بالغايب كاللام وقد جاء في المنكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ريبك لا اذن
المفهم في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على
الفعلين لسببيته الاول ومسببيته الثاني وليستا ان شرطا وجزاء ان كانا مضارعين
او الاول فالجزم وان كان الماضي فوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية اذا رمت ان ومن ثم تجزم بعدها
الشرط والجزاء في الشعور خاصته مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقير معدما قالت وان تجرد من
الشرطية شرطها وحده اذا كان بلام ابتداء لا تجوا تيتني والا اضربك اي والا تاتني اضربك وكذا اذا بعد
اما الشرطية مع بقاء الاداة ثم ما يكون جوابا من حيث المعنى لو لكن افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل
هذا وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ كان ان مفيدة للشك
تعالى الله عنه والجواب ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك
ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلام استعمال المخلوقين وان كان يستحيل عليه لو لها في حقه تعالى لضرب
من التاويل ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى
منهم ذلك وقال ليضل عن سبيله اي تركه الالطاف لن نجعل انه لا ينفعه ذلك فكذا قال ان كنتم موحدين وان كنتم
في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله
منها اضلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير عربية على وزن قعلي فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها انصرف

الطلب بها الترك احتراز عن التفصيل بقوله لغلبة المضارع ما ضيا قد ذكرنا في بعض المضارع ان بعضهم يقول
ان لم دخل على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وقد جاء في الشعر غير جازمة كقوله اذا ما ينو من لؤم واشتهم شعر
الصليقاء لم يوبون بالجار وجات ايضا في الضرورة منفصولة بينها وبين مجزومها الا في ضحت مقابلتها فجاز الشرط
كان اصواتا من الوحش توهل قوله ولا معتلا يعني لغلبة المضارع ماضيا ونفيه قوله ويختص بلا استغراق اعلم
ان لا كما الوا كان في الاصل لم يزيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وابن ما فاختصت بسبب هذه الزيادة
باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقولك في اجاب لما مضى ينتظر في الاغلب وفي نفي الامر الموقع كما تجيء بعد ان
الاغلب عن حصول الامر الموقع لقولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير وقد ترك الخبر اولى بالترك وقد يستعمل
في غير المتوقع ايضا كقوله يدم ولما يفعه الندم واختصت ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم كقولك
ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بلا استغراق وضع لا ليس حتى معنى الاستغراق
فيه وقولك هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز
انقطاع نفيها دون الحال كقولك لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط
عليها فلا تقول ان لما يضرب وحتى لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومتى لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
توقيت بين العامل الحرفي ومعموله وكقوله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختبار عن ذكر المنفي
ان دل عليه دليل كحوشارفت المدينة ولما اي فدخلها كما جاء في قد اني هي لنظيرتها قال الزمخشري غير ان
ركابنا لما تزل برحالنا وقد وقد جاء ذلك ولم صورة لقوله احضر اراد لعلك التي استودعتك الرمل
الاغايب ان وجب وان لم وان ادخلت همزة الاستفهام على لم ولما في لما للاستفهام على سبيل التقرير وهي
التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بما يسوءه كقولك لعلا الم نشرح لك والم نشرح لك وقوله الما تعرفوا منا
البقيا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل تدخل فيها لام الدعاء كقولك ليغفر لنا الله وهي مكسورة وقد تسكن
لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء ثم كقولك لثابت طالعة اخرى لم يصلوا فليصلوا حتى وثم ليقضوا والقوم مع الواو
والفاء كقولك لان الفعل لها بعدها استئنافا لكونها على حرف واحد فصار الواو والفاء واللام بعدها وحرف المضارعة
كلمة على حرفين فحذف كذلك حذف تخفيفا على ورن فخذ وكتف فحذف بحذف الكسرة واظهر محمي عليها لكونها حرف عطف مثلها ويلزم اللام في التنزيل
فيه رعاية الفاعل المخاطب فعلى كقولك لا تضرب انا ولتضرب انت لان هذا العامل العامل الغايب الحاضر واما فعل
الغايب المذكور كقولك ليضرب زيد وليضرب هند وهما ليجوزان واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام فوعزتك لاصلن
كلهم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت
فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس لغلبة الحاضر نحو افعلا ان حاضر وغايب وان قالوا لان بعضهم
حاضر وجوز بعضهم قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التنا الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ مجموع
الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كقوله عليه السلام ليتاخر واعني مقامكم وقراني السوا ذي بلك

كالواحدة فى كالابتدا العامل فى الجزءين وكظننت وان واخواتها عملت فى الجزءين لاقتضائها المبتدا والخبر
الخليل والمبرد الا ان كلمة الشرط تعمل فى الشرط وهما معا يعملان فى الجزاء لارتباطهما وحرف الشرط
لا تقدر على عاملين وهذا كما قبل ان الابتدا والمبتدا يعملان فى الخبر واجيب عن ضعف الحرف عن عاملين
بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم
بالشرط وحده لضعف الاداة عن عاملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب
عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالجواب مجزوم بالجوار كما انه جر بالجوار فى قوله
كبير اناس فى بجاد مزمل والجزم اولى من الجر لانه ليس لشئ لان العمل بالجوار الصورة وايضا ذلك عند التلاصق
وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط لانه المجزوم بذيوك الشرط وقال المازنى الشرط والجزاء مبنيان لعدم
موقع الاسم ولزوم وقوعها مشتركين مختصين وهو قوى على ما اخترناه قبل وكلمة ان لاصالتها فى الشرط
وكونها ام الباب جاز ان تدخل احيانا على الاسم لشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضربت
ضربته لا يجوز لانهم لم يكونوا ليلتزموا حذف الفعل الا فى ضرورة الشعر قال فمن يزهر يزهر كحيوة ويعطف عليه كاس السابق وقال آخر
وقد ادخل فى ان ما ليس بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضربت وهذا من
وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد اما لهم الاستواء ما كانت اصلا فى الاستفهام وسواهما وهنا ولى ذلك
الاسم فعل نحو ان زيد ذهب او ان زيدا ذهب او لعل زيدا ذاهب ولم يجز ذلك فى سائر كلمات
الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد يلقنى او تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد ضرب به وهل
زيد خرج وهل زيد ضربت او منوبه الا اضطرارا وان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو متى زيد
خارج وهل زيد ذاهب وحق الفعل الذى يكون بعد الاسم الذى يلى ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون
ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون
مضارعا على الشذوذ ونحو قوله يثنى عليك وانت اهل ثنائه وذلك ان هو لستيزدك تعريد وقوله ايبا
الوغى واعدو حوالى الاشقل واطرد نهدا ترائبه كقنو دوحة وقوله
ضعف ان فى ان ما ليس بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضربت
وقد اجيب عنه فى
المخزوم يقول
والمعزم يحول الاثقل
ضعف
امد
كما يزيد
عنوة
فتح الباء

يستعمل ذلك الفعل المضمر ولا جعلوه نحو ان زيدا اضربه هو ايضا عند الكوفيين منصوب بايلاهو وعند
البصريين بالمحذوف وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما بغير الا
في لفظ ان لكونها ام الباب فلم يجز ان يدخل كلمة الشرط على اسم اتفاقا لان فعلا لابد له كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام
وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المعوض على جواب الشرط حكم متقدمين على الشرط فيجوز عندهم
ان قمت زيد قم وان تاتني زيدا اضرب هما معمولان لمقدرين لتفسيرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا
يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع
الذي هو جزء من الشرط اذ لو كان المرفوع خبر مبتدا محذوف فلا يعد فصلا لانه من تمام الجواب نحو ان تضربني
زيدا انا مضروب فان تقدمه المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع المنفصل المذكورة والكسائي
يفصل الفاصل فان كان ظرفا فالجزم الجواب لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا انك وان تاتني اليك
اقصدك وان لم يكن ظرفا فلم يجز للعلة المذكورة وقد استشهد البصريون بقول طفيل الغنوي والخليل ايام من نصطبر
لها ونعرف فيها اتباها الجيد لعقيصة والمضيدة محسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب اذن رفع المضارع
الفاء كقوله ان ضربني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية للاعتراض فيه بين الشرط
والجزاء نحو ان تاتني والله اتك واذ تاتني عفوا الله كرمك وان تاتني يا زيد انك واحسن اليك ولا يجوز عند
البصريين لتقدم حمول الشرط على اداته الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا
ان جئتني اضرب وعلة ذلك كله ان الكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك تضرب
او تضربه هو ورد بحتى جاءك تضرب او تضربه فان تم الجزاء اذن وحتى تجري كلمات الشرط بل جعلته ابو
الجعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيدا اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير فتح زيد
مضروب على تاويل ضربته فان قيل ليس بكوفي الضمير فاذا جاءك وحتى جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على
زيد نحو زيد حتى جاءك تضرب عمرا لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخوض في الحقيقة كان اظهار الضمير
فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شرطه التفسيري ان الرفع
في نحو زيد زرته اولى من النصب وان اجريت اذا وحتى مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين
كما ذكرنا في ان واشتغل بنصب اذن بالضمير الا ان كان واقعا على زيد كان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة
والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فعوملت زيدا ان جاءك اكرمه او لعمرو فاكرمه وان كان واقعا من
حيث المعنى على غير المبتدا نحو زيدا ان جاءك فاكرمني كوني الضمير في الشرط واما الكوفيون فيجوزون
تقدم معمول الجزاء على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقدم فنحو ان تضرب اضربه كان عندهم في الاصل
اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب الجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع ابن حابس
يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مع انه صلة من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة

لان الجزاء حيث التعق لزم كما مر في الظروف لتبيينه ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تضرع ضرورة اما
على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى
ان يلقها ذيب وقوله وان حتى اشرف الى الجانب الاربعة اثنت من بين الجوابين ناظرا فانه لا يعلق الشرط بين
المبتدا والخبر الا ضرورة فلا تقول زيد ان قيمته كريم بل العكس فيهما كثير حتى يكون اجماله الشرطيه خبر المبتدا
واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جيتني لاكرمنك فصحيح وانما جاز تعليق اذا مع شرطها بنيل المبتدا
والخبر وقوله تعالى انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فمكول لعدم عرافقها ذا الشرطيه واما على التقدم
والتاخير للضرورة اي انك تضرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقدم معمول
الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى
فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدور الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو
جواب وان اللفظ ايضا لم يجزم ولم يصدر لما تقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما يجزم على
الجوار اذا تاخر عن الشرط وهذا لم يتاخر فنحو لك علي الف درهم ان دخلت الدار وعند البصريين ايضا
لا يقدر مع هذا المقدم جوابا اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه وهو مثل الستحاركك
المذكور الذي هو كالعوض عن المقدم اذا ذكرت اصرها ولم تذكر الاخر لا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم يتبين الجواب
الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط لتقدم على اداته لانه لو كان جوابا لوجب جزمه وللزم الغاء نحو ان
مكرم ان اكرمتني وكما رضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فرتبة الجزاء عند البصريين
بالشرط وعند الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد يدخل الواو على الدليل على جوابها بالتمام ولا يدخل الا اذا كان
الشرط المذكور او ما بذلك المقدم الذي هو العوض عن الجزاء من ذلك الشرط نحو قولك انت اكرم واشتهي
ان تكرمني والشتم يفيد من اكرمك الشاتم وصده وهو المدح او لي مما لا يلزم والسب وكذا تقول اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر
ان الواو الداخل على كلمة الشرط في مثله اعتراضيه والعين بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا
به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو قوله فانتهت طلاق والطلاق ايمنه وقوله ترى كل من فيها وحاشاك
فاننا وقد يحكى بعد تمام الكلام كقوله انا سيد ولادم وكلا فحرمقول في الاول ان زيدا ان كان غنيا كخيل وفي الثاني زيد
كخيل وان كان غنيا فجواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل وكتفي اذا العوض والجملة كالعوض عن
الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهر لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولم تذكر الواو الا عند اضيه لان جواب الشرط ليست
جملة اعتراضيه وقال الخبزرمي هو والواو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا هو الاولى
ما جزاء المذكور فالمقدر عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف
عليه مع القرينة لكنه يلزم ان تاتي بالفاء في الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل والاقوم على ان الشرط الاخير
بنيل المبتدا والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضيه فيجوز لان الاعتراضية انفصال بين اجزاء الكلام

الشيخ يس

ومن هو اخوه ارض يبتني
وارض جواب حيث
اي معنى ابتغاء واللام للموقع
تضمنه على حصول الشرط

ومنه

كما تأتي تفصيلا إذا لم يكن أحدها واوا وعن الزمخشري ان الواو وحتى يجوز ان تكون التي هي كالعاطفة ضعيفا اجراء عاملا
في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم وحتى هي التي للنصب على انه ظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان
ولا يصح اعتراض الخبري عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان ينافض معنى الحال الذي في الواو ولا يجوز الجمع بينهما
باعتبارهما عامله حستقبلا كان العامل او حاضرا نحو اضربه عذا جرد او ضربته احس مجردا او استقباليا نحو ان يأتني يأتني رجال
اكرمهم فلا ينافض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط لا يكون الا ماضيا لفظا او معنا نحو اضربك ان ضربتني واضربك
ان لم تعطني وانما ذلك حتى لا يجمع الاداة في الشرط لفظا كما لا تجمع الاداة في الشرط لفظا كما لا تجمع فيما هو كالجزاء
عندا وما هو جزاء عند الكوفيين وقد يجي فعل الشرط مضارعا نحو انيك حتى تأتيني تشتمني يسيء اليّ فعلت تحمل خوف
طوقك انما عطيته من يأتها لا يضربها كانه قال لا يضربها من يأتها كقوله والمرء عند الوسى ان يلق داهية يلق اي المرء
دش على صدر التقدير برس فان تقدم ما يطلب جوابا معنى على الظروف التي مانية او الكاسة حتى كلمات الشرط
كمتى واذا وايان وابن وحيثما واني فلا تشبهه في تضمنها للشرط اذ لا يصلح الا للاستفهام ولا واسطه
بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصوله
ايضا نحو ما ومن وايّ فان جاز بعدها ما ضي احتمل عند سيبويه كونها موصوله وشرطه نحو من اكرمني اكرمته
فان كانت موصوله فهي منصوبه بالفعل المتقدم وان كانت بشرطيه فهي مبتداه والخبر مختلف فيه
كما ذكر في باب المبتدا والمقدر حينئذ اما فعل الشرط الذي بعدها من الكلمات ان قدرناها موصوله
وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصوله عملا بالظاهر لان جعلها شرطيه
يحتاج الى حذف الخبر اي الجزاء عند البصريين وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جعلها موصوله لم يحتج الى حذف
فالوجه كونها موصوله ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط
يكون في الاكثر امرا منفيا او ماضيا لان المقدم ما هو جواب وان جيء بالظروف قبل من وما على تقدير اضافة الظروف
الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصوله سواء ليها ما ضي نحو ايهم اكرمناه او مضارع
نحو ايهم نكرمه ما نفعله افعله وقد يكون في ضرورة الشعر جعلها شرطيه قال البيد
دنونه تجد قبورها الذي القام تدابرا فان قبيل لم جاز الجزم في الشعر نحو غلام من اضرب اضرب ولم يجز في نحو
اتذكر اذ من يأتنا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان غلام كذلك قلت لان عدم اتحاد كلمة الشرط السبب
اضافة اليها مضافا بكلمة واحده فيها معنى الشرط اذ معنى الشرط اذ من الى الصاف الى الصاف فلذا يلزم
تصدر المضاف واما اذا فانه مضاف الى الجمل لا الى من وهو في الحقيقة مضاف محذوف تلك الجملة كما ذكرنا في
الظروف المبنيه وذلك المحذوف ها هنا مصدر نكرة واقعا على معنى حين اي اتذكر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يلزم
مع من كالكلمة الواحده ولم يكتسب منه معنى الكسر الذي ليس مضافا الى معنى كما كان غلام مضافا اليه فلهذا لم يلزم
تصدرها كما لزم تصدر غلام بل جوز مجيء ما قبلها عاملا فيها نحو اتذكر اذ من يأتنا نكرمه فلا يجوز جعل من شرطيه حتى لا يستغرق غير التصدر

بتقدم

يكفي

بتقدم ان تعليقيه فان قلت ثمن معمود حتى ان عليه وصدر كلام وبقي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر
كلامه ما تحرير ذلك يطلبه اضربه وحتى التي هي لغيره قلت قد حرر في باب المبتدا ان كلمة الشرط
والاستفهام كونها في صدر كلامه لا يقتضي عليها ما يصير من تمام جملتها اذا التزم في تلك الجملة وزاد من معناها
شيئا وزيده ههنا شرطا فاقول لا يجوز ان يقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع احدهما ان يتفضل
بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنا من المعاني وذلك كإن وكان وظن واخواتها
وما النفي لا لقول ما من ضرب احد ضرب وهل ان تعدا تقعدوا ما الا فليست كما لانها كانت في اللفظ كذلك بلا مال
ومرور برجل لا كريم ولا بخيل عند القول فيه لا من اعطيك تعطيه ولا من يكرمك تكرمه وكذا قولك كلما
اتيتك اعطيتني ولا ان قعودنا يغلك سألت عنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في انها احدثت فيها معنى
وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا تتنى كلمة الشرط فيها لحقيقة في صدور كلامه لان المصدر مفرد وليس اصله وخبر المبتدا
كذا فان قيل خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة تصير لسبب المبتدا ان تقدر بالمفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك
فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها فنقطع بسوا انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب
تقديرها بالمفرد وهم مطالبون فان اصل خبر المبتدا الافراد بل الواجب ان يدعى ان الاصل فيه الجملة لان البعد عن الاضمار
بالكلية اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في المحل رقوعها موقعا يصح
وقوع المفرد فيه وتقدير ما انا بخيل ولكن لك لا ان تعطوني انك لكن لا يفيد معنى الجملة التي بعدها بل هي استدراك
ما قبلها كما يجي في الحروف المشبهه بالفعل قال ولست بحلال التلاع خافة ولكن متى يسترق لي القوم ارقد واما
قوله وما دام لك ان كان ابن عمه اخو ولكن متى حد انك الصفا يقتر نفع لان اللواتي مرفوعه فعلى التقديم
والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان تصرع اخوك تصرع ومتى شرطه بلا شبهه فيحزم اما لك ان
يحي موصوله كما مر في ايّ واما اذا المفاجاة فيصح مجيء ما ومتى وايّ شرطيه بعدها نحو مررت به فاذا من يأته
يعطه كما يجوز فاذا من يأته يعطيه على ان من موصوله وذلك لان اذا المفاجاة لا تفيد ما بعدها عن معنى ما قبلها
الصحيح اذا ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع نحو متى وايّ من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسميه
ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافه الى الجمل بعدها يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا
بعدها اي فاذا هو من يأته يعطه لما ذكرنا في امتناع اتذكر اذ من يأتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة
الا ترى الى طرف خبر المبتدا انه متى جئت فاذا السبع واما انا ان كان بعدها من او ما او ايّ وبعدها فعل مضارع
فانه يتعين جعلها شرطيه كان الجواب لما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجي في ظروف الشرط ويتعين جزم الشرط
مع انه لا جواب له ظاهرا كما قدمنا في نحو انتني ان تأتني فالاولى جعلها موصوله كما ما من يأتني فانا اكرمه قال تعالى
فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ولا يكون بعد ان واخواتها وهل الا موصولة لما يتبرهما ان فيها بعد وكان قياس تمام
الاستفهام ان لا يدخل على كلمات الشرط لكن لما في الاستفهام السوء الا ترى الى دخولها على الواو ورب فجاز امتزاج الشرط

انتني ان تأتني انك

وكذا ما اخواتها

ايّ

والبعد

لضرب وابن لغيبته ثم قال فان قدرت في كان ضمير الشان عائد عليها على كلام الشرط وكذا لو وجدت
ضمير الشان العائد على ضمير فيه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بنت حسان
ألمه وأعصه في الخطوب وذلك لان كلام الشرط لم يأذن بذلك النحاس في الحقيقة وكذا جاز كون الجملة
الثاني على الاول فقلت كان من يضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الكلام وأما قولك علمت
أيهم زيد وعلمت أزيد عندك أم عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ واعلم ان الجزء المحذوف عنه قيام
القرينة يقال ان أتيتني اكرمتك فيقول واللات ان أتيتني لاكرمتك الى ولو قال اللات فقرنا لسقرت به الجبال
الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا او
لفظا او معنى لكن ان لم افعل كقيلا لعمل الاداة في الشرط كعمل في الجزاء قوله فان كانا ماضيين فهما
مجزومان لا عبرة باما قوله انك ان تضرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان
في محل الجزم كقولك ان ضربت ضربت وان كان الاول ماضيا فالثاني مجزوم لم يأت في الكتاب العزيز
وقال بعضهم لا يحل الا في ضرورة الشعر قال حي يكاد في بيتي يكنه منه كما لشيء بذي حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين لفظيا لفظا بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا كقولك ان ضربني ضربتك او ماضيين معنى كقولك ان لم اضربك
لم أضربك فاحدهما ماضيا لفظا والاخر معنى كقولك ان ضربني اضربك وان لم تضربني ضربتك وان كانا لفظا ماضيا
ومضارعا فالاول كقولك الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف
وعكسه ضعيف الوجوه كقولك ان تزرني زرتك لان اداة الشرط انما تؤثر في الفعل الذي لا يعد بقبله الى المستقبل
من غير ان يؤثر في الاقرب شيأ يعتد به في المعنى ويجوز مخالفة الشرط ومعطوفه معنى ولفظا واستبقاء الاحوال ان تزرني
وتكرمني وان تزرني واكرمني والاولى موافقتها كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء كقولك ان تزرني اكرمتك واعطيتك
وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من دبوله اي لا يكون معمولا ثانيا للشرط
كقولك ان تحسن الي اعصيك او صلة كقولك ان تضرب الذي اضربه اضربك او صفته كقولك ان تضرب رجلا اضربه
اضربك فاما ان تتفقا لفظا ومعنى كقولك ان تزرني تمدحني احسن اليك فيجب جزمه للكوفية تأكيدا لفظيا
واما ان تختلفا لفظا ومعنى كقولك ان تأتني تسألني احسن اليك فيجب رفعه عندي وان جاز ان يكون منصوبا
الشرط بتقدير ان كقولك ان تأمرني اذهب اطعك اي تأمرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه
مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا كقولك ان تفعل ذلك يقل الا ما اضاعف فهو يدل من الاول واما ان
يتفقا لفظا لا معنى كقولك ان تضرب تضرب اي تسيء فمحله حكم الخالف للاول لفظا ومعنى وذلك الحكم اليا
ان ظرف الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى كقولك ان تأتني تحسن احسن والمختلفان لفظا ومعنى
كقولك ان زرتني اكرمتك اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى كقولك ان تبعت الي انك اسرع والمختلفان

معنى لا لفظا

أضربه
الهاء

ومثله قليل
للشيبي
للفظ

لفظا

معنى لا لفظا

معنى لا لفظا كقولك ان تأتني أضرب اضرب اي أسبب وان جامع المتوسط واوا او فا او ثم فالوجه الجزم
ولك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في السببية واو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر
وليضاف اليه ذلك في المتأخر جوازا سمعناه ايضا كقولك ان تأتني فانك فاحسن اليك او واحسن فيكون
النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال
ابن السراج اذا قلت تحملان تأمرا بالمعروف فعطفت فقال عليها فان كان من شكل الاول رفعته
لا غير كقولك ان تأمر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني كقولك ان تأمر بالمعروف وتنه عن
المنكر فلك فيه اي في المعطوف لانه اوجه على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف
وان عطفت ما يصلح للاول والثاني كقولك ان تأمر بالمعروف ولتشكر فيتعين الوجه او وجه الرفع على وجهين
على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني فقوله واذا كان الثاني
فالوجه ان اي اذا كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر
وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجواز فاذا لم يلزم الشرط لم يلزم الجواب وعند النحاة
الرفع في ذلك جواب لا صدر وجهين اما الكوفة في بنية التقديم واما البنية الفاعل الفعل وفيه نظر لان هذين
الوجهين مختصان بالصورة وكلامنا في وقوع الشرط الستقبل والاولى ان يقال لتغير عمل ان وضعت في هذه الصورة
عن جزم الجواب كحيلولة الماضي بينه وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل وان الشرط لم تعمل في الجزاء فكون
الاداة بمعنى لفظي واحد وهي الشرط تقتضيه براكما يجزم ساير الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر وكي
النهي وهكذا لقول البرد فيما يعتد عليه ما هو الجزاء معنى لقوله هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان
عن العمل في المتقدم عليها فثبت انها قد تعمل عن جزم الجزاء استيفاء بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
ويكون الجواب مقدما وهذا عند البرد واما الكوفيون فيقولون انما لم تجزم الجواب المتقدم لانه انما جزم عندهم
للجواز لقوله وان كان الجزاء ماضيا لفظا او تقديرا لم يجزم الا مضارعا واذا كان مضارعا متنا
او منفيا بلا فانه يجزم والا فلا فاعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناها او لو لم تكن
شرطا الا فعلا غير متصرف لشيء من الحروف لشدة طلبه الرفع فعلا بل يجزم مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم
اما لا فلانها لكثرة استعمالها ينحط عنها العامل كحيث بلا حال واما لما فلانها لتنفيها معنى المضارع الى
الماضي صارت كجزء من فعله حروفا اما لما اختصاصها فلكونه اكثر وكما لا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا تضرب
وكما لم تدخل لما في الماضي فعلى هذا لا يقول ان تستغفر وان لم تستغفر وان ما تستغفر وان قد
تستغفر وان ما قد استغفرت ولا يكون الشرط جملة طلبية وكما انشائيه لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الخبر
الذي يليها معدوما وضعا اما في الماضي كحيث لا كرمتك او في المستقبل كقولك ان تزرني اكرمتك واما الجزاء
فليس بشيء معدوم وضعا بل هو مترتب على امر معدوم وضعا لتجارو قوعه طلبه او انشائيه كقولك ان تستغث زيدا

للجزء

للجزء

لتغيرها

الجزء

للجزء

فأكرمه وإن دخلت الدار فأنت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرة بأي
حرف كان فنقول إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط لأن بينهما
مناسبة لفظية من حيث صلاحيته ووقوعه موقعه وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما وأولى الأشياء به
الفاء لمناسبته للجزاء معنى لأن معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في حقها لفظا
وأما إذا فاستعمالها قبل الاسمية أقل من استعمال لفظها وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء وذلك
لأنه دليل على أن وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء وهجومه عليه فثبت بهذا أن الجزاء إن كان جملة طلبية كالأمر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء لم يجب فاء فإنها العلامة للجزاء وكذا إذا كانت
إنشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى الإنشاء كالمدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا إذا كانت جملة
اسمية سواء تصدرت بحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وإن تعذبهم فإنهم عبادك أو لا نحو إن جئتني فأنت مكرم
وأما قوله تعالى وإن أطعتموهم إنكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز أن يكون قوله تعالى وإذا
تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله أي بتقدير القسم ويجوز أن يكون إذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة
الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وقوله وإذا ما غضبوا هم يغفرون
وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير
فالرحمن يشكره فلا ضرورة إذن وأجاز الكوفيون حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى أينما تكونوا
يدرككم الموت على قراءة الرفع وهو شاذ وتجب الفاء أيضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع
فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة أو مقدرة نحو قوله إن كنت قلته فقد علمته وإن كان قميصه قد من قبل فصدقت
أو مصدرا بما أو لا نحو إن زرتني فما أهنتك وإن زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن
وسوف والسين وما هذا كله لأن هذه الأشياء لا تقع شرطا فلا تقع أيضا جزاء إلا مع علامة الجزاء بقي الماضي
غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر أو المصدر بلا أو لم أما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلها
الفاء أصلا نحو إن ضربتني ضربتك ولم أضربك لأن الماضي مما يشبهها لفظا للشرط على ما بينا لتعلقها بكلمة الشرط
معنويا وذلك بانقلابها إلى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا إلى العلامة وأما المضارع المجرد والمصدر بلا
فيجوز فيهما الفاء وتركه أما الفاء فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الأداة فيهما
تأثيرا ظاهرا كما أثرت في فعلت ولم أفعل وأما تركه فلتأثير الأداة فيهما لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال
كما تقدم في المضارع أو الأصلح لهما على الصحيح فالأداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تأثير قال تعالى إن تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم وقال فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لا ولم
يثبت وقال تعالى في المثبت إن يكن منكم ألف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ
في الأخير ليكون جملة اسمية وفي التقدير قال المبرد لا حاجة إليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه أقيس لأن

المضارع

المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا أنه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء
في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه للأقيسية وإن نفيت نحو قولك إن غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب
سيبويه وجه إذ لا يمكن في مثله تقدير المبتدأ إلا ضمير الشأن ولا يجوز إلا بعد إن المخففة قياسا لا بعد إن
وأخواتها إلا للضرورة وإذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية
لم يدخل الفاء لأن الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة
على أداة الشرط نحو إن أكرمتك أتكرمني كأنك قلت أإن أكرمتك تكرمني قال تعالى أرأيت إن كذب
وتولى ألم يعلم ويجوز حمل هذا وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة لأنها أصلها قال الله تعالى قل أرأيتكم
إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك وقال قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على
قلوبكم من إله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال الله تعالى قال يا قوم أرأيتم إن كنت
على بينة من ربي وآتاني منه رحمة فمن ينصرني ونقول إن أكرمتك فهل تكرمني والمصنف قال
وقد أحسن في أن علل بعض ما ذكر كلاما أنما يدخل الفاء إذا لم تؤثر الأداة من حيث المعنى في الجزاء ونعني
بالتأثير تخليصه للاستقبال إذا كان مضارعا وقلبه إليه إذا كان ماضيا فتدخل على المضارع المصدر بالسين
وسوف لأنه لتخليصه للاستقبال ولا يدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك إذا كان مصدرا بقد ظاهرة
أو مقدرة لأنه إذا متمحض للماضي وذلك لأن قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان أو مضارعا
وما بالدعاء أو نحوه لم ينقلب والمنقول على أنه نحو قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال
وإنما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه وأما المصدر بلا
النفي فقال إنه لا وإن كانت للاستقبال فبعد تجرد النفي نحو حسبت ألا يكون لأداة أثر في الفعل المصدر
بالتخصيص بالاستقبال وإن لم تجرد للنفي أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط فيجب الفاء وكان على
قياسها بالجواز عدم دخولها في الاسمية نحو إن جئتني فأنت مكرم لأن الأداة خصصت مضمون الاسمية
بالاستقبال ثم اعلم أن إن يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى فإن أردت معنى الماضي جعلت الشرط
لفظة كان كقوله تعالى إن كنت قلته وإن كان قميصه وإنما اختص ذلك بكان لأن الفائدة التي تستفاد منه
في الكلام الذي هو فيه الزمان الماضي ومطلق الحدوث الذي يخصصه بعامل خبره لأنه يدل على التعيين
الحادث وليستعمل لتعيين الحادث من دون الحدوث فمعنى كان زيد منطلقا في الزمان الماضي زيد
فكان مدلوله لأنه يدل على تعيين الحادث وليستعمل لتعيين الحادث من دون الحدوث فمعنى
كان زيد منطلقا في الزمان الماضي زيد منطلق ولأن مدلولها هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي
لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الأفعال الناقصة لأن صار
يدل على الانتقال الذي لم يدل عليه خبره وكذا باقيها ثم إن كان إذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض

الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قبيحه وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو يعذبه وان كان غنيا
الا انه يجيء وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان
نحو قوله انتضى اذا ما ذنبه جرنا ونحو قولك انت وان اعطيت حال الاكيل وان صرت اميرا الا اراها بك قال
المشفع البدر ما زلت حرا اذ نبه لكون الشرط مستقبلا وليس كذلك لان الفعل طرا اذ ذلك ثابت
فكم ليرض لثبوتيا الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال نحو ان كنت غداجا لسا فاتني نظرا الى ذلك الكرسي
المطابق دون الرسمي العارض في جميع الافعال لسبب الصيغة الطارئة على جوهرها الكلية وكون كان للشرط
في الماضي مذهب ليبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا نوافقهما ونقول
انوا ان المعنى ان اكن قلته وهو فاسد هذا الكلام انما يجري يوم القيامة وكون عيسى
عليه السلام كان بلا ذلك او عبوقا بالنا هو في الدنيا وايضا يجوز المضي في الشرط ان كنت اعطيتني امس
سؤلي اكافئك اليوم وقوله اذا كان قبيحة قد ظاهر في الصحيح قوله ويجيء اذا مع الجملة الا اسمية
الشرط ان لا تكون الا اسمية طلبية وقد ذكرنا كلام قاضي القضاة وابن السيد بين معنيهما وقوله
وان مقدره بعد الامر والنهي والاستفهام والعرض اذا قصد السببية
مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي
لان المقدر ان لا تكفر اعلم ان كل جواب بالفا فينتصب المضارع بعدها ان تجاز يضارع مجزوم
الا التي لا تكون غير المنفي منفيا طالب والتي حتم تحضض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذ ذكر بعده ما يصلح
للجزاء مني لخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب
مضمونه نحو اضربته زيدا وما ضرب زيدا اذا قصدت الاتهام التي طرب ضرب زيدا وعدم ضربه واما الحامل
على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا الخبره انه موقوف ذلك
الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون
المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشرط هذا
واما الخبر فانه اذا ورد جملة المخاطب على انه اتى تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على انه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود المخبر كقولك تضرب زيدا مع كراهتك
لضربه فلو حين ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذلك
في الطلب انما كان لتبادر فهمه ان المطلوب مقصودا اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاول ان يكون له
فلا تغتر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط بل ذلك ان تحذف فالسببية وتجزم بها الجزاء
كما يجزم بان وانجزام الجواب بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الادوات كلها فيها
معنى ان لذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك

لاستنكارهم

لاستنكارهم اسناد الفعل الى الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم
المتضمن معنى ان فعلين بما الا لزم من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب
على لفظ الامر المؤول بالخبر نحو جسسك او كمثيك او شرعك ثم الناس والوا الله امر فعل ضربا يثبت عليه وكذا
اسما الافعال نحو شه وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء
التي بمعنى الامر بعد الفاء الا النصب صريح الامر والنهي عند غيرنا الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم
يشترط فيه ذلك بل الامر والنهي اذا لم يكن فاء السببية قد ينتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية
كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تر ما اجرع عليك فتجزع ومع الرفع يضعف دلالة الفاء
على السببية لان الرفع يحتمل النصب فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الادوات الثمانية
مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء وبد ان تكون قبل
الفاء صريح الامر او الجزم حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر
قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر حتى في عدم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية
وان ضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم
على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان الجزم جواب لقوله يوحدون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب
هل ادلكم لان المعرفة لا تحصل بالدلالة ولا مانع من ان يقول جوابه كما مر في اللام الامرية وقوله تعالى
قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال البرد في حكايته اني قلت قوموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس
بشيء لانه مثل كر فيكون على قراءة اني بفتح الياء من التكلف ما فيه وقوله اذا قصد السببية اما اذا قصد
الاستيناف نحو قم يدعوك الا جبر وقال ابو ذؤيب هم أرسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو درهم في حوضهم يلغبون ولا تمنن تستكثر
وجب الرفع وفي نحو تمر تجفر تجفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يحفرها
او تحذف ان اي بان يحفرها ويجوز ذلك بقول ذلك على الاستيناف او الحال او الجزم وقوله تعالى
فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف انها حال او قطع وكذا قوله أرسو نزاولها وهو ما جاء حالا لا جوابا بعد الشرط
الصريح قوله الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
من جنس الاول بخلاف قولك ائتني اكرمك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء اسوا كان
الشرط ظاهرا او مقدرا بالفعل المصدر بما او الواو او ثم نحو ائتني اكرمك فاحدث فتجزم بها بعد الفاء
على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات
وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفا نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ونذرهم في طغيانهم يعمهون
ولا يمنع في العربية بين النصب واذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل

قوما غيركم لا يكونوا اقبالكم دبوركم للادبار لم ينصروا ولما كان فاالسببيه بعد الطلب
وافقا موقع الجزوم جاز جزم المعطوف عليه فالبغاني فاصدق واكن قال دعني فاذهب جانبا واكنك جانبا
وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي ان لست حذرك حاصنا ولم سابق شيئا خاكان جانبا
جزوا الثاني لان الاول قد دخلته الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله واستغن لا تكفر بدخل
النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يفهم المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر يدخل النار
كما يجوز لا تكفر يدخل الجنة كما يجوز لا تكفر يدخل الجنة ويجوز ايضا ان يسلم يدخل النار يعني ان لا يسلم يدخل النار
وقال غيره يجب ان يكون المقدر مثل المطهر قبيا واثبانه وقولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
فلان كلمة العرض هنا الانكار دخلت على حرف النفي فصيرا الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي بعيدا ان
ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس رباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضم
مكسورة فيما سواه مثل اضرب اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا مفتوحة مقطوعة ن
اصح قوله صيغة يجب ان يطلق على الفعل الكائن في عموم الكل بالتسمية الناهية امر اورد انكم لتسمون بالامر كل ما يصح ان
يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند
الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء
نحو اللهم ارحمني ومن عبده وهو التشفع او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او التهديد
نحو اعملوا ما شئتم وغير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمي النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه
الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا الحالات والضايق
اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في المفهوم فان
قولك لا تراخذ الناس في نحو اللهم لا تؤاخذنا بما فعلت ليس في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من
الفاعل المخاطب للخروج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لافعل انا
ولنحمل خطايا كم فان قيل الامر اعم من امر الغايب وكل ما صدق عليه الاخص صدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان
لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغايب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من
الامر المضاف الى ضمير مخروج ذلك كقول القائل ان الامر المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في حق الباء فلانه
ليس بامر اي ليس بامر مطلق بخلاف قوله يخرف حرف المضارعة يخرج نحو قوله انتم اذهبتم طيباتكم وقوله ما ابن حنيف قد ليس وان كان ذلك قليلا
ومنه القراءة الشاذة فهذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة
كما تقول حسبان في الدار محمد لتقم نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا لتقوا وحرف حرف المضارعة مع عدم اللام
مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغايب فانه قليل استعماله وبني مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني

على السكون لانه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما هو في باب
المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغايب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال
وازالة الاعراب اي الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا
للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذ الخارج اللام مع حرف المضارعة عند الفوقين
فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن فان كان هنا لك متحرك فان كانت حركته
اصلية لم تغير الى اختلاب هم الوصل بل تبقى في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من يتكلم وتقاتل من يتقاتل
ردحرج من يتدحرج وقاتل من يقاتل فان كانت هذه المتحرك بعده نظر فان كان ظرف بعد
حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة طرحه وهي حرف المضارعة وحكمه كما تقول
في نعلم ونقدم اقتم واعلم انا نهمزة افعل حذفت بعد حرف المضارعة اما في انعم فلاجتماع الهمزتين واما في
ليتم وليتم وتقيم وطرد الباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم تحذف بعد حرف المضارعة
متحرك ابتدئ بالمتحرك باركه المفعوله تحو قل وعد وحق وبع وهب فان قيل كما حرف الهمزة المتحركة في
نعلم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب له ايضا وذلك الحمل على تعد وتهب كما يجي
والتعريف قلنا لم يرد الساكن لاجل حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك قلت لانه لو رد
لاجتلبت الهمزة الوصل انه فيكلف لقول اوعد اوهب ثم كنت تعلله باعلال المضارع الذي هو اصله بحذف
الواو اذ هو اقرب اليه من الهمز نحو عد وهبه فكان يكون السبب في رد الساكن ضارعا وان كان ما بعد حرف
المضارعة ساكنا فان كان حرف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رد نه لزوال العلة كما كرم من يكرم
وان لم يحذف هناك شئ اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل الفعل
مضارع افعل او فعل لان قياسنا المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم
يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي وفي
المضارع استغنا بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يوكرم لان الهمزة وان كانت زايدة
الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما يجي في التصريف وحمل سائر حروف
المضارعة عليه قوله وليس برباعي لعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما ابتدي حرف مضارعته
ساكن فقط ونعني بالرباعي ما ضيد على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضم مكسورة فيما سواه
اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا
لعلة كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى وانما اقتصت في ما الضم ثالثة والامر كان كما قلنا لو في غيره كاطلق
واقتدر انبا عادا استثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الكاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف
واحد كيف فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من ها السكت كما يجي في اخر الكتاب قوله

فعل فاعل لما لم يسم فاعله هو احرف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم
الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء حرف المضارعة ومعتل العين كالصحيح قيل ويجيء
وجاز الاشمام والروم وحكمه باب اختير والفيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره وحكمه العين كيقال فيه القاف فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول
الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافته
اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر قوله هو احرف فاعله هذا
مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضرب زيد وضربت زيدا وهو ان الفاعل المحذوف في
الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابن علي في كتاب الشيرازيات جاز ان
حذف الفاعل خلافا ليسبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى ليسجنن وايضا فليس ما ذكره المصنف حكما بل
ان يقال هو مأخوذ عن صيغة لما لم يسم فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل
ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاستخرج وأكرم او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه
كتدحرج وانما غير صيغة الفعل ليوافق الفاعل اذ لولم يغير لالتبس المفعول المرفوع لفظا مع الفاعل
بالفاعل وانما اختير المبني للمفعول لهذا الوزن المثقل دون المبني للفاعل لكونه اثقل لكونه مستعملا لاحقا
الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكونه معنا عوضيا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما
يقوم به فناسب صيغته ذلك حيث ذهب اوله الذي هو علة التطرف بتقسيم الحركات عليه دون اخره
ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا العوض الا ان الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة
بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة الى الضمة ثم حمل جميع الثلاثي على ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله وضم
الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء حرف المضارعة يعني كما ما فيه هي همزة الوصل او افتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل
الاخر لا لتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقعت بعليه وانفصل بما قبله نحو الا استخرج
ولو ضم ما بعد التاء الصائمة اوله تارة اخرى وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبس في نحو الوقف لصيغة
مضارع ما هو مطاوع له كقولك تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي
الثلاثي نحو قال وباع فيبنى للمفعول منه ثلاث لغات قيل وبيع بالاشباع كسره القاف وهي افصحها وانما
قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند السكون ولم تنقل الى ما قبلها لان الثقل انما يكون الى
الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا والضمة ما قبلها فيقول قول
وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى بيع لان تعيين الحركة اثقل من تعيين الحرف
وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة بادغام
الجزء الاستثقال الكسرة على الواو واليا فقلبت الى ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها او تقدم التخفيف ما امكن

فيجوز

فيجوز على هذا نقل الحركة الى المتحرك بعد حذف اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فيبقى بيوع وقول
فقلبت الواو الساكنة ياء للكسرة ما قبلها قال وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على
حالها ولعلب الياء واوا للضمة ما قبلها وهذه اثقل لنقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة واليا ويقول
اخرى اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في اعلاله الى غيرها والصنف انما اختار حذف الكسرة
لاستثقال دخول الحركة الى متحرك وقد اجيب عما ذكرنا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة
هذا الاشمام ان تحرك بكسرة فاء الفعل نحو ضمة فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي بالغة حركة
ما قبلها هذا هو مراد النحاة وقد ورد الاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هاهنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين مع كسر خالص وهذا خلاف المشهور عند المحققين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة
خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا خلاف مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان
الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وانما يبنيها على الضم الاصلي وههنا خلاف كوفي بعض في جمع ابعض لا تمام
تقدير وايذان الاشمام النفسه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصل الغرض المذكور وقبل واذا اسقط العين
والبيع للمفعول الى افعال الفيد المرفوع فان قام فزيد جاز لك ادغام الصاد في الواو وادغام الكسر في الياء نحو
عدت يا مريض ولعت يا عمرو ان لم تقم نحو جئت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواو من اخلاص الكسر
او الاشمام وفي الياء من اخلاص الضم او الاشمام ليلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام المصنف في انه لا يجب
الفرق بل الغرض منه الالتباس لفظه وقوع مثله نحو قوله وحثله قاب اختير والفيد ليعني ان يائي افتعل والفعال
معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في محي الوجوه الثلاثة فيها المشاركة له في علتها وهي استثقال
الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها لان ما قبل حرف العلة في افتعل تا وهذا الفرق لا يؤثر في العلة
واما في الفعال فما قبل حرف العلة فا كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان يائي استفعل
وافعال معتل العين لا يجيء فيها الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين
المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في يائي استفعل وافعال ساكن ولا يدخل نقل حركة عين الكلمة
اليه كما في غيرهما الموضع نحو لقول وشيع وخاف على ما يجيء في التصريف واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما
قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا نقل في نحو طوى وقوى وشقوى وقوى القوى
على هذا اذا اجتوى واما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين
الفا في المضارع لانه شيع الماضي في الاعلال كما في قيل وقال فكيف يقول طغى وبقى ويستقاى
ويطغاى ويجتاى فلا كتمل في الفعل لعلة ما ضموجه وان كان قبلها ساكن كما كتمل في الاسم نحو راى وراى
نحفنه وكسر فالادغام نحو ردلغه والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي اولى واقوى انما كان
لذلك ان جذوتها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول ونقلها تحصل الكسرة واليا وهما اخف

ولم يجتمعا من حرف الكسر في ردّ الفعلان لكنه مع ذلك جاز الحمل على فعله لكون الكسرة اخف من
الضمة وربما اتم فالحوردضمة وربما كسر فافعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف لقولك في عمرو عُمِر
كما تقول في المبني للفاعل في سهل للمتهد وفي الاسم في كبد كبد وغير ذلك في كلتي العين كما مرّ في النصر
وقد حكي وطوب صوب زيد في ضرب على فعل بكسر الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي وانما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر
فليعتدل الضمة بالفتح في المضارع الذي هو الفعل من الماضي قوله ومعتل العين لتقلب فيه الفا الى
عين المضارع في الفعل العين لتقلب في المبني للمفعول الفا كقولنا في مباع وذلك للحمل على الماضي لانه
ماض في بنيه عليه حرف المضارعة فهو بنسبه في خطاب الاعلال الا في اعلال المعتل الاخير ان قال اعل فعل انقلب
عينه والفعل انقل حركة عينه وكذا اعل فعل انقلب عينه يا وتقال لقلبها الفا فهو بيع الماضي في مجرد
الاعلال والعمل في كل واحد منهما بما يليق به فكل ماله اصل تعل اذا انفتح عينه والساكن ما قبله فنقل اليه
الى الساكن وتقلب العين الفا كخاف يخاف وآفام واستقام وليس النقل لاجل النقل لان الفتح
لا يستثقل بل لاجل قصد قلب ذلك الفتح الفا بالتخفيف فلو لم ينقل الفتحة الى ما قبلها لالتقا
ساكنان وقد يجي الكلام في التصريف وقد جاء في كلامهم لغير من الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل
فاعله الا نادرا من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فيحذف المفعول به كما في قوله تعالى قتل الانسان
ما اكفره اي قتله الله كبت واصيبت ودعيت ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت
وقوله اشارب كليب بالاكف الاصابع وانما صار حرف الجر مع ان ان تكن اثيابنا سالا بسبب اتصالها
والاخفش الاصغر يحذف حرف الجر مع غيرها ايضا فيا سالذا العين الجار كما في خرجت الدار ولم تليس على قد
جاء غيرها اما انتزود لما في قوله يموت المرء ولم يجرحوا وقوله تعالى لا تعدن لهم صراطك ولا تعدوا عقد
وان لستم صنعوا اولادكم والاول في مثله ان تقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يموتون الزاد ولا تعدن
صراطك ولا تنووا عقده وتوصنعوا اولادكم ضمن لا يجلد على الشذوذ وكما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديه
ماضمن معناه نحو قوله كالفول عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما كفه الا يستعمل كما ذكرنا فيما
بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم ولسبتك الخير اي كسبت لك
وزينت لك المال اي وزينت لك والمك الطعام اي كلت لك وكالا يلونكم خبالا اي لا يألونكم وودتك دينارا
اي زدت لك وقصصتك رؤيا اي قصصت لك ويجوز ان لضمن زدت معنى اعطيت وقصصت معنى حرت
وكذا حروف من المفعول الثاني نحو اخترتك الخير واستغفرت ربنا وعنا الذي اختير الوصال يسامحه كل ذلك
مع لعين الجار وكما لغير يستثنى من حروف الجر معنى المفعول الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد
بخلاف نحو مررت به والذي لعد الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية
لا يعديه بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته بحوز فيه المصاحبة

المتعدي واللازم

وغيره

وهو حرف الجر فليس لا ربما وذلك اذا استوى الاستغراق لان وغلب كل واحد منهما كوشكرتك
وشكرت لك ونصحتك ونصحت لك هذا ما قبل والاولى جعل اللام زائدة والكلام لتعدي هذه الافعال
مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي عالزوم بحسب المعنى وهو بالام متعد به
اجماعا فلذا جمع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذا بخلاف ردف
فان كان لتعديه لنفسه فقليل كوافتنيت الله او لخصائص يقع من الفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي
الى الامكنة واحالة غيرها فبقي دخلت في الاسد فهو لازم حرف منه حرف الجر وان كان لتعديه بحرف
الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في لعوان بالسوء ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف
الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعولية ولهذا قد لعطف على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا
برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجدمن دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواهك القحق
ان الجر وروده منصوب المحل لامع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في ذهبت زيدا
وكرمت عمرا والكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا عنه كان الجر من المفعول
توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار فراحتيا والكلام للارفع ان وان وذلك
ايضا ان الشرط لعمل الجار فيحكم على موضعها بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول
اولى لضعف الجار عن عمله مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن ونحو قوله روبة خير لمن قال له كيف اصبحت
وقوله اشارب كليب بالاكف الاصابع وانما صار حرف الجار مع ان ان تكن اثيابنا سالا يسبب اتصالها
والاخفش الاصغر يحذف حرف الجار مع غيرها ايضا فيا سالذا العين الجار كما في خرجت الدار ولم تليس على قد
جاء غيرها اما انتزود لما في قوله يموت المرء ولم يجرحوا وقوله تعالى لا تعدن لهم صراطك ولا تعدوا عقد
وان لستم صنعوا اولادكم والاول في مثله ان تقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يموتون الزاد ولا تعدن
صراطك ولا تنووا عقده وتوصنعوا اولادكم ضمن لا يجلد على الشذوذ وكما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديه
ماضمن معناه نحو قوله كالفول عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما كفه الا يستعمل كما ذكرنا فيما
بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم ولسبتك الخير اي كسبت لك
وزينت لك المال اي وزينت لك والمك الطعام اي كلت لك وكالا يلونكم خبالا اي لا يألونكم وودتك دينارا
اي زدت لك وقصصتك رؤيا اي قصصت لك ويجوز ان لضمن زدت معنى اعطيت وقصصت معنى حرت
وكذا حروف من المفعول الثاني نحو اخترتك الخير واستغفرت ربنا وعنا الذي اختير الوصال يسامحه كل ذلك
مع لعين الجار وكما لغير يستثنى من حروف الجر معنى المفعول الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد
بخلاف نحو مررت به والذي لعد الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية
لا يعديه بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته بحوز فيه المصاحبة

وضدها قوله تعالى اذهب بسيماهم الباتيه ثم مثله كاظهم والمضعف نحو ذهبت به اذهبته
يجوز فيه المصاحبة وضدها قوله عند البرد للتاكيد كانه شيء ذهب معه واذا الهمزة والمضعيف
فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المعنيان فلا بد فيها من معنى التعديين وليس بحروف هذه المعاني
لمعنى الفعل الا في قوله انتوني زبدا الحديدي يزيد على قوله انتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف
على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو اخرته
الله ولا تقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى رباعي لان الذي يزيد لسبب الهمزة او
التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان مفعولها الصغير الفاعل مباشر للفعل
فلذا كان خرجته ما زاد بها من المفاعيل ما كان لاصل الفعل قلنا اقول احفرت لزيد بئرا وتضعيف
العين تعدى الى واحد لعرجته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلاثة كالهمزة وقد لعدته الخلق العين
الا في الهمزة نحو باسبه ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من الحروف الجر يعدى الى ثلاثة كالهمزة وقد لعدته
الخلق العين الا في الهمزة نحو ثلثته ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من الحروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت
من البصرة الى الكوفة لاكرامك وازالة اذا اتحدت فقد ذكرنا حكمها في اضافة الفعل التفضيل قوله والى اسان
كاعطى وعلم المتعدي الى اسنين على ضربين احدهما ان لا يكون مفعوله مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما
والاحصر لهذا النوع من الافعال في احد ان تكون باقي الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا منطلق وعند
الكوفيين مفعول باب علم حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون
الحال علما وضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المفعولين قوله والى
ثلاثة كاعلم واري يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اسنين وهما من افعال القلوب ليس
الهمزة مفعول اجرته موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى الهمزة والمعونة حمل الشيء على اصل الفعل وهو
المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان تذكر الدلالات او كلام اللفظ الدال على
المعنى القائم بها كما في المبتدا والخبر والحال ذي الحال والموصوف والوصف ولذلك نحو احفرت زيدا النهر
اي حملته على حفر النهر ولم يتفق ان نقل الى ثلاثة معنى المتعدية الى اسنين بالتضعيف فلم نقل علمت زيدا اباه
بل استعمل الثاني مفعولي علمت الا اذا ظهر مفعول الاول الثاني او مضمون الثاني نحو علمت القول في علمت زيدا منطلق
علمت بمعنى الانطلاق زيدا وعلمت عمرا الانطلاق في قوله تعالى ولا علمك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة
الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا فيما لا سماع فيه نحو احسبتك زيدا منطلقا وكذا اظننتك واظنك
وارعنك واوجدتك واوجدني الناس في هذا كلها ايضا في غير افعال القلوب نحو كسوتك عمرا جبة واجعلتك
زيدا قايما ويجاز بالمضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز الفاء ويجاز نقل جميع الافعال الثلاثة
متعدية بها ولزومها الى باب افعلت وفعلت نحو اضربت زيدا عمرا وذهبت خالدا فاعلم ان هذا ابو كل الباب

اعني

اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المنشعبة واما اخبر وخبر وانبا وبنا وحدث ولم يستعمل احدث
بمعناه فليست مما صار بالهمزة او التضعيف الى ثلاثة لعدها المتعدي الى اثنين بل لم يستعمل من بقية امثلتها فعل
مناسب لهذا المعنى الا اخبر بكسر الباء اي علم واما حدث ونبا بالامن فلم يستعملا مشتقين من الباء والحدث
لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان الاسناد والتسمية والاخبار
والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق بسيبويه من هذه الخمسة الا نبا والبواقي الحقها عبده ولكي بعضهم
ابى الحاقها بالعلم سماعا نحو اري بمعنى اعلم ولا يستعمل الخمسة متعديه الى واحد بالنسبة والى
مفعول الثاني والثالث او مفعول الثاني والثالث او مفعول الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وباخروج
وهذا كما ينصب علمت المفعولين ولينصب مفعولها علمت المتعدي الى المفعول المذكور بنفسه كما رايت واتبات
وحدث لا يتعدى ان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول اخبرتك بخروج عمرو واما يقولهم انبانا
نبا واخبرته خبرا واحدسه حدسا فهذه المنصوبات اسماء صوبجه اقيمت مقام المصدر اي انبانا واخبارا وحدسا
ولو كانت مفعولا بها جاز استعمال المفعول به مختصا مقامها كوحدسه خروج زيد وبنانه دخول الدار
يجوز في السعة اتفاقا فاما قولهم هذا اتفاقا فاندر وهذا اتفاقا فاذا اردت هذا علمت ان تقول حدسك او بنانك او اخبرتك زيدا
قايما ليس بمعنى حدثتك الحديث المخصوص وبنانك هذه النسمة المعينة وخبرتك الخبر الخاص فانتصاب
زيدا قايما لكونها مقتضيين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا لنوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا
قايما ليبان المخبر به وتعيينه وليس ببيان لتعيين نفس الاخبار الذي هو الحديث الرافع عنك اي التلفظ والتكلم
المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قايما اي اخبرتك
بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب
مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المصنف وهو ان زيدا قايما في اخبرتك زيدا قايما اخبرتك خاص
وان حرفي قولك اخبرتك خبر خبر مطلق وكلاهما منصوب على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول
خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر هاهنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر هاهنا
بمعنى الاخبار فجعل احدهما كالاحتراز عما قاطه والدليل على كونه مفعولا به انه مفعول به ومفعول
علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قايم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قايم فيصدر الكلام بان وانبنا
لقولك اخبرتك زيدا قايما فانا نجد ان زيدا قايم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم
الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله
قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكرت بل هو بمعنى المفعول به اي القول
الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار
وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه فقوله فهذا مفعولها الاول لمفعول اعطيت

زيد

اعلم ان معمولها الاول كالمفعول الاول لاعطيت والثاني والثالث معا كالثاني لمعمولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين او لهما عمر والثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى علمتك زيدا منطلقا اعلمتك انطلاق زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز ذلك ان لا تذكرها مفعولا اصلا كاعطيت واعطيت زيدا درهما واعطيت زيدا واعطيت درهما وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فتحقق النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا وذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع ولقد نظرون اذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما تقدم وليس افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الا اسمية لبيان ما هي عنه فينصب اكثر من اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال اكثر من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او رد فاعلها الى هي الواقعة بعد القول كقولك ضرب زيدا وزيد ضارب ولا يجعل فيها القول اذ القصد كما به القط فيجب مراعاة حال الحكي والمأتي به اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لان تعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها تتعلق معناه بمعنى بها فلا تدخل اذن الا على ما لا سميه لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه لعدم تعلقه في المعنوية لان الفعل وهي من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في جملة المعنوية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعل اذ لا اسند واحد من موثره مستقلين وان كان مع المسند اليهم يجعل الا النصب فيجب اذ ينصب كلا جزئي المعنوية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينصب الفعل الا باحرف والمسند اليه لم يستعمل انتصابه فلا يتبين فيها ان الفعل الداخل بلا اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على المعنوية لانه لا لغو اذ في الظاهر كقولك علمت عن عمر وغلمت اي لوم يسوء وانهم رأيت بنصب اي انه مفعول الفعل الواجب لم لغو الذي يبطل به العمل عن الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يرفعها الان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرتفع شبيهين بالفاعل ولا ينصبهما اذ ينبغي الفعل بلا حرف ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان حكم الفعل المرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا في كان زيد منطلقا فاعل كان انطلاق زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد منطلق الصابر هو انطلاق زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان في الصبح والمسا والضحى وكذلك معنى ليس كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها منصوبها كما يجيء في بابها وان اقتضى منصوبا لا نصبا جزئي الجملة لان دالها مضمن المفعول الحقيقي واما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد واعراب الجزئين اعراب الاسم الواصل ذلك المفعول الحقيقي فلذلك تدخل على هذين الجزئين لفظة ان الحاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد ولم يبطل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا في تقدير المفرد كهذين الجزئين المضمومين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على اضرب اما للظن فقط وهي ما يجيء بمعنى ظن وخال كخال وحسب بحسب وكذا هب غير متصرف ثم اذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ولبسها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حالا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امر من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في التي تنصب المفعولين اذا ولبسها الاسمية غير مصدرة بان ولم تستعمل الا رى الذي هو ما لم يسم فاعله من ارى عامل استعمال ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ربك بمعنى اعلمت واما المتيقن فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا واصل الا ان عرف فلا تنصب جزئي الاسمية كما لا ينصبهما اعلم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر واما زهشام الحاق عرف ورأيت بعلم في نصب المفعولين ولستعمل ادرى بمعنى علم وتعلم اما بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل يتردد الاسمية بعدها مصدره بان كدريت انك قائم وتعلم ان بعد التي رشدا ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فقل تعلمت بل علمت بل علمت فان كان ادري بمعنى ختل وتعلم من تعلمت السحر اي تكلفت علمه فليس من هذا الباب فتعلم ينصب الجزئين اذا لم يصد رابان واما الظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع للبيقين وهو ظن لا بمعنى انهم قالوا في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اي حلفت حسابيه وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا وبمعنى الاتهام ان يجعل بتخفيفه موضع الظنة التي لقولك ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئا وكذا اتهمته واما الاعتقاد الجازم فكانه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو راي فاذا كان بالمعنى المذكور ولبسها الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رأيت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو مطابق وقوله تعالى انهم يرونه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم معناه الم ينته علمك الى حالهم وقد يجيء راى الحكمية بمعنى الرؤية في نصب المفعولين قال تعالى انهم يرونهم مثليهم رأي العين واما الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عدوه حول فاذا كان بالمعنى المذكور ولبسها الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت

اعده فقيرا الى عفوى وقال تعالى اجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوا فيهم الانوثية واما المقول بان التعدى على صفة قول غير مستند الى وثوق كظننتك قائما وقد يستعمل فى غير التحقيق فانما يتبع فيه الوهم لا يليق بالناس ما زعموا واما الاصابة التى على صفة وجدوا فى افعال القلوب لانك لا تطلب وجدت الشئ على صفة لزم ان تحمله عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى وجدك عائلا لا يخرج عن هذا لانه قد يستعمل فى الافعال ما يستعمل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى ووصى وكذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فى نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فيما نقل عنه هى للافعال الداخلة على الاسمية التى خبرها المفرد الحقيقى مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول ولذا ان كان الثانى جامدا يحتمل منه مصدرا لمعنى علمت اخاك زيدا اخاك وان وقعت بعدها الفعلية فى المقدرة فضمير الشان المقدر قبلها فى تصدير اسميه نحو حسبت لقول زيد اى خبسته فقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبه المفعول الثانى مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها لم يعمل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولقد قلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم اى لا تظنى غيرى ثبوتا غير زوال ظل الغراب وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها لقول من قال اظن زيدا منطلقا انا ايضا اظنه واظن ذلك اراد فى افعال القلوب قال الاندلسى ليجوز قيام ضمير ذلك ونحوه هذا اعتقاد اكثر النحاة وهذا اعتقاد اكثرهم جواز وقوعه صلة وليس ما قال لشئ لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمناه والصلة لا تعود بالمفرد على حال قال الاندلسى وغيره ان الضمير واسم الاشارة بحتى الحضور اى ظننت اظن قلبى يمنع من قوله الا ان يراد على حد ما ذكرنا وقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال الفالى الظنون ما يدعه غيرك حتى تظنه انت فهو مفعول مطلق ولا مانع من كونه مفعولا به اى شيئا غير الحق كما فى قوله فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحل الاسمية ما هى عنه اى لتعيين الابتداء الذى هى عنده اى تلك الجملة الاسمية صادره عن ذلك المعتقد وقوله هى عنه على حذف المضاف اى حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففى قولك علمت زيدا قائما علمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدا الذى هو زيد صادر عن علم وفى ظننت زيدا قائما عن ظن قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احد مفعوليها ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز الغاؤها الغاء اذا توسطت او تاخرت لا تستقل الا حرفى كلا حاكلا فى باب اعطيت نحو زيدا علمت قائم وعمرا ظننت لا تعلق حرف الا لستفهام والنفى واللام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وما الله يعلم ان تكون فاعلها وضميرين لشئ واحد نحو علمنى منطلقا وبعضها معنى يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان مفعولى ظننت وباب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فجاز فيهما لنسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم

قوله فلان يعطى ويكسو الخ

الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يحيط فى الاغلب عن علم او ظن فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا قال ابن كتاب ام بايته بسنة تزن جلدهم عارا على وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك فى قلته مع كونها فى الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة غير قليل وبسبب القلة هاهنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون الذين مبتدا الموصول خبره هو خيرا لهم ان مخففة هو ضمير الشان مبتدا لهم خبر واما حذف الثانى فكما فى قوله لا يحسبون على غرائك الباطل اما ترقد وسنى بنا الا عدا اى لا يحسبونا ادلة على غرائك الملك كما قوله وهو يظن انه يجود الا لمعا اى يظن برقا لمعا والفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى بطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق فى تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا يمنع من عطف جملة اخرى منصوبة المحل على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد منطلق وبكرا فاضلا علما قال ابن الحاجب واما الالغاء فالجملة معه ليست تاويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد وظنى منطلق فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانها لا تقع مفردة موقعها والجملة المعلق عنها فى محل النصب والفرق الاخران الالغاء اختيارى لا ضرورى والتعليق ضرورى وقيل الجملة الملغى عنها فى نحو زيد هيهم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل الملغى ليس له ماضدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم فى وطنى ومنع الظرف كون الكلام الاول خبريا على اليقين ويقع الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى فقد تهما بالقلب الا يقطى المعنوى وعلى تاخرها فى عامل المبتدا والخبر كما سرحنا فى حد الاعراب نوزاعها ضعيف فمع تقدم عامل غيرها عليها اغلب فيهما ومع ذلك قد جاء قوله كذاك ادبت حتى صار من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو واامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويلا فانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها لفظا كالعلاج وايضا معمولاها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وبسببه لا يجاب ذلك على الالغاء بل على التعليق ولبقاء اللام مقدرة صرف ضروره وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهو اقرب فى اثبوت ذلك ضرورة فى غير ذلك من نواسخ الابتدا نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا اى فعل هذا الفعل عامل ملغى وما معلق وبقل القرع فى نحو متى يظن زيد ذاهب اعنى اذا لعزم معمول الخبر اذ هو كمقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا فرق ولا ضعف ولكنا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع

ينجلون المفعول ج

لا يلزم

خ هما

احترم

المعنى بين الفعل ومرفوعه كضرب احسبت زيدٌ وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولبئسما عاهدتم اظل
حتى بنال اقاصي الخطب الوكودُ وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسبُ قايم وبين سوف ومعموليها كسوف
احسبُ لقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو ما في زيدا احسب وعمرو وتوكيد الملغى كمصدر الفعل
المنصوب فتح اذا التاكيد دليل الاعتناء كما ذلك العامل والالغاء ظاهر فيترك الاعتناء فيتبعها استبعه
الثاني واما تاكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليس بصريح في المصدريه
نحو زيدا احسبه او احسب ذاك منطلق ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا لقوم مقام فعله
في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا منطلقا وعلمك لزيد منطلق واما الالغاء فواجب مع المتوسط والمتاخر
نحو زيد قايم ظني غالبا اي ظني زيدا قايما غالبا اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد تقدم ذلك في باب
المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر واذا
ان حذف الفعل جاز الامران نحو ظنا زيدا منطلقا في الصورتين بخلاف الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لان
الالغاء فيهما لما ذكرنا من فتح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك
زيدا منطلقا اي ظن ظنا اعتد بن قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لوحذف جوازا
نحو الا لغا فيهما ستظر وصاحبا اخوصني زيد ظنك منطلق وحتى زيد منطلق ظنك ونحو الاعمال ايضا
لان ذلك لعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا فان
والفعل يجوز لانه اذا عمل الاعمال توسط او تاخر لان العامل فيما اعتمد عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر
ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا لوجود الخبر كزيد قايم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول
المطلق ولانه وحينها الفا التعليق لحرف الاستفهام والتي التعاليق ما حوذ من قولهم اخرته علقته اي
منعته فالتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لوجود الروح لعقد انه ولا بلا روح لتجويزها وجوده فلا يقدر على الروح
فالفعل العامل مجموع من العمل لفظا عامل معنى وتقدير الان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما
كان كذا عند اتصافه بالخبر ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الخبر بن على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد
قايم وبكر قاعد فقوله لحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة انفاقا ولكذا هل على
خلاف فيها كما يات وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين وعلمت ايّ جلست
ومتى تخرج ونحو معناه الاسم المضاف الى جملة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء
نحو علمت لزيد في الدار ولعمرك وقد يكون حرف النفي وهي كما وان ولا نحو علمت جاز يد منطلق وان زيد منطلق ولا
زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الا لاستفهام وكلام الابتداء واما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر
الجمل وضعفا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجليه رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير
المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لعالم فلضرورة تحوجه اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجي

واما

واما لا الداخلة على الجملة الا سميه فانما كانت معلقة لانها لام الابتداء المستانفة لان المكسورة
اللازم دخولها على الجمل وهي المعلقات ان المكسورة اذا امكن فتحها وذلك اذا جاز في خبرها لام الابتداء
كعلمت انك لزيد المنطلق فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجي واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق
لامكان فتحها وجعلها مع صوله لفعل القلب وذلك لان المفتوحين يعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنك
جعل ان مع صلتها مصدرا مفعولا لفعل القلب بان يفتح حم تقدم هو اولى من عدل العامل لكسر ان عن عمله واما
قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا بالانتظاش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيد الكلام لان
فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وقد علمت معنى التحقيق فصار كقوله والتي فسما اليك مع الصدود لاميل
وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجي بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قايم اي والله والفعل
الملغى قد يدخل على الجملة الفعليه نحو علمت يمن يجتهد وعلمت ايهم ضربت لبصبا بهم على انه مفعول ضربت وعلمت
اي يوم سوف وعلمت اقمت ام قعدت والعراب الجمل المعلق عنها كما عرفتها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب
فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع على انه خبر مقدم على المبتدا اي اي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة
بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقبتي والمنصوب ايضا خبر متقدم لكنه
ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو
علمت زيدا اي هو علمت بكرا ايوم هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لخلو معنى الاستفهام عن الجملة التي
بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لانه قام على النصب في نحو علمت زيدا ما هو منطلقا مع
ان المعنى علمت ما زيد منطلق فاعرفهم رايت زيدا ما صنع بمعنى اخبر في فليس حرف هذا الباب حتى يجوز
في زيد الوقوع قبل المنصب واجب فيه ومعنى رايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصر او بمعنى عرف كانه قيل
الصورته وشاهدت حاله العجيبة او اعرفها اخبرني عنها ولا يستعمل الا في الاستخبار عن حاله عجيبه
لمثلي وقد يوتى بوده بالمنصوب الذي كان منفقا له به لرايت نحو رايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم
ان اتاكم عذاب الله الا يه وكم ليس بمفعول كما يجي بل هو ظرف خطاب ولا بد سوا ثبت لهذا المنصوب او لم
يات به من استفهام ظاهر او مقدر ويتبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم
عذاب الله او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ما ذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى
ارايتك هذا الذي كرمت علي لين اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لين اخرتني كلام مستانف وقد يكون
الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم الا يه وقوله ارايت الذي ينهى عبدا الى قوله
الم يعلم وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال
المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت فترا ي من حاله تقال فقلت ما صنع فهو بمعنى فوذلك اخبرني
عنه فما صنع ولبس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظنه بعضهم وتلقى الكاف الحرفيه بارايت الذي بمعنى اخبر

لانه لما صار معنى اخبرك ان كاسم الفعل متقول الى التعليق عن حتى تحو اليك فاستغنى لتصريف الكاف
تثنيه وجمعا وتانيثا عن تصريف تا الخطاب فبقى التا لازمة للاتى مفعولا به منصوبا
على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرنى بحوارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقا تا فعله وقال الفراء بل ازل
الاسناد عن التا والى الكاف وهو مثل ارويدك والتى كما مضى فى اسماء الافعال يعنى ان الكاف مرفوع
المحل كما اذا اردت بمرايت فعل الغائب فالكاف الملحقه به اسم يتصرف بتصرف المفعول الثانى وكذا الثالث بتصرف
فاذا حو ارايتك زيدا وارايتاكما الزيدين وارايتيكم الزيدين وارايتيكن هندا وارايتاكما الهندين وارايتكن
الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصوله او موصوفه فالمعنى عرفت ذات القايم بعد
ان لم اعرفها وان جعلتها استفهاميه فليس فى الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه
القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القايم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام ليستحيل كونها
مفعولا لما تقدم لفظة عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن محذوفا لجملة وهو قيام
الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا واما ان كانت موصوله او موصوفه فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت
زيدا الذى قام وبين الاستفهام من حيث هو فى اى كلوبه معربا القول فى الاستفهام علمت ايهم قام مرفوع
اى وان كانت موصوله علمت ايهم هو قايم اى وان كانت موصوفة علمت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداه
الاستفهام التى فى باب علم زيد فى نحو علم زيدا ايهم قام حتى يستحق الاستفهام التصدر والمناقضة فى نحو علمت
ايهم قام وذلك لان علمت المعلم على ايهم مفيدان فاى هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا العالم المعين
لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون ايهما قام فلو كان اى للاستفهام للمتكلم لكان هذا الكلام يفيد انه لا يعرف انتساب
القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام مما يعرفه السائل بانه زيد او غيره
فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم تلك النسبة وهو باطل فمن قيل له اداه الاستفهام
اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى ليستفهم عنه وهو انتساب
القيام الى شخص هو ذلك الشخص فى فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانا اصرح باسم القايم ولم اقل علمت زيدا
قايما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب مع معرفته بذلك اليهم كما يكون الداع
الى التصريح به كقولك لعالم او ياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين ومثله كثير وفى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى
جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قايم ام عمرو قايم والمشكوك الذى يستفهم عنه ههنا انتساب
القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اما الاستفهام ان انتساب الفعل الى
هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا الحو علمت ازيدا قام او عمرو وعلمت هل قام
زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة
اليه فالمعنى فى جميع ذلك علمت هذا الذى ابتليت به فيستفهم عنه وضع تقدم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد

ای حو
لم

المحسن

فعل القلب ليستدل بالجواب على ان معمول الفعل المستفهم عنه لم يصح ان يكون متعلق التعلم الا بنا ويل وهو
لما يستحقه ما يقال فى جواب هذا الاستفهام والذى يقال فى جواب ايهم قام بالم وبايهما الاستفهام
شئ مجهول منسوب الى العالم المذكور فى الاستفهام فمعنى علمت ازيد قايم ام عمرو علمت احدهما المعنة على صنم
القيام لانه ذلك هو الذى يقال فى جوابه وذلك لان جوابه اما زيد او عمرو واما اذا قلت علمت هل
زيد قايم فليس جوابه لنسبة القيام الى زيد او غيره حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها واما جوابه بنعم
او لا فليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم ان ايهما مضمون الجملة لا نسلم فيه
لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم قلنا نفس المذكور فى نحو علمت ايهم قام
ولا نسلم ذلك قلنا ان المراد فى الجواب مضمون ايضا لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بل ازيد قايم وعمرو او زيد قاعد
فحصل المقصود اعنى المحكوم عليه والمحكوم به فى الجواب وهو المصحح لتعلق العلم فعلم ان جميع ادوات الاستفهام
ترد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل تعلق بشك لا مرجح فيه لاحد الجانبين
على الاخر لتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو ولست او تردد او قوم ام اقعد كما ترد
بعد كل فعل افيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وجد كل فعل يطلب به العلم كفكر وامتحن وبلوت
وسألت واستفهمت وجميع افعال الحواس كحسست وابصرت وفطرت واستخبرت واستعلمت ورأيت
تقول لتكدت ازيد فى الدار ام عمرو وقد نصب الداعى التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به امسكه
على هون ام يدسه فى التراب اى متفكرا امسكه على هون ام يدسه فى التراب ولم يتهيا لى ان اسال نفسها
اينا لبستى صاحبة كانت المنون اى لم افكر من اينا لبستى ولم يسمح خل ذلك فى الظن الذى هو الترجح احد المجوزين
على الاخر وجوز لو لشر تعليق جميع الافعال نحو ضربت لهم فى الدار وقتلتهم فى البيت وقد مضى ذلك
فى باب الموصولات ويجوز فى نحو سائتك هل زيد قايم او استفهمت اقام زيد ان يتوقى بعد القول والجملة
مفعول لذلك القول كما هو حد حسب المصرين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به فى الحكاية بعد على ما هو
مذهب الكوفيين كما يجئ بعد من مذهب الفريقين فيقول الجملة بعد الفعل المعلق فى موضع النصب وهو ما فى موضع
مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو اى شككت
فى هذا الامر او فى موضع مفعول يتعدى الفعل اليه اما بنفسه اما بنقيض الفعل اياه واما بتضمن الفعل ما يتضمنه
صريح العلم فى المعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد فى الدار فالجملة المعلق عنها
فى موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما فى مقام المفعول الاول والثانى
نحو علمت هل زيد فى الدار او فى مقام الثانى والثالث نحو اعلمك هل زيد فى الدار او فى مقام الثانى فقط نحو
اعلمتكه زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعول نحو ادريتك الحق
وان كان بمعنى اعلم اى فى مقام الثالث وحده نحو اعلمتكه وجد ابو من هو واما الذى بمعنى المتفهم لمعنى العلم فهو كل

نقيضه

ابو من مقام الثانى وحده
نحو علمته زيدا ابو من هو

فعل

تعلم مذكرا به يطلب به العلم كقولك هل زيد في الدار فان فكر لا تقع وصفا للنكرة تتعدى الى مفعول للتفهم
معنى تعرف اى لتعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اى هو امر قاعدا لتعرف هذا الكلم
بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابوه لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهول من رفعه في نحو
اعلم زيدا ابوه منطلق لان النظر الذي بمعنى التفكر وسؤال الذي بمعنى سؤال الناس لا يتصبان اذ ليسا من افعال القلوب
اعلم ذا اسلطة عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه بالوضع من الفاعيل ما اقتضا
وضعه ثم يجيء الجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا اهل
هو كريم اى لتعرفت كرمه بامتحاني اياه وانصرفت زيدا اهل هو في الدار اى لتعرفت كونه في الدار ايضا ره وكذا قوله
قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا اى ليتعرفوا وقت ارسالها ليسوالكم عنها دهشا كما قلنا
في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول لاصل الفعل والله هو مفعول الفعل المضمن وقد يكون الجار المعلق
عنها بدا لا ما قبلها نحو تبينت لزيد اهل هو قائم او لا اى تبينت زيدا فهمي في محل الجر والتقدير عرفتك الحال
ان زيدا الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدلا من الجار والمجرور نحو عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا
وقد اوجب الاخفش ان زيدا الطعنت اخوه قائم قلت انما لم يجز لطعنت اخاه قائما لان اللام للابتداء اللا يدخل
الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت طعنت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق
فاعلم ان اللاتي يجيء عن المفعول لهن اربع كما ذهب اليه الاكثر انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة الى هذا
كما جاز ذلك في علم وراى فمفعول علمتك أن زيدا منطلق وأريد منطلق أم عمرو وعلمت زيدا منطلقا وزيدا علمك
منطلق وزيد منطلق علمتك وكذا الحكم اذا بنيت باني اعلم الا ليسوغ فاعله محذوفا علما وزيدا قائما وزيدا علمت قائم
وقال الاندلسي الذي اجاز عليه اجتماع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجرولية فاما زيدا علمت انك
اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز واما انا لا ارى منهما ممتنعا سوا
بقي الفعل للفاعل او المفعول خلافا لابن جعفور وقال ابن جعفور لو اتيت فقلت زيدا علمتك قائم وعلقت فقلت علمتك
ان زيدا قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المحل الاول وكذا يحصل التعليق
والاهمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاءه او تعليقه بالنسبة الى شيء آخر فهو مثل
زيدا علمت قائم اعلقت عن الفاعل والمعنية عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول
وايضا العمل معنى الحمل اى التغيير والتعلق اصل فالمعنى غير العامل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا
يتعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول اعطيت قوله ومنعها انه يجوز اذ يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد هذه الافعال المذكورة والمعنى ولفظه ظننت بمعنى احسب وراى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها
ضميرين مختلفين المعنى نحو علمني قائما اى ارائي اعصر حمارا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله
ورايتماك لقول كذا وقد يجري مجراها راى البصرية حملا على راى القلبية وكذا اعدم وفقد حملا على وجد لانها ضدادة

في اصل

في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في نحو ضرب فعال الذي لم يكن اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا منه
معنى تاثيرية واصل المؤثر ان يكون ايجادا ومعنى كونه ايقاعا ان يقال ضرب زيد لا يقوم الا بقولك ضرب زيد
وانت تريد ضرب زيد لغيره فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان خالفا لفظا لاتحادهما
معنى وافاقة من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا مفيدا مع اتحادهما معنى اتحادهما لفظا بتعذر
الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه وضار النفس باضافته الى ضمير زيد كالمغير لعلة مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مغايرين متغايرين في الظاهر
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل معمول ايجاده كما مضى في اخواتها
لفظا لانها ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظننت زيدا قائما اى لنفسه واما اذا كان
احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المتصل اولا او معناها
اولم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما يفعل ايانا وايانا كي فاضرب وما ضربك الا انت واما اذا كان الفاعل
والمفعول متحدين واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيدا ظن قائما وظنه زيدا قائما لم يجز المثال الاول
مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته
في المنصوب على تشبيهه بالمفعول به هذا ما ذكره المصنف من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز
دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوب بها الجزاء نحو علمت ان زيدا منطلق ولا يقول اعطيت ان زيدا قائم
وذلك لان معمولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو حصول الخبر متصفا بالمبتدا وان المفتوحة
موضوعة لهذا المعنى فتقول افعال القلوب اذا دخلت على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو
مفعولها الحقيقي ويكتفي بذلك ولان كان ذلك ما قيل في نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كضربت وظننت
دخلت كما تقدم في اول الباب لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما
كما في خشيت زيدا قائما او لم ينصبهما نحو خشيت ان زيد قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو ما
صرح به في الاستعمال الاخر الذي معنى ان اي المصدر وهذا مذهب سيبويه اعني ان معها اسما وخبرها مفعول
طن ولا يقدر له مفعول ثانيا خلافا للاخفش لانه يقدر مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام
زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار
ولا لقول ان مع اسمها وخبرها سادا مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان المفتوحة مع
جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما مضى في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان
يقال ان الاسمين المنصوبين في علمت زيدا قائما اعني مسند ان مع اسمها وخبرها وجدهما ان فاعل قائما اذا جعل
المصدر بمعنى الاسم المصدري كما كان الكلام مع اداة التقدير لمصدر هذا اخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب
من الافعال الناصبة لجزئي الجملة كاتبين يقوم زيد المؤلم وهو ضرب وما زاد فما من جعل ومرجوه غير منصرف وزيد ودون

وتخبر وانحوه كان واصل الباب صيّر فمفعوله في الحقيقة اسم وخبر لمبتدأ في الاصل قال منزلته صيّرت زيدا قائما اي صار زيد قائما الكثير ان صيّرت زيدا النقيض ... زيدا النور وقال المفعول به ويلزم جواز حذفهما معاً بلا قرينة وجوازه معها كما في مفعولي علمت وبال جعلت زيدا كذا تقول بلى انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول الصحيح كما كان مضمونها فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز نصب مرها باب كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبرا ايضا وانها ادا الخبر ان بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغا صيّر وجعل وما بمعناها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لانها انما جاء في افعال القلوب لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب نحو جعلته عنبا فهذا التصيير امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن ومما ذكرنا تصيير قد تخرج من هذا الباب اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى وردّ اي جعله راجعا وترك بمعنى خلّى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجيء الا بمعنى صيّرورة انا ومعنى صيّر فيقال ومعنى صار كان لعله لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا حصل من الكم وحكي لقا عنبر الكاين الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صيّر نحو قوله تعالى وضرب لنا مثلا اي جعل وهذا كما تقول والنحو ذهب الا ما للتي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا الاول اي جعله مثلا وصار غيره مثلا من ضرب الخاتم والمثل ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بيّن فهو متعد الى واحد والمنصوب الثاني عطف بيان وقال النحوي رسوبه بلى غادر للصيرورة كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلّى واما اذا كان معرفة كما في قول عادة جرد الشاعر فان غادر للصيرورة هو الظاهر وكما ينصب المبتدأ والخبر غير افعال القلوب ومن غير مرادها بأن صير سمع المعلق بغير نحو سمعتك تقول كذا مفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز نصب الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا او انا قائل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم ولا تقول الا ادى ... منعا من نحو سمعتك تمشي بجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان تقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قيل نحو قلت زيد قائم اي الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعده اول في هذا الكلام متلفظا به ملفوظا اخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية اي الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم او قال زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعد ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجرد المعنى من حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الثاني الذي لا يكون

الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يجيء اللفظ بشرط وقال اللفظ المنقول مع المعنى الذي هو من الاصل لا يراد به ان يتغير ... اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين يجوز تغيير اللفظ في كلام من لا ينفعه معه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره ممن لا ينفعه عليه ذلك لكنه مع تغيير اللفظ يجب انه لا يعمل القول في شيء من اجزاء الجملة اجرا لهذه الجملة مجرى اصلها اعني المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا اللفظ ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد فبهذا نرى الكتاب العزيز يقتص فيه عن الامم المختلفة الالسنة بالسان العربي ونقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي وتقول قال زيد هو قائم ثم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول باعتبار الكلام الحكاية فان زيدا وعمرا في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المصنف كما تقدم في باب اعلم وارى وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ وهو مقول وقد تقدم ان حد المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدر فلا تقول زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المصنف فتوهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وهو ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز ان يعطف المفرد عليه منصوبا نحو قلت ما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط وليعبر ذلك بان تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم يجرد ذلك المفرد عن تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد وليعتبر ذلك بان يقع ضربا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فتنتصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكي حتى يراعى وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعيانها داما على بقاء المعنى كما تقدم حتى تراعى اصلها او رابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى ولا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم فان اذا ابتلت قلت دبابة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال قال فلان لقرينك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى

هو اما ننقل في نسخة العلامة وهي ... المنسوخ منها ... اعلم وارى والدليل على اضافة اسم الفاعل اليه في قولنا انا قائل زيد قائم والاطلاق على ذلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في التوضيح المسار اليه واما اطلاق منصوبة الموضع مفعولا بها جار على المعرد عندها منصوبة كقولك قلت اما زيد عالم او لعلها ... ومن ... المفرد بعد القول

سلام اي هي ...

المرفوع في قوله تعالى قال سلام وخبره ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الا وجه فيكون منصوبا مطلقا
لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب على النوع المستفاد من الرفع على احد وجهي في باب المبتدا وبنى عند الكوفيين
بالقول في الحكاية ما وان معنا كقولك نادينه عجلان واخبرته زيدا قائم قال لنا ورأيا بالرجيل غدا وفي نزول الهم للنسبي
وعند البصريين القول حقه ان يعد هنا مثل هذا الفعل وليس حكمه حكمه واصل القول عندهم في الكتاب العزيز فالقول اخبرته
وقلته زيدا قائم ونحو ذلك ونادوا القول الرجيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كالقول قلت سلام والتاويل
ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال لمن قال زيد منطلق فيقول ان ظننت كما يحذف القول
ويبقى المحكي كما في قوله ط وابدى شرا ابت الذئب قطعوا على انه قد حكي القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سوى كان
ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول وهذه المسالة اي كيف تعتقد فيلي الاستفهام ونصب المفعولين وليس
معنى الظن ظاهرا كالظاهر كما يسبق به وبعضهم للتاخرين قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى العلم لم يستعمل في
العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب بالجملة قائما بالتسبيب وهو اذن بمعنى الاعتقاد حكما كان او ظنا او احوال
الكافة في الجملة ان لفظ مطلقا بعد تسليمه والكن العرب لا تجوز هذا الاطلاق الا بشرط كون القول مضارعا وعلى ظنا
قال الاندلسي هذا من لشرط الخطاب دون المضارعة وبعضهم ليشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز عنده أقول
زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين من شرط التقدم لاستلزام متصل نحو أقول زيدا منطلقا
او منفصل بظرف كوانك تقول زيدا اليوم اقول غدا صاديا او احد المتلازمين كقولك لخالد اخوك لا
تقول اني اقول بتسبيقا الشروط قوله ولبعضهم اعني اصل الكلام فان حسبت بمعنى صوت أحسب وهو
الذي في المنجد بالشوة وظننت اي صوت ذا خال بي خبثة وتحمت به اي بكلت وهذه اللغة تهمل الفعل لان
لازمه قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت وقد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهما
بمعنى عرفت واصبت ايضا لان المعروف والمصاب معلوم الجملة وتضمنه المفعولين وعدم نصبهما بتعلق لا استعمال
فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الا فعال التي اقصاه ما وضع
لتوجيه الفاعل على صفته وهي كان وصار واصبح واضحى وظل وبات وآض وعاد
وعذا وراح ومازال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام ولبيت وقعدجاء ما جاءت حاجتك
وقعدت كانها حرية بدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب
الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع وحده كالفاعل بل بالمرفوع مع المنصوب
بخلاف الا فعال التامة فانها تتم بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان
دون المصدر ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اي حصوله مني اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عينه بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت
حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في عبر السائل قبل العمل

الشائل

السائل على ما مر في بابه مع فائدة اخرى مبهمة وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو
قلنا قام زيد لم يحصل هذا لان القائد ان معا فكان يدل على حصول حدث تقييده وخبره يدل
على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده وفي كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية
ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة فموضوعة للدلالة على الانتقال او صيرورة
الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اضحى وما دام الدال على معنى الدوام وما زال الدال
على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتقال او الصيرورة على حدث معين بل يدل عليه الخبر في غاية الظهور
بخلاف بكون جعبا ناقصة بالمضي الذي قالوه مع وضعه لتوجيه الفاعل على صفته كان معنى ان اصل الصفة
مسلوب على صفة عند صدوره وان زيدا في ضرب زيد ايضا منتصف بصفة الضربية الكون اي الحصول
والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا منتصف بصفة الغنى المنتصف بصفة الضيرورة اي الحصول بعد
ان لم يحصل ومعنى لتوجيه الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته عليها قوله كان يصار الى اخرها بذكر
المسوه منها سوى كان وصار ودام والبيت ثم قال وما كان نحو هن من الافعال الا يستغنى عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يحول المضيل كثير من التامة معنى الناقصة كقولك تم الشهر اي صار تسعة
تامة وكمل زيد علما اي صار عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد تزيد على
عدد الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منه والذي زيد من مرادفات صار آض ورجع وطار وحار وارتد
كان ذلك لان الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانها في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق
جميعها ان تستعمل تامة وان تؤتى الى ما هو اليوم من حصول الخبر بها بقرائن تؤخذ من خارج صار الى الباقي بحكم
معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل او انتقل اليه فقد لزمه الفعل فصار كانه بعد ان لم يكن
فاعلا له والحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها لان معنى صيرورة ناقصة كان بعد ان لم
يكن وذلك للمصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وناعلها حين كانت تامة هو المبدع بها لا نه الراجع والمنتقل ويجوز
ان تستعمل صار وهو مرادفها تامة على الاصل قال وقد صيرنا الى الحسني ورد كلا منا ورضت فذلت صعبة اي
اي اذلال ذلك الصعب اي لا عن مطاوعة حيث صار الصعب صار ذلولا ويمكن ان التذلل الصعب مستقل بها التعالى ظا ان يكون
بد الابد في التامة ان يدل لفظا على الرجوع او تقدير بن لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يعلم
من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس كذلك مثل هذه الافعال ناصا وقد يقال لما لا يسعنا الا ان نقول
لا يلتبس به معنى انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال في من مراد فاتها قائما وما افتا وما انفك وما فتئ وما دام من دام بمعنى دام
واصل ما زال وما برح وما فتئ وما بارح وما افتا وما انفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتؤدي عن الى ما هو الان
مصدر خبرها فيقال في موضوع ما زال زيد عالما ما انفصل زيد من العلم الى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى
كان دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه انما ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا دائما وكذا
اصل برح وزال ان تكونا تامتين بمعنى زال عن مكانه فيحتاج بان بنفسها او من مجرورت بانك ومن بانك ورمت

سائله

بابكم من بابك واصل وقصر وكان الاصل ان تعدى بحرف جر وفي زيد في القلم فجعلت الملائمة معنى كان دائما
لانه اذا كان لا يزول عن الفعل لا لقصد فيه يكون فاعله دائما فاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت كان
لولا النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان لا يخرج ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك
اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضربني فلان في يوم كذا فوصف
هذا الفعل وقوعه في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضربني فانه يفيد استغراق النفي لجميع
اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم اردوا ان يكون النفي والاثبات المتعاقبان بزمان واحد على وتيرة واحدة
فلو جعل النفي كالاثبات فيفيد الوقوع في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمن المخصوص لكان
ناقضا ذلك الاثبات اذ يمكن وقوع الاخر الذي يفيد الاثبات به غير الجزء الذي يفيده النفي فلا يتناقضان
فالنفي في الاثبات لوقوعه مطلقا ولوجوده وقصد في النفي الى استغراق اي استمرار الفعل اصعب واقل
الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالوجيه الكريمة والثالبة الكليمة للتباين الصارخ بين هذا وبين الاخرى فتبين بهذا
ان النهي لتقييد المتكلم على ما ذهب اليه الاكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان النفي يكون ايضا دائما كما ان الاثبات
يكون دائما ونفي النفي اثبات فيكون اثباتا دائما وهو المقصود ولا يجعل معنى كان دائما كل فعل مقيد للنفي لدخوله
تحت النهي بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفك ولا فتئ ولا برح ولا زال ولا ارتد ولا انبرى
ايمينا او ما زال الناقص راتحا مضارعه مايزال لخاف كخاف وما زال يزول كقال يقول ويقال زاله يزيله
كذا في المفصل وشرحه لكنه ادرج في الناقصة ايضا وقلب ياؤه كالياء في يقول ويقال وهو خلاف قانون التصريف
ما زال ومازاك وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرية بالنفي تامة نحو ما هو حي من موضعه قوله تعالى فلن ابرح
الارض وما ونى في امره وما البث من هذا الامر واما ما زال الخ يزال وما فتئ اوفتأ فلا يستعملان الا ناقصين
قال سيبويه ان به في قولك ما زال ذهب به حتى فعل مفعول والاول الفعول هو الخبر اي ما زال معه ونقص من مالك
من اخوان اصبح مداوم نقالها لا يكون ان الا ناقصين وان جاء بعد مرفوع ما حضوب فهو حال كقوله عذافا وما
يعارضها فانيا اقول اذا كان غدا بمعنى مستقبل في الغداة كقولك اتاني حين اصبح راكبا ما بعد الزوال الا قليل كقولك راح يروح وغدا ايضا يتكلمان كذلك بمعنى
يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا ناقصان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكونان في الغداة والرواح فهما ناقصان
لان المنع اذ يعني كونهما ناقصين وحتى للتعليل جاءني كحوحات جاشك اي ما كانت حاشكة وما استفهامية وانث
الضمير الراجع اليه ليكون الخبر عن ذات الضمير هو نتاكما في من كانت امك ويروى برفع حاشك على انها اسم كانت
وما خبرها او اول من قال ذلك الخارجي ابو بكر بن عباس حين بايع الهاشميون عليا عليه السلام وهذا قول رؤبة
الاعرابي ارهف شفرتي حتى فعوت كما ظاهرية اي صارت قال الاخفش لا يجاوز بهذا وبنحوه اعني جاء قعدا الموضع
الذي استعملت فيه العرب قال وقد طرد بعضهم وقال المصنف وجاء مثل جاء اليربوع تفيئ بن وقيل هو

حال

حال وليس بشيء لانه لا يراد ان الترجاني حال كونه قفيزين ولا حين النوء ثوى وافعة تعد فلا يطرد وان
سلم فالمقيد بقيد ثابت يرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه او لا يعني من الاعراب فلا يقال قعد كاتبا
بمعنى صار بل يقال قعد كاتبا كما انه سلطان للدور حتى تقدمت كاينها حرية قوله تدخل على الجملة الاسمية
حكم نقضها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صحبة بعض خبرها قوله فمن وقع الاول
الذي تشبيه هو وقوعها اسنادا لها او رجحن تشبيها بافعالها الجامدة الفاعل حاذرنا وكقوله مصيدر الخبر
مضافا الى الاسمي ولفظ الاخرف احد رضا غالبا حذف خبر المبتدا الكون الفاعل مضمونه مضافا الى
الاسمي وكالا يستمي منصوبا المشبه بالمفعول مجعولا لئلا يستمي خبرا مرفوعا المشبه بالفاعل
فاعلم ان الكلام سمي مرفوعا على العلة ولم يسم المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل ناقصا كان او تاما لابد
له من فاعل وقد استغني عن المفعول قوله وكان يكون ناقصا لمنفوت خبرها جاريه او
منقطعا ومعنى صار ويكون فيها صيرورة الشان ويكون تامة بمعنى ثبت وزايدة
وهما والا تقال واصبح وامسى واضحى الاقتران مضمون الجملة بوقتيهما بمعنى
صار ويكون تامة وظل وبات الاقتران مضمون الجملة بوقتيهما بمعنى صار وما
زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله وبلى منفيا النفي
وما دام لموقتية احوما لمنفوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتيج الى كلام لانه ظرف
وليس النفي مضمون الجملة حالا وقتل مطلقا شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة
ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما او زايدا فقال فكان يكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقدرا
بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان الماضي ويكون
لاحد الزمانين وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن
الماضي وتشبيهه قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا الحسن لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيدا يأتيني
ساعة فساعة فاستبقط واذا قلت كان زيد حنا دائما لم يستفد الا استمرار وكان ويأس ما قال ان يكون كن
ويكون للاستمرار ايضا وقول المصنف دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني انه يجيء دائما كما في الآية
ومنقطعا كما اذا قلت لك كان زيد قائما ولم يدل على احد الامرين لفظ كان بل ذاك الى القرينة والمعنى الثاني ان
يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال سيبويه قلما تقول العرب كان فلان الا في حديث
قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون ركنا الناقصة على اي معنى كانت من جعلها ضمير الشان مقدرا في نحو
المبتدا والخبر بعدها مفسره المحل خبر الكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك
الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان
الاهتداء الى ما يحوز قل هو الله احد في الاصل كاسم ان وابيها مفعولا ظننت نحو انه زيد قائم وظننته
انه زيد قائم وظنته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد مر شرحه الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى
وقاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانها وان علم الناصب لمفعولي احسب وعلم الناصب لمفعولين فيها

معنى واحد لقيل ان كان بمعنى كمل وعرف قوله وزايده اعلم ان كان يزاد عند حذف الاسم الذى لا يحسن
الساكت عليه وهذا معنى زيادة الكلمة وكذا قولهم كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع على كان التامة
وكذا قيل فى قوله تعالى ومن كان فى المهد صبيا انها زايدة عند جمهور المحققين والاقرب ان المجرور وصبيا على
هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول العرزدق
فكيف بنا ان كان قرب وفاتنا فى الجاهلية كان والاسلام وانما اذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل كوما
كان احسن زيدا اسم ان وكان خبرها وعند الفراء خبر كان وزيد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا
كان ظرفا فى تقديمها زيادة تطويل اذكرنا ان الزايد من الكلم عندهم لا يفيد الا حسن اتاكيد فالاولى
ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ذلك لانها تفيد معانى غير ما يفيده لولاها كانت لعمل الدلالة
على الحدوث المطلق الذى كان الحدوث المقيد فى الخبر يغنى عنه لدلالتها على الزمن الماضى لان الفعل انما
يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لذلك ان تجرد منها فى بعض المواضع عن
ذلك الحدوث المطلق لاغنا الخبر عنه فاذا جردت منها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا
منصوبا اصلى كالظرف فلهذا جاز توقعه موقعا لا يتبع عيده فيه حال الظرف
بسببها الا لما تعلقه بالظروف التى يتسع فيها فيتبع بين ما التنجيم وفعله وبين الجار والمجرور بعلى كان
المسوغ منه تثبيت ان كان الفعل الماضى الذى لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر سيبويه
ان فاعلها مصدرها اى كان الكون هو هو ثم اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقولك بدا لك من تلك
القضية بدا اى رأى بادى الرأى يدل على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وحمله ابو على انه لا فاعل لها على الحقيقة
فعلى هذا قول العرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا اكرما كانوا لنا فضمير الشأن
كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لتثبت فاعلها بل لتاخيرها اى جيران كرام كانوا لنا وقال
سيبويه هى زايدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول اولى لان الفاعل قد تضمن معنى وعملها لفظا فلم اعلم
ان الزايد هو المجرد عن الزمان اعنى غير العامل لا يقال اذا لان البداية مكون بالملازم والاصول
والمجردة للزمان كالزائدة فلا تطلق بها الصدور وتفعان فى اكثر كثيرا وفى الاخير على رأى نحو
قولك حضر الخطيب كان وقاز ولا تجرد الماضية تحققها وقد جاز ابو البقاء زيادة مضارع
كان فى قولهم احسن كان سيبويه من بيت راس يكون موجبها عسل وما على رواية رفع مجازها وعسل
وما تسمه وصار لا تفيد هذا المعنى اذا كانت تامة كما تقدم وجعلها اذا كانت ناقصة
كان لعدان لم يكن فيه مكروب مضمون خبرها لعدان لم تمت ومعنى اصبر يكون لعدان لم يكن قوله
واصبح وامسى واضحى لا تقوان مضمون الجمله بازائها هذه الافعال ناقصة وتامه والناقصة تعطى
ايضا بمعنى صار فطالما من غير اعتبار الا الذى فيه التى تدل عليها تركيب الفعل اعنى الصبح والمساء والضحى
بل باعتبار ان معنى الذى يدل عليه صيغة الفعل اعنى الماضى والحال والاستقبال واما بمعنى كان فى الصبح
وكان فى المساء وكان فى الضحى فتقرن فى هذا المعنى الاخير مضمون الجمله اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم
بوجه الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان اماره ثابتة

مقترنة بالصبح فى الزمن الماضى ومعنى اصبح قابلا ان تباشره مقترنة بالصبح وكذا الحال والاستقبال
وتكون تامه كقولك اصبحنا والحمد لله واصبحنا والملك لله اى وصلنا الى الصبح والمساء دخلنا
فيهما وكذا اضحينا فقد يقال ايضا كل منها على الدعائين وحكى الاخفش زيادة اصبح واضحى لوجودها
كما ان فى لغطين وهما اصبح ابردها واحسن اقوالها ورده ابو عمرو وقال السيرافى انه ليس
من كلام سيبويه وانما كان حاشية فى كتابه اقول لو ثبت ما قال الاخفش لكان كل منها مجردا
عن الحدث للدعا بين اى الصبح او المساء والزمن الماضى كما كان لفظ كان مجرد الماضى وهو قوله
وظل وبات الى آخره يعنى ان معنى ظل زيد متفكرا كان فى جميع النهار وكذلك فاقترن مضمون
الجمله وهو تفكر زيد بجميع النهار وهستقبل قاله ولتقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه
بالصيغة اى الماضى او الحال او الاستقبال ونصريفه ظل يظل ظلا وظلولا والوا ولم يستعمل ظل
الا ناقصه وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقولك بات زيد يحموما
اى كان فى جميع الليل كذلك فاقترن قولهم زيد بزمانى بات وهما جميع الليل والزمن الماضى ويصدر
البليغ به ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع ويهاب يهاب ويجى تامه بمعنى اقام ليلا ورد
سواء نام او لم ينم وفى كلا دام سروب وقد جاء ظل ناقصه بمعنى صار مجردا عن دون الزمان المدلول عليه
بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما جى بات بمعنى صار ففيه نظر قال الابدلسى جا
فى الحديث بات يحمى صارو هو اين ثابت بن قال كان النوم قد يكون بالنهار قال وحمل ان يقال
انها خرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله وما زال الى آخره قد ذكرنا ان
معنى ما زال فى لغة كان دايما فقولك ما زال زيد اميرا الى عمرو الامارة وداحت لزيد من قبلها والى
واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذى تمكن فيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفى ان كانت
ماضية فيما ولم ولما فى الدعا وان كانت مضارعه فيما ولن ولا ولن ان لا تفصل بين لا وما بعدها
بظرف وشبهه وان جاز ذلك فى غيرها من الافعال نحو اليوم حينئذ ولا امس وذلك لتوكيد حرف
النفى معها لافادة الاثبات وقوله فلا وابى دهما زالت عزته نشاذ مذ وليس ما صرف فيه حرف
النفى كما فى قوله تعالى فتوء تذكر يوسف بناويل الا وابى دهما لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعها
وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصه الا معها قال ما فتئت اسمع ما حييت
بها لك حتى يكونه وحذف حتى كثير فى جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ وقوله تزال احمال
مبرمات اعدها لها حامشى يوما على حقه جمل فان حذف حرف النفى فى جواب القسم باب فى غير هذه
الافعال ايضا كقولك والله يقوم زيد اى لا يقوم فكيف بها وكون ما زال واخواتها بمعنى الابجاب مرجحا لمعنى
لا يتصل اداة الا يسعنا تخبرها لان الا يسعنا المرء لا تكون فى الموجب الا فى الفضلات كما مر
فى باب وخبر المبتدا ليس بفضله فلا يجوز ما زال زيد الا عالما الا يستحيل له استمرار زيد على جميع الصفات
الا العلم والخبر ليس واجبا ان كان وصار واخواتها اذا كانت حشفيه فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت

الايتيات ويدخله ذلك فيها ايضا وذلك اذا توسطت اخبارها عليها فلا يجوز الا تاما بالم يكن زيد
والاعتبال يضرط الا متناع لقدر الاكام في بابه وقد حظي ذو الرمة في قوله
خراجيج ما تنفك الاناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا او عند ربان ينفك ناعها اي ما
يفارق وطنها ومناخة طال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها
كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله صافات وقبض وقبل
هي نا قصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في
الحال ما يتعلق احدهما ان المفزع قد اباني في المثنى وان كان المسنى فضله ايضا كما كان في مثالنا
والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما
مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف فيه ضعف من ثلاثة اوجه احدها ان المفزع قد اباني
في المثنى كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش
والثالث ان المستثنى اذن يكون محذوفا في الاستثنا المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين
كما تقدم في باب الاستثنا قوله ما دام لوقيت امر الى اخره اي لموقيت فعل بمدة ثبوت مصدر
خبرها للفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام زيد قاعدا ابوه موقت طوس المخاطب بمدة
ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضميرا اسنم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو ناما قوله
وحتى تراح ابلك من اجل كوره لوقيت التي تكون ظرفا لذلك الشي والظرف مقصلة فهو من القدام
جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا لغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية
والضمير الذي هو الوما ان محذوف اي حتى دوام قيام زيد قوله وليس لتوقع محمول اكاله
قال سيبويه ولتعد ابن السراج ليس النفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها للنفي الحال قال الا ترى
واحسن ليس بين النفي لما مضى كان خبر ليس ان لم تقيد بزمان جعل على الحال كما يجعل الايجاب عليه في نحو زيد
قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قول وحكم ما حكم ليس في كونها عند
الاطلاق للنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكمها في باب المضارع واصل ليس ليس هيب
كما يقال علم في علم وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون حذفوا اليا اذ لم يجي من بنات الياء الا الواو
تخفيفا بالا سكان ونحو هيلب يا بها الفاكما هو القياس في هاب فحذفها احوالها في عدم التصرف
ولا يجوز ان يكون حذفوا اليا اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا فلا يقال في ضرب ضرب وسيبويه
والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخففا فعل كصيد
في صيد لجاء العين على الياء عند اتصال الضمير نحو هبت وذهبا ان ذلك لما تركته احواله
في عدم التصرف قال واما الحاق الضمير في ليست وليستا فللتشبيه بالفعل لكونه على بنائه ومعنى
ما كان وكونه ناقصا واصبا كالحق الضمير في هما يا ها ومهما يا شا ها ما يمن مع كونه اسم فعل لشبهها
بالفعل

بالفعل الا ترى الحكم بفعليته لاجل اتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل الا بصريح الافعال
الا ناذرا كما ذكروه ويجوز تقديم اخبارها عليها وهي في تقدمها عليها على
ثلاثة اقسام قسم يجوز وهي من كان الى راح وقسم لا يجوز وهي ما في اوله ما الا
فالا بن ليسا ان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس
ذكر بن معط ان الخبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك
في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المصنف وما لم يذكره من
الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها ودخل ليس خلاف على ما يجئ واما ما دام فلا خلاف في امتناع
تقدم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام
ما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون تقدم الخبر وافقهم ابن كيسان لتقدم خبرها عليها
كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام ما في اوله ما من
هذه الافعال فاجاز الكوفيون تقدم الخبر وافقهم ابن كيسان لتقدم خبرها عليها قالوا الا ترى ما
لزمت هذه النا قصة وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كغيرها كلاف نحو ما فارق وما انفصل
فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال
ولم يجز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام منبتا بمعنى الدوام
ولما لو بسط لكونه بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد منهم لانها لازمت
هذه الافعال حتى صارت لبعض حروفها فلا يجوز ما فارا ك زيدا كما جاز ما فارا ك زيدا لفاقا
وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرها من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا
التقى بها الافعال المذكورة لم يجز لو بسط لكونه بينها وبين الافعال انفاقا لما ذكرنا فيما يجوز
تقدمها عليها انفاقا لانها كليست كما في طلب التصدر كما مر في المفعول على شرط التفسير واما
ليس فالاكثرون على جواز تقدم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان حذهما انها حرف
كما قالوه في ما كان وافقهم المبرد وان كان حذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها
لما وانتفاء فعليتها جاز ترك كون الواقعة معها كافي قوله ان ذهب العود الكرام ليسى
ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كافي قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع
واستدل المجوز لقوله الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث
يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب والفعلان لا
يعتد بان على لم ولن ولا يمنع ان تقول ان يوم ما ليسهم ظرف اللبس فان الافعال الناقصة تنصب
الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدا يجب حذف كما ذكرنا
في باب المبتدا ولا على مبتدا لازم التصدر كاسما الاستفهام والشرط ولا على مبتدا عادم التصرف
كما التعجبية ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم الابتدائية لكونه في المثل

كقولهم الطعن يطلق اويلزم لكونه في حالة كالمثل كما يحمل الاعتراضية كقولك فانت طلاق والطلاق اليه اويلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة اوليتضمنه معنى الدعا كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تشترك في صفات المصادر اخبارها في الجملة الا ترى ان معنى كان زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قايما لزيد قيام له حصوله في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سايرها الذي في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير حرفة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية اوطلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها اوضاعا لمصدر تدل خبرها على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض ولعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما حررناه فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما توهم علمت ان زيدا عندك ام لا فقد ذكرنا ان أزيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كادخل فاصفه للاخبار الكنى بالطلب الذي في اعلم الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها القول الذي قاما اي قم وهل يكون قايما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيها في الشعر قال ـــــ وكوني بالمكارم ذكريني ـــــ وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما كقولك ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مقدرا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المقدر يجب تقدمه على ما يحول الكلام عن الاستفهام لان كلمة الاستفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى ادن في الفعل اخبارا حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز لقدم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو اياهم ضرب كان زيد ولك ان كلمة الاستفهام حذفت في الجملة الاخرى بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فهل هذا يجوز وقوع اسما الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم يكن مصدره بما النفي فلا نقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدرها النفي ويجوز عندي ان يقول هذا واين لم يزل زيد واي وقت لم يكن نسماك ومتى الحرون والسهو بين ذلك في ايس نحو اين ليس زيد فان متعا ذلك بنا على المنع من تقدم خبر ليس عليه فقد حل الكلام عليه وان منعنا الاداية الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الاحكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ونفوض ذلك في عبر المستحيل نحو حتى ليس وجود الله تعالى معلوما وقدرته تم لقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على معنى له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصرد بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين ما يكن او كلمة

الاستفهام

الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو ليكن قايما الا زيد واقايما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب المفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان الخبر ضميرا في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قايم وعندي كان انك قايم اذ لولا تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على قدر اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمها معا ان دخله الا نحو ما كان زيدا الا قايما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا يا اقتضى المصدر وكان حالا لا ينفصل بينه وبين الفعل هل واسم الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قايما ومتى كان قايما زيد لا ينفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما هم الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما كان زيد واقايما ما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر صوفوته نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو جزيه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فحيوز على فتح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس بجزء لها اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا فتح نحو ضربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف متسع فيها والتزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة وله وجه صالح توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواتها وبين الموضوع لها من معمولات الخبر الا بالظروف او الجار نحو كان اخاك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله اعني الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة لغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيدا ضاربا والجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه لغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرا ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرا ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيد اعمرا ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدروا فيه المضمر بين ضمير الشان اسما للكان واخواتها نحو كان زيدا اخاه حمى ـــــ فاخاه كان زيدا اخاه الحمى قال ـــــ فاقد هذا جون حول بيوتهم ـــــ كان اباهم عطية عودا وتحوذ في البيت زياده كان واعلم انه يجوز في هذا الباب عن المتكلم المحصنة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ـــــ ما دام فيهن فصيل حيا ونقول ما زال رجل واقفا وكذا في باب ايس قال ـــــ وان شفاء عبرة مهراقة فكذا الشد سيبويه وقد يجوز في هذا الباب وفي باب ان تجعوفه عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر للالتباس لا التفاف اعراب الخبرين هناك واختلافهما هنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في من زيدا ان زيدا هو الخبر

وقال الزمخشري لا يخبر هنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله لكيت حنانا ما كيت ذا حنان
فمن نصب منزاحا وقال ولا يبك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا
لان الشاعر احتاج ان يقول ولا يبك موقفي منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا للامن
وان يرفع منزاحا على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزيه اختيارا انه ان
الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الاخرى انهم قالوا ان اولى بالاسمية ما تقدم في نحو قولك بعلي
ما كان مجتهم الا ان قالوا مع كونها معرفة لمشابهتها الضمير من حيث لا توصف كالضمير واما جزاهم على تنكيره
الاسم وتعريف الخبر عدم التباسهما في باني كان وان اورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة
قوله اسكران كان ابن الواغة ادجاها بحذف حرف السام ام بتسكينه وقوله ما انت لا تبالي لبعد
قوله اظبي كان امك ام حمار كذا مبتدأ بحذف حرف الاستفهام عن خبره حسان عن اظبي كان سحرك ام جنون
ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام
في اظبي واظب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك الضمير
بفعله لا بكان وان دخلت على اسم كان دون خبرها ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها المسند بل يجوز ذلك اختيارا
محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءهما قد لا يكون في ضرورة
الشعر حاكى في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شرطه التفسير ان المرفوع
انما يفسر اذا فهم ظاهرا اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل كوان اخوه هلك وفي قوله
خاصة ظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرفع ظبي بكان مقدرة كما جاء في باب العطف ان لبعد
سواء كما ابى الا يدخل همزة التسوية الا على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان
الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا وردجوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه
مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا
عاد الى نكرة تخصصه لوجه فهو معرفة نحو جاني رجل وضربته والا فهو نكرة نحو رجل ضربته امرأة
كل مرفوع حد المحدث عنه والمذكر المفسر للضمير في الابيات الدالة غير مختصة فالضمير اذا بمكان واعلم ان
ليس من بين اخواتها تختص بكونها محلى اسم بل لانها في النفي وجواز صرف خبرها نحو ليس رجل
انما في الغنى ليس بجمل اي ليس رجل حاذرا وقيل بل حملت على ما وصارت حرف عطف مثلها وصحح الاول
منصوبه اي ليس ودام ولتصاريفها مالها ولا يستعمل ما زال واخواتها مصدرا واسم فاعل لانا مين
لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد حذف لام مكن الجزم تشبيها لنونها بالواو وحذف
صح انه قد حذفت قبل حركتها الجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك متغيرا فعه كما حذف لسم
لم ابال بفعيل لم ابل بعد ما حذف حبه الياللتنوين لاستعمال الاضافة قال سيبويه اذا لا في لو لم يكن
الجزم ساكنا لعدها لم احركه لم يكن الذين كفروا لانهوا بالحركة وخروجا عن شبه حرف المد

واجاز

واجازه يونس انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر
قوله السرر في هذا شاذ قوله سيبويه لفقد الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا وسمي ذلك الظرف
مستقرا بفتح القاف ولذا كل ظرف عامله مقدر كان كما صبه وهو المستقر محذوف وصله فقولك
كان في الدار زيد فالظرف مستقر فيه محذوف الجار كما يقال لحصول المحصول عليه ولم تستحسن تقديم
الظرف اللغو وهو ما نصبه ظاهر لانه اذا فضله فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما
قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه حصر الفاعل اذ ليس المعنى نفي الكفؤ مطلقا
بل نفي الكفؤ له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود ومعنى ورعايته للفواصل نظما هو قوله
افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي اراه ان
عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حصوله تعالى والطمع هو توقع الحصول مع
وثوق من حصوله فكيف يكلف بالدنو مما لا يوثق بحصوله ويجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما
هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله
ان يشفي حرضي اي ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس منعينا بالوضع للطمع في
دنو مضمون خبره بل الطمع حصول مضمونه مطلقا سواء رجي حصوله عن قرب او بعد مدة
مديدة تقول عسى ليلى ان يدخل الجنة وعسى الميت ان يشفى فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو
بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدهم طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى
كونها لدنو الخبر نظرا لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وليس بداول اجزايه ولا يقال
ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة التي يصح
ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يديه فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي
هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المصنف لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فتكون فاعلا للدنو في المعنى
كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فتكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله
او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه ولذا طفق واخواته ليست
لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي اي ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح فيما قصداه
من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكليف
فيه اذ الحال لا تستعمل فيه مثل هذه المختلات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس
حاصلا بل هو قرب الحصول وايضا من قرب الخبر وحصوله تناف لان القرب من الحصول بعد فقوله
فالاول عسى وهو غير متصرف لقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد
حذف ان من الثاني كاد لقولك كاد زيد يخرج واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال
على الاصح وقيل يكون للاستقبال وقيل يكون في الماضي للاستقبال في

كما لا يقال تحسى ان يقوم اطال وما كاد وايوشك ويقولون في الماضي اذا
عبر الثاني المجزوم لم نكد رسيس الهوى من حب ميت يبرح ولا يكاد
جميل وطفق وكرب واخذ وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال يقولون
فلان يوشك عسى اي الذي لرجا مضمون الخبر لك سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الكون وان لم يتصرف في عسى لتضمنه معنى الحرف اي الشا
الطمع والرجا كلعل ولا انشأت في الاغلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيظ واما الفعل
نحو لعب فهو لا يسمى حروفا لانشاء عارض فيها قال الجوهري عسى من الله واجبة
لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه
ان طلقكن للتحريف لا للحروف والاشفاق كما ان روى في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك
كما قال ابو عبيدة عسى من الله اجاب طمعا على اصدى لحنى العرب لان عسى للرجا واليقين ايضا
وليست لاحد من مقبل طنى بهم كعسى ربهم بتبوئة بيتا زعوا جواز الاحتمال اي طنى بهم يقال
هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين وقوله عسى لوفى فيه نظر وجواز
ان يكون معنى طنى بهم كعسى اي جمع طمع وقد تكسو سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت
عسيتما او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او كون
جمع المونث نحو عسان وزعم الزجاج ان عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل
واتصال ضمير المرفوع به سرعة ذلك الا ان الغند رما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله
عسى زيد ان يخرج المتأخرون على ان عسى يرفع الاسم وتنصب الخبر كان والمقترن بان في محل
منصوب لسد مسد خبره استدلا بامثل اليادة عسى الغوير ابؤسا وقوله
ان عسين صابا وتقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل انما كان ذلك لان الحدث لا يكون
خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصابا لتضمن عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه وعد
من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب
ان يخرج قال ابو علي في المقصور تلت عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد اقيام وفي هذا العدد تكلف
اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال لبعضهم ان زايده وفيه ايضا نظر
لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الحكام زيادة ما في قولهم افعل هذا اشراما لوزعه مطردا في موضع
معين مع اي كلمة كانت فبعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كان حتى يلزم كون الحدث
خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم لغير معنى الكلام عن ذلك الاصل
بافادة عسى لانشا الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا اشيء جعله حسنا ثم لغير عنه بافادة انشا
التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول
كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا

كما مر في باب الكون قيل ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين
لم يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان تبروهم والذي اراه ان هذا وجه قريب فيكون
في نحو يا زيد يدون عسى ان تقوم اذ جاء ما كان بدلا من الفاعل مما لذ الفاعل والمعنى ايضا يساعد اذ هو ما
اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال
لان فيه ابهاما لم لتفصيلا كما حرر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم لتفسيره وقع عظيم لذلك السر
في النفس كما هو في ضمير الشان واما عسيت صايا وعسى الغوير ابؤسا شذا ان على تضمينها معنى
كان وقال لبعضهم التعذر بعسى الغوير ان يكون ابؤسا عسيت ان اكون صايا وجاز حذف ان مع الفعل
مع كونها حرفا مصدريا بالقوة الدلالة وذلك لكثرته ووقوع ان بعد عسى مرفوع عسى فهو كحرف المصدر في البقاء
معموله كما ذكر فامى مذهب سيبويه في المعمول جمعه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون
الفرق ان الاول القرينة هاهنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذف ان في الخبر مع قلة ذلك
قلنا انما حذف وصرف لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقوله
وعسى ان تخرج زيدا علما ان من ذهب الى ان رفع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول وعسى ان
يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج
الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمونث وجاز ان لم يقول ان
ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان
يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون
ربك وهو اجنبي اذا فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز
ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان
تكون لخبيرا منهن وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان
يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا يضر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كان
كادهنها وقوله تعالى كادت قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من
باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل
في مثله كما حذوا واما على قراءة كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والاوجب تانيث احد الفعلين
لاسناده الى ضمير المونث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل
ايها شئت وتحمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس طلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان
في افعال المقاربة الا في كاد وفي الناقصة الا في كان وليس ولا يتعدد ان مع فعله على عسى اما عند
من قال انه خبر فلتصرف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال هو مبتدا فلامتناع تقدمه على المبتدا
منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قالت هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان
تبكى حلايله اي كدت افعل وكذا القول في عسى زيدا ان يقوم اي لم عسى زيدا ان يقوم اي

عسى زيد ان يقوم اى كعسى زيد ان يقوم ولاكاد المريض فى هذا الباب عاملا من اخواته فلا تقول
كاد رجل يقوم ولا عسى يخفى ان لتقوم قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذى امسيت
فيه تكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك
عند الكوفيين لتقدير ان وتعين فى اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى
اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الى ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضميره الاسم
كوكاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واطولق عمرو ان يقوم استعمال
عسى بلفظ الماضى فقط ومعناهما صار حريا وحرى اى جدير اى صار خليقا واصلها حرى بان
يفعل واطولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وأن وبقال ايضا هو حرى ايضا ان
يفعل بفتح الراء والسين على انه جمد بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كهو هند
حرى ان يفعل واذا قلت هو حرى فعل فعيل او حر بكسر الراء كحر ان تكون ثنيت وجمعت وانثت
ويقال ايضا ما احرى ان يكون كذا وقد يقع فعلا طولق ان مع الفعل كهو اطولق ان يفعل زيد كما قلنا
فى عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى ظبى عمرو طى بعدهما يستطيف غلائل
الكلى والجوانح السين فيه عند المتأخرين فايدة مفادها ان كونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين
ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التى بعدها من بعدهما راى الابيات
ليسجيئه اى ليقع اطفا غلائل الكلى قوله والثانى كاد اى ما وضع لانى حصول الخبر
وهو من كدت تكاد كيدا ومحاده كهبت تهاب وحكى الاصمعى كدت بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا
ومخافة والاول اشهر واو شك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع قرب ولا يستعمل فى اصل الوضع
فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى او شك انه فى اصل الوضع استعمل فى الاصل اسرع ويستعمل فى
فى السير ومن مرادفات كاد او شك واولى وكرب وهلهل وكرب فى الاصل بمعنى قرب يقال
كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى بمعناه الاصلى وارب قال اولى بنا ان نقيم هنا
واولى ان يزيد على ثلث اى قارب وكاد ولا يستعمل الا بمعنى ان قالوا هو كونها منفيا كما
خبرها لهل من ان واما كاد وكرب واو شك فيستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد
وكرب اكثر واذا كانت مع ان فهو يتقدر بحرف الجر اى كاد وكرب من ان يقوم واو شك فى ان
يقوم ثم حرف حرف الجر على القياس واوجبوها هنا حذفها لكثرة الاستعمال وان اتى منصوبه
او مجروره كما مر وقد يقع بعد او شك ان مع الفعل نحو او شك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز
ان يكون على التنازع كاد وشك لمقاربة الفعل نحو كاد ولكن يستعمل استعمال كاد اى مجردا نحو قول
ويستعمل استعمال عسى على الوجهين المذكورين واذا حذفت ان من اخبارها هذه الافعال اللائه
فاما ان يجرد مع الحذف كما فى قولهم لتسمع بالمعيدى واما ان يحذف واسما بالمعيدى لها ويستعمل كاد
وكرب واو شك لشبهه دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد مثل كان جاء فى الضرورة

وما كدت

وما كان ايايا وهذا اضمر ضمير الشان فيه فى نحو كاد تنزع قلوب فاستعمل ايضا الافعال التى للشروع
فى الفعل استعمال كان وهى طفق واخذ وانشا وقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك
اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصله الحصول كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل
استعمالها ان لقال طفق زيد فى الفعل واخذ فى الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى جعل الظلمات
اى اوجد وكذا انشا الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب فى الفعل من قولهم هب البعير
فى سيره اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم التجريد حتى
من ان مع انه بمعنى كاد لان معنى طفق لاد المبالغة فى القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة
كزلزل وصرصر فكانه لمبالغته فى القرب له حق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل اخبره
بغير ان استعمالها نحو هللت افوم ولكون افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته وافعال الشروع
اى طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يقدم اخبارها عليها كما كان يقدم اخبارها عليه
وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضى والمضارع
المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهرا فى الحال كما مضى فى بابه فهو من
حيث الفعلية يدل على حدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال
قائما لم يدل على حدوث القيام فى ذلك الوقت ومن حيث ظهوره فى الحال يدل على انه كان فرع من
به دون الماضى بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على انه كان فرع من
القيام فى ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام فى
ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المخبر بها الى
حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا حضارعا
مقترنا بان وانما غلب فى افعال المقاربة اعنى كاد ومرادفاته ان تكون اخبارها كذلك وجوز
اقترانها بان لكونها فى معنى شارف القرب الذى فيها كانها للاشتغال والشروع فهى ليست متضمنة
لمعنى كان مثل افعال الشروع بل لمحوله عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز فى بعضها اقتران
الخبر بان كقوله وقد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك فى خبر فعل الاشتغال
واما التزامهم فى خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام
وكذا منعوا فى عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطرفان
والا شتغال يختصان بالمستقبل فهو الذى لعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل العامل ان كانت
من اخوات ان عليه نحو لعلك ان تقوم قوله واذا دخل النفى على كاد الى اخره قال
بعضهم فى كاد ان فيه اثبات واثباته نفى اما كون اثباته نفيا فان اراد به انك اذا قلت كاد زيد
يقوم واثبت الكاد اى المقرب فهذا الانسان نفى وهو غلط فاحش وكيف يكون اسان الشئ نفيه
بل وكاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان اراد انه اثبت اثبات كاد دال على نفى

مضمون خبره فيوصح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل
منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فمقول ايضا ان قصدوا ان نفي
الكون في القرب في حالة اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من اخس غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته
وكذا ان اريد ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو اخس لان نفي القرب من الفعل ابلغ
في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه وان حاقرب من الضرب الكذبي نفي الضرب من حاضربت بل قد يجيء مع
قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة
حالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا ساني بين انتفاء
الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وانما المنافي بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي
كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا وانما ثبت مضمون
خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يفعلون
يذبحون قبل ذبحهم وما قاربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا
ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت دأب
من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يكن قرينة هكذا كقولك عادت زيد وما كاد يسافر فقلنا بقي
مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى ابعد القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها فقوله اذا عبر
الناي البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشهرة
لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال لبعضهم انه للاثبات في الماضي كاد كقوله تعالى وما كادوا يفعلون
او في المستقبل وابعد لكونه في المستقبل ايضا للاثبات تخطئ الشعراء اذا الرحمة لم يكد الم
يجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلو كان انهم فهموا الاثبات لم يخطؤه واجابوا
عن الاستدلال بقوله وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اي قوله فذبحوها الاحظى كاد وا
كما تقدم وهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر لجاز لم يكن قرينة واما اجابوا من
تخطئة الشعراء فبان تخطيهم وتصويب ذا الرمة في بدهيته بناء على الدليل المذكور اي ان نفي القرب من
الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في روايته من قال حين سمع ذلك لكأنه
اصاب بدلته واخطأت روايته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهه قوله تعالى
فذبحوها الاية ولي المضارع لئلا لقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش
يجوز زيادة كاد قوله والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات
طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كضرب يضرب وعلم يعلم وكرم يكرم وعن الاخفش طفق يطفق
بالكسر يكاد يستعمل مضارع كاد وشذ من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب ويندر
اسم فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد في الاستعمال وقد يجيء خبرها جملة اسمية قال
وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء شرطيه مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا
ما جئت يثقلني ثوبي فانهض لهضم الشارب الثمل قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهو
صيغتان ما افعله وافعل به وهي غير مقصورة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد

ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل وتوصل في الممتنع مثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل
واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتدا نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر
موصوله عند الاخفش وايجاز محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير
في افعل جعفعل عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة وفيه ضمير يوله
ما وضع لانشاء التعجب اي فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض بحو ناهيك به رجلا
درة واكفاك به وبالك رجلا وكاليوم رجلا وويله رجلا بل ينتقض بحو قائله اسمن شاعر ولا اشك
عنده فانه فعل وضع لانشاء التعجب ولكن بعض الدعاء كذا توهما بر حمك ربنا الاان يقول انها هذه
الافعال لسبب موضوعه للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت فهو وان
كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه وهذا
قيد اذ اظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء تفعل
التعجب في اصطلاح النحاة هو ما تكون على صيغة ما افعل او افعل به دالا على المذكور وليس كل فعل
افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لشبهها
بالانشاء الحروف وايضا كل لفظ جمد صار علما للمعنى من المعاني وان كان اصله فالقياس ان لا
يتصرف فيه احتياط التحصيل الفهم كاسم الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال
قوله ولا يبنيان الى اخره قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل وبزيد عليه فعل التعجب
بشروط وهو انه لا يبنى الا مما وقع في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي
لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا ينسحب التعجب منها فلذا
كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل قبل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين
في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما افتل ليدل بذلك على
ان التعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل
فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتالك له وانت اضرب لزيد وافتل له ضرب لزيد وقتل
له وانما لم تستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبنا التعجب والتفضيل منه لا لذاته
فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا بالام كما رايت
ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع تجيئهما
للمفعول بكونهما واحدين من فعل المضموم المعين كما ذكرنا وهو لازم ودينا بنى من المفعول
المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما احمقه الى وما اعجبه
الى وما اشهاه الى فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند
نحو احظى عندك وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعل

وان لم يستعمل فكان بغضه واعجبه واشتقت من بغض وعجب وحقت وان لم يستعمل واشتقا
من شهد وكابتال وموت اليد بدة وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني لفاعله
لما المصدر به الذي هو مقام التعجب منه لغة ما اشد واشدد ونحوها نحو ما اشد ما ضرب واشدد
بما يتعجب وبني لهما من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه بدليل ما عند غير ونحو ما اعطاه للمعروف
وما اعطني له والاخفش والمبرد قد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل
وربما بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلها وكذا اهال
ما اهيله وما افوسه وان لم يستعمل منها الفعل كما مر ولستعمل منها الثلاثي نحو اهل وفارس وقد يبنى
من غير متصرف نحو ما نعم وما بأس ويجوز ان يبنى من المعيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما
احمقه وما ابلهه وما الذه ونادر ما خيره وما شره بخلاف الهمزة نحو ما اخير وشر افي التفضيل
وسمعت في غير التعجب منه كما كان يتعدى لمبنيه افعل التفضيل سواء وطئ بالهمزة افعل التعجب
لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اطوله
وما ابيعه وتعديته بما يتعدى افعل التفضيل لهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب
اسم كافعل التفضيل وقوى وفهم تصغيرهم اياه في نحو ما اميلح غرة ما شدك لنا وأما
الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولزوم افتتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده
انتصاب المفعول به لكان عندهم جرى مجرى ان يتصرف فاعتد برفعها لفتح آخره بكونه متضمنا
لمعنى التعجب الذي كان حقيقيا بان لم يوضع له حرف كم المعروف بنيابة اسم الاشارة فبني لتضمنه
معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فاجعل واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب
حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذر والنصب المتعجب منه بعد افعل لكونه مشابها للمفعول
لمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله ضمير موقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو
قوله ولدا بعده ذئاب عبيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف كما
لان النصب وحسن اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب
مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه واجاز ابو عبيدة عن يونس
العين في نحو ما اقوله وابيعه واقوله به وابيعه به الا لالتباس نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم
لم يجز الادغام في نحو ما يشدده في فعل التعجب كما جاز في غيره واما التصغير مع كونه شاذا مقصورا على السماع
الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ولم يقس عليه افعل به في جواز التصغير وانما جاز لكنه لانه لبعده عن المتصرف
فيه شابه افعل الاسمي كابيض وافوله منك هو له وتوصل في المتبع يعني بالمتبع ما لا يكون
ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان معنى الالوان او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه
او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما او قاعدا كان لازما للنفي كما في بئس او محصورا المفعول او عادما
لمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر لها نفيا

لفوس

لكونهما متصرفين غالبا للمفعول للتي حسن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويدع ويذر حتى يوقع شيء منها بعدما
اشد واشد منك وربما استغني عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل المتصل المذكور كما في قيل ما
اقيله استغنيا بالكرة قيلته هو له ولا يتصرف فيها بتقديم ولا تأخير كل واحد من المقدم والتأخير
مستلزم للاخر لا بد اذا قدمت شيئا فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم بريد انك لا تقول زيدا ما احسن
ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفها في انفسها واما الفصل بين
الفعلين والمتعجب منه فانما يتعلق الفصل بهما فلا يجوز الفاق الفصل بين المحمول وعامله الصنوف بالاجنبي
فلا يجوز لقيته فاحسن احسن زيدا على ان يتعلق احسن بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو
ما احسن قائما زيدا وذلك لانه لنوع تصرف وعلم التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف
فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والزمخشري نحو ما احسن بالرجل ان يصدق
اليوم بزيد واجاز ابن كيسان لتوسط الاعتراض بلوا الاعتراض عنه نحو ما احسن بالرجل ان
تصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان لولا كلفة زيدا وبفضل بكان وجدها بين ما
وافعل وهي حزيدة على ما ذكرنا في باب كان وكما في السير افي كان خبرها وفيها ضمير واحسن
زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفاعل
الفضل كان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن ولم يزل دائما الا انه لم يتصل بزمان
التكلم بل كان دائما قبله ورشد الفضل باصبح وامسى في نحو هما اصبح ابردها والضمير للغداة وما
امسى ادفأها والضمير للعشية ولا يتأس ولا يتأتى ولا يتأس يكون على كان في التعجيل به
خلافا لابن كيسان قوله وما ابتدائية ونكرة عند سيبويه والاخفش في احد
قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان
معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا يدرى اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء
التعجب ونحي عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه فاعلا نحو ما اقدر الله
وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء كان مجعولا له ولا بسبب
اولا فهو مجاز افعل لتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسن زيدا لتعديته ما صار لازما بالنقل
الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فان اضربت زيدا عمرو
فاجتذا افعل ضربه وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمضروب بعده مفعوله وقوله الاخفش
والمبرد الاخير هو موصوله واحاله بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد
لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان
في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو
فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدأة وقوله الفراء وابن درستويه ما استفهامية حينئذ ما بعدها
خبرها وهو فوق معنى حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من

الاستفهام معنى التعجب نحو اما ترى ما اصنع الدين وانت ترى من هو دونه ذرة اى رجل كان قال
ولله عينا جعيثر ايما فتى وهو ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب فالنقل من
المثال الى المثال لم تثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضى
من افعل اى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا حم والباء لتعديه زايدة فى الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان
المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر
بمعنى الماضى مما لم يجهد بل ما الماضى بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا
قليل ولو كان منه تجاز احمم بزيد وبان زيادة الباء فى الفاعل قليل والمطرد زيادتها فى
المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشرى وابن حروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما جعله كذلك بان يصفه باحسن فكانه قيل صفه باحسن كيف شئت فان منه منه
كل ما يمكن ان يكون فى شخص كما قالوا وقد وصرت مكان القول ذا سعة فان وصرت لسانا قابلا
فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل الكثير من همزة صار
ذا كذا وان لم يكن سمى منها قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى
او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسنى احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب
غير متصرف وسهل ذلك انهم معنى لا امر فيه كما انهم فى ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل
به لمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب فهم افعل به على هذا الجعل
لحرم ما احسن والباء مزيدة فى المفعول وهو كثير كما يجئ فى حرف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة
للصيرورة فتكون الباء للتعدية اى اجعله ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ولان الفعل
اعتد ولبدا احسن فى الاحوال على صورة واحدة كون الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن
يزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا كيف لنقول احسن بزيد يا عمرو ولا نخاطب شيئا فى حالة الا ان
لقول معنى خطاب الحسن قد انمحى وبحب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة
فان خصصته بوصف نحو رجلا صالحا جاز وان اعم المتعجب منه جاز حذفه نحو لعيت زيدا وما احسن
قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا وانما عند سيبويه فانه وان كان
فاعلا فالفاعل لا يجوز حذفه الا اذا عمل فيه الجر ويكون الفعل قبله فى صورة ما فاعله مضمر وانما جاز الجر
بعد مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه كما جاز حذفها لعدم لزوم فان لم يلزمه الجر كما فى ما جانى من رجل وكفى بزيد بالجر
حذفه ولا يوتى لمتعجب ولا لافعل التفضيل بمعوك مطلقا خلافا لمن اجاز ذلك لانهما بجمود فاصارت
لنعم وبيس ما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فى ما فاعلته حسن زيدا ولا فى احسن بزيد
ولا فى سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذى او بالام لانه قد انمحى عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان
احسن حسن زيد فلو جئ بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد انمحائه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب

واما قبله فلا لان المجرور انما يفصل الا بالظرف قوله واما الذم والمدح ما وضع لانشاء مدح

اودم فعل لنعم وبيس وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف
به او معمول المختار المذكور منصوبا او مبتدا مثل نعما هو ونعم ذلك المخصوص
وهو مبتدا اما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه
مطابقة الفاعل وبيس مثل نعم الا ترى ونشبهه ساء ولا وقد تحذف المخصوص
اذا علم مثل نعم العبد ولنعم الماهدون وساء مثل بيس ومنها جيدا وفاعله
دا وكما يتبع سمعه الخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان
ياتى قبل المخصوص نعم ويجوز ان ياتى قبل المخصوص او بعده تمييز او حال
على وفق مخصوصه وقوله ما وضع لانشاء مدح اودم هذا كما تقدم فى باب الكنايات
فى بيان ان الخبر يقتضى للانشاء وذلك انك اذا طلت لنعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه
بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة فمقصودها طلبته هذا الكلام اياه حتى
يكون خبرا ليصدق بهذا الكلام مدحه على حدوثه الحاصلة ظرفا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته
خارجا لدخله التصديق والتكذيب فتقول الاعرابى لمن بشره بمولوده وقال لنعم المولود والله
ما هى بنعم المولود ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة
التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة فيها نشا جزوة الخبر وكذا الانشا التعجبى والانشا
الذى فى كم الخبرية ونى رب هذا غاية ما يمكن ذكره فى تمشيته ما قالوه من كون هذه الاشيا الانشا
ومع هذا ففى فيه نظر اذ يطرد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيدا فضل من عمرو ولا رب فى
كونه خبرا ولم يمكن ان تكذب فى التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد
ولذا اذا قلت زيد قايم فهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث القيام فيقال ان القيام
انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخله من حيث القيام فيقال ان القيام
حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليس لنعم المولود بيان ان النعتية اى الجودة المحكومة بثبوتها
خارجا ليست ثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب فهذا نعم ونعم وبئس بئس على الاصل و
فعلان على وزن فخذ بكسر العين وقد اطرد فى لغة تميم كما يجئ فى التصريف فى فعل الخلقى العين ابدا
لغات الدال الاكثر فى هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا فصل بها المدح
والذم عند بنى تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب الفتوا على لغة تميم وقد استعمل طرفه
نعم على الاصل فى قوله نعم الساعون فى الامر البر ومنه قوله تعالى فنعم ما هى بفتح الفاء وكسرها
على القراءتين ولم يجز اسكان العين مع قصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب فى الشاذ لنعم عقبى الدار بفتح
الفاء وسكون العين ولم ياب بيس فى القرآن الا مكسور الفا ساكن العين وانما لم يتصرف فيها لكونها علمين
فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب قوله وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى
المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل

واعلم ان اللام في نحو الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفه
ان علامة المعرف باللام ليد استغراقيه صحة نعت كل به كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح
ان يقال نحو كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغه كما
تقول انت الرجل كل الرجل قلت استماع النضريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد
ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى لمثل هذه المذكوره الا مع النضريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى
انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان حسن سواك كانه بالنسبة اليك لنسر برجل
وليست اللام في نحو الرجل للاشاره الى ما في الذهن كما قال المصنف في الباب المذكور في باب المعرفه وليل
تغليبها الحاق التا التي لا تقلب هاء في الوقف بها وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت
ولعلت كما مضى في باب المذكر والمونث ويدل على تغليبها ايضا حكاه الكسائي نحو ارجلين ونحو ارجاله
والضابط المرفوع المتصل الدارد من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال
نعم ويئس لتعوض تغليبها ايضا ثم ليقول انهما بعد ذلك الاصل في هو كونهما فعلين مستقلين
بفاعلهما كلا ما صار مع فاعلها بمنزلة المفرد كصوم متقدمه على موصوفها كما في قوله والمومن العابدات
الطير وجرد قطيفه فضارعتي نعم الرجل رجل في غاية الجوده فكانه كان رجل نعم اي رجل جيد
فضارا مع ما جرى جملة بعد ما كانا جملة مستقله ولهذا نظائر يحو قوله سواء عليهم انذرتهم ام لم
تنذرهم وظننت زيدا قايما وكان زيد منطلقا فاعلم ما حر في باب ظننت وكخويوم يجمع الله فان اجمال
في هذه الصور مسلم لي نعم معنى لجليه بدليل كون مفعولي الاول مبتدا على ما قبل وخبرا على ما قبل
الثاني صه مفعولا وحصول الثاني له فاعلا ومضمون الرابعه مضافا اليه ومبنى كلامهم ان اجمال
اذا صارت معنى المفرد فان كانت علما في تحليه مطلقا وان لم يكن فان كانت فعليه تركت على حالها
كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين اي بدا لهم
سجنهم ايا ما وان كانت اسميه اعرب باجزاء ما استحقه مضمونها ان كان مفعولا كخوعلمت زيدا قايما
واعرب اجزاء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في يا بان زكان وعلى
اجزاء ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جزءها لان اسما واحدا لا يجر اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتضى
على جزء اولها لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا للرفع لشبيها
بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدا او ما اصله اخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفه
فليست بتقدير المفرد ولا تحليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولترجع
الى المقصود مفعولا ما صار نعم الرجل معنى المفرد وجب كما يهما لكونها فعليه كما في سواء عليهم انذرتهم
لكن ليس ذا كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكوره اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا
بالفعل الموازن لما ذكرنا وكان الاصل نعم الرجل فاعل نعم وليس كانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص كما في
نعم الرجل زيد زيد نعم رجل جيد لكنهم الزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعويضا لفظيا كما في اشتر الحم اوضيا

مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفه لداع فهم الى ذلك وهو انهم علموا ان خبر
هذا المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام لذلك في النفوس وقع فاورد والنواصب في صورة
المعرفه وان كان نكره في الحقيقه لتكون الكلام للبيد للمدح او الذم في الظاهر موصوفا على وجه كما يفيد
لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فائده فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه
يصح في الظاهر ان يكون له العقلاء كما ذكرنا في تدبير مجرد هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك كانه سلك من
الفعل معنى الزمان واجرد فصار معنى نعم جيد فكانه صفه مشبهة ومجرد ذلك كون جميع
الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار ونعم الرجل لمجرد تطبيقه ولا يقال انما ذكرت وجب من دعوى
علم الغيب فان الاصول تؤيده وتدعو اليه وذلك انه لتفرد بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتدا
ما قبله خبره لا خبر مبتدا محذوف اذ لو كان خبر مبتدا مقدر لم يدخل لواسع المبتدا عليه مقدما على
فعل المدح والذم وحوضا عنه كونت نعم الرجل ونعم السيل ان وجدتا فاذا اظهر كونه مبتدا ما قبله
خبره فلو كان الخبر باقيا على حاليه لوجب ان كون تبيعا عائدا اليه ولا عائد ايكون ذي اللام
جلسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزله العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا
لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالتكم الاستغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود
والتكم المفسر ايضا بعيده عن الاستغراق لكونها في حين الاخبار والاعتداد بحذف
في اللام جلسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزله العائد قد ذكرنا ما عليه
ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالتكم الاستغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود
والتكم المفسر ايضا بعيده عن الاستغراق لكونها في حين الاخبار والاعتداد بحذف
بكون ذي اللام قايما مقام الضمير على ما قال المصنف لانه لو كان في مقام الضمير لكان الضمير
اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا خبر محتاج الى التمييز فيجيء زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا
زيدا ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قايم زيد وليس ايضا باعتبار ان الابتدا لس
بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع بشيا ذلك نحو
زيد ضرب رجلا جيد او ان رجلا مطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على
زعمهم وقد مر في باب المعرفه ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن الا ان يقال ان الوجوه الا
ان يكون اجماله في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى يحتاج الى الضمير ويوبد كونها بتقدير المفرد
دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولوده وتبا لنعم المولوده والله ما هي
بنعم المولوده نصرها كل ذكر ها بسرقه وقولهم نعم السير على بئس العير وبئس زيد لنعم الصاحب
وغير ذلك ويدل ذلك على الحكايه وحذف القول كما قاله بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه اي يقول

ليه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف بئس ما صاحبه وكم وطيب نعم الرجل علي وان
سيد يرد وكم وزهاء الحكاية ان صحت تؤكد كون نعم كالمشبه بالمشبه فجعل ما حامطردا من كونها
لنعم المولى ونعم النصير وبئس الرجل على انه مبتدا كما ذكر وانيابها كون دخول لام الابتداء ولام
القسم عليها كقولك ان زيدا لبئس الرجل وعمرا لنعم الرجل انت مع انها لا يدخلان الماضي من
دون قد وهذه الاشياء هي التي تعرف النواصخ ظن انها في الاصل افعال الا ان اسمان ولو
كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدها وجه الا بتكلف ولاجل كون اجله بمنزلة المقدم لم يتوسطين
جر بها الظرف في غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا اردت ذلك قلت اما نعم الرجل زيد ان زيد
مبتدا ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم تحتج الى الضمير العائد الى المبتدا الان الخبر
في تقدير المفرد والمركب في الاستعمال يكون للخصوص لما ان الفاعل يجعل التفسير بعد الابهام
كما هو فيدخل نحو اعلم المبتدا موضوعا كقولك نعم الرجل كنت وقوله سميتا لنعم السيدان وجدتما
على كل حال من سخيلة وتميم وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل
ومورد لك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقولك
الا خطل اليوسوسي فحرك نعم حدا وشبح الحي ذلك نعم خالا وانما الزم كون الفاعل مبهما
نحو نعم الرجل فصنتك لئلا تخرج الرجل والضمير في قولك لنعم عبدا الا يرجع الى المبتدا والا لم يحتج
الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روى وان كان كالشاذ لقلته
من قولهم نحو هرريت لعمر بهم وقوما وتحوا قوما ليس الضميران اي هم والواو براجعان
الى الموصوف والا لم ينفسر قوله مضمرا مبينا بكم منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم
وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اقاما بين اهل المصرين لعلتين احداهما
عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ولا نعمت امراة لانه ذلك النوع تصرف
ولهذا اجازوا نعم المراة هند كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنيه
والجمع لانها بالحق لبعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت ولذلك اطرد لغة نعم المراة ولم يطرد
نعما رجلين ونحوا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر انما اشتد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه
اذا لم يتقدم ما يعود عليه الا معنى شيء ومتى يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وجمعته وانثته لتخصيص
سبب افادة معنى التثنيه والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما
تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنيه وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او
امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم واما الضرير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة

الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا بالقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه ويلبسون ما
ذهبوا اليه ليبعيد لانه مثل قوله وظلها روضة وبالحاضنة وبالك من ليل وقد تصرف في
الضمير كما رايت وراحا تمييز هذا الضمير فذهب الجرولي وتبعه من شرح كلامه الى ان رزم افراده
والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل البصرة من اما عند اهل الكوفة فظاهر
لانهم يقيسون القول بالضمير تمييزه في التثنيه والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم
التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لما اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك
والمصنف بمطابقته لما يقصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة
احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا
بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف
نحو نعم زيدا رجلا وحبذا زيدا رجلا ولا يجوز ان يجر هذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد
والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتناء بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم
هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف
اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل
القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم الكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند البرد
والى بعد الفاعل الظاهر هو تمييز للتاكيد كقولك تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد
ابيك زادا وقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا وهذا كما يجيء الحال في فم قابا وتعالى كما يجيء للتاكيد
ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لدفع الابهام وتوكل الثمت بتزود مثل زاد ابيك زادا
على ان مثل حال من محذوف تزود وهو زادا وقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا اي مذروعها
اي طولها مصدر بمعنى المفعول قوله او عامل فعلها هي اختلفوا في ما هو فقيل كاقبح هيات
لنعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطال ما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما
ذلك في الحروف فالاولى ان يقال ما كون ما مصدرية وهي ان ابقيا على اختصاصهما ان يكفا نعم وبئس مع
فعليتهما لعدم تصرفهما وهيئا بهما الحروف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا او الخبر في نحو
نعما هي وقيل الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها في
قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا اما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله تعالى نعما يعظكم
به المخصوص بحروف لضعفه فلة ونوع الذي حصر حابه فاعلا لنعم وبئس ولزوم حرف الصلة
باجمعها في نعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك كونهم دققته ذا نعما وقال
سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى نعما هي نعم الشيء هي فاهو الفاعل لكونه بمعنى الذي

اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم محي ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا حكى سيبويه انه يقال بي مما ان افعل ذلك اي من الامور او من الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت اني مما افعل بمعنى ربما افعل كما جاء في الحروف على ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة نحو ما احسن زيدا كما مر في الموصولات وانما يلزم تحرف للموصوف اي المخصوص واقامة صفته مقامه في نحو نعم العظيم به وبئس ما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله مررت بزيد ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون المقدر بعد نعم الشيء شيء يعظم به وبئس الشيء شيء اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم النفير حوادث الايام اي فتى فجعت به وجوز ان يكون مخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يكون على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة منوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لما يستحقانه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان للذي قال الزمخشري والقارسي في اصح قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في نحو نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة في نحو نعما هي وقوله د فتية دقائما ولا توكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا الفعل اما في معنى الذم كما بينا ويجوز تاكيده لفظا كقولنا نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى بئس الرفد المرفود وقال ونعم الفتى المرء انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمرء بد من الفتى وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين هو كقوله تعالى ولعبد مؤمن وكما يمتنع عندي علي والبدد وهو الحق خلافا لغيرهما انشدنا ذو الرمة وبئس الى الداعي بالجلسية وكذا من وما واعني بالجلسية ما يكون صلتها تامة وفي ضوء البلاغة ونعم دار من لم يرض بها دارا قال فنعم مرزا من صانت مداهبه ونعم من هو في سر واعلان وقولهم نعم الذي هو عند زيد واما ان كانت صلتها محصوصة نحو الذي كان اليوم في الدار والا شارة الى شخص معين فلا يجوز لانه يلزم فاعلها الابهام وقد يرد فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجلا زيدا ومضافا اليه كقولهم نعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد يرد هو يقوم نعم بهم قوما والتاء في الفاعل لتشبيهه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وضعفه بمعناه فكانه قيل نعم بهم قوما وقد يدخل هذه التاء في المخصوص كقوله عليه السلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيا المال الصالح للرجل الصالح والمخصوص هو في المعنى ينبغي عنده هاهنا وقد يرد كمررت بقوم نعموا قوما ما كالضارب الضارب زيدا وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كانا كذا وهو شاذ

اذا الفاعل

اذا الفاعل ليس مضافا الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهرت صيفا بين وبئست الصيفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزه اي بئست بقعة الصيفون فالصيفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعمت اي مرحبا بهذه القضية ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا لحو نعمت الانسان هند قال دو الرمة او حرة عيطل نهضا تخفزه دعابة الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للمضمر مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى يسأل مرتفقا وحسنت مستقرا وقوله لله مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن جروف لا يجوز الا ان يكون مبتدأ معتمدا لخبر يجوز دخول النواسخ المجتمد اعليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي نصرناه قبل قوله وشرط اي شرط المخصوص مطالبته الفاعل اي ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل النوم متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل مثل النوم مثل الدين او على طرف المخصوص والدين صفة النوم اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان يصفه بما يرفع ابهامه ولا يمتنع اعتراض نعم بدا بينه بين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك أنصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء كونعم الرجل هو فوله وسائل بئيس نحو سائل القوم اعلم انه لحق نعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو سوءت اليد بيضاء ونضو الرجل زيد لشبوط الضمة معنى التعجب ولهذا كثر اجراء فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به كظرف بزيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام كقوله وحسن اوليك رفيقا ورفيقا تمييز لا بهام اولئك وقيل حال او نحو قوله لقد ما منا على ما فيه زايده وكذا في قولهم سلما انك ذاهب وان فاعل سد ويجوز ان تكون ما فيها كافة ونعما وسلما فعلين ماضيين والمخصوص ان ولهم فاعل نعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو اني الزيدان وكثيرا اي ما اكرمها ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم تصرفه في المدح والذم وكونه لفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف اي صار حبيبا فادغم لكثرته والذم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس وقوله ولا يتغير لعنى لا يثنى ذا ولا يجمع ولا تونث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حبذا ولا حبذا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لعوض الابهام فحبذا معنى حب الشيء وعند البرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اك

المحبوب زيد وقال بعضهم هو التركيب ان اسميه ذا لان الفعل هو المتزم فالعلمه له وصار الفاعل
كبعض حروف الفعل نحو اقعل بالخصوص فاعله واداة دخل لا على حد ادا تو بيس معنى والاوف ان بقال
فى اعراب مخصوص حتدا انه كاعراب مخصوص لغم اما مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه
لا تعمل النواسخ فى هذا المخصوص ولا يلزم على حتدا ان قال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف
بيان لذا وكان ينبغى ان يجوز اذ عا مثل ذلك فى مخصوص لغم ويبقى الا ان يدخل النواسخ يمنع من ذلك
قال الرابع ذا الوابل كاف اذا وصفت والمخصوص فاعل حبت وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذ كولو
ولبئسما ونحوهما قوله وقد يتبع قبل المخصوص او بعده تميز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان
كان مستقلا جاز ان لغع طالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد والحق فى لغم
تاخير التميز عن المخصوص احتياز اوجازها هنا لان التميز ها هنا عن الظاهر اى ذا وهناك عن
الضمير المستكن وايضا التميز لا يلزم عن الضمير جاز عن ذا واما ترك التميز ها هنا لغفصلا للظاهر
على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التميز فى نحو زيد قائما لتيسر المخصوص بالفاعل لولا التميز فى بعض المواضع كولغم
السلطان رجلا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص ها هنا للقرينة كما حذف
فى لغم وقد يقيد حبت عن ذا فيجوز اذن لفعل ضمة عينها الى فايها كما يجوز حذفها قال وحب بها مقتوله
حين لفعل بفتح الكاف وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله لعبد
ملعنا ملى والسئل ايكوهرى لا يمنع الناس منى ما اردت ولا اعطيهم ما ازادوا حبس ذا ادبا
ويروى عظم البطن بطنك والتغيير فى اللفظ دلالة على التغيير فى المعنى الى المدح او التعجب وقد
يجر فاعل حب بالباء مزيدا على تشبيهه بفاعل فعل التعجب كما قال وحبت بها مقتوله ثم قسم
الفعل والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل على معنى فى غيره قد مضى وجه
فى حد الاسم قوله ومن ثم احتاج فى حرفيته الى اسم او فعل اى ومن اجل ان معناه فى غيره احتاج
فى كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين فى زيد قايم او فعل نحو قد فى قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا فى اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فلا اسم يصح ان يكون جزء الكلام من
دون شئ اخر ولذا الفعل فى نحو قام زيد اما الحرف فلا حد فى كونه جزء كلام من فعل او اسم وقد يحتاج الى
المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفى والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه
فى نحو لغم ولا والله لافعلن وقد خرجت ولما حروف الجر ما وضع للافضاء الفعل او
شبهه او معناه الى ما اليه وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواو وها وواو
القسم وتاء وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشى وعدا وخلا فى لاستغراق
الغاية والتبعيض وزايدة وعند الوجب خلافا للكوفيين

وواو حشاش

والاحقيقة وقد كان من مطر وشبهه متناول الا اتصا الوصول والبا بعده للتعدية
اى لا يصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل
فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله وارحلم وتسميه بعضهم حروف الاضافة
لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى الاسماء اى توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لان
تجر معناها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف
الجزم وبعضها حروف النصب وارد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر كما ذكرنا فى الكاف نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومرورى بزيد حسن وزيد لعبد
عن الاذى وعنى بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او فى الدار لا كرامك فاللام فى لاكرامك
يعد الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معد للفعل المعد وشبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف
ولذا فى بالزيد فان با قام مقام انا دى واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا فى الدار ابوه ولا اراه
من ذلك لان فى الدار ظرف والعامل فيه معنى الاستقرار كما فى هذا لعلى شيخ ولو صرحت بما هو معناه
لقلت استقر لبه فى الدار اى كائنا فى الدار فلفظ استقر اشعر بعمل النصب فى لفظ فى الدار لكونه حالا لبنا
مقام الحال المحذوف وعمل الستى فى الحال غير عامله فى المفعول به وكلامنا فى عمل معنى الفعل فى المفعول به
بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه فى الحال لا تحتاج الى حرف الجر ومن امثلة تعدية الحرف
لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت لبعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه قال هو حرف
جر اولا من لولا وكى وكلا وقد اختلف فى لعل وسيجى الكلام عليه قال المصنف فالعشرة
الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التى تليها تكون حروفا واسما والثلاثة الاولى تكون حروفا وافعالا
تام ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لانى اراعى فى العدان تكون بين الكلمتين المختلفين فى النوع التامتين
فى اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية فى معنى العلو والبعد من فعلا
ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا فى معنى كونه امرا للمونث من وفى نفى وله امرا من ولى يلى وكذا لم اعد
الى اسما مع انه يجى بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وارادى ايضا فى العدم التشارك
فى المعنى التساوى فى اصل الوضع وعلا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وكلاهما اذا كانا اسما او حرفا وكذا
من وفى وله افعالا اصلها امين وواو وفى وواو بلى وفيا قال نظر لان على الاسمية يكتب الالف واصله واو والتقاء اللفظ
اذا اضيفت الى الضمير تنقلب الالف بالتشبيها بعلى الحرفية وقوله بانت تنوش الحوض نوشا نزعا
علا فيه مبنى على الضم لقولهم من عل كحذف المضاف اليه مع اعتراض على نفسه وقال الخشاش وكلا وعدا
الحرفية لا اصل لالفيا تها كلافها فعليه وجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثنا اشبهت الحرف فى عدم التصرف
فصارت كانه لا اصل لالفيا تها وهذا اعتراض قوله فمن للابتدا كثيرا الجر فى كلامهم ان من لابتدا

الغاية والى لا تنتهي الغاية ولفظ الغاية لستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان
بالمعنيين والغاية لتستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما لا يستعملان في الزمان فقط
والمراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية وانتها الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية
فمن للابتدا في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو
هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من
اول يوم وقوله تعالى لنودي للصلاة من يوم الجمعة وقوله وطى الديار لقته الحجر اقوين من
حج وسهوا قال الدماميني في الايمين معنى الابتدا اذ المقصود من معنى الابتدا في من ان يكون
الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه
ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو سايرات
من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ ليس خرجت حتى الدار اذا
انفصلت عنها ولو بانملي من خطوه وليس الثاني سليس والذاحدثين ممتدتين ولا اصالتين للمعنى الممتد
بل هما حدثان وانما ان قما بعد من وهذا معنى في في الايمين بمعنى في ومن في الظروف كما ما
تقع بمعنى في كوجيت من قبل زيد وهو من بعدك ومن بيننا وبينك محاب وكنت عن فراشك وقد
ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامه بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاقوا
لم يقتدر حتى الحج بل المعنى حتى اجل مرور حج وسهروا ظاهر مذهب الكوفيين اذ لا ممنوع من
مثل قولك نمت حتى اول الليل الواحدة وهو كثير الاستعمال والمعروف من الابتدائية ان يحسن
معها بتدا الى وما يفيد فائدتها نحو قولك لغوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ
اليه والتوا اليه فالباها هنا افادت الانتها واذا يقدرت بمعنى مجرد كون المجرور بها موضعا
انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدا الشيء ممتدا جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز
كما يجي ويقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه من الغمه وعن الغمة اي بعده منها واما
من التفضيلية هي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل كبعض
حروف افعل التفضيل فلا تغير واجاز ابن السراج كون من لابتدا غاية في الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما
نحو رايت الهلال من خلال السحاب فمبتدا رؤيتك كما نك وجدا كون الهلال مرئيا خلال السحاب
وكذا قولهم شممت المسك من دارى فمن الطريق وقولك انا بعضهم اخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف
اي اخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف اي اخذت من الدراهم شيا واذا لم يذكر المفعول الصريح او ذكر انه
معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه لا يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم
هذا لم تتعلق باخذت لغيره لقيام مقام الفاعل ما اخذ منها ولو ذكرته لعاد المفعول المذكور نحو اخذت شيا

من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة الشيء فيتعلق بمحذوف اي شيا كائنا
من الدراهم فمن وما اذا قدم على النكرة ان يكون حالا عن النكرة الموخرة قال تعالى اخذ من اموالهم صدقة وتعرف
من التبعيضية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى اخذ من اموالهم صدقة
او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري
ان اصل من التبعيضية ابتدا الغاية لان للدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدا الاخذ قولهم
والتبيين كما في قوله تعالى واجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرف بان يكون قبل من لبعد او بعدها
مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا الرجس
انه الاوثان والعشرون انها الدراهم والضمير في قولك عن بمعنى قابل انه العامل بخلاف التبعيضية
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل
لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر
من عشرين فمن معضية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي جنسية لصحة
اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في كل واحد من الدراهم اقل من النصف
كما قال البعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرة لشرة وقال
الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتدا وهو بعيد لان الدراهم العشرون في قولك عشرون
من الدراهم ممتنع ان تكون الشيء مبدا نفسه وذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له
وانما يحسن ان تقدر من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من حظه في روضه ومن رعايته في حرم وعندي من
المال ما لكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر عن التبيينية متقدم لفظا سواء كان قلت انا في شيء
من حظه في روضة وعندي شيء من المال ما لكفي وكذا قولك لتجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كرمه
قلت لتجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيء من اعضاء زيد يده ففي جميع
هذا ما هو المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كذلك
ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى لتجبني من زيد اي شيء من شيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كمه
فقد بينت ذلك الشيء واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثله وحذف
المضاف اي لقيت من زيد شيا مثل اسد فليس من هذا بل هو مثله لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقائه لقاء
اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا با التجريدية في نحو قوله تعالى فسل به خبيرا وقولك لقيت
بزيد اسدا اي سل بسوالك خبيرا ولقيت بلقاء زيدا اسدا وقد تكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الاخرة اي لقيت فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان
وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها نحو قوله وليا بدلا في غير الموجب شواذا الا في نحو ما رايت من رجل

نحو لا تضرب من احد او استفراغ نحو ما ضربت من احد وغير الايجاب والكون بين شرطين شرطين
كونها في غير الموجب ودخولها على النكرات والكون والا يخلص لا يشترطون ذلك استدلالا لا بقوله تعالى
ليغفر لكم من ذنوبكم فمن في غير الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهو عند سيبويه مبعضة اي ليغفر لكم من
ذنوبكم شيئا قالوا فقد تحقق تعالى انه لم يغفر الذنوب جميعا بنا فمنه واجيب بان قوله ليغفر لكم من ذنوبكم
خطاب لقوم نوح فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا ايضا
خطابا للامم فقد اخبر ان الجنس الذنوب لا بعض ذنوب كلها بل عدم غفران كلها وانما يستدل لها على البغداديون من قوله الوجب فقد كان من مطر واجيب بانه على سبيل
الكناية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب فقد كان من مطر فزيدت في الموجب لا حكما به المزيدة
في غير الموجب كما قال وعني من تمر نان كاحرف الموصولات وقول المصنف شيء من مطر ومن للتبعيض
او التبيين فيه نظر لان حرف المجرور صوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب
الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف ناعلا لان الجار والمجرور لا يكون ناعلا للفعل المبني للفاعل
الا اذا كان الجار زايدا كقولي بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه
والفعل لا يقصر عنه ناعله ولصح تاويله بحال ان يكون الكاف في قوله انتهون ولن تنتهي دونك
شيء كالطعن تهلك منه الزيت والفعل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الا ستدلال
بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب
اليه المصنف ويجوز ان يقال ضمير جاء للقران وقوله من نبا حال والدليل على زيادته من الاستغراقيه
دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاني من احد فعند سيبويه لا تزاد الا في الا ستغراقيه
وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير استغراقيه كما في الموجب وفائدة من الاستغراقيه ما ذكرنا
في باب لا النبرئة اعني التنصيص على كون الحكم مستغرقا لجنس ما دلولاها احتمل اما احد وحدا ان
يكون معنى ما جاني من رجل ما جاني رجل واحد بل جاني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من الكلام
في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان الحكم كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك
وليس كذا زيادة الباء في نحو قوله الوبير فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل انها الاستغراقيه
في الاصل ابتدايه اي ما جاني من احد الى ما الا ابتدا هي وقد يجي للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك فكانها ابتدايه
لان ترك الابتدا تحصل من سوء الادب وتكون من محوه اليم ومكسورتها بمعنى با القسم وكا يدخل اذن
الا على لفظ الرب كاختصاص التا بالله وتشدد دخول كل واحدة منهما على محول الاخرى نحو ترثي ومن الله
وهو حرف جر عند سيبويه جار ضميره في القسم خاصة وقيل المكسورة اليم مقصورة من يمين والمضمومة
مقصورة من اليمن وتكون من في الظروف بمعنى كما تقدم وتختص من بحر قبل وبعد وعند ولدن ومع بقال

جيئت

جيئت بمعنى اي من عندك وكذا ليخرج من بلد ان باتي للغرة وقد ذكرنا ذلك في اسما الافعال واختصت
ايضا بجر عن وعلى اسمين قوله والى الانتها ومعنى مع قليلا وحتى لذلك ومعنى
مع لدن او كعند بالظاهر خلافا لمن يرد وقوله الطرفيه ومعنى على قليلا
والبا للالصاق والاستعانه والمصاحبه والمقابله والمقويه والظرفيه
وزايده في الكثير في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا مثل كحسبك
زيد والتوبيخ واللام للاختصاص والتعليل وزايده ومعنى عن تجي
للقول ومعنى الواو في القسم اعلم ان الى تستعمل في غاية الزمان والمكان بلا خلاف
نحو تمموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حدها الابتدا والانتها في الحد وذا قلت اشتريت
من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرك ويجوز دخولها فيهما
القرينه وقيل بعضهم ما بعد الى ظاهرة الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان
ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكه الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول
نحو انموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله ومعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم والمحققون انها بمعنى الا انتهاء اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى الا الا افوى مضافه
الى الرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت شيعا الي بدا
الي وأوطاني بلاد سواها اي مضافا الي بدا وقيل بحتى بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد
كاني الى الناس مطلي به القار اجرب والوجه انها بمعناها وذلك ان معنى مطلي به القار اجرب
مكروه مبغض والتكريه ليعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الاحاله قال تعالى
وحبب اليكم الايمان كما قيل لعت منه حملا على اشتريت منه ورضيت عليه حملا على سخطت قال اذا ضيت
على بني فشير لعمرو اسه اعجبني رضاها وقيل ان الى في نحو انت الى حبيب او بغيض وجلست اليه بمعنى
عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان تلتق الحي الجميع تلاقني الى ذروة
البيت الكريم المجد بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وضمكرلان الى لانتها الغايه مثل
الى الا ان سهما فروقا كما يجي وعني بالعين لغة هذليه وهي على ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف
وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا يجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا بالفعل
المنتصب بعدها بان المضمره نحو اسلمت حتى ادخل الجنه ولا تقول حتى دخول الجنه والتي بمعنى الى تجر ذلك
نحو سرت حتى يعيب الشمس وجزء الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر واما العاطفه فهي مثل الجاره
في معنى الا انها لا تكون بمعنى كي ويحب لوقيت ما بعدها كما في حتى كاره فلا تقول جاني القوم حتى زيدا لانه
حاضر فلا يراد في ابهامه وتشترك الجاره والعاطفه في انه لا بد قبلها من شيء الا ان ذلك يجب اظهاره

في العاطفه حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما في الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويفارقانها بان ما بعد العاطفه يجب ان يكون جزأ مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزء به بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزأ لما دل عليه ما قبلها كما في قوله التي الصحيفه كي تخلف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفه اي التي جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفه التي لا يمشي الا لها فقد القى كل شئ ويجب ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لا محاله واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على جواز كون ما بعدها منفصلا باخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الظهر كما تكون جزأ متصلا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسير الليلة مع جماعة اوجب كون ما بعدها جزأ مما قبلها كما في العاطف فلم تجز نمت البارحة حتى الصباح جر اكما لم تجز نصبا بالعطف اتفاقا وهو مردود لقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال الجزم جاز الله بالدخول مطلقا سواء كان جزأ مما قبلها او خارجا منه حملا على العاطفه وتبعه المصنف وجوز ابن ملكان الدخول وعدمه الدخول جزأ كان او ملاقيا في اخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا المجرور داخل كما في العاطفه والملاقي غير داخل وقال الاندلسي انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لقصد التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كما للتفصيل لما قبلها واذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مخالف الاكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدات بافضلك من اجانب الاصنوف مصودا كان اخر الاجزاء اقواها كمات الناس حتى مجد عليه السلام بالعطف وليس عليه السلام اخرهم حسبا ولا دخولا في الوف بل هو اشرفهم قوة وسنا فاذا ابتدأت بعبدك من اجانب الاقوى منجدرا كان اخر الاجزاء اضعفهم نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكون اقواهم قبل الركبان او معهم واما الجاره فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو تولك قرات القران حتى سورة الناس جرا وهذا اجاز بعدها ما هو ملاق وليس بجزء والتزم صاحب المغني التحقير او التعظيم فيما بعد حتى الجاره ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على العاطفة ايضا في جواز عدم كون ما بعدها جزأ خلافا للمبرد اي وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا

فلا يجوز

فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها ان والعاطفه كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الا لانتها خلاف الواو وهذا كما توهم المصنف لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى تكون بمعنى مع قليلا وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت حتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد تكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفه حتى تام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رايت عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام كحتى العاطفه للاسم واما العاطفه للجمله فتحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجمله ابدا قوله وتختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاني القوم حتى انا ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر جرا الى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا يدخل الجر الاجزاء وسطها ولقوة مقام الفاعل نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو ويشبهه المبرد قوله واكفيه ما تخشى واعطيه سؤله واكفه بالقوم حتاه لا حق وليس ما في البيت كتى الجاره والا لم يكن لرفع لا حق وجه بل هو ابتدائيه اي حتى هو كما في قوله فبينما يستوي رجلاه البيت وتمسك البقله ايضا فلا والله لا يلفاه ناعس في حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الغرق في ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء او تقديرا كما ذكرنا خلاف الى وان لا يظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اختر فاخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول لاصح القرينه وان كان ايضا جرا وقال لا بد نلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدها جزأ مما قبلها فالظاهر الدخول فيها وان لم يكن جزأ فالظاهر فيها عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينها ان الفعل المعدى بحتى في يجب ان يستوفي اجزاء المجزي الذي قبل حتى شيا فشيا حتى ينتهي الى ما بعد حتى هي الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو اجزاء وبعدها الجزء او الملاقي في حكمه ايضا لذلك والا فلا كقولي البيك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الكلام كما مر واعلم ان حتى لا يكون مستقبل الا في نحو كان سير كي حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقبل ما يتعلق عند وما حتى الكائنه ابتدائيه فقد ذكرها في نواصب المضارع وقع بعدها الفعليه والاسميه كما ذكرنا مثال وقاربه الابتدائيه ايضا الما التحقير كما في قوله فواعجبا حتى كليب تسبني كما في اباه تهشل او التعظيم كقوله فازال القتلى تجر دماتها بدجلة حتى ما تدجلة اشكل ويلزم في الاسميه ان يكون خبرا المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير

ضاحكا لم يفد وجوز ظرف الخبر مع التزيد نحو اكلت السمكة حتى رأسها اى راسها ماكول قوله
وفى المظروفيه اما تحقيقا نحو زيد فى الدار او تقديرا نحو ظرفى الكتاب وتفكر فى العلم وانا فى حاجتك اكون
الكتاب والعلم وحاجته شاغله للظروف والمتفكر والمتكلم مشتمله عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها
محيطه بها من جوانبها وكذا قوله عليه السلام هى النفس المؤمنه ما دامت من الاجل اى فى خللها فالسبب الذى هو
القتل منتفى للدهبه لتضمن الظرف للمظروف وهذه هى التى يقال انها للسببيه وقوله تعالى لاصلبنكم فى جذوع
النخل قيل ان فى فيه وفى قوله بطل كان ثبابه فى سرحة يحمى على الاولى انها بمعناها التمكن للصلوب فى
الجذع تمكن المظروف فى الظرف وقيل انها بمعنى على والباء فى قوله وبركب يوم الروع منا فوارس يصيرون
فى طعن الكلى والاباهر والاول ان تكون بمعناها اى لهم بصادة وحذق فى هذا الشان وقيل هى بمعنى الى فى
قوله تعالى فردوا ايديهم فى افواههم والاولى ان يقول هى بمعناها والمراد التمكن وقيل هى بمعنى مع فى قوله
ادخل فى عبادى وبمعنى الباء فى قوله نجيناهم بسحر نعمة اكافا ولهيئتها ولشرب فى اثمانها ولتاجر
والاولى انها فى الموضعين بمعناها اى حاصله فى زمرة عبادى او بمعنى ادخلى ايتها الروح فى اجسام
عبادى والشاعر جعل اثمانها ظروفا للشرب والتاجر مجازا وقولهم فى الله من كل قابت حلف اى
فى الطافه وقولهم انت اخى فى الله اى فى رضاه الله تعالى بحيث يشتمل على جواز انت لا تخرج عنه
الى الاعراض الدنيويه وكذا قولهم احب فى الله والبغض فى الله قوله والباء للالصاق تحويه دلالة
اى التصق به وقولك مررت به اى الصق المرور بمكان يقرب منه ومنه اشمت بك وبحبوتك
اخبرنى ويكون مستقرا نحو الذى به صنعوف ويكون للاستعانه نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة
وتوفيق الله حجى وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهى التى يقال لها باء المصاحبه نحو
دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بالة تها قيل ولا يكون بمعنى مع الا استقرا والظاهر انه لا يمنع
من كونها للعوض ويكون للمقابله نحو اشتريته به وبدلته به وتكون قوله نحو هذا بذاك
قوله وتكون للتعديه جميع حروف الجر لتعديه الفعل القاصر الى مفعول اليه لكن معنى
التعديه بالمطابقه ان تنقل معنى الفعل كالهمزه والتضعيف وتغيره وهذا المعنى يختص بالباء من بين
حروف الجر نحو ذهبت به ومضت به اى اذهبته وامضته ولا يكون قوله
وللظرفيه اى بمعنى فى نحو ما بكا الا عن الاطلال اى فيها ويكون للسببيه نحو قوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا وقوله طلب لشدة رغبته فى الدخول وهو فرع الاستعانه وقيل
لبعض نحو قوله تعالى واسمحوا بروسكم قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل اورده
الفقها وهذه انها رأيه لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه ويجى بمعنى عن نحو عيينا بشرب فلان وبمعنى نحو
سال سايل بعذاب ويجى للتجريد نحو رايت بزيدا اسدا اى بروية زيد كما مر فى جن قوله ولا بد فى

فى الخبر فى النفى وفى الاستفهام بما لا فى حطوق الا يستفهم فلا يقال ازيد بقايم كما يقال اهازيد بقايم والنفى
بليس نحو ليس زيد براكب وما خا زيد براكب وقيل بلا البتره ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاذى
انها بمعنى فى فلم يسمع فى النفى بل انما كان الاصنت ان يقال النفى فلا يستقيم وزاد قياسا فى مفعول
علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال
زيد على حذف المضاف وزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل المعنى ومتصرفاته وفى فاعل افعل
وفى المتعجب عنه مذهب سيبويه وفى المبتدا فى حسبك وشاهد شاذ فى خبر المبتدا الموجب نحو خير
سته بمثله عندنا لا حنش وزاد سماعا بكثره فى المفعول به نحو الذى يبلى نحو يضرب بالسيف
ونحو ابا العذر وقليلا فى خبر لكن وقوله ولكن اجرا لو تعلمين بهين ورهل يتكلم
المعروف فى الناس والاجر وضع ان مرفوعة فى قوله الا هل اتاها والحوادث جمة
بان آمر القيس بن تملك بيقدما وقد ذكرت مواضع زيادتها فى ما الحجازيه ومن غرب زيادتها ان
تزاد فى المحرور نحو قوله ما صبحى لا يسأل عن بمابه اصعد فى علوها ام تصوبا وتضمر
كثيرا مع الله فى القسم نحو الله لا فعلن وشاذا قليلا فى غيره كقوله وربه خير لمن قال له
كيف اصبحت قوله واللام لام الاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه
البقايا فخراعيته وربما فتحت قيل ان المضمرة نحو لنعلم بفتح الميم وقيل فتحها مع جميع المظهرات اعلم
ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفا واللام لا تبتدا حقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى
فى غاية الخفة بكونها على حرف واحد وانما كسرت بالجر ولامه لموافقته محمولها ولم تكسر كاف التشبيه
لانها تكون اسما ايضا نحو الضارب ليس بالاصالة بل للقيام مقام الكرن عند من قال ان المضاف هو الجار
وانما بقى لام الجر الداخله على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغيرذلك
ولم تختص لام المضمر بذلك لانها لا تلتبس اذا غيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع
ولو فتحت فى غير الضمير التبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا
عليه وغايرة لام الاختصاص اياها بالكلية نحو المال لزيد او لغيرها نحو اكل الفرس والجنه للمؤمن والابن
لزيد والتى لسم كلام العاقبه نحو قوله ودانا كما دنتم فاصبحوا لذى الموت فرع كلام الاختصاص كان حكمهم
كحكم ولاده لهم الموت وكذا التى للتعليل نحو جيئتك للسمن والضرب اذا الجى يختص بذلك واللام
المقويه للعامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد
او مصدرا نحو صوتى لزيد حسن ويكون مقدرا نحو يا لزيد ويا للماء للاختصاص وقد يجى بمعنى الى
سمع الله لمن حمده اى استجاب الله الى من حمده ومعنى على نحو تله للجبين اى على جبينه وتكون للاد قال
اى عليك قوله وزايده فى ردف لكم اى لكم ردف ليتعدى بنفسه وكذا فى نحو شكرت لك على ما مر فى

باب المتعدى واما فى وزنته المال ووزنت له فاللام ليست بزايده بل هى معديه قد تحذف تخفيفا وهى فى لا
ابا لك زايده عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على احد قولين وقال
وزايده ايضا فى قوله تعالى ردف لكم وانا لابيهم وكذا اللام فى قوله فلا واستجارتى الما بى ولا ألمك بهم ابدا
دوا ويجوز ان يقال الماسه توكيد لفظى قوله ومعنى عن مع القول يعنى فى قوله وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت اللام فى قلت لزيد لا تقول لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا فى
افعال القلوب الكلام على هذا قوله ومعنى الواو فى القسم التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قوله
فى التعجب يعنون فى الامر العظيم الذى ليستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل فى الامور
العظام نحو لله ليتعاشن وقيل ان اللام فى الايلاف قريش والفقر الذين احصروا للتعجب والاولى
ان يكون للاختصاص اذ لم تثبت لام التعجب الا فى القسم وقيل تجئ بمعنى فى وبمعنى قبل وبمعنى بعد وقد
ذكرنا ذلك فى باب العدد قوله ورب للتقليل كها صدر اللام مختصه بفعل موصوفه
على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكره
والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين فى مطابقته التمييز وتحذفه
ما قد دخل على الجمل وواو حانه دخل على نكره موصوفه
فى رب ثمانى لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشدده والثانيه ضم الراء وفتح الباء المخففه والثالثه
ضم الراء وضم الباء المخففه والرابعه ضم الراء واسكان الباء المخففه وهى التى حسنه فتح الراء وفتح
الباء المشدده والسادسه فتح الراء وفتح الباء المخففه والسابعه والثامنه ضم الراء وفتح
الباء مشددة ومخففه بعدها تاء مفتوحه ووضع رب للتقليل يقول فى جواب من قال ما لقيت
رجلا ورب رجل لقيت اى لا انكر لقائى الرجال بالمرة فانى لقيت منهم شيأ وان كان قليلا قال
ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب حواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهى فى الاصل موضوعة لجواب فعل
ماض منفى فاهذا الجمهور فى رب رجل كريم اضرب هذا الذى ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى
التكثير حتى صار رب فى معنى التكثير كالحقيقه وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينه وذلك كقوله
رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوى يا رب غاره شعواء وقوله فان تمس
محجوزا بفنا فرب فاتك قد اتاه بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح لستقل الشئ الكثير من الممدوح لان
الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ فى المدح ومن هذا القبيل قوله تعالى ربما يود الذين
لانه قد للتقليل المضارع فى الاصل وذلك كما يقول الممتنع بكثرة العلم لا ينكر ان اعرف شيأ من العلم وهى
حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ان ذلك جعلها حرفا مع انها فى
التقليل مثلكم فى الكثير ولا خلاف فى اسمية كم الا هى مفيدة للكثير فى الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر

حرف جر

بحرف جر ولا باضافة كما تجرهما فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشتمل عليهم حرفيتها بجوز
رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هى ما يفضى الفعل الى المفعول الذى لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى
بنفسه قال صاحب المغنى انما ذكر ذلك لانه بضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيعدى حرف الجر لولاه
ان كنتم للرويا تعبرون ولا سببا اذ وجب تاخر الفعل كما فى ضرب واكرام اذا العاده ان العامل مثل ذلك
الضعيف يالام فوقع احد من بين حروف الجر الافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل
فى ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربى لزيد
حسن ويشتمل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف جر
والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفه وان العامل بحروف وهو عند
بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شئ واحد والاول جواب بلا خلاف ولا
شك انك اذا قلت فى جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يتح معنى الكلام
الى شئ اخر تقدر مثل يحقق او بنت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير فى اكرمته للمصدر
اى اكرمت الاكرام كما قيل فى قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير
المصدر المنصوب بالفعل قليل الا استعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان الهاء
مفسر المفعيت المقدر كما فى زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت فى كلام تفسير الناصب
للجار والمجرور ليفعل اخر نحو بزيد جاوزته بتقدير مررت بزيد جاوزته ويشتمل ايضا بنحو رب
رجل كريم جانى فى جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جانى هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى
الكلام على شئ اخر بل تم بقولك جانى فيكون كقولك بزيد مررت والضمير فى مررت لزيد وكقولك زيدا
ضربت والضمير للمنصوب وقد مر فى المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب متجاهل
ان جانى صفة للعامل يحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح
فى شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد حصل ولقول عندى مذهب الاخفش
والكوفيين اعنى كونها اسما فرب مضاف الى النكره فمعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان
معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا فى باب الاستثنا فى
قولهم ما قام رجل يقول ذلك الا زيد فانها بمعنى ما قام الا زيد فانها بمعنى ما فى رب من معنى القله وكما ان نواسخ المبتدا
لا تدخل فى نحو عينى ما سوف على الزمن وقولهم خطبة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفى الذى له صدر
الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القله عندهم تجرى مجرى النفى فى زم كان لرب صدر الكلام قال ابو عمرو رب
لا عامل لها لانها صارت عند النحويين والنفى لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفى كان قياس وصف مجرورها
ان لا يكون الا فعليه كما فى قل رجل المتضمن معنى النفى وذلك لان النفى يطلب الفعل الا ان رب لما خرجها الى معنى

الكثرة في الكثيرة وافقها جار وتوقع نعت مجرورها اسميه كما في قوله وارب بجاها هي خبر مرتد
ذكر وتوعه ايضا صفه معطيه لمعنى الفعل هاهنا بخلاف باب اقل رجل اذا مر في باب لا سيما
قال صلى الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام
بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر
مراعاة الاصل في وتوعه فعليه اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم
واسري من معشر اقتال ولا يجر الجواب محرورها كما قال ابو علي لانه تمام الكلام لقوله رب رفد هرقته
ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم ليلا اي هريق رفده اذا مات وهرقا به كقولهم صفر
وطابه والمقدرة كما في قوله واسري من معشر اقتال اي اسري من معسر خصلت لو اما فانت
مجرور اقتال بفعليته او ظرفيته كما اخترنا في باب لا يسنا واستشهد الاخفش على اسميه رب
بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار فقال
رب مبتدا وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدا محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله
يا رب هيجا هي خير من دعة تقوله مختصه بنكرة كما ان مختصه بالنكرات واما وجب خولها
على النكره لان النكره محتمله للقله والكثره نحو جاني رجل وجاني رجل فلو لم تختمها لم تستعمل فيهما
والمعرفه اما دالة على القله فقط كالمولد والمنى المعرفين واما دالة على الكثره دون القله كالجمع المعرف
ورب وكم علامتان للقله والكثره وانما تحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا فقوله
موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لتي رب
مبتدا على ما اخترنا لا خبره لافاده صفة مجروره معنى لجهاد كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم
خطبة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل الكون رب
لحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر وقوله محروف غالبا
اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصدرا به نحو ما الفيت رجلا لم يتبع حرف نعت مجرور رب لدلالة
القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله واسري من معشر اقتال اي اسرى
وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما
فعليه نحو رب رجل لقيته او جار ومجرورا وظرف نحو رب رجل في الدار واما مك اسميه نحو يا رب هيجا هي
خير من دعه او وصفه مشتقه نحو قوله عليه السلام رب نفس طاعمة الخبر بتمامه وليس شيء من هذه الاشياء
عاملا في رب بل هو وصف لمجرورها كما ذكرنا وتسميته جوابا رب بعيد ويجوز ان يعطف قيما سا تي
المجرور رب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف
نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه
لجزولي هذا العطف معرفه لكنه جائز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وليس لشيء ولو كان كما قال

رب

رب غلام والسين قوله وقد تدخل على ضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله ضمير
بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز ومضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وانما احتاج الى العلامة اذا دخلها ما فالاكثر
كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها لحرف النفي الداخلة
على الجملة وقد جاء بعد رب زايدة قال وما ضربة بسيف صقيل بين نصري وطعنة نجلاء
وقوله ط وربما ياتي بعدها غاية ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه والاولى ان يكون كافة نحو كن
كما انت اي كما اين كائن وزيد صديقي كما عمرو اخي وشد اعمال الكاف مع ما ولا لتكف نحو ما تقوم واما
اذا ولييت الباء وما فالاولى زيادتها واعمال الجار لئلا يجتمع زيادة وما حظيا بها وقد يكفها كما يجب
ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله وربما الحامل الموتل نبهم وعنا جيح
بينهن المهاد شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجيز ربما زيد قايم والمبرد ابن السراج
وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا الان وضع رب للتقليل في الماضي كما ذكرنا والمعتبر عندها
في نحو قوله ربما يود الذين ان مثل هذا المستقبل اي الامور الاخروية غالب عليها في القرآن
ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين وفادى اصحاب الجنة وقال الرقيع اصله ربما كان يود
فزيد كان لكثرة استعمالها بعد ربما وقال قتلنا وتا للقتل هنا وربما تكون على القوم الكرام لنا
الطفيل اي ربما كان مثل قوله فلو بكون اخا دكم وذباح والمشهور وجوب زيد حول ربما على
المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي وغيره الا يضاح وقوله ربما تكره النفوس ما فيه تكل الخير
موصوفة عند النحاة لان كافه كما مر في الموصولات وتقتحم الفعل بعدها عند الفراء قال
ذلك ان يلي الكاف صلة بها حيلا وان يستحق لو ما فوقها اي ربما يقع ذلك قوله وواوها
رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا البعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء
عملها قياسا الا في الله فسماعا عند البصريين واجاز الكوفيون قياس سايز الفاظ القسم به على الله نحو الله
لافعلن وحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر
خاصه والثاني ان يكون بعد الواو والفاء وبل واحدا من دون هذه الحروف نحو ورفيقة دلدوقت في ظله
كدرت اقفى لحبوة من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق
والفا كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه على بكاد يلتهب التهابا وبل كقوله بل بلد ذي صعد
واضباب اما الواو بل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس لهما بل برب المقدره بعدهما لان بل حرف عطف فيها
على ما قبلها والفا جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بحاره فان لم يكن في اول
القصيدة والجر كقوله وليل يحسن يصطلي الفوس رقشها واقطعه اللاتي تابطن بل فكرنها
للعطف ظاهرة وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول
تقدم عليه وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول تقدم عليه وقاتم الاعماق

وعند الكوفيين والبدل انها كانت حرف عطف ثم صارت تاء بدل من واو رب جارة بنفسها الصيرورتها
بمعنى رب فلا يقدرون وبحوفا ثم معطوفا عليه لان ذلك افسد وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو
ولبله بحسن لا يقدرونه عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كان
للعطف على حذف جار لظهر رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف
قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجر ونصب كما جر ونصب ذلك لا يجوز دخول حرف العطف
عليها في وسط الكلام نحو وليله بحسن ولا قولهم اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن
في الاصل واو العطف فكذا جاز دخول واو العطف والقاؤهم على هذا كله على مذهب البصريين
في رب المقدرة اما على ما اخترنا قرب مضاف مقدر يدل عليه باحرف الثلثة قوله
واو القسم انما تدل عند حذف العامل السوال مختصة بالظاهر والبا مشتركة بينه
وبين الاسم والبا اعم منهما في الجميع وتلي القسم باللام وان وحروف النفي
ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه
اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم بالله وذلك
لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا في القسم من اصلها اي البا والثاني ان لا تستعمل في قسم
السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال
وك كما يقال بالله اخبرني بك واختصاصها بالحالين الاخيرين لكونها فرع البا وبدلا وانما
كثر بها صالدلالة اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو دونها لان بينها
تناسبا لفظيا لكونها شفهيتين ومعنويا لان ترى ان واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية
القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث وتكاه وتكلة فلهذا اقصرت
عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو وهي الاخفش تزيد
وترب الكعبة وهوشا دولا هو اجر تجي بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الاحور العظام
وكذا من مكسورة الميم وتضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف
جر قامت مقام البا وضم الميم لاكاله لغير معناها وحروفها عن بابها كما قول في العلم شمس بن مالك
بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المفتوحة الميم مفتوحة من يمن والمكسورة من يمين وفيه نظر
لان يمن مختص كما يجي بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا مانع ان يقال لغيره حكمه عند اختصاره
ويمكن ان يستدل بنايه على انه ليس محذوفا من يمن المعرب لان اختصار المعرب رده الى حرفين لا يوجب
البنا كما في يد ودم والاولى ان يقال ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورها مع
لفظ الله وحدها هو من الجار والمستعمل مع ربي اتبعت النون الميم ضما وكسر الساكنين واما من الله بالفتحتين
فقول اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحته عارضة للساكنين طلبا للتخفيف

فعل هذا

فعل هذا من الجارة في القسم يختص بربي او باسم وقيل بل بالثلثة اي مضموم الميم والنون
ومكسورها ومفتوحها مع لفظة الله مخصوصة من اجل ما اختصا من الله بضمتين من ايمن
ظاهر واما المكسورة فلها والمفتوحة فلما ارى لكونها مفصوصتين منه وجها لان ايمن
عندهم واجب الرفع سما كما يجي والمفتوح لا يوجب البناء فمن ايمن جاء كسر النون وفتحها بالواو جاء
ايمن الله على الاصل اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا
عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله تخفيف مفصورا
من يمين الله باتباع الميم للنون فتحا بعد القصر وقد يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين
الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها
مع ضم الميم مقصورا ان من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد قال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء
وقد تحذف الباء مع النون فيقال أم الله بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصد من ايمن لا يستعمل الا
مع الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها
مقصورتين من يمن وعلى ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان من ايمن ففي كسر الميم اذن
اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتا لكون الميم والواو
شفهيتين فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلام التي على حرف لم يجي في كلامهم
مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اي البا فان لم يعد منها فالختار النصب بفعل القسم
ويختص لفظه الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض بخلاف الكعبة لا تفعلن المصحف لا تلمسن ويختص لفظة الله
منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض بخلاف الكعبة لا تفعلن المصحف لا تلمسن ويختص لفظة الله
بتعويضها او همزة الاستفهام من الجار وكذا العوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها
حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف وصار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك
لاختصاصها بلفظة الله كالتا فاذا جيت بها للتنبيه بدلا فلا بد ان يجي بلفظه ذا بعد المقسم به
نحو لها الله ذا اولي ها الله ذا وقولهم لتبين ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف
التنبيه من تمام اسم الاشارة كما ياتي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف
ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله فيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة
الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الف ها لالتقاء
انا يغفر فكلمة كالصالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وها الله الا الحذف في الاعلام
ها هنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها الله ذا يحذف الناس ها يوهم ان ها عوض
عن همزة الله لعرفت في ارفت وهبالك في اباك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا
بحذف الف ها للساكنين كما في الله وها الله والثالث وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها
للساكنين وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة

لم تقع في الدرج والذي بخطه كما هنا ابو علي وهي اقل الجميع هنا انه حذف همزة الوصل وفتح الف ها
للساكنين بعد قلبها الفا كما في الضالين ودابة قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو ضمير
لمبتدا محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكن ذا او لا يكون ذا او الجواب الذي يأتي بعده نفيا او اثباتا
نحو والله ما فعلت او لا افعل بدليل جئتني الا لاكرمك ولا يتأتى هنا والله ذا احوك اي لا انا
احوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي اسما كائنا صار التقدير او مبتدا
محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان
يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آلله ليقولن من غيبد جن العبيد فيقولن كذا
وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود لما قال هذا راس ابي جهل آلله الذي
لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان يبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او يسهل
كما هو القياس في الرجل ولا يحذف للتلبس ولا تبقى للاستغناء واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص
وذلك اذا كان قبلها فاء او بل همزة الاستفهام لقول شخص هل لعنت دارك فيقول لم فيقول
افالله لقد كان كذا وجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وجوز دخول الفاء من
غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم هاهنا
للفصل بينها وبين الله بقاء العطف وعند الاخفش الفاء في افالله زائدة ودليل كون هذه الهاء
ابدا لا معا قبلها حرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم
واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت
القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك او لا فان تعين
وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا لدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب
مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كما في آلله وعهد الله وميثاق الله جاز ذلك وحذف الخبر واثباته
نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق مراعاته كانوا اماء له تعالى
عندهم يجب عليهم ان يؤدوها اليه تعالى سألوا ان تعالى ان ارعضنا الامانة الادية ومعنى يمين الله ما حلف
به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين الذي يكون باسمه تعالى نحو والله وربّ الكعبة وربّ الخالق
ونحو ذلك والمعنى بحق الله بحقي وبجواز اثبات الخبر نحو علي امانة الله وعلي عهد الله وكذا القول للكعبة او للمصحف لا فعلن
او الكعبة يمين لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك ويمين الله ولعمرك الجواب القسم جميعه
ولا يحتاج الى تقدير خبر لان لعمرك يمين ايضا فهو هو وليس بشيء لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم
به ولا فعلن جواب مقسم عليه فكيف يكون هذا دأبك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف
خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولا يمين الله وجب رفعه قال الخليل وكذا ايمن الله وايم الله فصل
بالام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام وايمن يجوز نصبه لفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا
يقول اياك لا افعلن والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله قلت يمين الله رفعا ونصبا وقال

الجرولي

الجرولي لم يسمع في لفظه الله الا النصب واجاز وجوز الاخفش الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين
جمع يمين وهو مثل يمن الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل
في همزة ال المعرفة وعند سيبويه هي مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته
للوصل في الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزة وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعد
ان تكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة في الاسماء الا افعال وكذا
قالوا في الامر من يخاف يضربه بضم الهمزة ويستبعد اصالة افعل في المفردات ايضا فيصرف هاهنا
قوله كلا مركبة اي تحت رجلان شاجر واذا تكرر الواو نحو واو واو القسم نحو والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى فذهب سيبويه والخليل ان المتكرر هو واو العطف وقال بعضهم هو واو القسم والاولى
اولى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء لم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما
بعده بالاول بل يكون المقدر اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذا يدل على ان كل واحد
منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغنيا
بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للجميع مع ان كل واحد منها للاستقلال يطلب
جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقول القسم بشيء واحد والمقسم به ثلاثة
والمقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار
وخالقهما ان سعيكم لشتى وايضا فانك لتقول مضروبا بالسوط يا فلان فالله لا فعلن وحياتك لم
حياتك لا فعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لم تفعل واكمال ما بينت في كلام العرب اولى
واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان التها زائدة فتكون معطوفا على
الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعامل واحد اجاب جار الله بان قال الواو كانها
عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه
فصار كالمأمور بجامع المتعلق كانه عوض عن الفعل ايضا كانه عوض من الحرف فعمله والنهار
كانه عطف على عامل واحد هو الواو قال المصنف فيلزم على هذا ان لا يجر اقسم بالليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس
والليل والظاهر ان قبله محذوف اي لا انه لا يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والتاء كانه جر ويضعف رد هو الجرد
وقال المصنف انما جاز هذا لانه مستقل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما
قدرنا في باب الظروف المتمكنة ان العامل في الليل اذا يغشى فالعامل في الليل اذا تجلى
للمقدر وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام المعطوف وهي عامل واحد وفي كون المقدر بعطف الليل
وقت عسعسته فالعامل في الجر والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما اقسم
السؤال وهو لتركنك الله وعمرتك وعمرك الله وقعودك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك
في قسم السؤال والجواب قسم السؤال امر او نهي او استفهام كقولك بالله بنيك هل ضممت اليك

ليلى ٭ وجاب بالام ولما ايضا نحو تشتكى الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى فى باب الاستثنا
وقوله فعيدك الا تسمعينى ملامه ان فيه زايده ورد قيل فى قسم الطالب ايضا بانه يتعلق
فيكون خبر المعنى الاخر قوله وسلنى القسم اى ليستقبل والمعنى بجاب القسم يقال بلقاه بكذا
واستقبله اى اجابه به اعلم ان جواب القسم اما اسميه او فعليه والاسميه اما مثبته او منفيه فالمثبته
تصدر بان مشدده او مخففه او باللام وهذه اللام لام الابتدا المفيده للتاكيد لتفرق بينها وبين
ان النافيه من حيث العمل وانما اجيب القسم بها لانها مفيده ان التاكيد الذى لاجله جا القسم واللام
الداخله بعد ان المكسوره فى الاصل لام الابتدا ايضا كما يجى فى باب ان فلا يدخل هذه اللام فى
لام جواب القسم الا على ما تدخل عليه الا لام الواقعه بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام فى مثل لزيد
قايم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس فى الوجوه عندهم لام الابتدا قالوا
لانك تقول لطعامك زيدا كل فقد دخلت على غير المبتدا واجيب بانها فى التقدير داخله على المبتدا
ورد عليهم بنحو طننت لزيد قايم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك فيجوز ان تعتقدوا
بان الظن الغالب قايم مقام العلم فهو مثل قولهم ليعلم الله ان زيدا قايم بكسر ان وهذا قال
بعضهم ان قوله وظنوا ما لهم من محيص ظنوا كالقسم وما لهم جوابه وليس بشى لان يتكمل التعليق
بل لو جا مثل ظننت لقد فعل لكان نصا فى ان ظننت خرج القسم ثم نقول الاولى كون اللام فى
لزيد قايم لام الابتدا مفيده للتاكيد ولا يقدر القسم كما فعله الكوفيه لان الاصل عدم التقدير
والتاكيد المطلوب حتى تجعل اللام ثم انها لا يجى جواب حرف النفى وان جاز ان يؤكد الجمله
التى فى خبرها حرف النفى نحو لزيدا ما هو قايم ولا يقال لما زيد قايم وذلك لان اللام للتقريب
والابتدا وحرف النفى للبعد فهما فى ظاهر الامر تناف واما قولك لكن لزيدا ما هو قايم
وان زيدا لم يقم فان واللام اعنى الداخله على الجمله بلا واسطه لان ثم لام الابتدا تدخل
على المضارع لمشابهته للمبتدا فى كونه اول جزى الجمله مثاله مع مضارعه مطلق الاسم قال
المتلمس لا وذرت لعبد رسمه لعبدى بها واطوا عمى ذى شفوه ان لوها وتدخل على مضارع مصدر
بحرف التنفيس نحو والله ليعطيك فلانا للكوفيين كما مر ولا تدخل على الماضى وان كان اول
جزئى الجمله لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخلته قد كقوله هو لعمر الله قد اكرمنى
سمع الله ولعدا ايضا وذلك لانها تقرب الماضى من الحال فيصير الى الماضى كالمضارع مع تناسب
معنى اللام ومعنى قد لان فى قد ايضا معنى التحقيق وتدخل ايضا اللام الابتدا على خبر المبتدا اذا
وقع موقع المبتدا الذى يقدر عليه نحو لقايم زيد ولفى الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع
المبتدا نحو لطعامك زيدا كل ولفى الدار زيد قايم بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا
نحو لطعامك زيد ياكل او حاضرا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيدا كل ولا تدخل
على غير ما ذكرنا من حروف الشروط وعيده وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا فى الاصل ماضيين بلا قلة

لما ذكرنا

لما ذكرنا فى بابها من صيرورتها بمعنى الاسم فتقول لك لنعم الرجل زيد كقولك لحسن زيد واذا وقع
لام الابتدا بعد ان جاز وقوعها فى غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدا الموخر كان زيدا لقايم كما مر
فى باب ان واللام فى جميع ما ذكرنا ليست جوابا للقسم مقدرا خلافا للكوفيه بل هى لام الابتدا
والاسميه المثبته مصدره اما بالجمله عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبريه على اختلاف
نحو الله لنحو والله لا يزيد فيها ولله عمرو والله لا في رجل فيها ولا امرأة وكذا الجمله
عمل ليس عند النحاه او بان نحو والله اذ زيد قايم وان كانت الجمله فعليه فان كان الفعل مضارعا مثبتا
فالاكثر تصديره باللام وتسعه بالنون نحو لاضربن الا ان تدخل فتدرم على متعلق المضارع مقدم
عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على
حرف التنفيس نحو والله ليسوف اخرج فلانا فى النون اكتفا باحدى علامتى الاستقبال
عن الاخرى وقد يخلو المضارع عن اللام استغنا بالنون وقد يا وقليل مجيئه انا لنحق فانه فرع
وان اخاهم ليصمد ولا يجوز عند البصريين الاكتفا باللام عن النون الا فى الضرورة والكوفيون
اجازوه بلا ضرورة وحكى عن ابى على موافقتهم فى نحو التعاقب بين اللام والنون قال
تا لى ابن اوس حلفة ليردنى الى نسوة كانهن مفائد يضم اللام وضم الدال ويروى ليردنى
بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر كم القسم اذا دخله على الفعل المضارع نحو والله
لتفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا
للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه يتحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيد بالقسم كما مر فى المضارع
والاولى الجواز اذ قد يكون موجودا عند المتكلم لصحة انكاره اياه كقول الفرا لين لم يك
ليعلم ربى ان بيتى اوسع فيقول والله ليصلى زيد فيجب الاكتفا باللام ولا ياتى بالنون لانها
علامة الاستقبال ولان كان المضارع منفيا فقد مر انه بما وان ولا على ما حضى لكن ما وان اذا لم يقيدا
بالزمان المستقبل وظاهرهما النفى الحال على ما تقدم فى الافعال الناقصه فالمبرد لا يجوز والله ما اقوم
وان اقوم لكونه ظاهرا فى الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفى المضارع بلم
ولن فى جواب القسم لكونه لنفى متوقع بما يجوز صرفه للاختصاص كما يجى والعامل الحرفى لا يحذف مع بقا
عمله ولن ابطلوا العمل لتعلن النافى المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام
وقد نحو والله لقد خرج واما فى نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلها قد لعدم تصرفها قال
نعما لنعم السيد ان وجدنا وان طال الكلام او كان فى ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال
تعالى والشمس وضحاها الى قوله قد افلح فلم يات باللام للطول وقال الشاعر
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال وجب لقد بر فلما بعد اللام كان لام الابتدا
لا تدخل على الماضى المجرد كما مر والا اقتضا على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم لو التقينا
وانتم لكان الكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان اصله كاللام فى لئن حتى لا يلزمك

فى لكان اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم فى قوله والقسم لوشئنا لرفعناه
سوالك ولكن لم تجد لك مدفعا تجرد فاد يجئ الكلام عليه فى حروف الشرط واذا كان الماضى منفيا
فيها نحو والله ما قام وانما ان تلى لا واوان القلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا فى باب الماضى قال
حسب المجبين فى الدنيا عذابهم ... وانه لا عذاب بعدها سقر اى لا تعذبهم فلا يلزم
تكرر كلام لا يلزم اذا كانت فى الماضى الذى للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضى فى الموضعين
بمعنى المستقبل وفى عينهما جب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى وربما جاء فى الشعر غير مكرره
كقوله فاى امرئ سيمنى لا فعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبه فانما لم يكرر فيه لتكرير
لتفسير العقبه وهو قوله فك رقبه الى آخره فكانه قال لا انك رقبه ولا اطعم مسكينا وان
كان المفسر عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط اقسم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة
تسمى موطئة اى مهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو فوالله ان اتيتنى
لاتيتك وتجوز والله ان اتيتنى لاتيتك بلا لام فان حروف القسم وقد ذكرنا لا تكاد تجىء بلا لام الموطئه
تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجىء من غير لام لقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
واذ تقدم القسم على الشرط الماضى وهو ما لم يكن بلو فسبيل حكمه فى حروف الشرط وتجوز حذف
الثانى من المضارع الذى هو جواب القسم وهو جزم فى الماضى والاسميه سواء كان المضارع
لا يزال واخواتها او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك واوصالى
حيث يشجر الطيبان والاسل وانما لم تحذف من الاسميه لانها اقل استعمالا فى جواب القسم
من الفعليه والحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضى لكونه فى القسم اكثر استعمالا
منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حرف النفى فى غير القسم من لا يزال واخواته قال
تنفك تسمع ما حييت بك حتى تكونه واناجار فيها خاصته للذوم النفى اياها فلا تلتبس بالايجاب
ولا يحذف مما زال واما قوله فلا وابى دهاريس لما لك عن سرة فلم يحذف الثانى بل فصل بينه وبين
الفعل كما مر فى الافعال الناقصه وانما جاز حذف علامه النفى فى المضارع دون علامه
الاثبات لانها تكون فى الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدها يستلزم حذف
الاخرى فيلزم الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا فى نفى المضارع
من لما وقوله وحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اذا اعترض القسم اى توسط الكلام
نحو زيد والله قائم وقائم والله زيد فى نحو البلاغة قد والله لقوا ابنه قوله او تقدمه
ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقائم زيد والله وهذا الكلام الذى توسط القسم او تاخر عنه هو من
حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط فى انه يمكن ان لا يكون
له جواب وقد يجىء لعدم كماله لا لاسميه وقد يستدل به على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب
كالمذكور بعد ذلك كقوله تعالى والفجر وليال عشر اى ليوجدن وليبعثن ثم لتردن لدلالة قوله المرتكب

وابى

فعل ربك لا يدعه وقد تحرف القسمه للكوب طرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها
نحو لا افعله عوض وعوض العاضين وانما كان كذلك للتزم استعمال عوض مع القسم مع ان معناه
ابدا والبته فغيره من المؤكدين ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته قامت قد مقامه على عامله فابا تقام
الجمله القسميه وان كان عامله مقترنا بحرف تنفيس عامله فيما بعده كقوله والله سوف
لا تبتئك وعوض ما اتيتك لعوض بسد مسد القسم كما يجىء فى نحو ما لو الجمعه فان زيدا قائم وقد
يستعمل فى غير القسم لقوله هل لتانى يا اولى من حسن لا زلت عوض قرير العين
محمودا ولقوة مقام القسميه ايضا لبعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان
التصديق توكيد وتثبيت كالقسم لقوله جير لافعلن كانك قلت لعمر الله لافعلن وهى مبنيه
على الكسر وقد تفتح للكف وليس انما بمعنى حقا خلافا للقوم وبينا وها عندهم لموافقة جير لحرفيه
لفظا ومعنى ولا يلتفى فى البنا الموافقة الالتفاتيه الى ترى الى اعراب الى بمعنى الغد وقد يوتى بها دون
قسم كقوله وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابحت دعائره ودريا ثبوت ضرورة
قوله وقائلة اسقيت فقلت جيرا اى انه من داك انه وبه استدل من ذهب
الى اسميته قوله عبد الله هو صراحة قول بمعنى اعتزم ولا يتعدى حتى ان تكمله فى جميع
حروف التصديق وقد يستغنى بذكر المقسم به عن ذكر المقسم عليه كقوله فاقسم لوشئنا
انا نرسله اى لفعلنا ما نقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان الكذا بالنون نحو
لاضربنك لان الدلالة لها مواضع كما يجىء فى الخبر الصرف نحو تضربن زيدا واما
نحو لقد سمع الله ولوند قام فلم يقم دليل على كذبها جوابى القسم خلافا للكوفيين كما التقدم
وقد يقوم دعاء القسم صريحا وضمنا وقطعا وانما اشبهها نحو خيبا لافعلن وكذا كلا اذا لم تكن
ردعا نحو كلا لينتهن لان المتزاج قد يكون بمعنى كما تقول ارتهن كلا والله اى على
عهد الله لافعلن بقوله وعن للجاوزه وعلا للاستعلاء وقد يكونان اسمين للجانب
من والكاف للتشبيه وزائدة وقد يكونان اسما ومد ومذ للزمان للابتداء
فى الماضى والطرفيه فى الحاضر مثل ما رايته مذ او مذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا وخلا
قوله وعن للجاوزه اى للتعدية عن المجرور بها لتسبب ايجاد مصدر المتعدى بها نحو رميت
عن القوس اى فعل السهم عن القوس بسبب الرمى ولذا اطلقه عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب
الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عنه مجازا لانك تقلته
عنه وقولك جلست عن يمينه اى تاخرت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى نخالف
عن امره متضمن معنى يتجاوزون ويحيدون عن طبق اى طبقا بعد طبق وزائى الشدة عن طبق اخر دونه
فمكون كل طبق اعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن شئ صفه طبقا وليس المراد طبقا من فقط
بل المقصود جنس طباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنيه فى لبيك وقوله تعالى

كتيبة والمراد في الكل المكثرة والتكثير فاقتصر على اقل مراتب المكثر وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم
ولدت السيادة كابرا عن كابر اى كابرا عن كابر احتجوا في المفضل عن كابر اخر وقالوا بعضهم اى بعد كابر
والاولى ان الحرف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا
انت ذباني فتخمري وفي ضمن افضلت معنى تجاوزت في الفضل وان يجعل عن معنى على وقال
ابو عبيدة وما يطيق عن الهوى اى بالهوى والاولى ابقاؤها على معناها واكثر والجر وصفه للمصدر
اى نطقا صادرا عن الهوى نعم وعن تجعله لفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم قوله
تصد وتبدى عن اسيل ضمن تبدى معنى تكشف اى تكشف الغطاء عن وجه اسيل قوله
وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كان يقال ركبه دين كانه يحمل
ثقل الدين على عنقه او على ظهره وحمله على انه قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كالاثقال
راكبي لي ثلوجه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار
الشيء حتما مقضيا لا كاستحالة في شيء لم يزل اصل معناه نحو اعظم الله وحمده لو كلت على فلان
كانك تحمل تقاله عليه وحمده لو كلت على الله واذا قوله اذا رضيت علي بنو قشير فلعمر الله اعجبني
على صدها اى سخطت وقوله رعته اشهرا وصلا عليها اى على عدائها كانه حملك مداراتها
وتسلطه عليه فهي تميل اليه وتتبعه وقولهم فلان على جلالته لقيته كذا اى مع كونه كان الحري
انه يلزمها الزوم الاكل لزكوبه متن قولهم ركبت الذئب اى لزمته وعنه بمعنى على اسم
الله اى علقت ما به فكانه مرتب بحملك الى حضرتك وحزت عليه الفيد ان حرزت به
كان من جهة الفوت بخلاف حزرت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد
يوما على من يتكل على ليس فيه زيادة بل الكلام على المقدم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه
يتكل على ليس فيه زيادة بل الكلام على المقدم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه
فاعتمل حذف الضمير المجرور والجار الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على من ليتكل ضمير
على من ثم تكمله فجاز حذف الضمير لانتصابه بمتكمل صحيحا لان الالف من النصب كما ذكر الجار وقد
يكونان اى عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما تعين ان اسميتها لان الجر من خواص
الاسماء قال نصف قطاه عدت من عليه لعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وقال
ولقد راني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فيكونان اذن للكونهما على لفظ الحرفين
وحنا سببيان لهما معنى فيلزم من الاضافة ومعناه جانب خلافا على قال
باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا تقطع اجواز الفلا اى من فوق قوله والكاف
للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز
كونه بمعنى مثل والعائد المحذوف اى الذي هو كزيد اى مثل زيد قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف
المبتدا في صلة غير اى اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد سار بكثرة ولتعين اسميتها

اذا انجرت

اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهمّ واذا ارتفعت كما في قوله
اشتهول ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه
لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة اما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وليتعه
الكوفي ويكون ايضا زايده اذا لم يلتبس بالاصليه كما في قوله لواحق الاقراب
فيها كالمقذ اى فيها المقذ اى الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس
كمثله شيء اورد دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل عصف ماكول
اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة اخرى اذ اى التشبيه وزيادة ما
هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب لان الاسماء يقل
زيادتها دون الحروف والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكاف ان نحو
قوله وصاليات كما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فيهما
اما اسمان او حرفان كقولهم وكما تدين تدان فاما ان يكون احدهما
زايده فيكون تلك الزايده حرفا اذ زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى
فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانيه فهو كقوله مثل كعصف
ويجوز ان يكونا اسمين او حرفين واصرها زايد فان ما بعد اما مثل لا بد له
من اسم مجرور والكاف الاسميه مثله فكيف حكمت بزيادة الكاف
في مثل كعصف وجوزت اسميه الاولى وحرفيه الثانيه في كما قلت لا يمتنع
الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافه لان عمله الجر ليس بالاصاله ويجوز
ان يكون مثل مضاف الى المعرف بلام الجنس عليه لعصف الظاهر كما قلنا ان ياتيم تيم عدي
فعلى هذا لا يكون الكاف زايده فكانه قال فجعلهم مثل عصف كعصف ويجوز في قوله
ليس كمثله شيء ان لا يكون بزيادة الكاف بل يكون على طريقه قوله ولا ترى الضب
بها ينجحر وتقول ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء نفي لازمه لان نفي
اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي
زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له
اخ لكان ذلك الاخ اخ هو زيد فكذا هاهنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد
نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا تدخل المفيد
ظلا قال المبرد اذ لو دخلته لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فتطرد
المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال كاياك

فاعمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم يأسوك اياك آسر وهو من باب اقامة
بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا اري بعلا وهن ولا حلائل كهو ولا كهن

الاحاطة وقالت وام أو عالكها او افرا وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وتحي بالكاف بعد الكاف فيكون لها ثلثة وجوه احدها التشبيه مضمون جمله بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف للتشبيه المجرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة قال فان الحجر من شر المطايا كالحيطان سير بني تميم فلا تعفى الكاف ما تتعلق به لان لكان واخواتها كان يطلب ذلك يكون المجرور منصوبا وذلك لان حروف الجر موضوعة كما ذكرنا لان تفضي بالفعل الى صدر عن المفعول به الى المفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم تجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا ومعنى كن كما انت ان في المستقبل كما انت كائنا الان فانت مبتدا محذوف الخبر فانت لتشبيه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله عليها السلام كما يكونون يولى عليكم تشبيه التولية عليهم الكروهة بكونهم المكروهة الى حالتهم المكروهة وثانيها ان تكون بمعنى لعل كي سيبويه عن العرب انظري كما انيك اى لعلى انيك قال روبة لا تشتم الناس كما لا تشتم فتكون قد لغير معنى الكلمة بالترتيب وذلك كما يجي مما بمعنى ربما قال وانى لما اضرب الكبش ضربة على راسه يلوي اللسان من الفمه اى ربما وقوله انى لمما افعل اى ربما وقال بعضهم ان ما تجي ايضا بمعنى ربما نحو انى بما افعل اى ربما وقالوا انها ان تكون بمعنى قد ان الفعلين في الوجود كما دخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب نصب المضارع بعدها بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا واريد فيها الرفع ولم تحذف الناصبية لافادتها كالتعليل ولا نصب الفعل بعدها واستحسن المبرد القولين والعقد الكوفية لا تطلع الناس كما لا تطلع اى لعلى وقد يكون ما بعد الكاف مصدريه ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما تفعل ويجوز ان يكون الفاعل الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونوا يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اى يكون ما كافة واما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في ما وهي رب المقللة النسبة التي في اكثر الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة ايضا له عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود بدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدا قوله ومد ومد الى اخره قد مضى شرحه في الحروف المشبهة بليس قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء مضى شرحها في باب الاستثناء فتذكر واعلم انه اذا اعتبر في كل حرف جر ليوم خروجه عن اصله

وكونه

وكونه بمعنى كله اخرى اوزيادته ان بقي على اصل معناه الموضوع بحوله ويضمن فعله المتعدي به معنى فعل آخر ليستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا نقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا بحكم بزيادة في قوله يخرج في عراقيبها نصلي بل يضمن يخرج معنى يوثر بالخرج وقد مضى كثير من ذلك في اماكنه قوله الحروف المشبهة بالفعل إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل لها مصدر الكلام بمعنى ان تهي لعكسها ويلحقها ما فتلغى عن الاصح وتدخل حينئذ على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذي هو لا نفي احرف فصاعدا واما فتحة واخرها فان لم تقل انها لمشابهتها للافعال بل لما هو لاستغنائها بالسبب لتشديد الاخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه لسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت لبعد المشابهة لا تكون لبعد جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها فقط كما يحفظ بسكون من وعن وهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتقدمة حتى لطلبها الجزين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع فصلا الى الفرق بليس وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر او تنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان ان وان بمعنى حققت واكدت وكان بمعنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قائم لان الخبر هاهنا في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه نفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى تغايرا الاسم والخبر حقيقة فيصح لتشبيه احدهما بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر لعينه عاد الضمير في الخبر لعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا اقول كاني امشي وكانك

وهاتان

والمصدر منسبك من ما والفعل بعدها على ان المراد بالمصدر ما تضمن معنى الحدث وان لم يكن منه

وكانك تمشي والاصل كاني رجل يمشي وكانك اسم بمعنى وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل ذا فيل راو على اعتقاد في مثله زيادة الياء وحرف الجر حتى بقي كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاول ان لعل وكان على معنى التشبيه ولا حكم لزيادة شيء ولقول النقير كانك تنصر نا الدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فصرف به عن جنب وانكاره لعدم الجر وبالباء حال اي كانك تنصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى توهمهم كاني بالليل وقد فيل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجمل اذا كانت اخبار الحروف ولكن بمعنى استدرك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا يشبهها بالاستثناء ومن ثم قدر الا سيبتا المنطوق لكن ذا قلت كاني بزيد فكانه توهم ان يعمل ايضا حالك كما بينهما من الالفة فدفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت بمعنى تمنيت وفي ولعل بمعنى ترجيت وما هي التي غير ما هي التمني والترجي لا ان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ما هية التمني محبة حصول الشيء سواء ينتظر وقوع حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ثم قد يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاستشراف فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب شيء مكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب والاخفش هي على معناها التعليل بمعنى اتعلموا الخبر لعلكم ترجون اي لترجوا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنت به انه لا اله الا الذي امنت به بنو اسرائيل فقوبل باس اي حين حل بها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قاله سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان الاصل في الكلام ان لا يخرج عن معناها بالكلية فجعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجوا ونشفق كما ان

او المفيد

او المفيد للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك او الابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل تجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قام اي هل هو كذلك واخبا وهي الحروف عند الكوفيين من تقعة ما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدا او الخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصبت الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لما سواء ومن ثم جاز ليت ان زيدا قائم كما علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبى كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما استشهر استعمالها فيه فتكون الشهرة دليلا عليها قال في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا والشذوذ اكان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبره مشتبه بهما مفعولان لشبيت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول لجوف جر وليس ما قالوا بمشهور ومقود على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة فقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين لدلالة كون مضمونها مفعول فعل مضمن ليت واما نحو قوله يا ليت اني وسبيعا في غنم والخرج منها فوق كرسي اراجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا ها هنا خبر ليت والاعتراض والاجازة الاخفش قياس لعل في مجيء ان المفتوحة بعدها على ليت نحو لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب باقي اخوات ليت للجزئين فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون خريفا واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا انه خطئ فيه قوله لها صدر الكلام كلها يغير معنى الكلام ومؤد في مضمونه وكان حرفا لم يتجه القول بحروف النفي واما الاول ولن فقد مر في المنصوب على تشبيهه بالمفعول علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتنبيه والتخصيص غير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اشتركت في مضمون الجملة

وليف

فلم يلزم التصدر اجراها مجرى سائر الافعال وانما لزمت الحروف المذكورة التصدر لما ذكرنا وكل واحدة من هذه الاحرف دل على قسم من اقسام الكلام فوجب تصديرها بخلاف ان المكسورة فانها توكد معنى الجملة فقط والتوكيد يقويه الثابت لا يغير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء باللام فلذلك وجب تصديرها باللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا تصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي حقه التصدر لما ذكرنا في باب المبتدا افليت ولعل وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدا في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب اخر اذ لا يجتمع عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهي اما دات مذكور شبه الاسم بها نحو كان زيد اسد او مقدرة فاتت الصفة مقامه نحو كانك قائم وكانك قمت او تقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقديمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة العامة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثمة اول نحو قوله جاؤا بمذق هل رات الذئب قط واما ان المفتوحة فلان وصلها لتكون مع جزئيها في تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فلبين بهذا ان ان في نحو قولك امرته ان قم لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجازه سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر فكان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى مسوغا من وقوعها خبرا لها كما في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانك لا موجابك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه وقال ولو ارادت لقالت وهي صادقة ان الرياضة لا تمشيك للشيب فوله وتلحمها ما قبلي على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا وهو الالغاء الكثير لانها حرف غير مختص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا الكلمات فيها ثلاثة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه

انها تكون مهملة بمنزلة ضمير الشان فتكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فيما زيدت فيه كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله وروى ابو الحسن وحن في انما وانما الاعمال والالغاء والاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد تقويه الثابت لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الاعمال في لعل ما وكانما ولكنما وقياسها في الاعمال على لتما شايع عند الكثاي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين لتما واذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا يغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتدا وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها ومبتداه وقالوا لولا انك لانه مبتدا او لوانك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه واخا اله عبد الفقا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسور لفظا او حملا بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قايم وعمرو وبشرط مضي الخبر لفظا او تقديرا اخلافا للكوفيين ولا انز لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبا ولكن كذلك ودخلت اللام مع المكسور دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام وجوبا الغاؤها وجب دخولها على فعل امر افعال المبتدا خلافا للكوفيين في النعم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين وسوف او قد او حرف النفي قوله فان لا يغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعه لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغير لها وان المفتوحة موضوعه للمكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي وبنيتك فان بالنسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها الفا افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسور لمعنى الجملة بخلاف المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتدا اي مبتدا بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء تقديرا نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله

قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية
لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانه تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما تكسر بعد القول
بمعنى الحكاية لابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال
تعالى وان مفاتحه لتنوء وكذا في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح
في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتأويله
بالمفرد نحو اقسمت بالله انك قائم اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد
الصريح جواب القسم وتكسر ايضا اذا كانت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى
وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل
المفرد كما مر فان قلت افتح لتكون تأويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك
اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيد
انه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدا في تأويل المفرد
واما اذا كان المبتدا حدثا جاز فتح ان الخبر نحو مأموليك قائم وتكسر ايضا اذا وقعت
مبتدا خبر لام الابتداء لانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء التأكيد مضمون الجملة
كأن المكسورة فما سوا في المعنى قوله وفتحت فاعله نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا
مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وكذا المبتدا نحو عندي انك قائم
وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك
قائم قوله وقالوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لو لا تدخل على الجملة الا اسمية
فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار خبرها كما تقدم في باب المبتدا بل يجب
حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون ان مع
جزئيها في موضع المبتدا والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم
الواقع بعد لو لا فما ذكرنا في باب المبتدا فتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل بمعنى ان
لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز
ففتحناها ليكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل ويجيء في حرف
الشرط وكذا يلزم فتحها بعد الا قيتيه نحو اجلس بان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل
وذلك انها مصدرية وتنذر دخولها على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لو انك
قمت سوا قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها
وذلك في مواضع بعد فا الجزا نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتأويل فانا اكرمه والفتح على ان

مع ما في حيزها مبتدا محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة كقوله
وكنت اذا رأى ونداك قبل سيد اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا
يعني صفعان واللهازمان عظمان ناشئان في اللحيين تحت الاذنين جمعها الشاعر بما حولها
كقولك جبت مدا كيه فالكسر على تأويل اذا هو عبد القفا والفتح على تأويل فاذا عبوديته
قفاه ثابتة وكذا اذا ولیت ان الواو بعد قولك هذا او ذلك تقدير الكلام السابق قال تعالى
وان الله موهن كيد الكافرين خبر مبتدا محذوف وان عطف على الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن
وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال
حفيت ان لا مليكة الي بارفع تل تاري ذاك واني على جاري لذو حدب احنوا عليه بما يحني على
الكاثر فهو مثل قوله ذلك ومن عاقب الاية فالجملة القسمية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا
وليت نحو اول قول او اول كلامي فالفتح على ان قول مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول
والتقدير اول قول اي اقوالي حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد
اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قول بمعنى مقول اي اول مقول لاني فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول
مراعاة الاصل المصدر فالمعنى اول مقولاتي هذا المقول وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما
اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال
عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله اني
احمد الله معمولا للقائله قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي
زيد قريب مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبي وقال ابو علي قولي مصدر مضاف
الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام
ثابت ورد المصنف احسن رد وذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه بهذا
الكلام اولى ووسط وآخر والجزء الاول ناعتا رحلاة الثالث تلفظه لفظ ابن وبا عتبا والحروف
تلفظه بهمزة اني فيكون المعنى اذا مر حنا تلفظ بان او بهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام وغير
مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت اما بمعنى حقا نحو اما انك قائم فان فاعل
اي احق ذلك حقا او نصبت حقا في معنى الظرف اي في حق فكقولك ان اقاما علا او مبتدا كما مر
في باب المبتدا قال احقا ان اخطلكم هجاني ودليل كونه في مذهب الظرف قوله في حق مواتاني
احاكم باليمامة التميمي فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل ان جدك البيت وان كسرت فاما حرف
استفتاح كالا نحو الا انك قائم كما قال تعالى الا ان عادا كفروا ونقول اما والله انه ذاهب بالفتح
اي في حق والله انه ذاهب اي في حق ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب

وحتى ان كانت ابتدائية وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من اجوالك حتى انك عاجز ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدها نحو لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدها مضاف اليها كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى ان ربت وايه يضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم تجي ان بعدها الا مفتوحة كما مر في الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلا اشارة للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او ان لهم كما في لا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة حومت فزارة بعدها ان يغضبوا اي حق فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء اللام في لا جرم لام الابتداء دخلت على فعل ماض كما في لقد قمت وجرم بمعنى كسب فعلى هذا معنى لا جرم ان لهم النار لقد كسبت الطعنة فزارة الغضب اي حومت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يكسبنكم وقيل فسر بعضهم الآية اي جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء معنى لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم والفعل والفعل يتعاقبان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك جاب ما جاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى اصل لا جرم كما تقول لا بد ان تفعل كذا وانك تفعل كذا ومن ان تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغيير لا جرا باسقاط الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا كما قيل فيما ذا صنعت ولا ذا جرم بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة وعن عن بدل من الميم كما في قوله اعن تذكرت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وتقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان ملفوظان بهما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا نحو شد ما انك قائم اي حقا انك قائم حتى لا ان في لا تدخل على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفا تاما كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك وقد ذكرنا ان جميع باب نعم يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كان عمرا صالح ليس ما ها هنا كافة كما كانت في زيد صديق كما عمرا واخ ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل هاز ائدة وان مجرون بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك هاهنا لكنهم الزموا الكاف مع هذه الزيادة كراهة اي تجي

لفظا مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأيي واذا جئت بما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأيي فانك قائم فالكسر هو الوجه لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان معمول ما في حيز ان تقدم عليها مع اما لما مجي في حروف الشرط نحو اما اليوم الجمعة فانك ساع واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدا وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف ابي على كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع يعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فا الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا الفجائية يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الى اخره يعني ولاجل ان ان المكسورة لا غير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها لاعدم ادخلت ان المفتوحة فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يخلف عباراتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال الجرجاني ان المكسورة لا عمل لها في الاسم والخبر وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجرجاني وكان الاولى النظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كالا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتمال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وهو لا الاسم مع الحرف فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل عندهم واسم ليس مجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتبار وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب وكل عليه ان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتدا طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة والمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ها هنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع خبرها بتقدير اسمين اي المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب

حكم المكسور في قيامه مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما قاله المصنف مع هذا التحقيق البالغ
نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان ذينك الاسمين
بتقدير علمت زيدا قائما وعلمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير
اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان
مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي دانك الاسمان
المنصوبان مؤولان به وانما دعا المصنف الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف
على محل المكسور بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهاد
بقوله ولا فاعلموا انما وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسور بتقدير حذف
الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة
لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه لم يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال
ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرفان موكبان
اصلهما واحد فجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والا فالجر وممن تبعه ليتفقوا الى
استدلال سيبويه قالوا لا يجوز العطف بالرفع على كل اسم للمفتوحة مطلقا اذ لم يتبين معها الابتداء او
بل هي معها في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسم بعض حروف الكلمة
ونظر ابي سعيد صحيح فقوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بريء وجاز ذلك بلا تاكيد للفصل
لقيام الفصل بقوله ان الله مقام التاكيد ونقول ورسوله مبتدا خبره محذوف اي برسوله كذلك والواو
اعتراضيه لا عاطفة ونقول في قوله والا فاعلموا البيت ان ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة
اعتراضيه لكن لانتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق
بعد قوله فلا تحسبني اني تخشعت بعدكم لشيء ولا انني من الموت اتفرق لان قوله ولا انني بالمشي في القيد
اخرق عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكان
لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولوروى ولا انني بالمشي بالكسر لارتفع
الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا مكررة دحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم
ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكر جواز العطف على محل اسم ان بالرفع ان لكن
التنبيه فجميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتقاربهما في ان اللام لا يدخل على ما في
خبرها دون ان كما مر وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء به لم يزل لان الاسم المبتدا ان راجع الى ما
قبله الا بعد ان دخول حرف الاستدراك يوجب انقطاع ما قبله عما بعده فيكون

فقوله

فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام مخافة توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد
لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدا او غفل عن
غير لخروجه عن معنى الابتدائية بما اوردت فيه الحروف من المعاني والوصف وعطف البيان والتوكيد
كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة
والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى عالم الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف
بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكروها البدل والقياس كونه كالشاهد
التوابع في جواز الرفع نحو ان الذين استجمعت شتاتها شاهدا بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة
المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز
عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا
عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجاز الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا
عند جمهورهم الابتداء وفي خبر ان ان تكون قائمان خبرا عن زيدا وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه ولا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرناه صدر
الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم
الاصول لانه يستغني بكل واحد منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما
معا ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجه لم يات الفساد الذي ذكر واعجب
جواز ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو
كذلك او تحذفه وتقدر والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو والجواز ان يكون هذا من باب عطف
المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل
عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدا الا ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر فالعامل
في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر ترافعا ان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط
مذهبي سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان
خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل الخبر نحو انك وزيد
قائمان وان الفتى وعمرو قاعدان والا فلا لانه لا منكر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المعطوف
وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب
المتبوع ولا يلزم ايضا ورود المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي
واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والصابئون من امن فعلى ان الواو في
والصابئون اعتراضيه لا للعطف وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابئون كذلك ليستلزم خبر ان مبتدا

(الحلو ومرجنه ان اصل
الخ الجبل وامصار لتسكنوا فيه
ولتبتغوا من فضله)

(والنقاوس)

ودلالته عليه كما في يا تيم تيم عدى على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع بتوكيد اسم ان
المبني وكذا المعطوف عن منوي الخبر انتم تحوا جمعون داهيون وانك وزيد داهيان وذا هبان
مخبر عنها بلا شك ومثل ذلك نادر وجوز بعض النحويين بنا الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف
على اول منصوبي ظن واخواتها ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زيدا وعمرو ليس ان
ظن عامل قوي اثر في الاسمين اللذين بعدها بأن صارت به مفعوليها واذا منعوا ذلك في ليت
ونحوها من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفا اعراب الثاني
ليكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها لقلة الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي
الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن
كذبك اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسور مع جزيه
في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب
القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان سوا اعني التاكيد والتحقيق
وكلاهما حرف ابتدا كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري
بالتقديم على محموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شبيها
احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي
صدر الكلام اي المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم
ولقيامه زيد ولطعامك زيد اكل فلا تدخل بعد التاخر الا على احد الثلاثة نحو ان من الشعر لحكما
وان زيدا لقائم وان زيدا الفي الدار لقائم ولا تدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا
قائم لفي الدار لما يختص حقها كل التخصيص بما جيء صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما العمدتان
وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان عليا للهدى او بظرف متعلق
بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عملها بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر
وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية
صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام كما يجوز
ان زيدا ليقوم بل يقال ان زيدا لقد قام كما مضى في شرح جواب القسم ويجوز في نعم وبئس نحو ان
زيدا لنعم الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه
اللام عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين كما مر في باب المضارع ولا تدخل هذه اللام
في نحو ما النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف الشرط فلا تقول ان زيدا لان ضربته يضربك

ولا على

ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كنيهما الصدر فتنافرا ولا تدخل على
جواب الشرط فلا تقول ان زيدا ان يضربه لاضربه لان جواب الشرط وخبره ليس هو الجزء هو
مع الشرط واجاز ابن الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل
رجل لو ضيعة ولان اصلها لام الابتدا فلا تدخل الا على ما كانت تدخل عليه وقد ذكرنا موضعها
واجاز الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء
الاول نحو ان زيدا ابوه قائم وقد حكي ان زيدا لابوه قائم وهو مثل دخولها على جواب
الشرط الواقع موقع الخبر وكلاهما ضعيف لان خبرها لما سقطت عن التصدر ان لا تاخر عن الاسم
وعن اول الجزء الخبر واذا اردت دخولها في خبر ان الذي فاوله لام القسم وجب الفصل
بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينها بالزائدة كما قلنا
في قولك زيد صديقي كما ان عمرا اخي وانما تدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا
مجردا عن قد نحو ان زيدا الطعامك اكل واني لبك واثق ولا تقول ان زيدا الغي الدار قائم كما ذكرنا
في جواب القسم واجاز الاخفش وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا
كقوله تعالى انك لانت الحليم وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في
مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده وقد تتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم
عليه نحو ان زيدا لقائم لغلامك ضارب وهو قليل منع منه المبرد واجاز الزجاج قياسا وقد ترد دخول
اللام على خبر المبتدا الموخر مجردا امثل ان نحو قوله ام الكليس لعجوز شهربه وقد ترد بعضهم لهي عجوز
لتكون في التقدير داخلة في المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون
الطعام وكما قرئ في الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح كما جا في الخبر معمولا لاضحى كما صحى زيد
منطلقا ولامسى قالت امروا عجلا فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهودا
ولذا قالت وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما
وقوله واعلم ان سليما وتركا الالف بعد ان ولا سواشاذ لدخولها على حرف النفي وقد ايضا
دخولها على كان ولولا قالت فيا حبذا لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم يكني وقالت
لولا فاسم ويد بسيل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت ان تتعدى بالباء نحو
شهدت بكذا وبان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله
تعالى نشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان تكون عن علم ولنشهد معلق
كعلمت في نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت لا تنصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا
قائما وعلمت تجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذا اشهد

يقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد كي اشهد لقد رايته كذا كاتم قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لا خرجن قال لقد علمت لتاتين منيتي وقد يقال ظلت لتموتن للكونه بمعنى علمت واجروها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف لعلمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا لعالم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لعالم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال لهنا لمنسي علينا التها جرو قال لهني لاشقى الناس ان كنت غاريا وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا ياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الباء بدل من همزة ان كاباك وهباك فلما غيرت صوت ان تعاقبا حتى جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني قول الفراء وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابي الدهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بصير اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذف لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذفت الف فعال كما تحذف من المدود اذا قصر كما قال الحصاد والحصد قال الا لا ابارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تعطفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة ان اصله لله انك واللام للقسم فعمل بما علم في مذهب الفراء وقوله الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لعالم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التوكيد وان زيدا لقائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن ووالله لعالم وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاما في الاصل لام الابتداء الان القسم يحمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحدة الاولى الى تخفيفات ايمن ووجوب حرف الجر في العرك والين الله وجواز حرف الجر في الله لافعلن ولا يجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا انما ذلك لانها لا تفيد معنى الابتداء كان ولدا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا انه كان حق اللام ان لا تجامع المكسورة ايضا لانها تسقط لسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها بكونهما لمعنى واحد فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فان لا لبنائها معنى فلم يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما المشددة فاما ان تكون نافية كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة واما ان تكون في الاصل لكن التي تخفف

بحذف الهمزة ونون لكن كما خففت لكنا هو الله اتفاقا بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان المكسورة تزاد ثم كما يجيء في حروف التصديق فلا تعمل وتزاد المفتوحة لعلة فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماع نحو ان عندي انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا في قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر انكم الاولى وانكم الثانية معادة تاكيدا لاولى لما تراخى ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقتوكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبر اللاحرف الستة كقوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم اكي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر اني وروي بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية قوله وبخفف المكسورة الى خره اذا خففت بطل اختصاصها بالاسما فيغلب الالغا قال تعالى في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا تجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المصنف ويلزمهم اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما الاعمال فللاطراد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المهملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله يلزم ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا او اما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا فانما لم تدخل فيه اللام لان الدعا لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل لزم عند البصريين كونه من النواسخ حتى لا يخرج ان بالتخفيف عن اصلها بالكلية والكوفيون يجوزون جواز دخولها على الافعال قياسا كقوله تالله ربك ان قلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فمذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتدا التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتدا لوجب التعليق في ان علمت لزيدا اما ما دخلت فيما لا يدخله لام الابتدا في نحو ان قلت لمسلما وان يزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتدا والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول المفعولي

افعال القلوب إلا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة للابتداء الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخل
مع المبتدا اما على المبتدا الموخر او الخبر او القايم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الا
على ما كان خبرا في الاصل تحووان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني
وان دخوله لام الابتدا وقال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان كادوا ليفتنونك واما
قوله ان قلت ليسلمنا وان يزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسما وبينها
مع في الافعال فجعلها في الاسما المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة
بالاسم اولى تنظيرا إلى اصلها والنافية بالفعل لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا
ان نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كان اللام
بمعنى الا لجاز جائني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشيا ببعض المواقع
كما خصوا لما بالاستثناء بعد النفي او نفاه ومنع ابو علي في المسوغة المخففة المهملة من تقدير ضمير
شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمائر قوله وتخفف
فتعمل في ضمير شان مقدرا وقد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وعلى بعض اهل اللغة اعمالها
في المضمر في الشعر نحو اظن انك قايم واحسب انه قام وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في
الضرورة فجايز في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخا سالتني طلاقك لم ابخل وانت صديق
وقال بانك ربيع وعيشك مربع وقد ما يكون هناك التما قوله ويليها مع الفعل الى اخر
قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الاسمية فقد تكون الجملة مجردة كقوله
ان هالكا كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا شي لك او باداة الشرط نحو علمت ان
من تضرب اضربه او بقد نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي
قوله كان للتشبيه وتخفف وتلغى على الاصح لكن للاستدراك توسطت بين كلامين متغايرين
معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما جايني
لعل للترجي وشذ الجر بها في كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب
الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتوذن من اول الامر بقصد
التشبيه توجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات فتفتح لفظا
وهي في المعنى باقية على حالها لم تتغير الفتحة حرفا مضمرا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل
للكاف كما كان لها حين كانت في محل جر ان ضمير وراء كسر الحرف كما ذكرنا في كاف كذا وكاي ولا
يقتضي ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزيرة عن كونها جارة

فاذا

فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جا كان وريدية رشا خليط وقال وصدر مشرق
النحر كان ثديية حقان واذا لم تعمل لفظا فغير ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة وجوز ان
يقال ان ذلك غير مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لزم التعليق التي
تليها لما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراها مجرى ان ولزوم حرف
العوض في الفعلية بعدها يقوي كونها مركبة من الكاف وان ونحن بعد المهملة اسمية كقوله
عباك له رجحا طويلا وانه كان قبل يعلى حين تشرح وفعلية كقوله تعالى كان لم تغن بالامس
وقوله كتم الله وجهه في نهج البلاغة كان قد ورد الاطعان وقوله اقد الترحل غير ان
ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت برحالنا وان جا بعدها مفرد كقوله تمشي
الدرسا تسحب قضبة كان بطن جبلي دات اونين مثنية فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها
بطن جبلي وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناظر السلم برفع ظبيه
يجوز ان يكون ظبية تعطو اسمه وان يكون تعطو اصفة ظبيه واسم كان محذوف اي كانها ظبية
وروي كان ظبية بالنصب على عمل كان وروي بجرها على ان زايدة اي كظبية قوله لكن هي
عند البصريين مفرده وقال الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزايدة
واصله لا كان فقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فالاصل ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى انواع التكليف فيما قالوا وفيه نقل
الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله متغايرين معنى اي في النفي والاثبات والمقصود
التغاير المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاني زيد لكن عمرا لم يجي وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم
كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يريكهم كثيرا ونحو زيد حاضر لكن عمرا شاعر
ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل
على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للاتصال بل اللايق به ان يقال
المفضل وشبهه كثير فاذا خففت الغيت والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف به
شاهدا ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة الجملة على الجملة وجعلها
اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجا في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست
بآتيه ولا استطيعه ولكن اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني الى اخره قد مضى شرحه
قوله لعل للترجي وشذ الجر بها فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وحا لعن بعين غير معجمة
ولغن بغين معجمة واخرها لان وجا رعن ورعن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد
قال لعا الله فضله عليكم بشي ان امكم شريم وقد يقال لعلت كرتب وعميل يجرون بلعل

مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا بعل بكسورة اللام ومفتوحتها قال فعلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابى المغوار منك قريب وهى مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها الشبيه بالافعال وكون حرف عامله عمل الحروف والافعال فى حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لابد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لاظاهرا ولا مقدرا فهى مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه فانها تجر لا متعلق لها وفى البيت الذى انشدنا ان روى بفتح اللام الاخيرة تحمل ان تقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات اى لعله لابى المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثانى لامى لعل محذوف فاللام المفتوحة جارة للظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابى عبيدة والاصمعى وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى فى لام الجر ويجوز فى هذه الرواية ان تقال الاصل لقا اى انتعش دعاله فادغم تنوينه فى لام الجر وهذه الوجوه مفتقدة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله مكنني عليها جهارا من زهير واسيد بحر الله واللام الاولى فى لعل زائدة عند البصريين واصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة اذ شبهناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتغلب وجواز زيادة التاء فيها فان سميتها لم تصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبهه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالها قبل دخول لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان فى الدار زيدا فان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخير نحو ان لدينا انكالا كما فى المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشان الا فى الشعر على قلة وضعف كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى غليظ المشافر فمن رواه برفع زنجى اى ولكنك زنجى ومن رواه بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا هكذا الاعرف قرابتى واما ضمير الشان فيجوز حذفه فى الشعر كثيرا كقوله ان من لام فى بنت حسان البيت وذلك لان اداة الشرط لا تقع فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما فى غير الشعر فهنه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف وفعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيدا مأخوذ اى انه وتقول ان فى الدار بجلس اخواك وقال كان على عرنينه وجبينه امام شعاع الشمس او لملح البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمدا كالكلام بل الموادبه التفخيم فقط فهو كالزائد وجاء فى الخبر ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند الكسائى من قد زائدة وعند

وعند بعض كيسان الحرف فى مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا اى سبقا اى ان لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اى سبقا ونقول ان مالا وان ولدا وان غيرها ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والغرا الشوط فى جواز حذف اخبارها تكريرا ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الدبا به الفارة فعال ان الدبابة ان الفارة اى سما مختلفان والرد على المدهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا بضروناواونا ونعلوا بنا فعال عليه الصلاة والسلام اتعرفون ذلك قالوا بلى فعال عليه الصلاة والسلام ان ذلك اى ان ذلك كذلك وما روى من قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اى صدق ثم ذكر الماتت حاجته فعال عمر لعل ذلك اى لعل يقطوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زايدة قال الشاعر خلا ان حيا من قريش يفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا وقال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر فى ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك اقول لا حاجة الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يسهم به معنى الكلام ظرفا كان اولا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والكاف نحو ان ضربى زيدا قائما واما قولك ليت شعرى فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اى فطنت وقال سيبويه اصله ليت شعورى حذفوا الهاء فى الاضافة كما فى قولهم هو ابو عذرتها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالهاء كالنشدة والا فالموجب لجعل المصدر من باب المية كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مرددا باستفهام نحو ليت شعرى اما تيمى ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعرى كما ذكرنا فى افعال القلوب فى نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واى ليت علمى بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قايم مقام الخبر كالجار والمجرور فى ليتك فى الدار وفيه نظر لان شعرى مصدر بمعناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية اى من حيث المعنى مفعول شعرى ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشئ غير ذلك الشئ وقال ابن يعيش الاستفهام سادّ مسدّ الخبر كسد جواب لولا مسدّ خبر المبتدا الذى وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعرى الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه بعد بل هو خبر وجب حذفه بالسادّ مسدّ لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعرى مسافرين ابن ابى عمرو وليت

يقولها المحزون اي الليث شعرى اجمع امرا ومسافرمنادى وقد تخبرها هنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لان ذكرنا في باب المبتدا ان التخصيص غير مشروط في المبتدا مع حصول الفائدة واتمام خبر عن المبتدا المنكور مخبر موخر ليلا يلتبس المبتدا بالخبر وذلك لتوافق اعرابهما واما هنا فالاعراب مختلفان قال فان شفاء عبرة مهراقة اوتجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة قال تعالى فان حسبك الله كما قلت في باب كان اطلي كان اتتك ام حمار وتجوز ان يكون كفافا في قوله قلت كفافا فاكان خيرك كله وشركك عني ما ارتوى الماء مرتويا اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى بنصب فاسم ليت ضمير شان محذوف وقولي خيرك وشركك اسم كان وكفافا خبر ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والعامل في هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتويا من الماء وقيل شركك مرتوى اي مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا وشركك مرتويا عني اي كفافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلوان واش باليمامة دان ويكون العامل على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام الماء ان دام الماء ان

قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو اما وام ولا وبل ولكن فالاربع الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفا للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومتبوعها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اعلم ان بعضهم عد اي المغترة منها وعد الاثرين انها بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو اوما جاني زيد بل عمرو وليست منها لانها بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدون غير فصيح واما مها ففصيح مطرد في كلامهم لانها لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او تاما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاني زيد وعمرو او فعمرو وثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهن ثلث احتمالات عقليه لا دليل في الواو على شئ منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض النحاة انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما استحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقابل زيد عمرو وفيما الباقي فيه مثل الاول كقوله ثم اورثنا وقد حت وفضت ضحكها وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله نموت ونحيا والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كان للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب

سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع والشرك الاسمين في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قائم فان قلت لو لم يجي بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضموني الجملة فما فائدة قلت بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول احد الامرين قبالواو صار نصا في حصول الامرين معا فائدة الواو في مثله كفائدة لا في مثل قولك ما جاني زيد ولا عمرو كما جي فكانه زاد بعد النفي وان لم يعده النحاة في الزوائد واعلم انك اذا بعت نحو جاني زيد وعمرو ومثلا قلت ما جاني زيد وعمرو وبلا قيد فهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلث اي لم يجيا لا في وقت واحد ولا مع الترتيب والا لكان لا بعطف على المنفي بالواو والا بعد الواو ولا نحو ما جاني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت كما في المفعول معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة من ثريد وكل رجل وضيعته حتف ان كون مراد المتكلم ما جاني زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع في وقت لا ترتيب مجيء احدهما على مجيء الاخر فجيء بلا في الاغلب دفعا لهذا التوهم وبيانا ان المراد نفي الاحتمالات الثلث وقد يزاد فيما لا يحتمل الترتيب طردا كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله ولا يستوي الاحياء ولا الاموات وان اردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ما جاني زيد وعمرو معا وما جاني زيد او عمرو ثانيا او ما جاني زيد ثانيا وعمرو اولا فيبقى بعد ان تقيد باحد الاحتمالات احتمالان اخران واما لو كررت العامل فقلت ما جاني زيد وما جاني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الاخر فرفعت بهذا الكلام توهمه وعند المازني هو ايضا نفي للاحتمالات الثلث كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب وتكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو بل تكرار الفعل المنفي في ذلك الغرض اصرح واكثر قوله والفا للترتيب اعلم ان الفا تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد فتفيد ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة واذا دخلت على الصفات المتقابلة والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمحل واحد بل في ملابستها لمحل عاملها بل في مضادرتك الصفات كقولك جاني زيد الاكل فالنائم اي الذي ناكل فنام

كقوله بالست زنابة للحرث الصابح فالغانم فالآيب اى الذى يصبح فيغنم فيئوب وان لم
يكن الموصوف واحدا فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاته كما فى الجوامد نحو قولهم
صلوا الجماعة يقدم الاوزاعى فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت الجملة
على جملة افادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو
قام زيد فقعد عمرو وقد يفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كالامر المترتب على ما قبلها ان
الذكر الا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء
فنعم اجر العاملين فان ذكر تمام الشئ ومدحه يصح بعد ذكره ومن هذا عطف التفصيل
على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من اهلى وقوله اجبته فقلت
لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا لان بيتوبة البأس تفصيل للاهلاك المجمل وقد تجئ الفاء العاطفة للمفرد
بمعنى الى على ما حكى الزجاجى من قول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية ومعناهم يقول مطرنا
ما رأينا له فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا وتقدم المضاف اليه مقامه ويعربونه باعرابه وهذا كما
يقول هى احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما
للقرينة موصولا فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهى احسن الناس قرنا فقدما وحكى الجاربردى عن
هشام ومثل قوله فقاتبك من ذكرى حبيب ومنزل البيت ان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل
بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد
الى عمرو اذا الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت لستعمل فى تحديد
الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلانى الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف
الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدى يا دار سلمى بالجرورية اسلمى
الى جانب الصمان فالمتثلم اقامت به البرد بن ثم ذكرت منازلا بين الدخول فحومل ومثلها
بين العروب الى اللوى الى شعب تدعى بجمن فعثيم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر عنى الى
بحذفهم مع فالعطف التى هى بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفى عطف
ويجوز ان يكون المعنى فقاتبك من منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة
وكذا الى غير هذا الموضع واما قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب
الذكرى لانه يذكر فى تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع
منها السند وهو لقولك وادى بغداد فالكرخ واذا قلت قولك جاءنى زيد فعمرو فقلت ما جاءنى

زيد فعمرو فانت نافٍ لتعقيب مجئ عمرو لمجئ زيد فيمكن ان يحصل المجيئان فى حالة وان يحصل
مجئ عمرو قبل مجئ زيد هذا الذى ذكرنا كله حكم فاء العطف والتى لغير العطف ايضا لا تخلو من
معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزء تمام كالشرط
نحو ان تقبله فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح
تقديرا اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى فى مثالنا اذا
كان كذا فاكرمه قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا فى الاسباب
وقوله تعالى انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اى اذا كان عندك
هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرنى اى اذا كنت لعنتنى فانظرنى وقال فانك من
المنظرين اى اذا اخرت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اى اذا اعطيتنى
هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وقد تكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها
سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على
هو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على هو الجزاء فى المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه
وتعكس فتقول اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا فرق فى بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية
وهو مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو قولهم زيد فيغضب عمرو لكن لا يلزم من العطف نحو ان لقيته
فاكرمه ثم انه قد يؤتى فى الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هى زائدة وفائدة زيادتها
التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما تقدم فى الظروف المبهمة وقد تجئ زائدة فى
غير الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ثم اعلم
ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافى كون الثانى المترتب يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا كان
اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان
اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجئ بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين
نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها
علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء
كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة
هذا الطور الذى فيه كمال الانشائية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اى مثل
الفاء فى الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخى ومن ثم قال سيبويه فى مررت بزيد ثم عمرو
من المرور مرورا ان ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للتسبيبة اذ لا تراخى للمسبب عن السبب التام

ولا يعطف المفصّل على المجمل كالعكس وقد يجيء ثم في المجمل خاصّة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون
ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله وجعل الظلمات والنور
ثم الذين كفروا بربّهم يعدلون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله استغفروا ربّكم ثم توبوا
اليه فان بين التوبة وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين جلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد
الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي
والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربّما يكون كما في قوله ان من سادتهم
سادوا ثم قد سادوا قبل ذلك جدّا المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدا بسيادته ثم
بسيادة ابيه ثم بسيادة جدّه لان سيادة نفسه به اخصّ ثم سيادة الاب ثم سيادة الجدّ وان
كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثمّ ها هنا كالفاء في فبئس مثوى المتكبّرين
كما ذكرنا وقد تكون ثم والفا لمجرد التدرّج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك
اذا كرّر الاوّل بلفظه نحو بالله فالله وبالله ثم بالله وقوله ما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك
ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله
شهيد اي ثم مجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا فاقام العلّة مقام المعلول وقوله تعالى وانّي لغفار
لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل
الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي اثبتنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او
استبعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لانّ البقاء عليها افضل وقد دخل لجزم الاستفهام
المفيد للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا
الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا الاية فقوله او كلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار البعد
وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على جملة منفية كقوله تعالى فلو لا اولو بقية
مثل ما اوتي موسى او لم يكفروا عطف لم يكفروا على قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي وكذا تدخل على فاء
العطف للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصمّ فقوله انت تسمع
عطف على منهم من يستمعون اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصمّ
وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت
على النفي وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى من الاعمر الله بانكم بضنا افلا تعقلون اي اذا كان
كذا فلم لا تعقلون فالفا للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيد
للاستبعاد كقوله تعالى ما ذا يستعجل منه المجرمون ثم اذا ما وقع امنتم به لان الايمان بالشيء
عند استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست عاطفة على معطوف مقدّر كما في الكشاف ولو كانت

كما ذكر

كما ذكر هناك لجاز وقوعها في اوّل الكلام قبل تقدّم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على
كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يؤوّلون فيما يقبل
التاويل صيانة للحرف عن الزيادة اما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتلّه للجبين قال
البصريون جواب لما محذوف اي وتلّه للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطافه
تعالى وكذا قوله فلما اجرنا ساحه الخ البيت واما قوله ولما ان راى القوم ان ليس فيهم
رشد ولا اناة اخاه عن الغدر وصبّ عليهم تغلب بنت وائل فكانوا عليهم مثل راعية البكر
فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا
كلمة حلم بخيال اي فاذا الملمك وذلك الالمام واما الفا فمثل قوله اراني اذا ما بت بت على
هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفا زائدة وقيل بل الزائدة ثم لحرمة الشاعر وقائلة
خولان فانكح فاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفا في قوله اما خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم تاكلهم الضبع زائدة عند البصرية دون الكوفيين كما مرّ في بابه واما ثم فقال الاخفش
هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا
ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا مانع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي
فماتوا ثم تاب عليهم وما جاء من مثله فان اهمل الا عتداد به اولى والا فثم على بابها
الحروف والشذوذ ابو زيد لزيادة ام قول الزاجر يا دهر ام مالك من مشيتي وفصل قد تكون
مشيتي توقصا قوله وحتى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة في الجر والرفع
المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفا التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى
ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة يفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف
على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف والمعطوف عليه بما بعد
حتى اسوق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اشدّ تعلقه
بتلك الاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبيا فالمقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كما لا
يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها دهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس
حتى الانبيا او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما وام لاحد
الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام عليها احد المستويين والاخر الهمزة
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم تجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها
بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شا واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما جائز او اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واو واما الفا فتفان

في الزيادة

سواء في المعنى الا في شيء واحد وهو ان او وتجيء بمعنى الى او الا وتجيء ايضا للاضراب بمعنى
بل فلا يكون اذن بعدها الا الجمل فلا تكون حرف عطف بل حرف استيناف واذا كانت حرف
عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو اما ان
اقمت او قعدت ونقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول او اقيم
اي بل اقيم على كل حال وهذه في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير مترددا بين
الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في دونق الضحى وصورتها او انت في
العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو
حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب
هنا مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يجوز الناس
من غير تحقيق ثم اخذ تعالى في التحقيق مضربا عما غلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحال اي ارسلناه
الى جماعة يجوز في حال الناس مائة الف وهم كانوا يزيدون على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو
اقرب وقالوا ان لا وان كان في الخبر بمنزلة معاني الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر
فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا
عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف المجيء منهما
فالو للشك واذا عرفته وقصدت ابهام الامر على المخاطب فهو للابهام كقولك لبيد وهل انا الا
من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من احداهما قال تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت
الاستدلال على انه جوهر لا غير او على انه عرض لا غير او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان
حصل المامور به بالجمع بين الفعلين فضيلة وشرف في الغالب اي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس
الحسن او ابن سيرين والا في التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها
الجمع بين الفعلين والاقتصار على احدهما وفي التخيير يتحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغي
ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما النحو او الفقه لم نفهم من انما واو بل ليستا
الا لاحد الشيئين في كل موضع واما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم
الخبر وزيادة الخير خير فدلالة او وانما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى
احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لامن قبل او وانما من قبل اشياء
اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم تصديه الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده
الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما

في سائر اقسام الطلب والاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو لا يعرض فيشكل من المعاني المذكورة
واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ من غالب العادات ان من
يتمنى احدهما لا ينكر حصول الاخر ما وانما التخصيص نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب
زيدا او عمرا والعرض نحو الا تعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فحالهما في احتمال الاباحة
والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى
الواو وكان سيبويه ان لا يسرحون او يسرحون واعبرت السوح فان سيبويه
بمعنى مستويان وهو بن الشيئين قال سيبويه كسور غيضه او كسر عظم من عظامه واذا نفيت الخبر
نحو ما رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رويتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما
او ما رايت زيدا ولا عمرا او ان اردت نفي رويتهما احدهما لا رويتهما فان تعين عندك ذلك الواحد
وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم تعين عندك او تعين لكن
قصدت ابهامه قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت
الامر وهو النهي كما اذا قلت في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون
المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا
يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي فاذا رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا
قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدو د اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا
او عمرا او خالدا كان المعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا
فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس
هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد وما يودى معناه في الاثبات
فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط
ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو وكذا فيما
يودى معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كلا من الفاظ الثلثة يفيد انك رايت
واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت
زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان يريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت
واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا لعينهما
فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رويته كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية فاذا قلت
لقيت واحدا منهما او ما يودى معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد خرجت واحدا منهما فما كان اصله
اي عدم الروية فيبقى الاخر على اصله اي عدم مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يودى معناه

وهو ما لقيت زيدًا او عمرًا والاصل عدم الدوية ولم يصرح فيه الا بعدم رويته واحدهما فبقا الآخر
على اصله من عدم الدوية اولى فيكون نفيا لمطلق الدوية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الدوية
كان عليك ان لا تاتي بمفعول لرايت لا واحدًا ولا اكثر حين يحتشى يتوهم المخاطب انه هذا الاصل باق
على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الدوية بالواحد قلت
قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اي عدم الدوية بقي على حاله ولم ينتف بتعلقها بما من شانه ان يكون
اي الواحد فزاد فاقتصر وهذا ظهر بك علة قولهم ان النكرة في حيز الموجب تعم بعند العموم في الاعلب
وذلك ان النكرة تعند الوحدة والوحدة في حيز الموجب يعند العموم كما مضى فان قصدت التنصيص
على العموم في لقيت رجلا او ما لقيت واحدًا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا اردت
ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدًا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة
منه فمع عدم من يحتمل الاستغراق وعدم ومع يصير الاول نصا في استغراق جميع مثنيات
هذا الجنس والثاني في استغراق جميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدًا او عمرًا ما رايت زيدًا
ولا عمرًا في الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدًا او عمرًا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب
الآخر وينبغي هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورًا اذ لا يجوز
ان يريد لا تطع واحدًا منهما واطع الآخر لقرينة الاثم والكفور فلفظه او في جميع الامثلة موجبة
كانت او لا ومعناه لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يعند العموم فلم يخرج ادعاء
القطع بالجمع في الاثبات في لا تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم
واما اتى في معنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه ما لا بد ان يكون مصدرًا اما آخرى
نحو جاءني اما زيد واما عمرو لمبنى الكلام معه اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما
على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيدًا او عمرًا فالكلام مبني على ذلك وان لم تتقدم جاز ان يعرض للمتكلم شك
احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه نحو قولك مثلا قام زيد قاطعا بتمامه ثم يعرض الشك او يقصد ابهام
فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا
جاءني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثنا بقولك الا زيدًا فاما الثانية في كل كلام لابد لها من تقدم
اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه ووردت
غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر تحملا على الكثير الشايع من استعمالها انشد الفراء
ثم بدار قد تقادم عهدها واما بموات الم خيالها اي اما بدار واما بموات وقد تخلف الثانية
الاولى فاما ان يكون اخي حق فاعرف منك غنى من سمينى واما فاطرحني واتخذني عدوا
اتقيك واتقيني ويلزم الثانية الواو فورا متراخيا بلا واو نحو خذ اما هذا واما ذاك يا لئيما

اتى سالت

امتنا شالت نعامتها امتا الى جنة امتا الى نار وتروى اما الى جنة واما الى نار وقالوا ان امتا
لا تستعمل في النهي وعلى قطرب فتح همزة امتا العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل
حذف ما للضرورة قال شقة الرواعد من ضيق وان من حزيق فلن نعدما فاركب
الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان
حزنا ان اجال صبرنا قال التبريزي اما تجزع جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب
كما مضى من كون ما تميما وقال عنى هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول
البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر
من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس معطوف على شي والثانية مقترنة بواو العطف فلا
يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان
المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية وقال الاندلسي
اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت بنيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة
لا تا الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا تعطفان معًا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا
عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض
وعطف الحروف على الحروف غير موجوده في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما عينه
لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة
لازمة للاستفهام الى الخ اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنفصلة فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء
احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم وقد يحذى شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون متقدمة قبل ام المتصلة
في الشعر قال لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال
لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر وقال كذبتك عينك
ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا او ليس كثيرا ورب مخفى هل قبل المتصلة على
الشذوذ ونحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى
الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي
اصل ادوية في ذلك الاستفهام وعادلتها حتى كانتا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى
الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها
الاستفهام وقد يتقدمها اما بهل او بالهمزة ولا تقع بعد غيرها من اسما الاستفهام اذ كان
الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي الكلام المنسوب اليه

تمت

لان اسما الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فغني عن كل استفهام بعدها فالاصل من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسما نحو من عندك ام عندك حمار وان ويدام عندك عمرو او في الكلم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشيا ثابت احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند بل بما قبل ام وما بعدها على كلا الامرين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فني اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شا او بمعنى بل التي تكون للانتقال من الى آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية نحو انها لابل ام شا او الهمزة الانكارية في نحو قولون افتراه وقد يجي بمعنى بل وحدها كقوله تعالى ام اما خير من هذا الذي هو مهين اذلا معنى للاستفهام ها هنا وكذا اذا جات بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطى الفلوق بدء يجان انف اذا ما ضن باللبن ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلام من سبيت منقطعة وكثيرا الاولى متصلة لكون مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا اونعم لانه استفهام مستانف وثالثها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة في الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدر احدها نحو انها لابل ام شا اي ام هي شا قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذا لم يلتبس اقول اذا كان الاستفهام للتقرير بغير الهمزة لم يلتبس ثم اعلم انه اذا وليت المتصلة مفردا فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء تكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردات بعدها بتاويل المضاف اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايتما عندك واقي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو وجوز المخالفة بين ما وليها نحو ازيد عندك ام عمرو او ازيد عندك ام في الدار والبيت زيد ام عمرا واعندك زيد ام عمرو وجوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعاودة احسن وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين وان كانا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقام زيد ام قعدت وايام زيد ام اتتبه في متصلة وجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانا فعليتين مختلفتين وبني النظم مشتركين في الفعل نحو اقام زيد ام عمرو او اسمين

لذلك

كذلك مشتركين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخوك ام عمرو هو فالاولى كون ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفا بمفرد لو قصدت الاتصال والفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال جلت في الاولى ازيد قائم ام عمرو وفي الاخيرتين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا يقدر على الاكتفا بمفردين منها لان كل فعل لابد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد وام قائم زيد ام قاعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضله لا جزء جملة فالمتاخرون على انها متصلة لا غير والمصنف والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهب اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما بكون احدها اسمية والاخرى فعلية نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء ام لتساويهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكرا قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجار اختلاف الجملتين مع انها متصلة لان منهم بمنزلة من التباس المنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنقطعة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا وتقديرا في متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة تردد المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام عمرو منقطعة كان عند السايل ان زيدا عندك فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فسال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فايدة محققة وهي غير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما معنى التسوية وام التسوية فانها اللتان تقعان بعد قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وهو خبر مقدم وقد اجاز ايضا ابو علي ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره للكونها في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرف في تاويل اسمين بينهما واو العطف لما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فيطلب

بهذا السوال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اتيم همزة الاستفهام وعدلتها
مع ما بعدها مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اتيم لفظ التداني مقام الاختصاص
في اما انا فعلت كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام امر
المتصل تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامران
سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم
اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع وكانه في الاصل مصدر وقد حكى ابو حاتم تثنيته وجمعه
ورد ابو علي قوله اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او قعدت فالجملة لا تسد مسد المتقدم اي
الامران سواء دالة على جزاء الشرط ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة
ان يقع بعد ربط الابتداء به نحو سواء علي ما ابالي ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضي
في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم
ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والالم يجز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى
هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اي فتستووا فالتقدم الاستفهام الدال
عليه ومن ذلك قوله لو غير الماحلي شرق اكنت كالفتان بالي اعتصاري وكذلك
استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدها نحو سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام
تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي وما
يدل على ما قال الاخفش انها جاءت للتنزل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا
اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
وقال سواء عليك اليوم انتصاحت النوى بجرتى ام ابخى لك التشيف دارج وقال ما ابالي
انبت بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم نكوا فقوله فانك لا تبالي بعد حولا اظبي كان امك ام حمارا
فقد مت في باب ان ان بعد ما كان ظبي كان امك نحو ان احد من المشركين استجارك وانما افادت
الهمزة فائدة ان الشرط لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان طلعت
الشمس ولذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى
الاستفهام ولذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها شاركتها في افادة احد الشيئين
او الاشياء لمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ما اقمت ام قعدت ويرشدك الى ان سواء سادة جواب
الشرط لاخبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي
ليس بخبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول بني سليم سيان عندي ان يبدوا
وان يجزوا اذ ليس يجري على امثالهم قلم يقوي ذلك وان لم يكن الاستفهام بمنزله مرضيا واما مجيء

الهمزة

الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد
عندك او عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية
في الشرط في غير لفظي سواء وما ابالي فالغالب التصريح بالواو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه
قام او قعد والمعنى ذاك المعنى والتقدير ذاك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلا ضربنه اي قيامه
وقعوده مستويان عندي لا يبغي احدهما من ضربه وجعل تكرير الشرط سواء كان مع او مع ام لان
المراد التسوية في الشرط بين شيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب في سواء
وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان من لفظي سواء ولا ابالي ومن
معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية هي التي جوزت الاتيان بها بعد اللفظين بتجريد
الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلها بمعنى ان او وكما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان ما ان
با ومجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال
ولست ابالي بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت ام اقلت قال ابو علي لا يجوز او بعد سواء
فلا يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان بمعنى
ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي اتيهما فعلت اي الذي
فعلت من الامرين لتجرد اي من الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه في ذلك او وفي ام
لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعد مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر المبتدا المحذوف سادا مسد
جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان تجرى مجراهما فذكر بعد ام والهمزة نحو لاضربنه
اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لاضربنه اي ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى
التسوية مع غيرها ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يبغي احدهما من ضربه كما تقدم ذكره
وقال اذا ما تناهى علمي تناهيت بعده الحال فاعلم ام تناهي فاقصرا وروي او تناهى فالهمزة في الحال ليست
باستفهامية بل الحال ماض من الاحالة وروي ام تناهى فالهمزة استفهامية والحال ماض من الطول
ولا يجيء بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام
وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من التسوية المطلوبة لهما وليس في الهمزة مع او معنى التسوية
وقولك لا قلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب
على انها خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كائنة وفي كائنا وكان
ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شيء كانه قال المصنف كل موضع قدر الجملتان المعطوفة احداهما
على الاخرى بالحال فاو نحو لاضربنه قام او قعد اذا المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير
استفهام قام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه وقابل ان تطالبه باختصاص معنى الحالية بالواو

وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في
الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رايت او عمرا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ارايت زيدا
ام عمرا ايتهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال
بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايتهما افضل
من الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيدا افضل او عمرو لم يجز لان اذا كان المفضول معلوما
للمخاطب اذا المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر
ثم حضر زيد وعمرو فتقول ازيدا او عمرو افضل اي احدهما افضل من بكر وحيث استقل عليك الامر
في او وام المتصلة في الاستفهام فقدر او واحدهما وام بايتهما تقول الحسن او الحسين افضل ام
ابن الحنفية والمراد احدهما افضل ام ابن الحنفية افضل من احدهما والجواب احدهما فقوله
ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي لانه لم يلبسهما المستويان اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان
سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ارايت زيدا ايت ام عمرا الحسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها
بالتعيين اي لكونها لطلب التعيين ولا بل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمه للنفي اعلم ان
نفي الحكم عن معين بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيء بعد امر ولا بعد موجب او بعد الاستفهام
والعرض والتمني والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضرب زيدا لا عمرا او اضرب زيدا لا عمرا
ولا يعطف بها الا اسم ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظ لا موضوعه
لعطف المفردات وقد تعطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته
للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو
ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت ولا بكر
ولا خالد فتخرج لا عن العطف وتتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج مجيء
لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كان ثبيرا حلقت بلبونه عقاب تنوفى
لا عقاب القواعل تنوفى تنفيه والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا كون عاطفة
كلا قال انما يجوز النفي ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جائزا
واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك الغلط ولا يخلوان يكون بعد نفي او نهي
او بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو وفي بعد المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه
الى المتبوع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وانك لم تعتد بقيامه ادركت بل ان لفظك
بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او سبق لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم
لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد

بلكن

بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا
عطفت بها مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول
موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه في قولك ما جاءني زيد بل
عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح
فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون
وهذا الذي ذكرنا الظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما
وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايضا كما كان
كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو وما لا يتفق وبه قال المصنف لانه قال ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات
المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا اولا هذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم
ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاء في قولك ما جاءني زيد بل عمرو
فكانك قلت بل جاءني عمرو فبطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني
مثبت حكمهم بامتناع النصب في ما زيدا قائما بل قاعدا لوجوب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان الغلط
في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو وكان
في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا صمت لا الى بل بعد لا يجاب او الامر نحو قام
زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا المعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل
في قولك لا بل عمرو ونفيت بلا القيام عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم
المسكوت عنه يحتمل ان يثبت والا ينفيت وكذا في اضرب زيدا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا
ولولا الا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا الا الداخلة
على بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النهي او النفي موكدة لها وما بعد لا بل اذن باق على الخلاف
المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن
الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله في الاستفهام لا يجزم فيه لا بحصول شيء ولا بتحصيله
حتى يقع غلط فتداركه وكذا قيل انها لا تجيء بعد التخصيص والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز
استعمالها بعدها ليستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي بلها الجمل فتفيد
الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاول تجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله
تعالى ام تقولون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو
ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشرك الجملتان في جزء وقد لا يشركان
واما الكوفيون فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في

وان يجاب بعد الايجاب او امر

في المثلة فاذا عطفت به المفرد ولا يكون ذلك المفرد معنى النفي لان حروف النفي اذا دخل الجمل
وجب ان يكون لكن بعد النفي لغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد تجيء معنى الاستدراك
في المشتدة وعدم مجيء زيد بان يحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جيت بلكن دفعا لوهم المخاطب
ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد فهي في عطف المفرد بمنزلة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا
للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا
نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لخاتمة المذكور كما ذكرنا في المشتدة
وتقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب
يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفردا او جملة وذلك
لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد تقدر العامل بعدها وتشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار
نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاول كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو والا
مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن المجرد معنى الاستدراك واختار فيما بعد الجمل ان تكون مخففة
لا عاطفة مصحبة الواو اولا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة
اتفاقا واما المجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فثقيل عاطفة وهو
ظاهر مذهب التنبيه مذهب الزمخشري فالاحسن ان توقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي
فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله حروف التنبيه الا واما وهاء
اعلم ان اما والا حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة
وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة
الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الا انما عملين يدخلان على الجملة حيثما كانت او طلبية
كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او عرضا ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتها
اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد تنسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف وتدخل الا
كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزتها هاء او عينا نحو هما وعا وقد تحذف الهمزة في
الاحوال الثلث نحو ائم وهم وعم وقد تجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا او قد جاء بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما مر في باب ان واما اما وألا
للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار وحرف
النفي وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية بلا
خلاف والثاني للعرض يختصان بالفعل على الصحيح كما قاله الاندلسي واجاز المصنف دخولها
على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فتدخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا

لما ذكرنا

لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا او قوله تعالى
ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذر عك وانظر ان تنسلك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم
اولاء وبغيرهما قليلا كقوله ها انا عائذ قبلت فقوله قبلت لم هذا ها وذا الياء مذهب
الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا او لعمر الله
هذا قسما وانتم هؤلاء فها انا عذت والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى
ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل وليس معناه
ان تعرف المخاطب نفسك وان علمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا
تقول وها هو ذا القول استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم
او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول وبضربك زيدا انت هذا الذي ارى لا من كنا نتوقع
منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بنيت تقولك تقول وقولك بضربك زيدا الذي استغربته ولم تتوقعه
قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها
اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا قالوا والحال ههنا
لازمة لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه
معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت
ذا تفعل عن منوي الدخول على ذا الاستدلال بنحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت
مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم وجوز ان يعيد الخليل بان لان الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا
تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يبخلون وايضا قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على
ان المصدر منوي الدخول على اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم
الاشارة ها انت زيدا ومما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها الفعل كذا تمام اغفله
على شاهد فالاول ان تقول ها التنبيه يختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله
في غيره من الجمل والمفردات وقد عد من ذلك بامن حروف التنبيه قال وآلفه ما يليها منادى
او امر نحو الا يا اسجدوا او من نحو الينني كنت معهم او تمن نحو الا ليت شبابا يشترى فاشتريه
والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من
جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام مما تقدم الا ها الداخلة
على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او في الوسط بحسب ما تقع اسم الاشارة ما
قوله حروف النداء اما اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب
وقد ينوب وامقام يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء الهمزة بعدها الف وآي بهمزة

بعدها الف بعدها يا ساكنه فيا اعمها اي نادي بها القرب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد
قلت وانما يا الله ويارب مع كونه اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي واستبعاده
لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المصنف اولا لاستعمالها في القرب والبعيد على السواء ودعوى
المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ آي و وا في البعيد واي والهمزة في القرب

قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم معدة لما سبقها وبل
مختصة بايجاب النفي واي اثبات بعد الاستفهام وبلى لها القسم واجل وجير وان تصديق
للخبر قوله فنعم معدة لما سبقها اي شبيهة لما سبقها من كلام خبري سواكان موجبا نحو نعم في جواب
من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وكذا ايقدر قبل حرف
الاستفهام منفيا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا في جواب من قال الم يقم زيد
اي نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد
الاستفهام لاثبات ما بعدها دائرة منفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم
نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر
في الاستعمال ان يقال للايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم
موقع بلى اذا جا بعد همزة داخلة على نفي لغاية التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان تقول في جواب
الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب وبهذا
عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال بلى قد شرحنا لك صدرك و وضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة
تصديقا للخبر المثبت الموول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام
لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة
والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يلتئم فض القولان والدليل
على جواز استعمالها قال هذا القائل قوله الشاعر الليث الليل بجح ام عمرو واياك فذاك بنا ان
نعمد وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني اي ان الليل بجح ام عمرو واياانا نعم وقد اشتهر في العرف
ما قاله هذا القائل فلو قيل لك الليس عليك دينا فقلت نعم لزمك بالاتفاق بنا على العرف الجاري على
الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كالتي قبلها والثالثة كسر
النون والعين والرابعة نعم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاكما قلب الحا عينا في حتى ويقع نعم
في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اي ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت
نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان للمعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض
نحو الا تنزورنا تقول نعم وبلى مختصة بايجاب النفي اي ان بلى تنقض النفي المقدم سواكان ذلك النفي مجردا

تحو بلى

نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام في اذن تنقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب
مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعد اي ليبعدن بالنون الخفيفة
واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف
فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في قام زيد بل عمرو وللاولى كونها حرفا برأسها
ولايجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل
واما الاسما الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان
لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو ولم تعرف الشابل ما لم تعرفه بل تقول امارجل او زيد وكذا من
الداخلة على الاسم كما يقال لمن قال لقيت رجلا او احدا من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا
عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفة نحو ما
زيد فنحو عالم او ظريف او فارسي كما تقدم في الموصولات وجواب اي المضاف الى المعارف
معرفة نحو زيدا او عمرا او انا او اياك في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة مختصة بالوصف
نحو رجل راكبا في موضع كذا او جواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو
عالما او كاتبا في جواب اي رجل او نكرة مختصة بالنعت وجواب كيف نكرة لا غير وجواب
كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع بن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان
دون المبهم منه وجواب اين واني المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة
وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة
استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر بن مالك ان اي لا تقع
فان اراد انها لا تقع مواقع نعم فينبغي ان تقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي والاستفهام
موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء لا اضربني فتقول اي والله لا اضربك
وكذا يقال لها ضرب زيد فتقول اي والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطيين اللذين ذكرهما المصنف
اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انها للتصديق مثل نعم وان لم تقع مواقعها
فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بزيد ولا يكون
المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب
الله واي ها الله ذا واي وربي واي لعمري واذا جا بعدها لفظ الله فان كان معها نحو اي ها
الله ذا فقد مر الوجوه الجايزة فيه ويجب جر الله اذن لنيابتها عن الجار وان تجرد عنها
فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي يا ايي ثلثة اوجه حذف الياء وفتحها تشبيها للحرف

الاجاب وابقاؤها ساكنه والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الاجاب لصون
اخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حدّه لانها في كلتا احوالها مجرى كلمة
واجدة كالمرء والمرأة ليس وتؤدة الثوب كما في الله وهذا ايضا من خصائص لفظه الله قوله واجل وجير
وان تصدين للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجيء بعدها فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر
وغيرها وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن من نعم
في الخبر فجوز مجيء كل منهما في كل من الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف
الجر واما ان فقال سيبويه وصوفي قول من قيس الرقيات وقتل شيب وقد علاك وقد
كبرت فقلت انه واله لكت وقيل ان فيه للتحقيق والها اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك
وقول ابن الدمينة لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها نضح كوفي
للتصديق لكنه يدل على انه يجيء لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من ان شانها
لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة إنْ وأنْ وما ولا ومن والبا واللام فإنها مع
ما النافيه وقلت مع ما المصدريه ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف
ومع اذا ومتى واي وابن وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف
ولامع الواو وبعد النفي وبعدان المصدريه وقلت قبل القسم وشذت مع المضارع ومن
والبا واللام تقدم ذكرها قيل فائدة الحروف الزوايد في كلام العرب اما معنويه واما لفظيه
فالمعنويه تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقيه والبا في خبرما وليس وان قيل فيجب ان لا تكون زايدة
اذا افادت فايدة معنويه قيل انما سميت زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد
المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغير فايدتها العارضه الفائدة الحاصلة قبلها وبلزمهم
ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاعل التاكيد اسما كانت اولا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد قليل
كالبا ومن الزايدتين وبعضها لا يقل نحو فبما رحمة واما الفايدة اللفظيه فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها موهبا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من
الفوايد اللفظيه ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظيه والمعنويه معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحا ولا سيما كلام الباري تعالى وانبيايه وايمته عليهم السلام وقد يجتمع الزايدتان في
حرف وقد ينفرد احدهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لانها
لا تقع الا زايدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن
او سجع او غير ذلك اما ان فترد مع ما النافيه كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو ما
ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكائي غيرا وقلت وزيادتها مع ما المصدريه

نحو

نحو انظر في ما ان جلس القاضي ومع ما الاسميه نحو قوله تعالى ولقد مكناهم في ما ان مكناكم فيه
ولقد بعد الا الاستفتاحيه نحو الا ان قام زيد ولذا مع لما بل زيادة أن المفتوحة بعدها هي المشهورة
تقول لما ان جلست جلست فتحا وكذا او الفتح اشهر واما ان فتكثر زيادتها بعد لما نحو لما أن جاء
البشير وبعد لو والقسم وقدمر في القسم ان مذهب سيبويه كونها موطيه للقسم قيل لو كان اللام
موطيه قبل ان وسائر كلمات الشرط لقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية
ويجيء الكلام فيه وقد زادوا في الانكار نحو انا ايته وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو الجرّ
وليست في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اثم زايدة كما توهم بعضهم
بل الاولى مخففتان والثانيه مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع الخمس
الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني
اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا بعدها ما معنى التكرير ولو افادتها لم يكن زايدة فمن قال ان متى للتكرير
فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما واما ما نفعل انفعل وايما كن اكن واما ذهبت بك
وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا ونحو حكم ما مع ان في مونى التاكيد قولك شوطا تقيد
لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي وابن وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة
بحال الشرطيه ولم يعدوا ما الكافه وان لم يكن لها معنى من الزوايد لانها تاثيرا قويا وهو منع
العامل من العمل ولقبيحة لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما ولما واخواتها
تكون ما زايدة وليت في حينما واذما زايدة لانها هي المصححة لكونها جازمتين فهي الكافة ايضا عن
الاضافة وينبغي ان لا تعد في نحو بعين ما اريتك من عضة ما يلتئن شكيرها زايدة لانها هي المصححة
لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف فيها في مثل مثلا ما في الموصولات
وتزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب وما حظيا تهم وزيد صديق كما ان عمرا
اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لاسيما زيد بالجر
مترجح بباب الاستثنا وما في هذه اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جزم
وانما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد
بعد الواو والعاطفة بعد نفي او نهي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يعدون تاثير
الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في البا ورفع الاحتمال في لا هن وفي من الاستغراقيه فيما نحن
كون الحروف زايدة ويرون تاثيرها لفظيا كلكنها فيما نحن زيادتها وتزاد بعد ان المصدريه
نحو ما منعك ان لا تسجد وليلا يعلم وجات قبل القسم به كثيرا للايدان بان جواب القسم منفي
نحو لا والله لا افعل ولات لا ولايبك ابنة العامري لا يدعى القوم اني افر وجات

انها ح

قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمه وشذت بعد المضاف نحو في بير
لا حور سرى وماشعت والحور الهلكة وامامن وانما والكاف واللام فقد تقدم ذكرها في حروف
الجر قوله حرفا التفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول اعلم ان الفرق
بين اي وان ان اي لغير كل منهم من المفرد نحو جاني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
هرين رفن اي مات قال وتومينني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقالي
وان لا بفسر الا معمولا مقدرا اللفظ دال على معنى القول موجود معناه كقوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم
فقولي يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر اي نادينا ه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك
كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول به المقدر
للكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله لتفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول دون لفظه
لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا
استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري
على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية
اذا دخلت على امر او نهي متصرف لان له اذن مصدرا واستدلال سيبويه على جواز كونها مصدرية
بدخول حرف الجر عليه نحو او عز اليه بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة وبه كذا هنة دخول
الجار على ظاهر الفعل والمعنى او عز اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل
عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها بمقول صريح القول بقوله تعالى
وانطلق الملا منهم ان امشوا قال التقدير قايلا بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زائد او
بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان
المنطلقين عن مجلس تفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملا بمعنى انطلقوا في القول وسعى
عوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تمام الكلام دونه ولا يحتاج اليه
الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ليست
ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المحذوف ولا مانع لو اتكب مركبت ان المسماه
بالمخففة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لمعنى ان قم اي قال له قم تاويل امر تقال وتقدير قال
بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله
حروف المصدر ما وان وان الاولان للغلبة وان الاسمية اما ما فتوصل بالفعل
المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يوول الحرف مع الفعل به ولا توصل بالامر لانه

منبغي

ينبغي ان يعتبر المصدر الموول به ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل والا فالمسامور به الاولى ان معنى بارحت وبرحت شي واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك
والمصدر الموول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى القيام
لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم وبتقدير بهذا ان صلة ان لا
تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف
امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا بجوز اتفاقا وخص ما المصدرية بنيابتها
عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر الموول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي
مدة ما ذر اي مدة ذرول وصلتها اذن في الغالب فعل ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم
نحو يعجبني ما لم يلعني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي وقد يكون فعلا مضارعا وصلة
ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره الاسمية ايضا وهو الحق وان كان ذلك
قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما لدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد
بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز بعضهم كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبهم
ما خلا وليس وما عدا زيدا الجر وما مصدرية واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف
وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا او مضارع وله فيه خاصة ما تبران اخوان
نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كامر وتميم واسد يقلبون
همزتها عينا ويشدون العين توسعا من حرف امنزلة ما اصابه من عينك مشجو من
واما ان المشددة فتوصل بمعمولها واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف
المصدرية كي اذا دخلتها لام التعليل نحو لكي يخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا
الخلاف في نواصب المضارع ومن حتم كونها حرف جر لم يجعلها في مثالها مصدرية بل قدر ان
بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ارلة لو ان لنا كرة
فنكون من المحسنين وقال
علي حراما لو يسرون مقتلي وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد تنتفي
بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مضمرا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اي تمنيت واود
لو كان لي مال فاحج تعالى لو ان لي كرة فاكون من المومنين حروف التحضيض
هلا والا ولولا ولوما لما صدر الكلام وتلزم الفعل اعلم ان معناها اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها
تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث

الثلاثة
المحسنين

المعنى للتخضيض على فعل مثل ما فات وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان حق ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فكون هذه الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا و لو التي فيها معنى التمني نحو لو تزلزلت فاكلت ولما نحو اما تعطف على قوله وتلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته وحيا الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون لي لو ارسلت بشفاعة الي فصلا انفس لي شفيعها واذا ولي هذه الظروف فهو منصوب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو فهلا زيدا ضربته فهو على الخلاف الذي مضى ولزوم صدر الكلام لما مر قيل وقد جيء بعد لولا غير التحضيضية قال الا ترى عجمت اسماء الاخبرا فعلت بلى لولا اني ارعى شغل فتوول بلولم فهي اذن لولا التي هي لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعل صلة لان المقدر كما في قوله تسمع بالمعيدي لا ان تراه قول محرف التوقع قد وهي في المضارع اقل منه في الماضي اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض الاحوال الى هذا المعنى في الماضي التقرب من الحال مع التوقع اي يكون مصدرا متوقعا من يخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه منه قول المؤدي قد قامت الصلوة فيه اذن ثلثة معان مجموعة التحقيق والتوقع والتقرب وقد يكون مع التحقيق التقرب فقط وجوز ان يقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تقربها من الحال وتدخل بعضها على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق في الاعم الغالب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد تستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد يزني من يقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع المدح كما ذكرنا في رب وقال تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقوا الله وقد لعمري قال ذا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها قال لما نزل برحالنا وكان قد حرفا الاستفهام الهمزة وهل لما مر تقول ازيد قائم ام قائم زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت وانقرب زيدا ام هو اخوك

نحو

حروف التوقع

حروف الاستفهام

وازيد عندك ام عمرو واجزاذا ما وقع وافمن كان واومن كان دون هل

في باب ان

قوله لما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم وامقام زيد وكذلك هل يعني يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل قال اهل عرفت الدار بالفتح وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان دخلت فعلا في خبرها مذكرت عهودا بالحمى فحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تر في خبرها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقتضيه مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيار اهل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها تستعمل فيما لم تستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدا او على انه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كما ذكر لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا كما قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر الم يحزنك اني قد فجعت وقال تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقال الشاعر الا استهل وانت قنسري ومن ذلك ارنديه في الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافي فهي لمحض التقرير اي حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم نجدك واليس ذلك بقادر على وهي في تحققه للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام المتصلة ولا تستعمل هل معها الا شاذا كقوله وقسم هل يحلمن دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوبوا وقولهم هل رايت كليبا يا عمرو وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا فصدا للانكاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فالتصرف بتصرفها وهل من الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطلب المتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول ان اكرمتك فهل اكرمني ولا تقول فاكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل انتفت الى الهمزة لا تجيء بعد ام وتجوز ذلك في هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما بين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة همزة الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام

ح

في باب ان

ما يجب فيه تقدير ان ازيدا ضربته او انما ضربت زيدا

وقال ام هل كبر بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى امن يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف ما تعطى الفلوس ثمان انف اذا ما ضربا للبرن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم الاستفهام فلا بد من اعاده ذلك الاسم بعد ام كمن يطعمنى ام من يسقينى واين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمنى ام يسقينى وان لم يقصد اشتراكه فيه كمن يطعمنى ام يسقينى زيد جاز وانما وجب اعاده من مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعه اذ المتصله لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعه حرف استيناف والمنقطعة بمعنى بل وساد مسد الاستفهام الذى هو معنى الهمزة فلا تفيد معنى الاستفهام من ام لا بالعطف لان المنقطعه حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما ضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها الامران الاعاده لانها لساد مسد الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعاده لشبهها باخواتها الاسميه فى عدم العرافه وقد جمعهما الشاعر فى قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نائك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقد ابدلت ها هل بهمزة ومن خواص الهمزة جواز ذكر المفرد بعد اعتماد على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد فى كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ارايت زيدا او زيدا او ابو زيد لمن قال جاءنى زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيدا او هل زيدا او هل بزيد قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال ولو للمضى ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانظلت بالفتح موضع منطلق لتكون كالعوض وان كان جامدا جاز لتعذر قوله ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضى وكذا لو للمضى على انها دخلت قال تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم هذا وضعها كما مر فى الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل فى المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاه قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول وقال المصنف بل هى لامتناع الاول لامتناع الثانى قال وذلك لان الاول سبب والثانى مسبب وقد يكون اعم من السبب كالاحتراق الحاصل من النار والشمس قال فالاول ان قلت اسقنا الاول لاسقنا الثانى لان اسقنا المسبب يدل على اسقنا كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عند هم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما فى قولك لو كان لى مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابى لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكان الشمس

حروف الشرط

ح بالفعل ح

طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف هى موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثانى اى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول لكن لا لعلة التى ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود فى الماضى والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اى الجزاء الان الملزوم يمتنع لامتناع لازمه وقد يجىء جواب لو قليلا لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم فى الظاهر انه لانتفاء الشرط الذى نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون ذلك الجزاء لانتفاء الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتنى اكرمتك اذ استلزام الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله اى لنفدت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اى لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى ان وضعا لجزم الا اضطرار الا ان الجزم من خواص المعرب والماضى مبنى قال لو شاء لطار به ذو ميعة لاحق الاطال جذ ذو حصل وزعم بعضهم ان جزمه مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما فى نحو لو ذات سوار لطمتنى ولو زيدا ضربته فلا كلام فى تقدير الفعل واما فى نحو لو زيدا ضرب فينبغى ان يكون على الخلاف المذكور فى ان زيدا ضرب وجاز شرطها اسميه فى الضرورة قال لو غير الماء حلقى شرق كنت كالعطشان بالماء اعتصارى وهذا من باب اقامة الاسمية مقام الفعلية كما فى قوله فمهلا نفس لا تبك شفيها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعنى تقدير الفعل بعد لو التى تليها ان وقال السيرافى الذى عندى انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان مع ما بعدها نائبة عن الفعل الذى يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل يجب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءنى فكانك قلت لو جاءنى زيد قوله وانظلت موضع منطلق يعنى ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فحيزها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لم يكن دالا على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا انى ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام الا به اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطيه لمجىء بعد فعل ذاك على معنى التمنى ومنهم من لا يشترط تمحى الفعل فى خبر ان الواقعه بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال

تمت

طالعة

الاسود بن يعفر لها حيتاني كل يوم عنيمة واهلكتهم لوان ذلك نافع وقال كعب
اكرمها خله لو انها صدقت موعودها او لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال
الفعل في خبر ان الواقع بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا
لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا كقوله
وتشكي لو انا شكينا وجواب لو اما فعل مجزوم بلم او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف
هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في حيزها صلة تحذف اللام كثير نحو جاني الذي لو ضربته
شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله ولو ان ما في الارض من شجرة الى قوله لانفدت
ولا يكون جواب لو اسميه بخلاف جواب ان لان الاسميه مرجحه في ثوب مضمونها واستمرار
ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند
الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسميه جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان
لم تنتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم فان لام ليمسن جواب القسم ساد مسد
جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسميه في الاية جواب لو قال انما جعل جوابها اسميه
دلالة على استمرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم او الكلام على الشرط لم يمه
المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك
وان توسط بين تقدم الشرط او عزم جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان ياتني اتيتك
وان لم يتني لا ياتيك وتقدير القسم كالفظ مثل ليس اخرجوا وان اخرجوهم لا يخرجون واعلم ان القسم
اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته ياتك وان
يكن زيدا والله ان اكرمته يجازك او لا يتقدم والاول قد مضى الكلام عليه في قوله وان توسط
او تقدم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر وهو قوله اول الكلام فنقول
اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او
لما الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فتجعل الجواب للقسم ويستغنى عن
جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية واما في لو فكقوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
ونقول والله ان لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز
حذفها ولا يجوز مثله ولذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب
للو لجاز ذلك وان التي من لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اما الشرط
وعند غيره زائدة واما في لولا فتقول والله لولا زيد لقمتك كقوله والله لولا ان تفندون

عباد لكرمونا اليوم او لكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها واما
في اسما الشرط فكقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله
لتومنن به وقوله لمن اشتاك منهم لاملان جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء
القسم مع تصدر كقوله الاعشى لئن منيت بنا عن عبر معركة لا ملفنا عن دماء القوم تنفل
وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم لنهار القيظ للشمس بارزا وقال حلفت له
ان يدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائرا واما لو انعكس الامر بان تقدم الشرط على القسم
فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جيتني والله اكرمك واعتبار مع اعتبار
الشرط نحو ان جيتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم
والشرط اصلها التصدر كالاستفهام لتاثيرها في الكلام معنى ثم ان كلا منها لكثرة استعمالهم له
ويعلم عن ما يوثر ان فيه اي جوابها قد يسقط عن درجة تصدر على جوابه فيلغى او يعتبر اي
لا يكون الجواب سادا مسد جوابها اما الشرط فنحو انك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله فضعف امرها فلا يكون لها جوابا لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على
الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغائهن الشرط لانه اكثر
دورانا في الكلام حتى رفع الله المواخذة به بلاية لتمرن المستهم عليه وسماه لغوا فقال
تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا ما يليه في الاصل في معنى الجواب اقل من ما يلي الشرط
في جوابه لان القسم موكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط مورد
في جزاء معنى وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط
فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء
وقد امكنك ان تعتبر فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك بالرفع خبر المبتدا واداة
الشرط ملغاة بل يقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا احتمل قوله انك
ان تصرع اخول تصرع على المقدم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا
اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله ولضعف
الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول
وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعد يقوي التصدر الذي هو اصله وحقه والقرب ضعف بالتوسط
الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط
فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر من قوله لئن منيت بنا عن عبر معركة
البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتبار لقوته بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم

وجب الفاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتيك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما ضمن معناها
من الاسماء ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تجعل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجواز ثم
فيقل نحو اجئتني ان تجيئني والله ان تجيئني لاكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان تكن من
جن لابرح طارقا وان تك انسانا كها الانس تفعل وقوله فان يتبيس للشتوى ام قسطل لها
اعتبطت الشتوى قبل الطول وقوله لئن تك قد ضافت علي بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع
وقوله اما تونيا خفاة لا يغال لنا انا كذلك ما نخفي ونفعل فقول المصنف لزمه المضي لفظا
او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ومعنى لمعنى نحو ان لم
تزرني وقد بينت ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجي الجواب للشرط وان قل
كقوله لئن مئيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المقدم على ان الشرطية وما ضمن
معناها فعلا ماضيا نحو لفعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط
قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن
ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا فقوله لئن تدبر القسم كالفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك
لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ام لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم
ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدرة ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون
لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والما اذا تقدم همزة الاستفهام
على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء
لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونه كجملة واحدة نحو ام من يضرب
تضرب بجزم مضربه وكذا الوضرب لضربنه وكذا ان تاتني انك بالجزم ويلزمن برفع الجزاء اعتماده
على الهمزة ولا يخفى ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه مضربي بالجزم لا غير
اتفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام ويقول في الهمزة ان ان اتيتني انك بتقدير اتيتك
ان اتاتني وكذا من تزن تكرمك بالرفع والحق هو الاول وهو مذهب سيبويه لان كلمات الشرط
انما شغي اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ما مضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب
للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاني الذي
اتاه يشكرك يجزم يشكره والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم جواب
الشرط وفي فان للتسبيبية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقبل فان مت بل كان يقول ان مت
فهم الخالدون اي افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الحرف واما الهمزة الداخلة
على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذ

وجب

وجوز لك بعد ذلك اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لاتيتك فالقسم وجوابه جواب
الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول
ان اتيتني والله اتيتك فانك جواب الشرط والجواب دال على جواب القسم وساد مسده
اما اذا تقدم لوا ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابها لا يكون الا جملة فعليته جزءه
ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جيتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله لوا توسط
اي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او عينه يعني طالب خبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع
الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء نحو انا
والله ان اتيتني اتيتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوازا اعتبار لتقدم المبتدا عليه
فالجملة الشرطيه مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار
انا والله ان اتيتني لاتيتك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسميه مع جوابها
خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع
امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا
ان اتيتني والله اتيتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه اعني المبتدا والشرط مع الاعتبار
انا ان اتيتني فوالله لاتيتك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطيه
مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اي طالب الخبر عليه ولم يكن هناك ما يستدعي
متقدما عليه ولا متاخرا عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يخبر القسم وان يلغى نحوانا والله لا قومن وانا
والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون
الا جملة وذلك نحوانا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قول المصنف وان توسط متقدم غير
الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان قول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او
يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء ولية الشرط نحو والله ان اتيتني لاتيتك او لا نحو والله
اني لاتيتك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط اولا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط
وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لاتيتك
وانا ان اتيتني والله انك اتيتك ان لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لاتيتك وان اتيتني والله
انك اتيتك وان لم يتقدم الشرط على القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط اولا فان تاخر فان اعتبرت
القسم الغيت الشرط نحوانا والله ان اتيتني لاتيتك وان الغيته اعتبرت الشرط نحوانا والله ان
اتاتني انك واذا لم يتاخر عنه الشرط وان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحوانا والله لاتيتك
وانا والله اتيتك وان جاء بعده مفرد وجب الغاء القسم نحوانا والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام

مع جملتيها كان مع جملتيها بل مرتبة جزأيها المقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في
الموضع المذكور فالاستفهام مر داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم تات الفا في قوله ايذا كنا عظاما ورفاتا
اينا لفي خلق جديد لان التقدير اينا لفي خلق جديد اي اذا متنا وهذا كثيرا ما تكرر الاستفهام في
انا نحو قوله ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما اينا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى
يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما تكرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله
ولا تحسبن الذين قتلوا الخ الكلام والفا في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان ما
قوله همزة الاستفهام وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدما فيما قبلها وذلك للعرض المذكور
فيما تقدم نحو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على التصحيح على ما بحثي مع
كونه خبر ان لغرض اذكرته هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط
الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفا في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع
دخول الفا في الجزا نقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلي كذا الا ان
الاعطا بعد السؤال وان قصدت الفا اداة الشرط الثاني لتخللها بين جزا الكلام الذي هو جزاها
معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فا كقوله ان عثرت
بعدها ان وألت نفسي من هانا فعولا الا فا هو بمنزلة والله ان اتيتني لاتيتك فاني الشرطين
لفظا اولهما معنى ومثله ان ثبت ان تذنبت ترحم اي ان تذنبت فان ثبت ترحم وقد ان كان اكثر من شرطين
نحو ان سالت ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك
فقولك فان سالتني مع الجزا جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان
دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض
بينها وبين فاها جوما في حيزها مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل هو
معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني
اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هو لاء فضلا اما زيد ففقيه واما
عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما تقصد ولاستلزام شي لشي اي ان ما بعدها شي يلزمه حكم
من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شي لشي اي
استلزام الشرط للجزا كما في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع
مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا
فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله
اما الذين في قلوبهم زيغ على معنى ولكن الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان

جواز

جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم مدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط
فيها فبان تقول هي حرف معناه ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل
موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فنودي
الى الاستقلال لهذا ايضا واوجب حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم اذا اردوا ان يقوم ما
هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع ذلك لتفسير ذلك ان اصل
اما زيد فقائم اما كان من شي فزيد قائم يعني ان كان اي ان وقع في الدنيا شي وقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع
قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شي في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا
بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزا لزوم
القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي كان من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام
ذلك الملزوم وبقي الفا بين المبتدا والخبر لان فا السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل
عرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفا في غير موقعها فقد تبين
انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزى الجزا موقعه شيان مقصودان مهمان احدهما
تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم
مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزا الجزا موضع الشرط ما هو
المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشي اخر الا ترى ان خبر المبتدا بعد لولا وبعد القسم
لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل ايضا منه بقا الفا
متوسطة للكلام كما هو حقه ولو لم يتقدم جزا الجزا لو قعت فا السببية في اول الكلام وكذا
تقدر على الفا من اجزا الجزا المفعول به والظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة
فانا ذاهب اذا قصدت انه عامل وما ان الحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم
وذهابي لازم ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك
والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا
يستنكر عمل ما بعد فا السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمول
المذكور لاجل الاعراض المهمة التي مضت ولا تقول مثلا ان جيئني زيدا فانا ضارب على ان
زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شي من الاعراض ثم انه يجوز التقديم للاعراض المذكورة
وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفا نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر واما
زيدا فما اضرب ولا تقدم من اجزا الجزا شيئين فصاعدا لانك لا تجاوز قدر الضرورة
فلا تقول اما زيد طعامك فلا يا كل وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزا الجزا اقامة شرطها

كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي ان يكن شيء فان كان من المقربين فله
روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب إن والدليل على انها ليست
جواب إن عدم جواز اما إن جيئني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جيئني فاكرمك مع ان
نحو ان جيئني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان جيئني فاكرمك قال تعالى واما اذا اما ابتلاه فقدر
عليه رزقه فقول اي اما يكن من شيء فاذا اما ابتلاه يقول واما وجب الفاء في جواب اما ولم
يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل منه فيجب
ان تعمل في الجزاء الذي هو بعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في قولك ايتك ان
اتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط فالجزاء بعدها لا انجزام عند حذف الشرط اولى واما
قولهم إفعل وان لا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما بمعنى ان كما ذكرنا
واما تفسير سيبويه بقولهم اما زيد فقائم بمهما يكن من شيء فزيد قائم فليس لان اما بمعنى مهما وكيف
هذه حروف ومهما اسم بل قصد الى المعنى البتة لان معنى مهما يكن من شيء فزيد قائم ان كان شيء فزيد قائم
اي هو قائم البتة ويجوز ان يكون أما عند الكوفيين أن الشرطية ضمت اليها ما على ما بينت من
مذهبهم في أما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله
فاما القصور فاني لا صور ولدلبكم واومع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى واما الذين كفروا
الم تكن آياتي فيقال لهم الم تكن ولا تقع بعد اما وفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فهو وكذا
لان الواقع بينهما كما مضى جزاء المقصود كونه ملزوما لمحكم الذي يضمنه ما بعد الفاء فلا يكون
جملة واعلم انه قد يأتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فاء وذلك اما مصدر متكرر ضمنا بان يذكر بعد
الفاء نحو قولك اما صديقا فمصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك
نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما الكوفة فلا اباك لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد
فالمتكرر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما وتخيار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب
والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون فيه
الرفع والنصب كما يجيء واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف
مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فترفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا
الا ما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك ما لا بد اعند الفريقين واما النصب فقال سيبويه
ذكر أن ذلك في المصدر يعرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه
ذلك لانه لا يصح نصبهما المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما
يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو

عالم

عالم قال سيبويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر
الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم
ان التقدير مهما يذكر زيد علما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حالا موكدة قال
سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف تمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقوله
تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه واقول الدليل على انه يجوز عندك
تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو
عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي اما ضارب الناس فيكون نصب المصدر
المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفا ولتناصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه
احد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب
مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما التمر فسمين واما العلم فعالم والاولى
ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد وفي المصدر المعرف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال ومفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع
فعلى انه مبتدأ اما بعد الفاء فخبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان يقول
ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض
تلك الدعاوي او يدفع كما يقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما
عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا واذعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما
اي اذ بنيت من نفسك العلم وتثبت به واذعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت
مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لاشكك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا آمنوا على احسن التاويلات اي ايها المدعون للايمان آمنوا حقيقة فالحال على
هذا ما بعد الفا والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي
زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تجعله مفعولا مطلقا على ان معنى
اما سمنا فسمين اما يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو لقاسمنا فلاسمن اي اما يكن شيء فلاسمن فيه سمنا
واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم
واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فانت سمين او فانك سمين فقد
مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما التمر فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن الخبر
معنى المبتدأ الان التقدير اما التمر فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين
وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت

ما اشتق من فعله المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واذا صغر المصدر لفظا بعد الفاء وحاصل

شي وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو انما العبيدُ فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم يسلْ فذوهم
لازم ولا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو انا العالم فعالم اي فانت عالم اي فانت هو
واما نحو انا العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدا
وقولك انا العلم فلك علم اي لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي فلست به وانما اكتفوا مطردًا
في مثل هذا الخبر بالظاهر السادّ مسدّ المضمر ولم يطّرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدا
نحو زيد ضربَ زيدٍ لانهم لما غيّروا المبتدا والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاعل فكانّهما ليسا بمبتدا
وخبر واما غير المصدر والصفة نحو انا العبيدَ فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا
كان او لى وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي جيدة قليله قال
ومع ذلك لا يجوز النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في
الجيّد الغفيرَ واما اذا اردت بانا عبيد عبيدًا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البرّ فلا
بصرّ لك واما ابوك فلا ابا لك اما قوله اما الكمل على الكمال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على انه
مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اي كلم وذلك كما روى الكسائي اما قريشًا فانا افضلهم اي
فانا اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالمًا فهو عالم ان فيه مبتدا اي اما كونه عالمًا فحاصل والخبر
مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالمًا فهو عالم اي اما عدم كونه عالمًا فليس بحاصل وقال
سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تعالى ليلا يعلم اهل الكتاب وفي الصور التي ذكرها خبط كثير
للنحاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد تحذف انا لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربّك فكبّر
وثيابك فطهّر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه وبذلك فلتفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء
امرًا او نهيًا وما قبلها منصوبا به او بمفتريه فلا يقال زيدًا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير انا وانما قولك
زيدٌ فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقابلة خولان فانكح فقد ذكرنا في باب المبتدا ان مثله على كلامين
عن سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز اضمار انا بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل
لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدر انا قبل
المنصوب وتدخل الفاء على الامر والنهي فان قبل فاء اما لازم لما بعدها كما مرّ واما قوله تعالى
واذا لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذا عتت لتوسم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله فاذا لم
تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلا جوا الظرف بحرف الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين
لقيته فانا اكرمه على ما مرّ في الجوازم وذلك في اذا مطّرد على ما مرّ في الظروف المبنية وجوزان
يكون قوله تعالى واذا عتت لتوسم وما يعبدون وقوله فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب
والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه انما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا واقيموا

هذا

اعمال

الى الظروف

في الظروف الماضية التي اذا لم يهتدوا واذا عتت لتوسم واذا لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل
المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو انا زيد فنطلق من الغرض المعنوي اي فقد الملازمة
حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لما كل ذلك لقصد
المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها اي ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي
لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لان المبتدا في نحو انا زيد فقائم خارج عنه اذ العامل
فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط في نحو قوله اما ان كان من المرسلين خارجة عنه
قوله مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما
يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف وقال
بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء او لا فنحو
انا زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيدٌ هو قائم واما يوم الجمعة فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة
وليس بذلك شيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو انا زيد فقائم بتقدير اما ذكرت ولا يجوز ويجاز
الرفع اختيارًا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الابتداء بل بعد اي قائم فيه وانما ارتكبت
هو لاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا والخبر بالفاء في نحو اما
زيد فقائم ولم يلتفتوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان
لم يكن بعد الفاء مستحق التصدر كان وما ونحوها اخرا حرفا من عمل العامل فيما قبله لكون العامل صفة
معموله قبل الموصوف نحو انا زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما
درهما فعندي عشرون او كون العامل مع التأكيد نحو انا زيدًا فالاضربن وانا صلة نحو اما القميص فان
تلبس جديد فان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احدهن الموانع فالعامل هو المقدر
وهو معنى قوله والا فمن الثاني وليس ايضا بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع
الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين
فما عدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو انا زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمنع تقدير
ناصب نحو ذكرت قال بن خروف قد تبدل الميم الاولى من اما باء كقولهم رأت رجلا ايما اذا
الشمس عارضت فيفعى واما بالعشي فيحضر وقوله حرف الردع كلا وقد جا بمعنى
حقا الردع الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا لكن اي ليس الامر كما تقول ويكون
ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام
المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من
دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى

حروف الردع

فيجوز ان يجاب بحواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا
اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد تجعل للمعنيين كما في قوله تعالى
ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام
ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي من تمامه
محذوف لان الحرف لا يستقل نحو كلا لا تقل او ليس الامر كذا واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها
اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله
تحقيقا لضده لكن النحاة حملوا الحرفية اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما مر من ان المقصود تحقيق
الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تا التانيث الساكنة تلحق الماضي
لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي التخيير وامّا الحاق علامة التثنية والجمعين
فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه
لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل ولذلك الاترى من جهة
احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت ليلا يتوالى اربع
متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه نحو ضربا ان وتضربون
وتضربين فتاء الفعل لتانيث فاعله مثل تثنيته الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول
الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني
ارجعني وهذه التاء بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فنبه من اول الامر بسكون هذه على انها ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقته وبحركة تلك على
اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو تا قامة وتقلب الاسم به
في الوقف ها بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية
هو السكون لم ترد المحذوفة للساكنين في نحو رمتا وغزتا لان التاء ان تحركت لاجل الالف التي
بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كالاصلية الا ان الاصل في التاء التسكون فالحركة عليها كالا
حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي وخافن وبيّن وقولنا
فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان لام المضارع ليس بها بل حتى اذا تحركت لعارض قلنا الحركة
كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب
اضربن كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي الان متحركة بحركة
كالاصلية لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة نحو لم يخف الله وخف الله ولم
يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل اخش وقل اخش لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الان عارضة

ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم ترد اللام في اخشون واخشين وان
تحركت الواو والياء الان اصلهما تحرك الحرفين الساكنين كالتاء الفعلية وحالة ضعيفة باعتبار
حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة
لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله وامّا
الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وفي اخواتك
تكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا منبئة من اول الامر على ان الفاعل مثنى او مجموع
ولا يكون اسما ضمير لئلا يلزم اذ ذاك تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا
وربه عبدا وفي باب التنازع وللزوم حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلا نحو الكلون
البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون
في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قالوا
ولا مانع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها وامّا التاء في مثل هذا الابدال فامر
في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدا الموخر والغرض كون الكلمة قوله النون
نون ساكنة تتبع حركة الاخر لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة
والترنم وتحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم قوله نون ساكنة يدخل فيه نون
نحو من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة
لان نونا تتبع حركة او اخرها وقد استفيد منه ان النون بعد الحركة وانما الحق قوله و
حركه الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل نون الترنم في الفعل كقوله وقولي ان اصبت لقد
اصابن قوله لتاكيد الفعل خرج نون التاكيد الخفيفة وانما لم يجعل للنون في الكتابة
في الرفع والخصوصة لان الكتابة مبنية على الوقف والنون تسقط فيه رفعا وجرا وانما سميت
النون وهو تفعيل من نونت لانها عارضة والمصدر هو الحادث ولذا يسمى سيبويه الحدث
والحدثان فسميت الة بنون الكلمة ما النون وقد ذكر اقسام النون في اول الكتاب قوله و
تحذف من العلم الى اخره نحو جاني زيدبن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب
التخفيف لفظا بحذف النون من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان
بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا الحامر من حامر وهي بن بي وهل بن هل لانه معرب عمن لا
يعرف على اجرا بو مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان فهذه الصفة فان لم يكن بين علمين
نحو جاني كريم بن كرم او زيد ابن اخينا لم يحذف النون لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال
وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان النون حذف

في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في
المبتدا مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الوصف بنت وجهان كما مر في باب النداء وحدها في نحو قوله
وحاتم الطائي وهاب المائ و قوله فالفيته غير مستعتب ولاذاكر الله الا قليلا مذرورة
وقرئ في الشاذ وقل هو الله احد الله قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة
مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم
وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين
مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المونث امران
امران ولا تدخلها الخفيفة خلافا لابي لئوس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان
لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وتزولن وترين واعرون واعرنن واعرن
والمخففه تحذف للساكنين وفي الوقف يرد ما تحذف والمفتوح ما قبلها تقلب الفا
انما حركت المشددة بالفتحه لئلا وخفة الفتحه وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو امران
واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في
الاسم المثنى نحو الزيدان قوله ومختص بالمستقبل انما لم تدخل في الحال والماضي لما مر في باب المضارع
ودخولها في الاغلب في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في
المستقبل الذي هو غير محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم
نحو والله لامرن وما المزيدة نحو اما تفعلن لكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التاكيد وايذانا به
واما الطلب فلا يحتاج الى مثل ذلك لان وضع النون لتوكيد ما فيه معنى الطلب ثم الطلب على ضربين اما
طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السوال عن حصول
الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن
وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افعد كندة تمدحن قبلا
وتعول كم تكذبن وانظر متى تفعلن قال واقبل على ربطي ورهطك تبتغي مسعا عينا حتى ترى
كيف نفعل والخبر المصدر بحرف التاكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزايدة
سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى تفعلن وايهم ما تفعلن وايا ما تفعلن وايانما تكونن اكن او
كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد تدخل نون التوكيد اختيارا في جواب الشرط
ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه كقوله فمهما يشا منه فزارة تعطكم ومهما تشا منه فزارة
تمنعا وقوله نبئت بنات الخبر ان في الترى حشاي متى ما يانك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في
الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال من يفعل الحسنات الله يشكرها
ان يفعل الخير فالجزاء ولا يزال يزاد في الكلام حتى يقل فيه الاستعمال

وقتل

وقتل بنى قتيلة شاف وتجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي لم تحق او انها ما الزايدة في غير
الشرط اختيارا لكن قليلا نحو يجهد ما تلقين وبعين ما ارينك اي احمق الذي اراه فيك والم ما تجتنبن
يضرب لمن يطلب امرا لا ينال الا بمشقة ومن عصة ما ينبغي تشكيرها يضرب لمن كان له اصل وامان
تدل على كون شئ آخر وقلما تقولن وكثرما تقولن وربما تقولن واذا كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر
منها مع غيره لان الشرط يشبه النفي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله وربما اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات فضرورة والما حسن لزيادة ما في رب وترفعن في غيرها وتجئ النون بعد المنفي
بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها ادل لشبه النهي واستشهد بقوله تعالى واتقوا
فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد تجئ مع لا النافية منفصلة نحو ولم في الدار يضربن
زيد وعند ابي علي لا تجئ بعد النفي اختيارا لعريه من معنى الطلب وتجرده من تا الموكدة في الاول
قال سيبويه تدخل بعد لم لتشبيهها لها بلا في النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل
ما لم يعلما شيخا على كرسيه معما وربما حذفت المضارع خالية من جميع ما ذكرنا قال سيبويه
يجوز في الضرورة انت تفعلن قل وتدخل اسم الفاعل اضطرارا لشبهه بالمضارع قال ارئيت
ان جئت به املود امرجلا ويلبس البرود اقابلا احمر والشهود اوكل اخر ليت شعري
عنكم حتيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس
حاسبني الا ابن حامل ان النون تلزم في هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو
والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
وقوله ليعلم ربي ان بطني اوسع شاذ عند البصرية كما كثرت وكثر دخولها في الامر والنهي
والاستفهام ومع اما وعند الزجاج في لازمة مع اما خلافا للغير قال فاما ترين وقال الله
فان الحوادث اودى بها وترك النون مع ما جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله ومما
قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين هو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا واعفوا
او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد لان كينز
في كلمتين واولها مدة وان كان الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انها
على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهو ضمة
ما قبلها قال سيبويه لو قالوا اضربون واضربن كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس
كتحذف الثوب ومدين والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما يحذف لانها لا تشبه
كما يجئ في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجرا لما قبل نون
التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالزام الضمة فيه قوله ومع المخاطبة

مكسور لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاطوني واغزي وارمي حذفت للساكنين
كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حرك بالكسر كاخشين وارضين اجرا لما قبل النون
في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال بن مالك
حذف بالضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارضن في ارضى قوله فيما عداه مفتوح اي فيما
عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو
اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وقوله ما قبل النونين في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو
الف بل قبل الالف فتحة ولعل هذا مراده انما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون
وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما رددت اللامات المحذوفة للجزم
او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وكونه مبنيا
على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي والزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين
معربا كان الفعل او مبنيا لانه يلحق النون لحد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الاصل من البناء
والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر الذي هو الجر
بلا مزور كما كانت في اضربن الا انه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة لنون الاثنين اللام متحركة
في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا الضمير كما في اخشون
واخشين بخلاف الرجل في اضرب الرجل فللنون كاللازمة رد اللام المحذوفة للساكنين
قوم من لم ترد في لم يك هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على
مذهب من قال بان الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء فانه يقول انما
رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقيل اغزن وارمن فكان يلتبس الاول
جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحة ومعتلة واما
رد اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شيء آخر هذا ولغة طيء
على ما حكي عنهم الفتا حذف الياء التي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب
والمبني نحو والله ليرمين زيد وارمين ما زيد وليخشين زيد واخشين يا زيد وعليه قوله اذا
قال قطني قال الله حلفة لتغنين عني ذا انا بك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى
ساكنان كما حذفوا الواو والياء في اضربن واضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كانت
لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذوت الالف لالتبست النون مع ان الالف في الاكثر منوب الواو
والياء والمد يقوم مقام الحركة والنون لبعض الكلمة فصار اضربان كالضاربين واما الالف في
اضربنا فلم يحذف لانها متحركة للفصل فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فروا منه واما حذف

النون

النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم
لاجتماع النونات قوله ولا ادخلها الخفيفة اي لا ادخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه
يلزم التقا الساكنين على غير حد واما مع المثقلة فلان النون المدغمة ان كانت ساكنة في
المتحركة لانها ترتفع باللسان ثم وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا
يجوز عند سيبويه ايضا الحاق في نحو اضربانِّي بنون الوقاية واضربانِّ ان وان كان يزول
التقا الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون ان لان النون المدغم فيها ليست
بلازمتين واما يونس والكوفيون فيجوزون الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فعند لك النون
عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالمتحركة كقراءة نافع ميحياي وقراءة ابي عمرو
واللاي وقولهم الفت حلقتا البطان ولاشك ان كل ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه
واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان سخفت النون واعلم ان كلا
من الخفيفة والثقيلة حرف برأسه عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين المخففة فرع المثقلة
قوله وهما في غيرهما اي النونان في ضمير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء
قوله كالمنفصلة اي كالكلمة المنفصلة يعني ان عامل آخر الفعل مع النون معاملته مع
الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكها بالكسر او غرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الآخر عند لحاق النون ثم وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق
ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير
بارز وهو شيآن جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو ارمي واخشي
وارمي واغزي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون مع
الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزنّ وارمنّ تحذف الواو كما حذفها مع الكلمة المنفصلة
نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا ارمنّ واغزنّ يا امراة تحذف الياء كما حذفت في اغزي
اليمين وارمي الغرض وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو
اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل
قوله فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون
كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ويبقى الالف التثنية نحو اغزوان وارميان واخشيان بردّ اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز عاريا كالكلمة
المنفصلة لان الضمير فاصل وللام لكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه ورد عليه
ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام

معها كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما
قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سبل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا
كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الرجل ولم
يحذفا كما في ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة ذكروها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما
فائدة الحمل وانما يحمل الشئ على الشئ اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة كالمحمول عليه بل يشابهه من
وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كما ان علة الفعل المتعدي
وان لم يكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قولك والمخففه تحذف
للساكنين وذلك اذا لاقى المخففه ساكن نحو قولك لا تهن الفقير على ان تركع يوما
والدهر قد رفعه حطاها عن النون لان النون لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن
المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفه فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون
للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور
قياسا وفي غير المضروب قوله وحاتم الطائي واما النون ان كنة فتحذف للساكنين مطلقا
وقال سيبويه عن يونس انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربان ساكن بدا
ثم مضموحه نحو اضربا الرجل قال سيبويه لو جوزنا اللحاق الخفيف بالمثنى فالقياس حذف
لان كنة تحذف اتفاقا في المفردين المذكر والمؤنث وجمع المذكر فسقط الالف ايضا في اللفظ
للساكنين واذا وقف على فعل في آخر نون خفيفة حكم النون اعني انه تقلب المفتوحة
ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربان
ان تقلب المخففة الفا فتمد المد الاول بقدر الغين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال
مدها ما زادت على الالف الا حرف لا يتبين ولا يوفى بعدها مثلها قال السيرافي ليس هذا الذي
انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان المد الذي زاد بعد النطق بالالف الاولى امر به الفاعل
وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز فحذف في الوقف المضموم ما قبله والمكسور ما قبله نحو اضربن
واضربن وكان يونس يقول اقلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء بعد الكسرة في نحو اخشين
فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن
هذا بزيدو مررت بزيدي وهي عربية واما في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا
واضربي وفاقا لغة في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان عن النون وعند غيرهما الضميران
المحذوفان بعد حذف النون كما مضى ويقول في هل تضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربي
بلا نون والواو والياء بدلان من المخففة وعند غيرهم هل تضربون وهل تضربين والواو والياء

ضمير ان ترد الى حروف المخففة مع رد النون التي سقطت لاجل النون الموكدة كما في قوله
فحذف ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل لسبب
من الواو والياء وحدها كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي
واخشوا واخشي ومن الواو والياء مع النون التي بعدها كما تقول في هل تضربن وهل تضربن
وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين
وهذا ايضا بناء على انهم قدروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزوم
للفعل بخلاف التنوين فان الوقف في حالي قاض بغيرة الياء على الافصح للون التنوين لازمة
اذا لم يكن مانع وكانت ثابتة ايضا مع عروض الحرف

هذا آخر شرح المقدمة

والحمد لله على افضاله وانعامه بتوفيق اكماله وصلواته على سيدنا محمد وآله

وقد تم تمامها وختم اختتامها في سابع عشرين شهر ربيع الاول سنة تسع

وستين وثمانمائة بمدينة العامرة المحروسة جعلها الله دار السلام

الى يوم القيامة آمين آمين وصلى الله على سيدنا محمد

واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

دائما الى يوم الدين على دوام

عبد الله واحوجهم الى رحمة

وعفو ورضوانه محمد بن محمد

بن ابي بكر بن عبد الرحمن

البويدري المسوفي

جمع الله شمله بوالديه

وحاه محمد والمرسلين

عفا الله عنه ولمن تاملها

له بالصفح والغفران

امين يا رب العالمين

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
وللمرضي رحمه الله شرح على المقدمة تكلم فيها على السكت وشين الكشكشة وحرف
الاغفال فاستفتينا ما الحاجة اليه ما هو وما شين الكشكشة "" قال رحمه الله
وأما شين الكشكسة وهي لغة بكر بن وائل في الشين التي تلحق كاف المونث في
الوقف وذلك انهم ان لم يلحقوها سكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك الشين
في الوقف علامة للمذكر فيقولون أكرمتش فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة الكاف
اذن كافية في الفرق بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المونث الشين في الوقف
فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق الشين وناس كثير من تميم وبني اسد
يجعلون كاف المونث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني اخرش
وتوحشت عن خرش وذلك ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوا لها شينا لانها مهموسة
مثلها ولم يجعلوا امكانها مهموسة من الجنس لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى
الوقف فيقال إنش ذاهبة قال يعتنش عيناها وجيدش جيدها سوى ان
عظم الساق منش دقيق انتهى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

مكان حـ

الحوالة

وليلة ناقط الليلة طاحت بالغترة وهبوع
ليلة صفر اعلى موعد نسمي وناعي الشر وهو موع
لما حبت بنيانها وانتهى العامر خشاها وهو مضروع
قاصمة تنفي وصي مرعية تقول الشعل هو موع
حتى اذا ما جاوبت دكهن واصبح بالارداف من وضوع
بكتوسا حاماتهن شنح وانا الذاهل البوع
يا دالاري عليك لقن هلت حند الغول هو شوع
ما بارخصنا لانا خرشة لسان حالها يا مقطوع

32
V. G 32
200 f.

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

Tractatus mutilus, anonymus, de Arte bene dicendi. Cyr. 865. Mecha=

Cod. 3.